

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِشَيْءٍ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَى الْبِرِّ مِنْ أُمَّةٍ بَرِيَّةٍ

دَرَايَةِ النَّحْوِ

شَرَحَ

هُدَايَةَ النَّحْوِ

نَاشَرَهُ

كُتُبُ خَانَةِ مُجِيدِيَّةِ مُلْتَانِ

60163



2105

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ مِنْ بَشَائِرِ وَمِنْ بَشَائِرِ مَنْ يَتَّبِعُهُمْ

دَرَايَةِ النَّحْوِ

شرح

هُدَايَةِ النَّحْوِ

ناشر

کتاب خانہ مجیدیہ، ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام + وشرح صدرنا لادراك
قواعد علم الاعراب لا صلاح الكلام + وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
بجزائل النوال وبدائع الانعام + وامتدنا على وفق حكمه بالقدرة الموصوفة بصفة
الكمال والاحكام + نعمة يا عظم اسمه وشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا
حرف الاجرام + الذي نقره بانشاء اشكال في الارحام + وتوحد بابداع روح الاجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والاهام + وتنزله عن اشباه الاشباح والاجرام
ثم افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه محمد الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة
وعلى اله واصحابه مصابيح الظلام **اما بعد** فليتكان المختصر الموسوم بالهداية في النحو
منظر ياعلى قواعد كافية + ومقاصد عالية + محتوية على فوائد وافية + وفائد باهية
مفتقرة الى الدلائل لما فيه من المسائل + والى الاخلال + لما فيه من الاشكال حاولت
ان اذكر له شرحا يبين مراداته + ويكشف مكنوناته + ويجل تركيباته + ويتعالى بعبارة
رائقة + والفاظ شائقة + وبدلائل واسعة + وعجلى باهرة + ويتجاشع عن شبة التكلف
والاعتساف + ويتشاعب عن سيرة العدل والانصاف + خاويا عن الامحازن المخل
بالمداد + سالكا سلك الاقتصاد + هاديا للعباد + الى سبيل الرشاد جانيا بالمراد بلاهاد
قاضي بالحرمات على اهل العناد + وسميته بداية الهداية ومن الله نسأل ان يزيننا الفيد
الداية + ويعصمنا من الجهل والغواية + ويهدينا طريق الصواب + ويحينا عن الوقوع في الا
انه على ذلك قد يربى وبالا جانية حديري + وهو حسيدي ونعم النصير + واليه المرجع واليه المص
قال الشيخ رحمه الله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** صدر مختصرة بالبسمة تيمنا
في بداية امره وتعوفا ليوافقه طريق الرشاد + ويسلكه سنن السداد + واقتداء
المستفتي بها واتباعا لمحدث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يب
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع رواه ابوداؤد وابن ماجه وعلماء ما روى عن عرو
تعالى عنه كلمة بسم الله فاتقوا للسر توفق ومسهلة للوعود + ومجته لند
كشافه ١٢٥
بسته ١٢٥

تفصيلا

على

تفصيلا

لم

وشفاء لما في الصدر + وامان يوم النشور + واقتفاء بما وقع عليه فاق السلف الخلف
 رحمهم الله تعالى فانهم افتتحو كتبهم كذلك ثم الباء متعلقة بحذف وهو الفاعل وهو
 الاولى لامالته في العمل او شبهه اي بسم الله اشرف وهو المناسب ههنا وكذا
 من سافر يقول عند ارادة السفر والمحاو ل منه بسم الله ارتحل بسم الله احل ومن
 قرأ يقول عند قضا القراءة بسم الله اقرأ ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
 بسم الله اكل وكذلك كل فاعل يشرف في اول فعله بالبسملة وانما اضمر المحذوف
 متأخراً روماً للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فتقدم فيه يقتض
 الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِينُ وَاَمَّا تَقْدِيمُ الْفِعْلِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اِقْرَأْ يَا سَمِيرَتِكَ فَانَّهُ اَوَّلُ مَا انزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا
 اَمَرَ بِالْقِرَاءَةِ اَهَمَّ لِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وَاِنَّمَا حَذَفَ الْهَمْزَةَ فِي الْعِبَارَةِ وَالْكِتَابَةِ لِكَثْرَةِ
 اَلِاسْتِعْمَالِ وَلَمْ يَحْذَفْ فِي اِقْرَأْ يَا سَمِيرَتِكَ فِي الْكِتَابَةِ لِقَلَّتْ وَاِنَّمَا حَذَفَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 وَاِنَّهُ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ فَلَمَّا وَافَقَتْ الْمَصْحُفَ وَاِنَّمَا لَمْ يَحْذَفْ فِي يَا سَمِيرَتِكَ لِعَدَمِ
 الْمُوَافَقَةِ لِانَّ الْمُرَادَ بِالْمُوَافَقَةِ اَنْ تَكُونَ الْبَسْمَلَةُ تَامَةً وَاَوْقَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
 وَمُسْمَرًا مِنْ حَذْفِهَا مَعَ اَنْهَا غَيْرُ تَامَةٍ فَلِذَا ذَكَرْنَا مِنْ الْكَثْرَةِ لَانَ الَّذِينَ يَرْكَبُونَ فِي الْفَلَاحِ
 يَقُولُونَ فِي كُلِّ مَجْرٍ وَيَكْتُبُونَ فِي كُلِّ صَنَاعٍ وَاِنَّمَا اُدْرَجَ لَفْظُ الْاِسْمِ لِدَفْعِ الْاَلْتِبَاسِ بِاللَّفْظِ
 اَوَّلِ التَّنْبِيهِ عَلَى اَنْ التَّبْرُكَ يَصِلُ لِكُلِّ اِسْمٍ وَاِنَّمَا اخْتَارَ تَقْدِيمَ الْمَجْلَالَةِ لِانَّهُ اِسْمُ الذَّاتِ
 الْاَتْرَى اَنْكَ تَصْرِفُهُ وَلَا تَصِفُهُ وَاَعْدَادُ صِفَاتِ ثُمَّ اخْتَارَ تَقْدِيمَ الرَّحْمٰنِ عَلَى الرَّحِیْمِ
 وَاِنْ كَانَ فِيهِ مِنْ مِبَالِغَةٍ فَالْبَیْسُ فِي الرَّحِیْمِ لَانَ فَعْلَانِ اَبْلَغُ مِنَ الْفَعِيلِ وَالْفَعِيلُ اَبْلَغُ
 مِنَ الْفَاعِلِ لِانَّ رَاحِمًا يُقَالُ مِنْ رَحِمَ صَرَّةً وَالرَّحِیْمُ مَنْ يَكْثُرُ هَذَا مِنْهُ الرَّحْمٰنُ مَنْ لَانَ هَايَةَ
 فِي ذَلِكَ مِنْهُ فَلِذَلِكَ قَالُوا يَا رَحْمٰنِ الدُّنْيَا وَالْاٰخِرَةِ وَيَا رَحِیْمُ الدُّنْيَا وَالْقِيَاسُ الرَّفِیْعُ مِنْ
 الْاَدْنَى اِلَى الْاَعْلَى عَلَى اَنْهُ كَلِمَةُ الْذَاتِ حَيْثُ لَا يُطْلَقُ الْاَعْلَى اِلَّا عَلَى اَللّٰهِ تَعَالَى خِلَافَ الرَّحِیْمِ
 وَهُمَا اَسْمَانُ مُشْتَقَاتٌ مِنَ الرَّحْمَةِ وَهِيَ رَادَةٌ الْخَيْرِ فِي حَقِّ الْغَيْرِ وَيُرَادُ الْاِحْسَانُ
 وَالْاَنْعَامُ وَالْاِفْضَالُ وَمَا يَشْبَهُهَا ثُمَّ قَوْلُهُ بِسْمِ اللّٰهِ عَجْرٌ بِالْبَاءِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ
 عَلَيْهِ اَنْهُ مَفْعُولٌ وَحَالٌ وَيَجُوزُ اَنْ يَكُونَ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَيْهِ اَنْهُ خَابِرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ فِي
 اِیْ اِبْتَدَأَ فِي حَاصِلِ بَسْمِ اللّٰهِ وَلَفْظُ اللّٰهِ عَجْرٌ بِالْبَاءِ اِضَافَةٌ وَالرَّحْمٰنُ وَالرَّحِیْمُ عَجْرٌ وَاِنْ
 بِالْوَصْفِيَّةِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِیْنَ هُوَ جُزْءٌ مِنْ قُرْآنِ الْحَكِیْمِ جَاءَ بِهِ فِي تَفْسِیْرِ عَمْتَصَةَ
 لَوْجُوهُ الْاَوَّلِ تَقَوْلًا بِهِ لِيَتَمَيَّنَ بِهِ فِي اَوَّلِ اَمْرَةٍ اِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا يُتَمَيَّنُ بِهِ

2105

مع فيكون اعرف
 دلالة على الله سبحانه
 وتقديم الاعرف
 اولى من تقديم
 الاعرف والترقي
 انما يتصور حيث
 لم يكن
 الموصوف
 في غاية الكمال
 اما في الكمال فلا بد من
 مولوى محمد بن
 د امر بنصفه
 فانه يطلق على
 غيره ايضا

مفتحة

افضل من القرآن والثاني عملاً بكتاب الله العزيز فانه مشتقة اولاً بالتسمية
 وثانياً بالتحديد والثالث امتثالا بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام هو كل امر
 ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه البود اود وابن فاجة وابوعوانة وما قيل
 من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهر لان حديث التسمية يقتضى
 البداية بها وهذا الحديث يقتضى البداية بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل
 فيدفع بان المراد بالبداية بكل منهما تصديراً المقصود وهو ليس بمستحيل
 وانما المستحيل التلفظ بكل منهما ابتداءً من غير ان يتقدم كلاماً عليه على ان لا قام النور
 رحمه الله تعالى ذكره ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله ذكره تعالى بدليل ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله
 تعالى الحديث وحينئذ لا تعارض من هذا ظهر جواب ما قيل ايضا من ان كل واحد من
 التسمية والحمد امر ذى بال كذلك فوجب ان يبدأ التسمية بتسمية اخرى والحمد بحمد
 اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر في الحديث هو الامر المقصود وبالشرع فيه من قول
 فعل قطعاً للتسلسل والرابع تحريزاً عن مخالفة المصنفين فانهم صدقوا ومصنفاتهم
 بالتسمية وثانياً بالتحديد والخامس ان ذلك اقتباس هو من صنعة البديع هو ان يورد
 شئ من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه والسادس ان هذا الجزء الشريف
 مشتق على الحمد لله الذي هو اس لشكره والتسابع جواب عن سؤال يسأل لم اثر الحمد
 على المدح والشكر والتاسع توجهها الى جناب قدسه والتاسع اظهاراً لعظمته وكبريائه
 والعاشر ايضا حالها وصل اليه من نعمائه والحادى عشر استيفاء لما وهب له
 من الامه اذ الحمد رأس لشكره بالشكر تزييداً للنعمه والثاني عشر بتغاء لرضا وموت
 ثم الحمد هو الوصف بالجسيل على جهة التفصيل لا على جهة الاستهزاء والافتقار للامر فيه
 للاستغراق اى كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليس هو كما زعمت المعتزلة والجمهور
 بالابتداء وخبر لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على و امر الحمد وثباته
 وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظراً
 الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتى والذاتى
 ينبغى ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغى ان لا يؤخر لانا نقول معنى البلاغة
 مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية فرج العارضى والله اسم
 للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا خص الحمد بهذا

نالا
 له قوله لان المقام
 مقام الحمد
 اذ يكون الحمد
 مبتدأ والسا
 خبره وانه
 في الابتداء هو
 التقدير
 من فظي الحسن

التجليل

الاسم ولأنه أعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره أصلاً بخلاف ما سواه ولأنه
 لو ذكر غيره من الصفات لا وهم ان الحمد لله تعالى إنما هو باعتبار هذه الصفة دون أخرى
 ولأنه أراد التثنية على الاستحقاقين الاستحقاق بحسب لذات والاستحقاق بحسب الأفعال
 ولأنه أراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ أولى لأنه
 الموافق لكلامه تعالى وحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق
 على الأصح والذين ذهبوا إلى اشتقاقه بعضهم قالوا أنه من آله ياله بكسر العين
 في الماضي وفتحها في الغابراى سكن وبعضهم قالوا عن وله يوله أى تخرج بعضهم قالوا
 من تاله يتاله أى تضرع وبعضهم قالوا من لاه يلايه أى احتجب ومراعاة
 هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله أما الأول فليسكون المخلق إليه وأما الثانى
 فليتحايرهم في كنهه عظيماً وأما الثالث فلتضرعهم إليه وأما الرابع فلأنه يحتجب عن
 ادراك الأبصار وأحاطة الأفكار ثم الرب المالك يقال رب فهورب كما يقال
 نعمتيم فهورب ذهب جمهور شارحى الكشاف إلى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله إلى
 اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الأصل عدم
 النقل إلا إذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت ساقان قلت صيغته
 مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسليم أصل رب رب
 على وزن فخذ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم من تأمل
 في قوله فهورب بالالف بعد قوله رب رب جزم بما ذكرنا ولأن المعنى في قوله تعارب العلماء
 على الاضافة إلى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه رباً ما لك للعلمين لا يخرج منهم
 شئ من ملكوته وربوبيته فالقول بأنه صفة مشبهة فاسد في الكشاف
 يجوز ان يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه
 جمهور المفسرين وذكره المتأخرون في تصانيفهم ورده أيضاً بان اطلاق المصدر على
 اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقاً وعندهم قاعدة مقردة هي ان المصدر المجازى
 قرينة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد عترفوا به أيضاً
 فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداءً والمربى غذاءً
 والغافر انتهاءً واسم الله الأعظم وقيل الرب المصلح من رب الاديارى أصل
 وقيل الدائم من رب السجانية أى دامت المطرفه مصلحاً أمورنا والدائم
 ما فاضل النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غير الله تعالى إلا عند الاضافة

كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك العالم اسما لما يُعلم به كالتحاطر
اسم لما يُختم به والتابع لما يُتبع به ثم غلب فيما يُعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر
والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم
وغلب الواو على غيرهم وقيل اسم لذوى العلم من الثقليين فلا اشكال في جمعه
حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع مُتَّقٍ وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
وقاه فانق فقاؤها واو ولا فها ياء فاذا بينت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء و
ادغمت في التاء الاخرى فقلت اتقى الوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من بقى نفسه
من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة
الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
يعني لما توهم من قوله الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطى لجميع العالم كما هو بهم فدفعه بقوله
والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ارف
التحميد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه
عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكرامات احدها اذ ذكرته كرت معه وهذا فسر
قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباده في تبليغ احكام
فهو سيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمدته تعالى صلي عليه لانه اراد تكميل
الثناء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه وال
وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التاليف من تاليفات اهل الاسلام لان الصلوة
عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من الله
تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش
والطيور تسبير قيل اريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان قلت
الصلوة بمعنى الدعاء واستعمال بكلمة على يفيد الدعاء بمعنى الشر ولا يجوز ذلك
ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم الذات
في الحمد اخره في الصلوة للدلالة على ان المختص بالاستحقاق الذاتي هو الله تعالى على ان
سلوك طريق الاجمال والتفصيل من شعب لبلاغة والالف في لفظ الصلوة منقلبة
عن الواو وحققا ان يكتب الصلوة بالالف لكنها تكتب بالواو تفيها وانما كتب قوله تعالى
هم على صلاتهم مجافضون بالالف في بعض المصاحف تباعا لمصاحف السلف والرسول
بمعنى المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع المعجزات والكتاب المنزل عليه

والنبي من اوحى اليه سواء نزل عليه الكتاب او لم ينزل والا نبياء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان للرسول ومعناه اللغوي هو
البلوغ في كونه محمداً اقبل يجوز ان يكون سبب تسمية النبي صلى الله تعالى عليه واله وسلم
ثبوت هذا المعنى في ذاته واله ال الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه ذال النبي
عليه السلام متبعوه في التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه واله وسلم الى كل
مؤمن تقى ولهذا لم يتعرض بذكر الاصحاب لدخولهم في الال بهذا المعنى وعلى
هذا لو ذكر الاصحاب بعد الال لكان ذكرهم تخصيصاً بعد التعمير والال بحيثى بمعنى
النفس نحو ال مؤسنى وال هارون اى نفسها وانما ذكر الال في الصلوة لقوله عليه
السلام اذا صليتموا على فعموا اراد بالتعمير الصلوة على الال وخص استعمال
الال بالاشراف كالمملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد على الروافض حيث
خصوا بعض الصحابة بالصلوة دون بعض اخر لغوهم في محبة الال وعلى الخوارج فانهم كانوا
معاندين بالال فلم يصلوا عليه اما بعد كلمة اما تضمنت معنى الشرط حتى قيل ان
الاصل في قوله اما زيد فمنطلق مما يمكن من شئ فزيد منطلق اسقط الجملة الشرطية
ونابت منابتها اما كما نابت كلمة نعم مناب افعل في جواب من قال لك افعل كذا
ولتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء ولتضمنها معنى الابتداء لم يدخرها فعل ولا يلها
الا الاسم يتوجه عليه قوله تعالى واما ان كان من المفترقين ولجيب بان المبتدأ ههنا محذوف
اى اما المتوفى وقال الرضى اللازم اقامة جزء من الجزء مقام الشرط سواء كان اسماً
نحو اما زيد فمنطلق او كالاية المذكورة ويستعمل اما في الكلام لتفصيل الاجمال
وهي الاكثر فقولك جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه وقد يستعمل للاستيناف من غير ان يسبقه اجمال كما في المذكور
في اوائل الكتب وقيل اول من تكلم بهذه الكلمة وفضل بها بين الكلامين او في
السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى واتيتك بالحكمة وفصل الخطاب عند
شريح والشعبى وبعده من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة المبنيّة
على الضم وكها احوال ثلث اجناس فتأخرها مع جعلها مبنيّة فزى معرفة فيها وتركها
مع جعلها منويّة وهي مبنيّة فيها والعامل في بعد ههنا كلمة اما فانها
لنبايتها عن الفعل تفعل في الظروف فهذا مختص اى هذا الكتاب الذى وصف
كتاب مختص وهذا التقدير اذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصديق

وان كانت في اول شروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصور في خاطره ان
يصنف كتاباً بصفته كذا او كذا امثل قوله تعالى واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدًا
امناً فانه عليه السلام اشار الى الكعبة قبل بناؤها لانه تصورها في قلبه ما من
شأنها ان يكون كذا او كذا او المختصر هو كلام قليل المباني كثير المعاني والرسالة انما
تطلق على الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ من الحشو والتطويل
في النحوظ مستقر محله الرفع على الوصفية لقوله مختصر وسياتي تفسير النحوى من
حيث اللغة والعرف جمعت فيه اى في المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النحوى
ولم يقل مهماته مع انه اخصر لان في اقامة المظهر مقام المضمرة زيادة التمكن في اللفظ
والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعت والنصب فيه تابع للجزء كما في مسلمات على
ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في النحوى
وانما اثر ترتيب الكافية لجمع مختصر لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم
والذوق المستقيم واقفاً على منهاج التعليم اذ على منوال الارشاد هادياً الى سبيل
الرشاد لاهل الاسترشاد انما بالمراد لاهل الارتياح وياً على فوائد جليدة جامعاً
لنكات عربية نفيسة خاوياً عن ايرادات واسولة وبه يحصل الحظ للمبتدئ والفضل
للمنتهى او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب جاء ان يجعله الله تعالى
مشرفاً بل لقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشافق والمغارب
اذ كثيراً ما يعتبر الشبه في الاحكام الى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
فما منهم او تيسيراً على كل من يهتم بشأن الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عُدَّة
وقوة حيث لم يعسر بتحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
الترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد
ان يحصل هذا المختصر مستغنياً عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شرحها
او ترغيباً به للمبتدئين المتعلمين اذ ركز حُبُّ الكافية في قلوبهم فكلام يرتاد الى
هذا المختصر مشتغل على ترتيبها جدد الكتاب الكافية او اجابة للمسؤل فان قد سمعت عن
بعض المشافق انه قد سأل بعض الوارد بن علي بن حيان النحوى مصنف هذا الكتاب ان
يجمع مختصراً على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بدون بيان
الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع في اكثر المواضع اغلبها ولذا اكثر
حكم الكل فلا يرح ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجدنا بعض

للمواضع غير واقعة ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او مصلح
 على نونه اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة ط و
 هل ترى لهم من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب
 المحل على انه حال من ههنا النحر والمعنى جمعت فيه ههنا النحر حال كونه مشتقاً على
 ترتيب فصول الكافية اى وضعها ويحتمل انه صفة للمختص بالمعنى فهذا مختصر
 محفوظ ثابت في النحر مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية او الكافية
 والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله
 على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله فابواباً ومفصلاً
 ان كانا بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله
 جمعت وان كانا بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحرور في فيه
 وانما جعل مختصراً مابواباً ومفصلاً... لان ارباب التدين رحمهم الله تعالى قد اتبعوا في
 جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمناً وتبركاً حيث جعلوا نصابهم كتباً وابواباً وفصولاً
 كما جاء سوراً وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب اشمل من الابواب و
 الابواب اشمل على الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه فلا يخفى عن مصلحة التعليم
 والتعلم في طي كل كتاب نشاط وفي شرع كل باب فصل بنسباً ولهذا المصلحة
 جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراشحة واصيال بعبارة متعلق بقوله
 جمعت والعبارة في اللغة تفسيراً لرؤيا يقال عبرتها عبارة اى فسرها وكذا عبرتها
 وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الدالة على المعاني عبارات لانها
 تفسيرها في الضمير الذى هو مستور كما ان المعبر مفسر ما هو مستور وهو عاقبة
 الرؤيا لانها تكلمت على الضمير واضحة صفة عبارة اى لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى منها
 الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصلح الى المفعول والامثلة جمع مثال
 كالاتمة جمع امام وهو ما يذكر لا يصاح القاعدة والشاهدان يذكران اثبات القاعدة
 فهو اخص من المثال لان كل ما يصلح شاهداً يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات
 لا يتيسر بكل كلام بل لابد من كونه مقدماً عليه بان يكون من التنزيل ومن الحد
 او كلام من يوثق بعينه بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
 متعلق بالايراد والمسائل جميع مسئلة اصلها مسئلة يسكون السين وفي الهنزة
 حذفت حركة الهنزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهنزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما

والعبارة في اللغة النح

مقتداً الشاهد ما يذكر النح

ان الملائكة جمع ملك اصله ملائكة وهي الرسالة فاعل كما في مسألة و
 زيد التاء في الملائكة التاكيد تا نيت الجمع المراد من المسائل الفواعل الضمير
 الجرح في مسائلها راجع الى المختصر تا نيت مبنی علی تاویل الرسالة وادعاء ایراد امثلة
 في جميع المسائل محمول على الاغلب الا فلم يورد امثلة بعض المسائل فلم يستفهم
 ذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به
 ذلك الشيء والقياس ان يذكر لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة لا القلة
 وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء
 مكان اقراء والعلل جمع علة كالمجموع هبة والدليل العدة لفظان مترادفان
 وایراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز فانها ما يطلب فيه التوكيد وتحسين
 الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة في
 بعض المواضع كما استفتت عليه بعد قلنا هذا ايض محمول على الامر الاعلى فلا يرد
 ما ذكرت لثلاثي شوش اي المختصرة هن المبتدئ عن فهم المسائل ان كان يشوش
 على الصيغة المبنی للفاعل فذهن المبتدئ منصوب على انه مفعول به ان كان على
 الصيغة المبنی للمفعول فذهن المبتدئ مرفوع على انه مفعول فالمرسيم فاعل واللام
 في قوله لثلاثي شوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة بتعليل للجمع
 نظراً الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه
 يتيسر به على المتكلم المبتدئ ولا يشوشه على فهم مسائله لقصور فهمه قلنا بضاعتها
 بان جعلته ذابواب و فصول و ذكرت فيه عبارة واضحة و اوردت فيه امثلة المسائل
 و تركت فيه ادلة لثلاثي شوش هن المبتدئ عن فهم المسائل الذي هو المقصود
 الاصل لان هذه الامور مزيدة للتشويش موجبة لتغير النشاط والانبساط
 ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصدقات وانما سمي قارى
 هذا المختصر مبتدئاً لان هذا المختصر لا يقرأه الا من هو مبتدئ في علم النحو شارح فيه
 وسميته اي المختصر بهدایة النحو يقال سميته كذا وسميته بكذا راجع ان هذا الله تعالى
 به الطالبين تعليل لقوله وسميته الهداية اي راجع ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى
 اسمه تصلي و جهاهذه التسمية بان يجعل سبباً للهداية للذين يطلبون الحق فانه على
 كل شيء قد يروى بالاجابة جديراً لا يرد راجية لا يجيب اهل فيكون تسمية المختصر بالهداية
 من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه اما

فان
 المبتدئ
 الا شوش
 بالمسئلة جمع
 مسائل
 بال دليل والمادة

في الذهن الخ

نعميتها الى المفعول الثاني فقد جاءته بنفسها كقوله تعالى تعاهدنا ان نتقيها وقد جاءت باللام كقوله تعالى هدانا لهذا او بالي كقوله تعالى هدانا ربّي الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ومرتبتته أي المختصر والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلاثة اقسام بتوفيق الملك العزيز العلام مجتهد ان يكون الباء متعلقة بقوله جمعت ويجتهد ان تكون متعلقة بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام وتعديته بالياء اما تسامح او تضمين بمعنى التشريف والمملك المالك والعزيز الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين ان يذكر وا قبل الشروع في المقصود تعريف النحوي يكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتمين بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه ما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاستغفال به وان يذكر والغرض من تحصيل النحول يزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفرغ عنه بما يعرضه عن مشقة التحصيل وان يذكر والكلمة والكلام لكونها موضوعي النحوي ويسمونها هذه الامور مقدمة ذكرها المصنف للاقتداء بهم

اما المقدمة ففي المبادئ التي يجب تقديمها أي تقديم تلك المبادئ على المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل أي لتوقف الشروع في المسائل على بصيرة عليها أي على تلك المبادئ فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه وله خيرة في شروعه اذا تصورها كما من اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه يكون في الشروع راجلا وعلى العشاء راكبا ثم المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم انما تطلق على معان مخصوصة وهي معرفة حد العلم وغاياته وموضوعه لان الشروع في المسائل انما يتوقف عليها حقيقة واما على الفاظ التي عليها فلا وفاترى من التوقف عليها فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو نيس فهم المعاني من غير الفاظ لم يحتج اليها اصلا ومقدمة الكتاب يطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قد تمت

ما ترتب اليه
 فان التوفيق جعل فعل العبد
 اسم توفيقه
 ان يغيبه بظهور
 اوله وسكون
 الفين المصنفين
 فاعلم انما
 والطلب
 هو لوى
 فيمن الحسن
 سلمه ربه
 عشرة
 اذ ابتدى
 دواه
 كثرته
 لوى كلام

شرف العلم بشرف المعلوم منه وغايته واقرب العربية فائدة واربعها عائدة
 واربعها معيارا واسنها عظيمة ومقدارا وكان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم
 مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب ولا سبيل الى معرفة ذلك قانقها من الكتاب
 والسنة الا بها ولا يتم الواجب الا به وما كان مقدرا للمكلف فهو واجبا له لو لم يكن
 واجبا لكان واجبا الترتك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبت النجوع بعد اللغة
 والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير او من سبب النجوع المؤمنين على بن
 ابي طالب رضي الله عنه وهو لا يجعل شيئا الا وهو بقرب به الى الله تعالى ما روى
 عن ابي الاسود الدؤلي وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضي الله عنهما
 انه سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالكسرة فذكر ذلك عليه فقال
 هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقال نحو ان اصنع
 فيزانا للعرب ليقتوموا به لسانهم فقال له علي رضي الله عنه اقصد نحوه ومن هذا
 سمي هذا العلم بالنحو وسمي بعلم الاعراب ايضا لان له تعلقا بالاعراب نحو لا معنى
 فيتناول للعرب وللبني وقال ابو القاسم الزجاجي في اماله حدثنا ابو جعفر محمد بن
 مسلم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي
 سعيد بن سليمان الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال عن جدي
 ابي الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه فرائته
 مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت بيلدكم هذا الحنفا فاردت
 ان اصنع كتابا في العربية فقلت ان فعلت هذا اجنبتنا والقيت فينا هذه اللغة ثم
 ايتته بعد ثلث فالفق الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم لكلام كل ثلاثة
 اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف
 ما انبأ عن معن ليس باسم ولا فعل ثم قال هذا ما تتبعته ونرم فيه ما وقع لك اعلم يا ابا الاسود
 ان الاشياء ثلاثة ظاهرة ومضمرة وشئ ليس بظاهر ولا مضمور انما يتفاضل العلماء في معرفة
 ما ليس بظاهر ولا مضمور قال ابو الاسود فجمعت منه شيئا وعرضته عليه وكان عن ذلك
 حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت وكعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها
 فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكي عن امرأة دخلت
 على معاوية في زمن عثمان رضي الله عنه وقالت ابي مات وترك لي مالا فاستقيد
 معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فامر ابي الاسود بوضع النحو

قال ابن السكيت
 والدول في بني جندب
 ينسب اليه دؤي
 والدليل في جندب
 القيس ينسب اليه
 دؤي اصحابه
 واول من اسس
 النحو على ابي زيد
 ومن راسه
 وهو من
 كنانة والى هذا
 نسب ابو الاسود
 نسبا
 الدؤليان هما
 ابو الاسود
 فقلت الهنات
 يا حبيب انك
 وكست الدال
 بها وانه وهو
 ههنا
 علام رسول
 معروف

فصنف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام
فقال لها ما نحوت بها قالت انما التعجب عن حسنها فقال لها احسن السماء بالفتح
فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحوي بناؤه واخذ منهم ابو اسحق
الحصري وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة
الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس
ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه محمد
المقلب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابوبكر السراج ومحمد الكسائي ومنهم
ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الرقاني ومنه ابو علي الفارسي ومنه
ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعد
من يعيابه ولما فرغ الشيخ رحمه الله تعالى عن الفصل الاول في بيان تعريف النحو
والغرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهو الكلمة والكلام
لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال
عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون
الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعدد عند اشتراكه في امر
يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كاصول الشرعية الاربعة فانها موضوع علم
اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا مظهر الحكم شرعي كذلك
الكلمة والكلام لا تشتركا في كون كل واحد منها لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو احد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى
نوعيه ثم لما كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقدير
الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدمات على ذكر الكلام فصلا لخص
الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة الالام فيها لتعريف الجنس لتعيين
الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهية
المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزمه اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها
للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة
لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون لها معنى يفيد في هذا الفن سوى هذه الماهية
حتى يجعل فردا من افرادها والتاء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف
الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للعموم فهو

فكرة قصد المحقق
الموافقة الخ
العوارض الذاتية
لاشئ لا يتعلق
ثالثا احوال فان لم يكن
لذا انما هو
لا ما خارج مساو له
فالتفرض الذاتية
الكلمة والكلام انما
الاعراب والبناء
وهي الاعراب والبناء
والاعراب والبناء
الكلام بالنظر
الخ انما
الحقيقة بالنظر
الجزئية وهو الكلام قائما
لكن الكلام قائما
مقامها اي مقام
الكلمة اذ لا حمل
له من الاعراب
ولا يلاحظ له من الاعراب
اذ انما مقام المفرد
فكانت الكلمة التي
بالتقدير يعنى الكلام
نظام الذي يريد
نظام الذي يريد

عارض ولا ینافیہ تاء الوحدة ثم اعلم ان النحویین اختلفوا فی الکلم بدو ن التاء اهو جنس
 امر جمع فذهب بعضهم الی انه جنس جمع کثیر وثمره مستنداً بان احکام المفردات
 تجری علیہ من تذکیر وصفه کقولہ تعالیٰ الیہ یتَّعَدُّ الکلم الطیب ولو کان جمعاً
 لوجب تأنیت الطیب بناء علی ان کل جمع مؤنث فان قلت ما کان التاء فارقة بینه
 وبين واحدة ومجوز ان ینکر و یؤنث فلا ینکر و یؤنث فلا ینکر و یؤنث فلا ینکر و یؤنث
 جنساً والحال انه من الاسماء التي لا فارق بینها وبين واحدة الا التاء قلنا ان هذه
 الضابطة ثابتة فی الجنس لا فی الجمع الحقيقي وما ذکر فی بعض لکتاب من قولهم کل
 جمع یفرق بینه وبين واحدة بالتاء ینکر و یؤنث فالمراد بالجمع هنا الجنس المستعمل
 فی معنی الجمع بدلیل تمثیلهم بنحو النخل انه لیس بجمع حقیقی ومن حیثی تصغیره
 علی کلیم ولو کان جمعاً لوجب رده الی واحدة فی التصغیر فقیل کلیه لان التصغیر
 یرد الی اشیاء الی اصولها غالباً ومن جعله تميزاً للنحو خمسة عشر کلاماً ولو کان جمعاً لما
 تميز النحو ذلك لان تميزه لا ینکر ولا ینکر ولا ینکر ولا ینکر ولا ینکر ولا ینکر ولا ینکر
 الکلم علی الکلمة والکلمتین بحسب الاستعمال لا بحسب لوضع وذهب بعضهم
 الی انه جمع مستنداً بان الکلم لا ینکر فی الاستعمال الاعلی الثالث فصاعداً والایة
 محمولة علی حذف المضاف والتقدير الیه یتَّعَدُّ بعض الکلم الطیب اذا الصاعد الی
 الحضرة الالهية هو المقبول من الکلم کل کلمة والقول یحیی تصغیره علی کلیم و
 جعله تميزاً للنحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل یقال عندہ فی التصغیر
 کلیته وفي التميز خمسة عشر کلمة لفظ ذکره مخرجاً عن التاء عنایة الی الجنس فیتناول
 المحدث وغيره من المركبات مطلقاً الی المفرد حتى لو ذکره بالتاء لکان التاء مجرداً
 عن معنی الوحدة والمطابقة غیر جائزة ههنا لكون اللفظ مصدرًا وهو لا یطابق
 التانیث والثنی والمجسوم ولو عنی به معنی الوصفية علی انه اخصرهما هو بالتاء ثم
 اللفظ فی الاصل مصدر بمعنی الرهی مطلقاً یقال لفظت الریح الدقیق او بمعنی
 الرهی من الفرم یقال لفظت الکلام ولفظت بالکلام واختلفت عباراتهم فی المعنی المصطلح
 علی اللفظ فقیل هو صوت یعتمد علی الخارج من حرف فصاعداً وقیل ما ینلفظ به الانسان
 حقیقةً کان او حکماً أهلاً کان او موضوعاً مفرداً کان او مرکباً اما اللفاظ الحقیقیة فنحو
 و عمر و قات و کرم من والی ما اشبهها واما اللفاظ الحکیمة فنحو الضمائر المستکنة لانه ما وضع
 بازاها الا لفاظ وانما عبر عنها بالفاظ خارجية مستغارة من نحو هو انت وانا یجری علیها

احكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها حكوماً عليها مؤكدة ومبدلاً منها ان كانت
ما يتلفظ به الانسان حكماً واما الخذف فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه بما
يتلفظ به الانسان في بعض الصور والمراد بما يتلفظ به الانسان ما يمكن ان يتلفظ به
فيصدق في هذا الحد على كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن واصوات
الحوانات لانها مما يمكن ان يتلفظ به الانسان وصرح الوضوح في اللغة جعل الشيء
في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز الشيء وفي الاصطلاح تعيين
الشيء لشيء اخر متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له سواء كان
من الكلام او غيره كعقد الاصابع او مثاله ولما كان الوضوح متضمناً للمعنى
فذكره بعد الوضوح لا يفيد الا تجريداً عنه لمعنى الجار والمجرور مفعول به باللام
وانما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازاً عن المحرفات والاصوات
والمهلات وما يدرك بالعقل فانها ما وضعت لمعنى وكذا عن حروف التهجى فانها
لم توضع الا لغرض التركيب والغرض من شيء غير معنى ذلك الشيء لان المعنى ما يعنى
عن اللفظ او يفهم به لا ما لاجله اللفظ وغرض التركيب ان يعنى بحروف التهجى
او يفهم به فلا معنى لها اذا عرفت ذلك فنقول المعنى لغةً اً ما يخفف معنى بالتشديد
اسم مفعول من عني يعنى اذا قصد ثم خفف بحذف احدى اليائين وتبديل
الكسرة بالفتحة التي هي اخف الحركات وقلب الياء الاخرى الفاء اي الكلمة لفظ
وضوح مقصود واما اسم مكان على زنة مفعول اي المقصد فانه اذا وضع لفظ للمعنى
كان ذلك المعنى موضع القصد اً ما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع
الملفوظ ونظيره هذا الدهم ضرب الاميراي مفروبه واصطلاحاً ما يقصد اللفظ
مفرد والمراد بالمعنى المفرد ما لا ينقسم لفظ عليه بان لا يكون لجزء اللفظ دلالة على جزء
ولا يجعل المفرد ههنا على البسيط اي ما ليس بمركب حتى يخرج الفعل من حيث ان معناه
مركب من الحداث الزمان فان قيل كون المضارع كلمة بناء على انه فعل وهو من اقسام
الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة تدل على
الحال الاستقبال والباقي على الحداث قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير اخله فيه لما ان بعضهم جعلها عاملة في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجاً
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسماء بل المعرب الذي

قوله وضع على صيغة
المبني والاولى ان اللفظ
الطبيعي الخلو ما عن
والفصيح المثل الذي
مع قوله متى اطلق
انما قال اطلق واخص
مما وله كبتن على
امس فقط اشارته الى
ان الموضوع منقسم
على قسمين احدهما
اللفظ الموضوع
تشبيهاً بالشيء
غير اللفظ والثاني
انما نظام اللفظ
واما اسم مكان
مكان فان قيل
الطرف والمفعول
بينه ان المراد من
مكون الحداث
المفعول وتوهم
معنى اذا كان
معنى المقصد
من اللفظ مقصد

ان اللفظ المقصد ليس المقصد

هو اسم للمبني الذي هو اسم ثم قوله مفرد احتراز به عن نحو قائمة فانه مركب
 على الصيغة لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو ما
 مجرد على انه صفة معني واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
 من ضمير وضع واغترض على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فلانه يفيد
 ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
 فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمفهوم
 الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضربين التجرد والامر
 ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتزكيب بعد الوضع واما على الثاني فلان
 مرفوعاً على الوصفية للفظ يجب ان يذ كر مقدماً على ذكر وصف اللفظ الذي هو الوجه
 وضع لما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقع واصفين لشيء واحد واما
 على الثالث فلانه لو كان منصوباً على الحال لكان من ضمير وضع يجب ذكره مجنباً لما عرف من
 ان الشيء اذا كان صالحاً للحالية من الفاعل والمفعول جميعاً وانت تريد ان تجعل حلاً
 من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنس فاعلاً للاشتباه فمفرد يكون صالحاً
 لان يقع حلاً عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وما له صلاحية الوصفية له
 صلاحية الحالية فعند وقوعه حلاً من ضمير وضع يجب ذكره مجنباً واجيب عن
 الاول بان يصار هنا الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى انا ارسى اعصر خنقاً
 اذ نظر القرآن يستدعي ان يقول عنياً الا انه سماه خنقاً باعتبار ما يؤل اليه
 وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والمجربون على انه ليس بواجب
 وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل مجنب المفعول مع
 صلاحية لكونه حلاً من المفعول ايضاً فيجب ذكر هذه الحال مجنباً لفاعل واما
 قلنا لوجوبه فذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حلاً عن الفاعل وقد وجت
 القرينة لان الافراد والتزكيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا بجاز او
 الحقيقة الحق وايضاً ان الحال عن الجرد الذي هو نكرة محضة متمتع لا يستلزمه اما
 تقدير الحال على الجرد او تأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك متمتع فيتمتع جعل
 مفرد حلاً نقوله معني فتعين كونه حلاً عن ضمير وضع وعند التعيين ما يجزى
 مجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء بحالة
 سر من العلم به العلم بشئ اخر فتبي وجب الوضع وجد الدلالة لاجابة

لفظ

واجب

ذکرها بعد ذکر الوضع كما وضع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة
 للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فيعد ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما
 وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يرد ذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها
 في تعريف كل نوع الكلمة وهي اى الكلمة بحسب مفهومها منصرف في ثلاثة اقسام
 فلا يرد ما يقال ضمير هي ان كان عائدا الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لان اسم
 يدخل اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسميه وان كان عائدا اليها
 باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تاينته اسم اما مجرد بانه بدل
 او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى لعدم احتياجه الى المحذوف بخلاف
 الاخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك اما تقدم الاسم على الفعل الا ان استغنيا
 عن الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم
 والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
 لا فتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلا في افادة المعنى بنفسه
 غير مقترا الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل
 مقتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يقتقر اصلا وما يقتقر فرعا والاصل مقتد
 على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة منصرفا في الاقسام الثلاثة لانها
 اى الكلمة اما ان لا تتدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائدا الى الكلمة وهو اسم
 ان وقوله ان لا تتدل بتأويل المصدر خيرة فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
 دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو
 حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضربت قلنا الكلام محمول على حدث المصنوع
 اما من الاسم اى لان حالها اما عدم دلالتها او دلالتها او من الخبر اى لانها اما ذات
 عدم دلالتها او دلالتها على معنى مجرد وتقديرا كفتى في نفسها صفة معنى يعنى
 اما ان لا تتدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقا
 بقوله ان لا تتدل وكلمة في معنى الباء اى ان لا تتدل على معنى بنفسها الا بضم ضمنية
 وهو اى القسم الذي لا يدل على معنى في نفس الحرف قد وه في وجه المحصر مع انه
 اخر في التقسيم لانه في اللغة الطرف كما سياتى فذكره مرة في طرف الانتفاء واخرى
 في طرف الابتداء وخص ذكره في التقسيم بالانتفاء ليشير الى تاخيره في المرتبة وقد
 في وجه المحصر اخذ اى البيان عن القريب اولاته عدوى والعدم مقدم

على الوجود اولاً ووجوه الممكنات مسبوق بالعدم اولاً هذا القسم من الكلمة غير
متقسم وتدل اي الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد يقترن معناها
الكلمة بحسب لوضع باحد لازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هو
القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقترن معناها باحد لازمنة الثلاثة
قدم الفعل على الاسم ههنا وان كان اخره عنه في التفسير لان تعريف الفعل هو
وتعريف الاسم عدته والاعتماد تعرف بملكانها وتدل اي الكلمة على معنى في نفسها
الحال انه لم يقترن معناها اي معنى الكلمة بحسب لوضع به اي باحد لازمنة الثلاثة
وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناها به الاسم وانما قيدت
اقتران المعنى وعدم اقترانها بقولنا بحسب لوضع لما سيجيء واعترض ههنا بان هذا
الدليل لا يجلو من ان يكون عقلياً او نقلياً فان كان عقلياً لا سبيل اليه لان
العقل لا يحكم بالحصران القسم الاول يحتمل للتفسير عقلاً اذ العقل لا ياتي
ان ينقسم غير الدال الى المقترن باحد لازمنة الثلاثة والى غير المقترن باحد وكذا
كل قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل للتفسير عقلاً اذ العقل لا ياتي ان ينقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي
القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة
وكذا غير المقترن لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهي
وان كان نقلياً لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلى ما يكون منقولاً من واحد من
العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان
هذا الدليل عقله ومقدّماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجدنا في اصطلاح
اللغاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه و
ثانيها ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقترن باحد
الازمنة الثلاثة وثانيها ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل
الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيقتضى الحصر والالزام ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل
منها متعذر عقلاً والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدّماته عقلية بل قد يكون
عقلية وقد يكون نقلياً حسية وقد يكون تجريبية على ما عرف في علم الميزان
احد الاسماء الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بيتنا دليل الحصر

عبد الاسم هو في اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد هنا المبرق الجامع
 لما منع وهو يعم الحد الرسوفان قيل قد علمت حد ذلك اقسام الثلاثة بدليل
 الحصر فاعادتها يوجب لتكرار قيل ذلك على وجه الا لتزام وهذا على المطابقة كلمة
 وصفا بقوله تدل على معنى جنس يشمل المحدود وغيره وخبره بقوله في نفسها و
 بوصفة معنى اي معنى حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان
 يكون مدلولها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصله متحققا فيها فهو بما يكون مدلولها
 يجوز ان يكون في نفسها متعلقا بقوله يدل وفي معنى الباء اي تدل بنفسها مستقلة
 عن غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مر
 وخبره بقوله غير مقترن باحد لازمة الثلاثة الفعل وكلمة غير متاخر وريانه
 صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى
 والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لثلاثا يتوجه عليه التقصير
 باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمر الان او غدا وزيد مضرب غلامه
 الان او غدا لان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعارض الاستعمال
 واما نحو الصبوح والغبوق فانه مقترن بمطلق الزمان لا بزمان معين فلا يكون
 الاسما عنى الماضي والحال والاستقبال بيان الارزمة الثلاثة والحال ما انت فيه في
 زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر
 عنه كرجل وعلم خبر مبتدأ محذوف في اي هو كرجل وعلم انما ذكر المثلين للاسم
 ايضا لان الاول من الاعيان والبحث والثاني من المعاني والاحداث ولذا قال كرجل
 وعلم لم يقل كعلم ورجل ولما كان حد الاسم لا ينفع كثيرا من المبتدئين
 المتعلمين ولا يبرجى فهم منهم لكونه غامضا غاية الغوض لتوقفه على معرفة المعنى
 في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد ان يبين بعض علامات الاسم ليفيد معرفة
 الاسم وامتياره عن اخويه لمن لا يبرجى منه فهم الحد زيادة معرفة لمن يبرجى
 فهم فان الشئ كما يعرف بحد كذا لك يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامته اي
 علامة الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعا واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
 ونحو عجبني ان ضربت زيدا وزعموا مظنة الكذب وجسق همسلا فان الخبر عنه
 في الامثلة الثلاثة الاول وان كان فعلا حقيقة وفي المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة
 في نوب الاسم فان الاول ما اول هذا القول والثاني يضربك زيدا والثالث يلفظ

فخرج

نحو
 ما
 من
 علم
 كرجل
 وعلم
 انما
 ذكر
 المثلين
 للاسم
 ايضا
 لان
 الاول
 من
 الاعيان
 والبحث
 والثاني
 من
 المعاني
 والاحداث
 ولذا
 قال
 كرجل
 وعلم
 لم
 يقل
 كعلم
 ورجل
 ولما
 كان
 حد
 الاسم
 لا
 ينفع
 كثيرا
 من
 المبتدئين
 المتعلمين
 ولا
 يبرجى
 فهم
 منهم
 لكونه
 غامضا
 غاية
 الغوض
 لتوقفه
 على
 معرفة
 المعنى
 في
 نفس
 الكلمة
 وعلى
 تعقل
 استقلاله
 اراد
 ان
 يبين
 بعض
 علامات
 الاسم
 ليفيد
 معرفة
 الاسم
 وامتياره
 عن
 اخويه
 لمن
 لا
 يبرجى
 منه
 فهم
 الحد
 زيادة
 معرفة
 لمن
 يبرجى

العلاقة
الخاصة

ذموا والرابع بهذا للفظ وإنما لم يقل وخاصة لئلا تكون موجودة في لفظ علا منه
ومفقودة في لفظ خاصة وهي ان الدلالة على وجود الشيء مأخوذة في مفهوم العلاقة
دون الخاصة وان كان احدهما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة
العلامات لان العلاقة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ
الجمع صحة الاخبار عنه وبه اى صحة كون الشيء مختبرا عنه وصحة كون الشيء مختبرا به مع صحة
كونه مختبرا عنه واما صحة كون الشيء مختبرا به مع عدم صحة كونه مختبرا عنه فهي ليست علا الاسم
كما سيأتى نحو زيد قائم وانما يختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يختبر الا عن لفظ ال على
الذات في نفسه مطابقة والفعل الحرف ليس كذلك ما ذكر في بعض شرح الكافية من
انه انما يختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فاما
مسندا اليه لزم خلاف وصنع فقيه نوع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في
الاسم وانتقائه في غيره من الفعل الحرف فهو لا ينفص دليل على انتفاء الاسناد اليه في
الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكأنه دليل على بعض المدح وللإضافة كغلام زيد المراد
بالإضافة مهنأكون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انما هو
للتعريف او للتخصيص وللتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لا يحتاج الى
هذا الزائد لقادته بدونها ولا يجوز اضافة للتخفيف ايضا لانها انما هي مجرد التنوين وما يقع
مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضيف للتخفيف وانما قيدنا
الإضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشك بقولنا مرت بزيدا فان مرت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا بتقدير اثر المصراط لكون الإضافة ولم يقيد بها بتقدير حرف الجر
ان القيد كما لا بد منه لان الإضافة على الإطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر
فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
حاجة الى التعريف لكونه خبرا وحقق ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل حصول
الفائدة مبني على كون النسبة مجعولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
داخلية في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويؤتون احدهما حكم الآخر
واما الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للإشارة اليه بالتعيين والتعريف انما
قال دخول لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلامه لا ابتداء لام الجواب لام الامر
حينئذ حلت على لام التعريف اللام الزائدة للتخسين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد
بما عجز الفاظها بلا معانيها بل لى بها مع ارادة معانيها الا فردية الزائدة على التعريف

له المراد منه
غاية التحقيق
نصفين نصير
١٤٧٢
غلام رسول محرم
غنى غلام

اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشيء على نفسه **جواب**
 ان ما ذكرت من ان الحروف تتراد مع ارادة معانيها الا فرادية فلذلك اختاروا البعض واشتاء
 الى انها عند الزيادة تتجدد عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني **واعلم ان**
 النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
 هنة الوصل لتقدير الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها ال مثل هل ذهب
 المبرد الى انها هي الهنة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين هنة
 الاستفهام ولما كان المختار عند المصنف **ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام** والجر
 بالرفع عطف على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول احتم منه ومن اللوق
 وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليس اداخلين على الاول **انما** الخ
 بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب ايضا علما الفاعلية
 والمفعولية المختصين بالاسم مع انها ليسا مختصين به ولانها لا تسلم اختصا المضاف
 اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم **الجواب**
 عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء مطلقا بخلاف الجر
 فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو
 يوم ينطق في الصور في ما اول بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل
 انما يختص الجر بالاسم لكونه اثر حركي الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصا المضاف
 لا يوجب اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولن تختصصا بالفعل مع ان اثرها هو
 النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للامر مؤثرات شق كالنصب افا اذا
 كان له مؤثر خاص فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد بها
 ما عدل تنوين الترتيب لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام
 تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان
 تنوين الترتيب مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيبيحي امثلتها في فصل التنوين
 وانما اختص غير تنوين الترتيب من التنوينات بالاسم لاختصاصها بالاسم لاختصاصها
 واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد
 تقتضي لاختصاصها مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل ان كانت من متما
 فلا يعتد الفعل به الفصلا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي لاختصاصه لان
 المراد ان يلحق بالاسم ما لا يلحق غيره من الفعل الحرف وذلك لا يصلح تعليلا لاعتناع الحرف

فائدة ونعمه
 ما قال الناطق
 حرف تعريف
 ان ينزل خليل
 ويحيى نزل
 سيبويه خليل
 اولين من ذهب
 من يري ان
 الاصحى
 اوسط وان
 غلام رسول
 مرحى م
 عادل كوفي

الحرف فكأنه تغليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه
اما للتفكيك او للعرض عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء الانواع
او للمقابلة بنون جمع المذكر وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم يقال ان التنوين قد يلحق
بالصق نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصاً بالاسم نأقول ان الاصوات
اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة به بالاسم حقة حكماً والتثنية والجمع والتصغير
انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة
ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصد
تأكيداً للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا مدلوله فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح الاسناد الى المصد كما لا يصح الى الفعل و
ايضاً مدلول المصد هو الحد فقط ومدلول الفعل الحد مع الزمان فيكون مدلول
الفعل زائداً على مدلول المصد قلنا ان مدلول المصد يخالف مدلول الفعل حقيقة
ويتحد مع مدلوله اعتباراً من حيث ان الحد هو الاصل في مدلول الفعل
والزمان كالقيد له فاعتباراً بالقيد له اعتباراً بالحقيقة يصح الاسناد اليه باعتبار
الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملاً باعتبارين والنداء انما اختص النداء بالاسم لانه اثره
النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو منتهم فان
كل هذه خواص الاسم الفاء في جواب الشرط المحذوف اي اذا علمت ان المعدوات
علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المصداوات خواص الاسم بناء على ان كل من
العلاقة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا تضريراً بما علم من قوله وعلامته كذا وكذا بطريق
الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدى وتنبية على قصوفهمه قلنا
بضاعتها فانه ربما لا يفهم شيئاً مما لا يصرح به او نقول اني بهذا الكلام مؤكداً بان وبجملته
على من قال ان هذه العلامات ذاتية للاسم حتى يعرفها وانكر كونها خواص الاسم
ذالك يدق ان يجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معرفة فابها ولما كان من هذه
العلامات ما هو شريها استعملاً ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم في عدم اختصاصها
بالاسم سيما في التثنية والجمع الاختيارية بحسب الظاهر من هذا الكلام مؤكداً بكلمة كل مجموع
فقال ذلك الامام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة هي ما هو خاصة
نحو به وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ولم يقل ان كل هذه خصائص الاسم
فقط بل صطرح فيهم لانه كان اختصاصها عليه باسم مطلقاً سواء كانت

مالم

الاخبارات او في الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه يختص اختصاص
 الفاعلية لاني الانشاءات احتياج الى حمل الخبر عنه او يعم الفاعلية مطلقاً واختصاصها
 يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص مسند اليه اياه لان الفاعل في الانشاءات
 ان يكون محكوماً عليه ولا يكون مخبراً عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوماً عليه
 لكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص
 الفاعلية مطلقاً والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفاً وذا حال وتميزاً ونحو ذلك
 ولو قال وعلامته صحه كونه محكوماً عليه او صحه الاسناد اليه لم يجز الى
 حمل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال ما توهم من قوله علامته صحه
 الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبريته في
 جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه لهذا اضمراً لمبتدأ في الذكر
 واما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفع ههنا لانه وقع ههنا
 من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرومات وهذا من حيث انها
 من النواصب والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول فالمرسيم فاعله الا ان المفاعلة
 الخمسة ليس شئ منها محكوماً عليه انما ذكره مجنب لفاعل لشدة الاتصال حتى سما
 بعضهم فاعلاً ويسمى اي الاسم اسماً لسموه اي علوة على قسميه يشير الى ان
 المختار عنده ما ذهب اليه لبصريون من ان اصل الاسم هو السمو بكسر الفاء وسكون
 العين ومعناه العلو والارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاق من نحو سمي سمي
 واسماء وبيوتهم ثم حذفت الواو التي هي لام الكلمة الاصل ونقلت حركة السين الى ما بعد
 ثم اتي بهزة الوصل زعموا في لفظ الاسم فسقط به لذلك حيث يسماوي يعلو على قسميه
 وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولا يرفع المسمى بخلاف قسميه
 وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسمو بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلاء
 وسمي به لانه علامة على سماه ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت هزة الوصل
 عوضاً عنها وامثلة اشتقاق عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسبي وسمي سمي
 واصل سماء او سماء واصل سمي وسمي ثم قلت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
 ولهذا اعرض المصنف عنه وقال مرة اعليه لانه لا يكونه وسماء على المعنى اي لا يسمى
 لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل
 وعلامته فقال وحد لفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى هو

جنس یشمل المحذو و غیره و قوله فی نفسها ای فی نفس الکلمة یخرج الحرف من
 قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى یخرج الاسم فان قلت یخرج المضارع عن
 علی قول من قال انه مشترك بین الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانین قلنا
 ان ما اقترن بزمانین صدق علیه انه مقترن باحدهما لوجه الاحد فی المثنی
 ولانه مقترن بواحد فی کل وضع وان الاشتراك الغلبة الرضخ او يتعدى والمراد
 بالاقتران ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ینتقض الحد بالافعال التي لم یقترن
 معناها بزمان مثل نَعَمْ وَعَسَى لَنْ نَعْدَمَ اقترانها بزمان انما هو بعض الاستعمال بحسب الوضع
 كضرب مثال للفعل الماضی وَيَضْرِبُ مثال للحال وَاِضْرِبْ مثال للاستقبال وعلامة
 ای علامته الفعل ان لا یصح الاخبار به ای کون الشئ مخبرا به لانه ای یصح الاخبار عنه
 او کون الشئ مخبرا عنه وانا قال في ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لکون صحته
 الاخبار به علامة للفعل كما ان صحة الاخبار عنه شرط لکون صحته الاخبار به علامة
 للاسم فالأصل ان صحة الاخبار به علی قسمین احدهما ما یكون مع صحته الاخبار عنه
 وثانیهما ما یكون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثانی من علامات الفعل
 كما سبقت الاشارة الیه وجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التکثیر
 لانه محکوم به وقد وضع الفعل علی التکثیر ودخول قد انما اختصت بالفعل لانها انما
 تستعمل لتقريب الماضی الی الحال نحو قد قامت الصلاة او لتقلیل المضارع نحو کذباً
 قَدْ يَصْدُقُ او لتحقيقه نحو قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعْوَفِينَ وكل ذلك لا یصور الا فی الفعل
 والسین وسوف وانما اختصنا بالفعل لانها وصنعتا للدلالة علی الاستقبال الوضع
 وذا لا یكون الا فی الفعل وانا قیدنا الاستقبال بالوضع احترازاً عن زید ضارب غدا
 وانا ذکر السین مع قابلاً لان المراد سین معروف وهي سین الاستقبال لا سین
 الاستفعال نحو استغفر الله ولا سین التحقيق نحو سأطلبک سین القول نحو استخرج الطیار
 ولا سین اصابة الشئ علی صفة نحو استجابة ولا سین الوقف بعد كاف الموت وسم
 هذا السین سین السکنة نحو اکرمتکس وانا قدم السین علی شیء الدلالة علی الاستقبال
 القريب دلالة سوف علی الاستقبال البعيد الجزم نحو لم یفعل واما یفعل لیفعل
 ولا یفعل وان تفعل افعل وانا اختر الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به هو الجازم
 فکذا الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفی الفعل کلمة وما ولطلب لفعل کلام الامر
 او النهی عن الفعل کلام النهی او لتعلق شیء بالفعل کادوات الشرط وكل من هذا المعنى

بالوضع

السین

لا يتصور الا في الفعل والتصرف اي تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف اليه
الى الماضي اي الى صيغ الماضي والمضارع وكونه امراً وهياً ولم يقل والامر والنهي لانها
يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل يكون التصرف الى المضارع ثم
يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت ضربتاً وانما تختص
الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضامرات الفاعلين فلا تلحق الابعاد فاعل الفاعل
انما يكون للفعل والفروعه وحضت فروعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحريراً
عن لزوم تساوي الفروع والاصل وحض البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فهو بالتعريف اليق واجد ر واتصال لتاء الساكنة نحو ضربت قيد التاء بالساكنة
احترازاً عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها
على تانيث الفاعل فلا تلحق الابعاد فاعل هو الفعل والحقت بالصفة لانها مستغنية
عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
مكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا حرجم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانما انها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نوني التاكيد وهما
الخفيفة والثقيلة سميتا به لانها تقيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب وجه اختصاصها
بالفعل انما وضعنا لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص
الفعل قدام البحث في حد الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام ولما كان
من الاعمال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر النهي والاستفهام والشرط
والجزاء احتاج الى بيان معناه بما يعبرها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به
لان تلك الاعمال تكون محكوماً بها وتكون مخبراً بها ولو قال وعلامة ان يصح كونه
محكوماً به او يصح اسناده الى شيء ولا يستدل عليه لكان اولى لم يجز الى حمل الاخبار به
على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحى فعلاً باسم اصله وهو المصدر
وانما كان الفعل اسماً للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحى على سبيل المجاز لتضمنه
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدلالة باسم جزء مد لونه واعترضه هنا بان
ما تضمن الفعل الاصطلاحى من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسر الهاء لانه
اسم بفتح الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعى ان يسمى فعلاً بفتح الفاء

لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومُنِعَ من الفعل بكسر الفاء
 فهو لا يكون مصدراً لتضمنه ذلك وانما تضمنه من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء
 لا كسرها فلا يكون تسميته به واجب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقاً على المصدر
 وعلى الحاصل به ايضاً كذا ذكر في التوضيح في بحث الحُسن والقبح عند بيان المقدمات
 الاربع وقوله سبى فعلاً باسم اصله يشير الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه البصريون
 من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ من بيان حد الفعل علامته
 شرح في بيان حد الحرف وعلاماته فقال حد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل
على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحرف
 وغيره وخرج بقوله في غيرها الا اسم والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله
 الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى
 متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناها
 الا ابتداء هي اي كلمة من لا تدل عليه اي على الا ابتداء الا بعدد كروا منه الا ابتداء كالبصر والكوفة
 مثلاً كما نقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي
 يكون منها الا ابتداء واعتراض عليه بالاسماء اللانزفة الا صافته فانها لا تدل على معانيها
 الا بعد ذكر متعلقاتها واجيب بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على
 معناه الا فرادى ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق
 شرطاً في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارة
 وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة المشار اليه المعاد كما تدل
 على معانيها بحسب الوضع ان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته اي علامته
 الحرف ان لا يصر الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء والعلامات الالفاظ تعبير
 تخصيص لما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الا صلب المقصود
 بالذات هو المعنى المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما
 ترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد والاستقلال بها
 على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام الا اشتغاله
 لا يفيد بحثه والا حازر عنه اجب فعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد لذلك اني بتقدير
 مراعاة وللحرف للاهتمام بذكره لان هذا مقام بيان الحرف ويجوز ان يكون وللحرف مبتدأ
 كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَهُوَ لَمْ

ر
 شد

في الكلام صفة للحرف اى وللحرف الكاثر في الكلام فوائده جمع فائدة كقواعد جميع قاعدة
 والفائدة ما استفيد من علم او مال او جاه فاوله المال ويفيد اى ثبت للمال فذلك ان
 تزيد بالفوائد الثوابت يعنى وللحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن الشك في ذكر
 الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايماء الى كثرة فوائد الحرف ثم اشار الى بيان بعض تلك
 الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار والربط بين الفعلين نحو زيد يضرب
 او الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشبة او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد
 اكرمته وغير ذلك اى الربط المذکور من الفوائد التي تعرفها في القسم الثالث
 وهو حرف ان شاء الله تعالى احوال امره الى مشيئة الله قائلا في عدة شانه ان شاء الله تعالى
 مراعاة لادب ربه وانتاعا لسنة بنبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام الله تعالى
 حكاية قول رسول الصحابة قصته عليهم من قوله تعالى ان شاء الله امينين مخلقين رزقناهم
 او تعلموا لعبادة ان يقولوا في عاداتهم مثل ذلك متاديين يادب الله تعالى متبعين بسنة
 رسوله ويسمى اى الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اى طرفا فاسم الحرف بالطرف
 لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اى لوقوع الحرف في الكلام طرفا اى جانبا
 للاسم الفعل ليس اى الحرف مقصودا بالذات وهو بيان لوقوع الحرف طرفا مثل المسند
 والمسند اليه تشييل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبرية ليستدل بحرف اى
 ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه التمثيل كما على كونه مقصودا
 بالذات ومزيدا اهتمام به لانه ادنى درجة من المسند اليه لاختفاء في كون المسند اليه مقصودا
 بالذات لانه اعلى درجة من المسند ايضاً ان المسند يكون اسما وفعل والمسند اليه يكون الاسما
 وللتعمير فضيلة ثم الاولى في بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصودا بالذات
 حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلاف الاسم والفعل اذا عرفت ذلك واعلم ان
 طرفا في قوله اى طرفا منصوب لانه تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على الحائذ و
 يعرب المفسر به راعرب المفسر لانه تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعريف الحرف في
 الغرض هو الكلمة وبيان انحصارها في الاقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها و
 علاقاتها ووجوه تشمباتها شرع في تعريف موضوعه الاخر وهو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او اكثر
 او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهلا او موضوعا ولم يوضع مصدرا في العبر
 اذ لم يكن على صيغة مصدر الاقوال التي تنصيرها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمالا

المصدر فيقال كلفته كلاماً كما يقال اعطيته عطاء مع انه في الاصل لما يعطى
 في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول الحد ودو غيره من المهملات
 والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
 وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار
 الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والاشياء والباع في قوله بالاسناد للسببية
 اي تضمننا حاصل بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للاصاق اي تضمننا ملصقاً
 بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام في
 لفظ تضمن لا مرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي
 احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل كرم فان المستتر
 لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب
 من كلمتا كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من التركيب
 ما هو مركب من كلمتين لفظاً بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتا او اكثر
 واجيب عن الاول بان المستتر عند هو في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
 وعن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسناد اليه المصنفاً
 إما كلمتان او ما يجري مجرىهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
 عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
 وذكر في بعض الحواشي ان تضمن على تركب لانه اخصر الاستغناء عن صلة من
 واحتياج تركب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظاً الافراد والتركيب
 والاولى التللف بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابل الاول
 فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
 عليه لفظ التركيب اعلم ان الحاجة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام ذهب
 صاحب المفصل واللباب الي انهما مترادفان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب يميل
 الى ذلك فانها قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقاً ولم يقيداه بكونه
 مقصوداً بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيد الاسناد في
 تعريف الكلام بكونه مقصوداً بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية
 الواقعة اخباراً او اوصافاً بخلاف الكلام ووقع في بعض شروح الكافية ان المراد
 بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند

بني

١٤

فقيده

الشیخ ابن الحاجب اخبر من الجملة ثم ما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الاسماء
 لا يحتاج معرفة الكلام اليه الا سناد نسبة احدى الكلمتين اى ضم احدهما الكلمتين
 او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اى النسبة
 للمخاطب فائدة تامة نعم السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفائدة
 اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة نعم السكوت عليها اى لو سكوت المتكلم
 عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى المقصود في باب لفائدة فدخل
 اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي يسكت على مضمونها
 المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المقيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا
 قلت ذلك افدت للمخاطب فائدة يعبر سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
 واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا
 للمسند اليه او المسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
 زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الى غير ذلك من المقصود
 كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر للمخاطب للفظ اخر مثل انتظار المسند اليه
 والمسند عند ذكر المسند اليه فقط او بالعكس ليس لا انتظار الذي في مثل ضرب زيد
 مثل هذا الا انتظار فعلم ان الفاء في جواب شرط محذوف اى اذا كان الاستثناء خروجا
 في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين
 التركيبين من اسمين اى بكلمة من دون في كما اني به غير لانه لا يظهر الا نسبة بفهم المتكلم
 فقام هذا التركيب على تركيب الفعل الاسمر لان جزئيه يستحقان التقديم نحو زيد قائم
 ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم فقام
 الفعل على الاسمر لان تقديم الفعل نسبا له بصدده بيان الجملة الفعلية نحو قام زيد
 ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وبيدعي ان يعلم ان الكلام
 لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل الا من كل فعل واسم لانه
 لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل ساء الافعال الناقصة فاعل لها لكن
 التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة
 اى اعلى من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلاثة تراكيب كما استقف عليه في نحويا
 زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادى الراى بخلاف تعريف
 الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند

والمسند اليه معاً اي جميعاً قال في القاموس تقول كذا معاً اي جميعاً وهو منصوب
 على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه يتعلق بما وقع حالاً من مفعول
 ما لم يسم فاعله اذ لا يوجد المسند المسند اليه كائناً كل واحد منهما مع صاحبه
 عندة في غيرهما اي في غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسند اليه لا بد للكلمة
 منها اي من المسند والمسند اليه لان الاسناد مأخوذ في تعريفه هو يقتضيه المسند
 والمسند اليه قوله لا بد اذ لا فراق للكلام منها من قولهم بده بيده بده اي فرق
 التبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض للكلام منها من البد وهو العوض
 ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بد قول البغداديين حيث جارح
 لا طالعاً جلاب ترك تنوين الاسم المطول جرأ له مجرماً المصنفاً كما جرى مجراه في
 الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع مما اعطيت ولا معط
 لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعاً للمضاف مثل
 لا خير من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بيني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
 محذوفاً وهو الخبر للمبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منها خبر مبتدأ محذوف اي البتة
 للنفي منها وهذه الجملة للسببية البنية لا محل لها من الاعراب لهما مستانفة لفظاً
 ويجوز ان يكون منها متعلقاً بما دل عليه لا بد اي لا يبد منها اذا كان الكلام منحصراً
 في التركيبين المذكورين فان قيل قد توفض ما ذكر من انحصار الكلام فيها بالنداء
 بالنداء نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم
 مع انه قسم من الكلام فينتقض الحصر والنقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال
 تاليفها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجها عما هو المطلوب فالمطوب ههنا هو حصر
 الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء التي في نحو يا زيد قائم مقام ادعو
 اطلب لان تقدير يا زيد ادعو زيداً او اطلب وهو اي كل واحد من ادعو اطلب الفعل
 واذا كان كذلك فلا نقض عليه للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر لان
 يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف والاسم
 كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قل
 ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد كذا كرسا ثم المفاهيل نحو ضربت زيداً او مؤيد
 زيداً واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف
 فان قلت كلمة اذ للزمان المستقبل سواء دخلت على الماضي او غيره فكيف يستع

عوض
 عن
 الجارح

للماضى منها قلت ذلك على الغالب وقد يحى للماضى ايضاً فلا يرد ما ذكرت والله
الموفق لا تتأمر امور خلقه والمعين على اصلاح شين هم فهو يوفقنا تمام هذا
الذي اشرع فيه يعيننا على اصلاحه وانما ذكر الخبز مع رفا باللام ليفيد حصر
المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين سواه
كما جاء في التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
وإليه اُنِيبُ **القسم الاول** في الاسم قد مر تعريفه اي تعريف الاسم كذا بعض
علاماته في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي الى الجزئيات الى المعرب
وهو ماخوذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والظهار منه قوله عليه الصلوة
والسلام الثيب تعرب عن نفسها اي تقصده وقول الشاعر
وانى لا كُتِفُ عن قذور غيرها وأعرب احيا نانا فاصاح
والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهنئة
للسلب فالمعرب بالمعنى الاول طرف اي محل اظهار المعاني والثاني اسم مفعول اي فزال
فساده والتباسه باظهار المعاني المعتادة عليها في خفائها فسادا والتباسا والمبنى
هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعد الاختلاف
والمبنى كذلك واصله مَبْنُوئِي على صيغة اسم المفعول من بَنَيْتِي فاجتمعت
الواو والياء والسابقة منها ساكنة فابدلت ياء ثم ادخمت الياء في الياء فابدلت
الضمة بالكسرة لمناسبة الياء كما في مَرِيئِي وَاثَمًا كان الاسم منحصراً في
هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركباً مع غيره اولا فان كان مركباً مع
لا يخلو من ان يكون مشبهاً لمبنى الاصل ولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غير
فهو مبنى ويحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للاسم ليسا قسمين لانهما يشتملان
الاسم والفعل والحرف واذا كان الاسم منقسماً الى معرب ومبنى فلنذكر احكام
اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب الباب الثاني في بيان
الاسم المبني وخاتمة في بيان ساثر احكام الاسم ولو اختلفت الاعراب والبناء

الباب الاول في الاسم المعرب

وفيه اي في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف
الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب الثالث في بيان اصناف الاعراب والرابع
في تفسير الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد الاول في بيان المرفوع والثاني

في قوله لا يرد ما ذكرت والله
من الكناية والقدر
اسم امرأة محبوب
الشاعر اعرب على
صيغة التثنية
الاعراب بغير جوابية
والانقسام
الاستكمال في هذا
المتن واما
صيغة المثنى
بما في قوله
ومعنى نفسه
اي اذكر من
محبوبتي المسماة
بالقذور
من الجلباب
اجبا بالطريق
والقفا
والقفا
نقله لطف
للحباب
محبوب
طريق الصرخة
قائداً

فی بیان المنصوبات و الثالث فی بیان المجرورات و خاتمة فی بیان التوابع اما المقدمة
 ففیها فصول اربعة **فصل** فی تعریف الاسم العربی قدّمه علی المبنی لكونه اصلاً
 اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهرها هو فی الضمیر و ما هو الا بالاعراب إذ به یعلم
 ان هذا فاعل و ذلك مفعول فان قيل کیف حکم ان الاصل فی الاسماء الاعراب
 و اصلها الافراد و هی الافراد لا تستحق الاعراب قيل انما حکم بذلك
 لانها لم توضع الا بان تستعمل فی الكلام مرکبة و استعمالها مفردة مخالف لغرض
 الواضع فبناء المفردات و ان کان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
 مفرداً عارضياً و هو ای الاسم العربی کل اسم کرکمة کل فی التعریف و ان کان ذکره
 فی التعریفات مستنکر فی اصطلاح اهل المنطق لانها لاحاطة الافراد و التعریف
 للحقیقة لا للافراد و لهذا قالوا من شرط الحد ان یستقیم علی کل افراد المحدود
 لوجود الحقیقة فیہ فانک اذا قلت الانسان حیوان ناطق ینصدق هذا الحد
 علی کل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان کل حیوان ناطق لا یستقیم علی زید
 اطلاقه مثلاً فانّه لیس کل حیوان ناطق الا ان المصنقین رحمهم الله تعالی
 لم یلتفتوا الی اصطلاحاتهم فی الحد و ذکر و التعریفات فی تصانیفهم یوقف علی
 المراد و معنی الفاظ كما هو اللائق ترکاً منهم للتکلیف و احترازاً عما لا یعینهم لخصول
 مرادهم بدونها ثم قوله کل اسم جنس یتناول المقصود و غیره و
 قوله ركب مع غیره فصل احتراز به عما لم یركب مع غیره کالاصوات الاعداد
 من نحو واحد اثنان و ثلاث و کالاسماء المعدودة من نحو الف و با و ثا و تا
 و زید و عمر و بکر ثم اختلفوا فی التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
 هو التركيب الاسنادی لانه هو العلة للاعراب یتولد منهم المعانی المقتضية
 للاعراب و رد بانه اذا کان المراد بالتركيب ذلك لم یدخل فی التعریف سوى
 المسند الیه المسند لكونها مرکبین ترکیباً اسنادياً و عند ذلك ینخرج المصنق الیه غیره
 من المعصولات کالمفاعیل الخمسة و ما شاکلها عنه فالاولی ان یقال المراد بالتركيب
 التركيب مع العامل فیرد علیه المبتدأ و الخبر الاعملى قول من یجعل کلاً
 منها عاملاً فی الآخر و قيل المراد بالتركيب تركيب یتحقق معه العامل و حیث ان
 فلا اشکال و قوله ولا یشبهه مبنی الاصل احترازاً عما ركب مع غیره و یشبه مبنی کل
 کما هو الا فی قامه هو لاء فان قلت صدق هذا التعریف علی ما تضمنه مبنی الاصل

لان

لیوقف
تتکون

یصدق

کایت و علی ما وقع موقعه کذال و علی ما اضعیف الیه کیومئذ فان کل واحد منها کصیح
 غیره و لا یشبه صیغته الاصل قلت اريد بقوله ولا یشبه و لا یناسب و المناسبة تعم
 المشابهة و التضامن و الوقوع موقعه و ما اضعیف الیه ثم اضافة المبنى الی الاصل
 بیانیة ای لا یشبه مبنیها و اصل المبنیات و لیست من اضافة اسم المفعول الی
 المفعول ما لم یسم فاعله ای مبنی اصله و لا من باب اضافة الظرف ای مبنی
 فی اصله و لا یحتمل الاصل ههنا علی القانون لان فی کل من ذلك فساداً ظاهراً
 اما فی الاول فلانه یستدعی ان لا یكون الامور الثلاثة مبنیة بل اصلها مبنیة
 و الامر لیس كذلك اذا الحرف لا اصل لها و الماضي و الامر وان ثبت لهما اصل هو
 المصدر و المضارع فهو معرب و لیس بمبنى و اما فی الثاني فلانه یستدعی ان لا یكون
 الامور الثلاثة مبنیة بعد ای الان و اما فی الثالث فلان الامور الثلاثة لا یكون
 مبنیة القانون لانها لم تبین علی القاعدة و علی تقدیر التسلم فلیس شیء من المبنى
 الا و بناؤه مبنی علی الفائدة فلا وجه لتخصیص هذه الامور الثلاثة
 بمبنی الاصل و اجیب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنی الوضع ای مبنی فی وضعه
 یعنی بالنسبة الی وضعه بمعنی انه وضع لان یستعمل مبنیاً و هذا معنی عجزه لا فساده
 فیه قطعاً و عن الثالث بان بناءه لیس بمبنی علی القاعدة غیر مسلم بل هو مبنی علیها
 و هی ما تقر عندهم من ان کل ما لم یوجد فیه موجبا لاعراب فهو مبنی فکل من الفعل
 الماضي و الامر بغير اللام و الحرف بناؤها مبنی علی هذه القاعدة فیکون مبنی
 القانون و هذا اللفظ كان عامّاً فی الاصل ثم غلب علی الفعل الماضي الامر بغير اللام
 و الحرف و الاطراد فی وجه التسمیة غیره لانه اعنی الحرف و الماضي و الامر الحاضر
 بیان مبنی الاصل و قید الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع
 و اختلفوا فی الامر هو مبنی ام معرب و الاصح انه مبنی و الحق بعضهم الجملة بمبنى
 الاصل لان الجملة من حیث انها جملة ای من حیث لم تقع موضع المفرد مبنیة
 لا محل لها من الاعراب اصلاً و منهم من جعلها من مبنیات الفرع اذ مبنی الاصل
 لا یكون له اعراب لفظاً و لا تقدیراً و لا محلاً و الجملة معرب محلاً فلا یكون من مبنیات
 الاصل و قال الشیخ الرضی الجملة قبل العلیمة لا توصف بالاعراب لا بالبناء لانها
 عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذکر المصنف مثلاً للاسم المعرب بقوله نحو زید فی قام
 زیداً فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعنی هو و هو عاخذ الی الاسم المعرب

والجاء في المجرور صفة زيد تقديره هو اي الاسم المعرب نحو زيد لكائن في قام زيد
لا زيد المذموم حال كونه وحده اي غير مركب مع غيره فهو حال بتاويل النكرة
والتقدير متوحد اي منفرد او مصدر اقيم مقام الحال اي ينفرذ انفراداً او يكون قوله
لا زيد حذو معطوفاً على النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف في لعدم التركيب لتقليل لمعلل محذوف
اي لا يكون زيداً وحده اسماً معرّباً لعدم التركيب اي لعدم كونها مركباً مع غيره
ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذته في تعريفه فاذا انعدم الشرط
انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بانتفاء الشرط ولا هو كلاء الكائن في قام هو كلاء
لوجود الشبه اي المشابهة على ما سيجمع في بحث المبيّن اي لكون هو كلاء مشابهاً
لمبيّن الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذته في تعريفه
فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مر فعلم ان
المعرب لا يحصل الا بشرطين احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرف له بقوله كل اسم
ركب مع غيره والثاني عددي وهو عدم المشابهة بمبيّن الاصل فتعرف له بقوله ولا يشبه
مبيّن الاصل ويسمى اي الاسم المعرب متمكناً قال السيد قدس سره في حاشيته
المتوسط المتمكن هو الاسم المعرب في الاسمية من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب
المنصرف والمبيّن يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال
فصل في حكمه اي حكم الاسم المعرب الاضافة ههنا بمعنى في ونظيره ضرب اليوم
اي حكمه لا ريب ان الاختلاف حكم في المعرب وبمعنى اللام والاضافة باد في
ملا بسة ونظيره وكوكب الخرقاء اي حكمه اختصاصاً بالمعرب بلا بسة الوقوفية فلا يرد ما يقا
حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف آخر المعرب في العامل دون اثر
المعرب كيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفة آخره بتقدير
المضاف والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفاً بحال ومعنى اختلاف آخره اتصاف بصفة
لم توحد قبلها وصرح باختلاف آخره في بيان حكم المعرب احترازاً عن اختلاف
غير آخره فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراوي في امر او النون في انتم نقول
جاء في امرؤ و انتم و رأيت امرأ و ابناً و مررت بامرئ و اينم باختلاف العوامل
الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل فيه احتراز عن
اختلاف آخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخره من الاستفهام
في نحو من امتلك ومن الرجل من زيد والمراد باختلاف آخره بسبب اختلاف العوامل

في الاعماب النون
تتبع الراء الكسرة
في امرؤ والالف
فامم و الف
فكسرة و الف
حال كذا في الصاد
امولوى غلام
مرحوم

صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء في زيد
واذا قيل في اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يعبر باختلاف
اخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثاني الوجود لعلاقة
الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لا استحقاقه باختلافه بل وجهه
فكان من قبيل ذكر الملزوم ارادة للامر وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود للمشكلة
قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهوان يدين كر لفظ بصيغة
غاية لوقوعه في جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره بوجود جنس العوامل
ثم العوامل جمع عامل وسياتي تفسيره وانما جمع العامل على عوامل لان صيغة الفاعل
ان كان صفة بجمع على فاعلون كناصر ون وان كان اسما يجمع على فواعل كواهل
ولما صار العوامل ههنا ولم يكن له معنى الصفة مراد اجمع على فواعل اللام في العوامل
لجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود الجمل على الجنس يبطل معنى الجمعية
وهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعا وادناه ثلثة يقتضى ان لا يتحقق المعرب
الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا منسوبا على انه مفعول
مطلق لفظيا صفة اختلافا اي يختلف اخره اختلافا لفظيا وهو اعلم من ان يكون حقيقة
نحو جاء في زيد ورأيت زيدا او مررت بزيدا او حكما نحو رأيت احمد ومررت
يا احمد فانه يختلف فيه اخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
في حالة النصب لكونها ناشئة عن الكسرة او يختلف اخره اختلافا نقديريا وهو اعلم
من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما نحو جاء في
موسى ورأيت موسى ومررت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان
الاعراب بالحروف فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون
حقيقة نحو جاء في ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك او حكما نحو رأيت مؤمنين
ومررت بمؤمنين فانه يختلف فيه اخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في
حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه ناشئا عن الكسرة وكذا الاختلاف
النقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاء في ابو القاسم ورأيت ابا القاسم
ومررت بابي القاسم ما حذف فيه الحرف لا لتقاء الساكنين فان الاعراب فيه
بالحروف مقدروا وقد اختلف اخره اختلافا نقديريا حقيقة او حكما نحو رأيت
مؤمني البلد ومررت بمؤمني البلد فانه قد اختلف اخر المعرب اختلافا

نقد يرياً حكماً واذ اعرفت ذلك فاعلم ان جمهور النحاة عرفوا المعرب بما اختلف
 اخره باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه مبق
 الاصل وجعل ما عرفوه به حكماً وتابعه المصنف واستدل الشيخ على ذلك بما
 ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال انما لم اعرف المعرب بما عرفه جمهور النحاة
 لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت
 له هذا الحكم وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل اثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم
 به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرفت به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وان
 غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرته للنحاة بان يقال لا نسلم
 ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له
 باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع
 الاسم يطلق بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف اخره باختلاف العوامل باستعمال العرب
 ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه راد ان يبين ما هو وصف لازم وهو الاعراب
 وللنحاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل
 به الاختلاف من الحركات والكروف واختاره الشيخ ابن الحاجب استدلالاً بانهم
 اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب الجر وانما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم
 من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب
 صند البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات فابه الاعراب وكتا كان المختار
 عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال
 الاعراب ما اى شئ به البناء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اى الاعراب
 شئ بسبب ذلك الشئ يختلف اخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب
 كما هو المتبادر وهو ما يكون سبباً واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضى والاسناد
 يكون هذه الامور اسباباً بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضى
 وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل
 سبباً بوسائط والاسناد سبباً له بوساطتين والمقتضى سبباً له بوساطة والاعراب
 سبباً له بلا واسطة فكان هذا قريباً وقال الفاضل الهندي في تفسيره اى حركة
 او حرف فلا يرد العامل والمقتضى الاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان
 اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحروف وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريد جميعاً

نحوه

لزمن ان يراد بالعام افراداً مختلفة الماهية وهو غير جائز وأيضاً يلزم ان يكون الحرف العامل
 بتعريف الحرف المراد بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علة ساكنة وهذا
 هو الا صوب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حدة واخذ المحدد في الحد
 يوجب الدور لتوقف معرفة المحدد على معرفة الحد وذلك باطل لا يقال
 اختلاف اخر المعرب لا يتأني الا بحركتين فهو يقتضي ان لا يكون الحركة الاولى اعراباً
 لانا نقول المراد بالنسب المذكور ما ليس بتأني ما يكون له شئ من التأثير في المسبب
 ولا يكون له تأثير تأني فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيئاً
 من التأثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى
 وانما يكون موجبة له حين وجدتها ويمكن ان يقر الحركة الاولى بعد السكون فتكون
 مما يتم به علة الاختلاف فصدق عليها انها يختلف بها اخر المعرب لان الاسم
 حينئذ معرب اي مركب لا يشبه صفة الاصل اختلفت اخره بها من السكون الى
 الحركة وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشايب
 فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شايباً في حالة الرضاع فكذا
 هو هنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلفت بها اخر المعرب من السكون الى الحركة وان
 لم يكن الاسم معرباً في حالة السكون ثم قوله يختلف اخر المعرب خرج به حركة نحو
 غلامى لانه اختلف به اخر المبنى لا اخر المعرب لان المضاف الى ياء المتكلم مبنى قبل
 دخول العامل وانما يكون معرباً بعد تركيبه مع العامل واخره انما يكون معرباً بعد
 تركيبه مع العامل واخره انما يكون مختلفاً عند الاضافة وهي سابقة على التركيب
 مع العامل بظهور انك تخبر في جاءنى غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم تضيفه
 فكان المختلف هذه الحركة هو اخر المبنى البتة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب
 والمعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشئ بما يساويه باطل وانما جعل
 الاعراب في اخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
 متأخر من الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء الثلاثة
 ان كانت بالتاء يطلق على الحركات سواء كانت بناشئة او غيرها اعرابية كانت
 او غيرها كضمة وعدلانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير اعرابية وان كانت
 مجردة عن التاء فلا تكون الا القاب البناء واما الرفع والحجر فلا تطلق الا على
 الحركات والحروف اعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية ولا على غيرها

لظهور

من غير الأخرى اعراب الأسماء المربثة ثلاثة أنواع وذلك لان المعاني التي وضع
الاعراب للدلالة عليها ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب الدال
عليها ايضاً ثلاثة تكون الدال على حسب المدلول اي على قدره والا لزم الاشتراك
لو كان الدال اقل من المدلول والترادف لو كان الدال اكثر من المدلول
وكلاهما خلاف الاصل واما سمي اعراب المربتة انواعاً واعراب المبنية القابلاً لان كل واحد
من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعاً
كانت الدال عليها انواعاً ايضاً بخلاف اعراب المبنية كالضم والفتح والكسرة فان كل واحد
منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القابلاً لرفع مجرد وعلى البدلية او رفوع على
الخبرية لمبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجر كذا لانه سمي الرفع رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند تلفظ به ورفعة مرتبته من اخويه لكونه علما لما هو عند الكلام
واما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به لانه ينصب الفضلة
اي يفتحها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام واما سمي المجرى لان عامله يجر الفعل
الى الاسم لان الشفة السفلى ينجر الى السفلى عند التلفظ به ثم لما فرغ من بيان الاعراب
اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة المربتة الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه
كما عرف وجريان ذكره في حكمه واما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على
حصول الاعراب او على المعنى المقتضى للاعراب فقال في العامل ما به رفع ونصب وجر
اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المعر ومنهم
من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اختاره الشيخ ابن الجوزي
في الكافية واعترض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل
الفعل وليس بمانع اذ يدخل فيه الاستناد فانه ايضاً يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب
واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقض بخرجه
عامل الفعل عن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاستناد لانه ليس بسبب
بل هو شرط اوله لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للاعراب بخلاف العامل
فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى فيكون العامل سبباً بعيداً
فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد به الجمال
في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي فلما
ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سبباً بعيداً ههنا ومنهم من

الدال

ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل
 لعامل الاسم والفعل او راجع عليه بانته ان اطلق الوجه لمخصوص يترشح التمام
 في نحو يا زيد ويا اضافة في يا غلام لانها توجب ان كون آخر الكلمة على وجه
 مخصوص مع انها ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور
 على قول من اخذ العامل في حد الاعراب فالتالي بان الاعراب ان يختلف لآخر الكلمة بالاختلاف
 العوامل وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يا بانه آخر الكلمة اذا مقتضى صفة قائمه
 بتام كلمة لا باخرها وايضا يخرج عامل الفعل لان عدم المقتضى فيه فيكون تعريفه
 من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص
 مما اقتضاه المقتضى وللشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضى
 من الاعراب مفهوما وان لم يصدق الا عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه
 انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام هو الشبه لفظا
 ومعنى واستعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الامور المختلفة
 من الرفع والنصب الجزم قلنا للشبه ثلاثة احوال اقربها ان يقع المضارع موقع
 الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل ادناها ان لم يقع موقعه بقرينة
 ففي قوى الاحوال يقتضى الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضى النصب الذي
 هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضى ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا
 لكن له احوال مختلفة يقتضى كل منها ما هو انسب بتلك الاحوال محل الاعراب لفظيا
 كان او تقديريا من اسمى المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما يقل
 الاخيرة لان لفظ الاخير يذكروا ويؤنث وتخصيص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال
 الاسم الا في محل الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير ثم ضمير الفصل هذه
 للمصرى هو الحرف الاخير لا غير جاء به فعلا لتوهم من يتوهم ان محل اعراب لتثنية الجمع
 المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرف الاخير لان هذا النون عوض عن الحركة
 والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف اخير بل الحرف الاخير هو ما قبل النون
 ولما بين المعرب الاعراب والعامل محل الاعراب ذكر الجميع ذلك مثالا قصدا لا يوضح
 الامر فقال مثال الكل اى كل ما ذكرنا من هذه الامور يخرج قام زيد فقام الفاء للتفسير
 والذي يسوغ دخول الفاء التت ووضعت للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب
 ذكر المفسر وقام وقع مبتدأ بتاويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب الضمة اعراب

والدال حرف الاعراب الا نسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
 معرب من كلام العرب مقتصراً على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع
 في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تدكر في اول الكلام لتشويق السامع لو اصغرت
 الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه وقع في الذهن لا يستعجم
 العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم بالمعرفة لان المتعلق به من المفعول
 امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقاً بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسباً
 لهذا المقام ولم يقل اقرء لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه اي الشان لا يعرب
 شئ في كلام العرب الا الاسم المتمكن قدّمه لاصالته في الاعراب قيد الاسم بالمتكسر
 لان من الاسم ما لم يكن متمكناً لم يكن معرباً والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
 لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً هذا المر يتصل به نون التاكيد
 ولا نون جمع المؤنث وانا لم يذكروا هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره في بحث الفعل وسبح
 حكمه اي حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
 عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل في اصناف**
اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقاً ولما كان
الرفع قد يحصل بالضم لفظاً او تقديراً او قد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك
وكذا النصب نارة يكون بالفتحة لفظاً او تقديراً وتارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً وربما يوجد بالياء كذلك الاسماء
تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
الجر قسم المنصوب باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتضح احوالها في الاصناف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل الاكثر قدّمه على التقديري فقال
الاول من تلك الاصناف وانا جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرها لانه
اصل من وجهين احدهما كونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
بالحروف خلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثلث واصل الاعراب ان يكون
بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا اقدم المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم لكون اعراب
الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو

له جواب عما يقوله من قولهم غلام رسول محموم

خلاف الاصل في انما قدم المفرد المنصرف على المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على
 الجمع طبعاً فقدّمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون الرفع بالضم والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد يرد كرويراد به ما يقابل
 الجملة كما سياتى في بحث التميز وقد يرد كرويراد به ما يقابل المضارع والمضارع
 له كما سيجمع في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضارع والمشبّه به
 مثل يا عبداً به ويا طالعا جبالاً وقد يرد كرويراد به ما يقابل المثني والجمع
 وهو المراد به ههنا واورح عليه بان كلا والاسماء الستة مفردات مع انها
 ليست بمعرفة بالحركات الثلث التامة واجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعنى ما لا يكون مثني ولا جمعاً ولا ملحقاتها وكلا والاسماء الستة
 ملحقة بالمثني لمشابهتهما اياه في الدلالة على الامرين مع وجود حرف يصلح للعراب
 في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرداً الفظاً ومعنى حتى يرد عليه
 ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالا بن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه لادلتها على
 امرين في معنى المثني فلواريد بالمفرد ذلك لزمان يكون الاضافيات معرفة بالحركات
 الثلث لما ان التنصيص على الشئ في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه الامر بخلاف
 المنصرف قيد المفرد بالمنصرف احترازاً عن المفرد الغير المنصرف فان جرة بالفتحة
 كما سيجمع الصحيح فيه احترازاً عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
 وهى اى الصحيح عند الحاجة جمع ناجر كلقضاة جمع قاض وهو الذى يتكلم في
 علم النحو وانما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصرفيين وهو ما لا يكون في مقابلة
 فائه وعينه ولا مة حرف علة وتضعيف وهنزة مثل الضرب اختلفوا في السالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً
 اذا السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح به الصحيح فاليس بمقابلة فائه وعينه ولا
 حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس انما شرط خلوة من التضعيف
 والهنزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرها فيما وقوله وهو
 فلا يكون في مقابلة فائه وعينه ولا مة الخ يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابله
 لا ينافى في الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص لفاء والعين واللام لليزان
 حتى يكون فيه شئ من حروف الشفاعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
 ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلاً

قد يرد كرويراد به

ليس بمفرد

مطلق

معناه فعل النضر ضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شئ غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اولي لثلاثا يرد عليه بمثل عمل سمع ومنع فان قلت ما وجه
 اختصاص الميزان بالثلاثي ولم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا
 او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن
 وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من
 الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في انها احسن من ادعاء حذفها في اوقات فان قلت
 لو قدم الفاء ثم العين ولم ينعكس قلت التكتة فيه ان الفاء اخف من الشفة وهي مقد
 على غيرها ثم اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرفه والثقل في طرفه فلم يكن
 معتدلا فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي المحصول الاعتدال في الوزن

ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علتها ينافي
 الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان مجتهم يقع عن اخر الكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف لثلاثة اصلها واو او ياء الا في الاسماء اللزوم بناها
 ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحرف العلة لكثرة تغييرها من حال الى
 حال مثل العليل المتغير المزاج وبحرف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة
 بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحمة ولذا كانت الواو اخف الضمة والياء
 اخف الكسرة والالف اخف الفتحمة اي مناسبات لهن وبحرف لين لكونها ضعيفة لانها
 بمنزلة النفس لذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلان هذه الثلاثة اصلية كانت اذ ان
 ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لها تسمى حروف
 المدد ايضاً فالالف لدمسكونتها وانفتاح ما قبلها حرف مدد ولين دائماً واما الواو
 والياء فتكونان تارة حرفي مدد ولين وتكونان تارة حرفي لين ولا مدد واما ان كانتا
 متحركتين فلا يكونان حرفي لين ولا مدد بل هما بمنزلة الحرف الصحيح نحو يسير عد

النفس
 المدد مدد
 مدد مدد

كزيد مثال للسفر المنصرف الصحيح والجاري مجرى الصحيح معطوف على قوله الصحيح
 وهو ما يكون في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن كد لو وظي مثالان للجاري مجرى
 الصحيح وانما كان هذا جارياً مجرى الصحيح ولاحقاً بها لان حرف العلة بعد السكون
 لا يتقل عليها الحركة لمعارضته خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
 مثلها بعد نسكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يتقل عليه الحركة بعد السكون
 يعني في ابتداء التلظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة

تقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتل كل حركة نحو وصول ويسير وقاية ونحو ذلك وبعدها الساكن لا يتقل عليها الحركة اية حركة كانت ويختص هذا الصنف ايضا بالجمع المكسر وصف الجمع بالمكسر احترازاً عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون او بالياء والنون المنصرف صفة ثانية للجمع واحترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا لكل قال تقول جاء في زيد ودود ظبي ورجال في الرفع ورأيت زيدا ودودا وظبيا ورجالا في النصب ومررت بزيدا ودودا ظبي ورجال في الجر ولما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات التثنية شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويجمل فيها الفتحة على الكسرة فقال الثاني اي الصنف الثاني من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمه والنصب والجر بالكسرة ويختص به هذا الصنف لجمع المؤنث السالم قدّمه على غير المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولا يعزله يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة الجمع لاصفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للرفع لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كانت السلامة حال مفردة وما هو باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام وغيرها من المعارف له حكم المضاف اليه وتعريفه مثل تعريف المضاف اليه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف من المضاف اليه فتحذف الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فكذا السالم على مذهب سيبويه كما المبرد وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احترازاً عن الجمع المكسر كحرف في جمع حراء فان احرازه بالحركات التثنية وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضمّ التوالت الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بانه يدخل فيه نحو سنين وثنين وقلين وارضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج عنه سجالات وسفريات من جموع المذكور واجيب عنه بان المراد به صيغة جمع المؤنث على حذف المضاف فيبتدأ اول نحو سجالات وسفريات لانه على صيغة جمع المؤنث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثلثين لانه على صيغة جمع المذكور السالم اصطلاحاً او بان المراد جمع المؤنث وما على صيغة بحذف المعطوف وحذفه مع او العطف غير غريب في كلامهم وانما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان يجاب بان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم الجواز فيندرج

فيه

صفة

لفظ

في جمع مؤنث غير لفظه

فيه نحو سجرات ويخرج عنه نحو سنين وانما لم يقل بالجمع بالالف وتاء لجمع
يشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من الجمع وانما
جعلت الفتحة تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم
وقد جعلنا الفتحة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذلك لئلا يلزم
مزية للفرع على الاصل والمزية يكون الاعراب بالحركات محتملة ضرورة لعدم
ما يصلح للاعراب في اخرة من الحروف ولان الاعراب بالحروف في الجمع صام
اصلا اي معتبرا مستقلا فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل
الدليل الذي يدل على اصالة الاعراب هو كونه حقيقا دالا على المعاني المعنوية
على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة ^{الحركات} التي وضع الاعراب المدلالة عليها بالواسطة
بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني ^{الاصولية}
الدلالة على الحركات فالواو تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث
انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث
انها تحصل باشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونها اخت الكسرة من حيث انها
تحصل باشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على المقصود
بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية
والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعاً في غيره ظناً ان هذا الدليل في الجمع متروك
بدليل اخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع
غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت الفرعية في الجمع الممكنة الاعراب
بالحروف دليلاً ماخوذاً او الدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحركات
متروك والمتروك كالمعروف كان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف وكصل
هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارضه من ما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك
فهو خلاف الاصل الاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلاً بخلاف الاعراب
بالحركات فكان فرعاً وعطاء الحركة التي اقتضيه الدليل الحرف حطاً مرتبة الارفع عن ^{لته}
تعليق الدر على عنق الخنزير الذي غير ملائم سخريته بلا تكرير تقول هن مسلمات في التوا
ورابت مسلمات في النصب ومررت بمسلمات في الجر ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين
وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقط
الثالث اي الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضم والنصب بالجر بالفتحة

الممكن

لممكن

ويختص اي هذا الصنف بغير المنصرف اي غير الجاري عليه حكم الانصاف واكتفى فيه
 بالفتحة في حالة النصب والجر لما سياتي عند بيان حكمه كما تقول جاء في احمد في
 الرفع ورايت احمد في النصب ومررت باحمد في الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب
 بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اي الصنف الرابع
 من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء ويختص هذا
 الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها
 بالحركات نحو جاءني اخيک ورايت اخيک ومررت باخيک مضافة حال بعد
 حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات نحو جاءني اخي ورايت اخا
 ومررت باخي الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معرفة
 اعرابا بتقدير يراي نحو جاءني اخي ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض لفظاء ههنا
 بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغل عن قوله مكبرة لانه انما احتز بقيد الاضافة
 عن حالة الافراد ويقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 لعدم محروف صلحة للاعراب في اواخرها في هاتين الحالتين وهذه علة موجودة
 في حالة كونها مكبرة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره
 كذا كقيد كونها مكبرة وهي اي الاسماء الستة ابوك واخوك وهنوك وهن عباة
 عن الشيء المستنكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح وجموك بكسر
 الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحمر ابوالزوج او عصبته على حسب الاختلاف
 فلا يجوز اضافته الا الى المرأة وهذه الاربعة منقوصة واويات يدل عليه بان لخوان
 وهنوان وحنوان واصلها ابو واخوهنوهن وحموهنوهن اصله فوه على وزن فعل
 بفتح الفاء وسكون العين وفوه اجوف واوى لامه هاء اذا اصله فوه فخذ
 الهاء نسيان قلبت الواو ميالا لانه لو لم يقلب للامر الاعراب على العين كما
 في ياء دم فيميب قلبها الف بالتحريكها وانفتاح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد
 عند لتقاء الساكنين ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم وغيرها يزدل علة قلبتها
 هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوه وذو قال
 وهو لقيف مقرون بالواو ين اذا اصله ذو و اضافة الى اسم الجنس لان اضافة
 الى غيره لا يجوز الا على الشدوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف
 لشابها بالمشنة في الدلالة على الامرين وان كان العمل بالشبه

لوجود ما يصلح للعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة بهذه
الحروف الثلاثة جائز وواجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه ينقض بنية فان اعرابه
بالحروف واجب ان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما عداه من الاسماء
الخمسة جائز ولا واجب لها قد تعرب بالحركات الثلاث لفظا كما نقول هذا ابيك ورايت
ابك ومرت يا بك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بالامكان العامى فم
هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء بالامكان العامى عدم اعرابها
بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيجوز اللزوم كما في ذو ويجوز عدمه كما في غير نقول

جاء في اخوك في الرفع ورايت اخاك في النصب ومرت يا خيك في الجر وكذا البواقي اى
مثل مثال الاخر المذكور امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الاسماء
التي تعرب بالحرف الثلاثة شرع في بيان الاسماء التي تعرب بحرفين ورفعا بالالف
فقال الخامس اى الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب بالجر

بالياء المفتوح ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بالمتشبه وكلا وكذا اكلتا ولم يرد كره
اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغيب عن ذكرها واورده عليه بانه ذكر اثنتان
مع انه فرع اثنتان واجيب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية
يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك
ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم الثبوت كحكم المذكر وايضا لما
كان اثنتان واثنتان على صورة المتشبه وليس بتثنتين حقيقة ذكرهما
على حدة لانه توهم ان اثنتين حقيقة قال الكوفيون الالف في كلا واكلتا
للتثنية ولزم حذف نونها للزوم الاضافة قالوا اصلها كل المفيد للاضافة
في الواحد ورجوع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
نصبا وجرادليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
الى مضمراى مضمرا كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
حج حكم عصا فخر جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومرت بكلا الرجلين
وكا نوا يعربونه مضافا الى مظهر ايضا اعراب المتشبه وذكر صاحب المغنى ان بعض
العرب يثبت الالف في كلا واكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
كلا بالحرف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
متشبه فلفظه يقتضيه الاعراب بالحركات ومعناه يقتضيه الاعراب بالحروف

ن

ليدل

فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل وعي جانب
اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديرية
لان اخره الالف يسقط لا لتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع وعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما
ورابت كليهما ومردت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمر
وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثله المعنى لانها لكونها من الاضافات
تدل على امرين كالمثني ولم يعمل فيها الاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر المضمر
فعلما ان كونه مثني المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلاثة في الاحوال كلها واثنان
واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
اذا التقدير ويختص بالثني وما الحق به هو كلا واثنان واثنان وهذا التأويل يتأتى
في قوله عشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله والواو بالرفع بانه
خبر مبتدأ محذوف اذا التقدير به هناك ويختص بجمع المذكر السالم والحق به هو الواو
عشرون نقول جاء في الرجلان كلاهما واثنان واثنان في الرفع ورابت الرجلين
كليهما واثنين واثنتان في النصب مردت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين في الجر
ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعا بالالف اخذ في بيان الاسماء
التي تعرب بالحرفين ورفعا بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك
الاصناف ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها والنصب والجر بالياء المكسوة
ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم احذر به عن الجمع المكسر نحو رجلا
ولا يدهن من تقدير مضاف اى صيغة جمع المذكر ليدخل فيه نحو سنين وثبيز وقلبان
لانها جميع المؤنثات ويخرج عن نحو سجلات وسفريات او من تقدير معطوف
اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عن نحو سجلات
ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه نحو
سنين ويخرج عن نحو سجلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
هو جمع المذكر السالم والواو هو جمع ذوم من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد في
اخره واوقبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغير
فلم يعبا به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كأنها ضمة
لاواو وكذا الا يرد مثل كفو فانه اسم في اخره واوقبلها ضمة لان الواو غير اصلية

بل هی منقلبة عن الهزرة اذا صل كفو كفو والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة
 وعشرون مع اخواتها ای مع اخوات كلمة عشرون وهی امثالها السبع من الثلاثين
 الى تسعين اذا مراد بالاخت امثال وهذا افسر لاخت في قوله تعالى كلما
 دخلت امة لعنت اخوتها وانما افراد الو وعشرون من اخواته بالذکر لانها ليسا
 بد اخلين في الجمع المذكور السالك لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحی باجرة
 واو او ياء و نون مفتوحة وظاهرات الو وعشرون ليسا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع
 عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب
 اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ووجب ان يقال عشرون
 بفتح العين والشين وايضاً يدل على عدم معين ولا تعين في الجمع فلا يكون عشرون جمعاً
 وانما عدل في المثنة وجمع المذكر السالم و ملحقاتها عن الحركات الى الحروف مع كون
 الحركات اخف لتكثيرها لان المثنة يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع كذا تكثير
 الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات
 فاعطى الكثير للتكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للبس بينها عند الاضافة
 فعمل على الجز لكونها اعرابي الفضلات وقيل جزاً لما حمل على النصب في غير المنصوب جعلت
 الالف رفع المثنة لاختلافها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون والو ما في رفع
 ورايت مسلمين وعشرين وأولى ما في النصب ومرت بمسلمين وعشرين وأولى
 ما في الجز واعلم خطاب عام لكل من يصلي ان يخاطب به فخارياً كان او سامعاً او ناظراً
 من عند نفسه حاضراً كان او غائباً زماناً او مكاناً على سبيل المبدل لهذا التوضيح المفرد
 على صيغة الجمع ان نون التثنية فكسوة ابد النصب على الظروف في الاحوال الثلثة لانها ليست
 عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل فيما حرك عن الساكنين ان يحرك بالكسر نون جمع الساقطة
 مفتوحة ابد اي في الاحوال الثلث للفرق بينها وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم
 فلانه اخف منه وانما قال و نون جمع الساقطة احترازاً عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك
 بل يكون مضموماً وكسوراً ايضاً نحو شياطين وهما اي نون التثنية و نون جمع السلامة
 تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيها انما زيدت عوضاً عن
 الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون
 عوضاً عن الحركة تثبتت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان والزيدون نظراً
 الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظراً الى انها عوض

جوهراً

البذل

عن التنوين نحو جاء في غلام ما زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمي
مصراً نظير لسقوط نون الجمع عندها وكما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في
بيان الاعراب التقديري ومواضع تقدير الاعراب على ما ذكر في هذا المختصر الكافية
اربعة مواضعان منها ما تعدر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصود والثاني
المضاف الي ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
المنقوص والثاني جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف
بالفتحة في حالة الجز وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب لفظاً لا تقديرية
غاية الامران اعرابها جار على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع
تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير
الكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمقصود وهو اي المقصود ما اي اسم معرب في اخر
الف مقصودة اي الامهودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
التعريف او معدومة لاجتماع الساكنين كعصاً بالتنوين وانما تعدر الاعراب
في الاسم المقصود لفظاً لوجود الالف في اخره وهو لا يحتل شيئاً من الحركات لانها
لو احتملت الحركة صارت هززة ولا يكون الفاً ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف
في عصاً لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجب بان وجوده في حالة اللام والاضافة
ظاهر واما في حالة التنكين فمقدّر ومن ثم لم يجز الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم
ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجز كما في يد
ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصود اي ويختص هذا
الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفرداً اكان او جمعاً مكسراً وجمع
مؤنث سالماً وانما تعدر الاعراب في اسم المضاف الى ياء المتكلم لفظاً لان ما قبل
الياء استحق الكسر قبل مجيء الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول العوا
اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي
وجوده فوجب تقديره اذ لو عرب حينئذ بالحركة لفظاً لثمن تحريك الحرف
الواحد بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب متماثلين في حالة الجز وهو
فأعرب بالحركة تقديرية في جميع الاحوال وهو هذا هو المعنى والشاعر ابن الحاجب
وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجز لفظاً لانه يمكن ان يجعل كسرة
جزراً كجعل الف التثنية وواو الجمع رفعاً اذ الالف اعلى واعني واجب بان يلمز

لا ينفق

ن
لم يجز

توارح المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
 وواو الجمع حيث يلزم فيه توارح المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي
 وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
 امتزاجه بالبناء لا ضافته الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما يجيء
 عن هذا ففيه كلام طويل من كور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
 بعضهم الى ان مثل غلامى ليس بمعرب ولا صيغة لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب
 والبناء من صفات الاخر والجراب عنه ان توسط الاخر يوجب نفاء الاعراب
 البناء بالحرف الاخر التوسط ولا يوجب نفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
 في اللفظ بالحركة تقديره اذ القول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاءني عصا وغلامى
 في الرفع ورايت عصا وغلامى في النصب ومررت بعصا وغلامى في الجر ولما فرغ عن
 بيان ما يعرب بالحركات التثنية اشرع في بيان ما يعرب بالحركاتين تقديره اذ يقال
 الثامن اى الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب
 بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمنقوص هو اى المنقوص
 ما اى اسم معرب يكون في اخره ياء ما قبلها مكسوة كقاض وانما استنقل الاعراب
 في الاسماء المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لتقلها على الياء بخلاف حالة النصب
 فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصله لا مانع للنصب لخمفة تقول جاءني قاض
 في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما
 يعرب بالحركات تقديره اشرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديره اذ يقال التاسع
 اى الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب والجر
 بالياء لفظا ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم
 تقول جاءني مسلمي بقديرة مسلمي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة
 فقلبت الواو ياء فادعمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
 فصار مسلمي ورايت مسلمي في النصب ومررت بمسلمي في الجر وانما استنقل
 الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان حالة الرفع
 فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدحما فلما لم يبق الواو
 لفظا قد ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة وبلا ادغام لا يخرج
 الحرف عن حقيقته اذ المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

سؤال
 من تقديره
 ظاهره

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعراب نحو مسلتي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
وكذلك عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر هذا ظاهر فلم يجعل
عصا من المتعذر ومسلتي من المستثقل واجيب بان اعراب عصا قبل الاعلال بالحر
وثقلها يوجب ابدال حرف فلما قلبت الواو الفاء تذر لانه لا يفلا يفتعل شيئا من
الحركات فالتقدير في عصا للتعذر لانه لا يستثقل لانه ثقلها لا يوجب تقديرها بل
ابدال حرفها بحرف اخر فجعل مما تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلتي فاعرابه قبل
الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر
فاتضح الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة
فلا يجوز قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كانه اريد بالثقل
الثقل المعروف وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسر ما قبلها
فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون الاعراب بالحرف تقدير في الاحوال
الثلاث كما في جمع المذكور لسالم المضاف الى المعرف باللام وفي الاسماء الستة المضافة
الى المعرف باللام نحو جاءني مسلموا القوم ورايت مسلتي القوم مرت بمسلي القوم ونحو
جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومرت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير
الالف كما في المهنه المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما الرجل وقد ذكر
العلامة التفتازاني رح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمصنوع بلتفت
اليها لكونه امرعا رضيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المنكسر لعدم استقلالها
اللازم ثم لما جرى ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اصناف الاعراب
اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه لتبين من الاسم المعرب يعرب
بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال **فصل الاسم المعرب على ضربين اي نوعان**
منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولي لعدم حاجته الى المحذوف او مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من الصرف فان تاشبهه بالصرف
عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تاشبهه بالمنصرف حتى كانه بالقياس اليه
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن
وانما قدم المنصرف على غيره لاصالته وكثرتة وهو اي المنصرف ما اي اسم معرب
ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي

فقال

یاتی ذکرها عن قریب و اعترض علی هذا التعریف بأنه عدوی من حق التعریف
ان یكون وجوده بالانہ معرف و المعرف لا بد له من ان یكون وجوده بالانہ المعدوم
لا یصلح ان یكون معرف فالانہ الذی لا یكون موجوداً بنفسه کیف یعرف غیره اذ
وجوده سبب لوجود المعرف من حیث المعرفة و آجیب بأن المقصود من التعریف
التمییز وهو بالمعدوم ممکن و یسقی ای الاسم العرب المنصرف المتکون لما قلنا و حکم
ای حکم الاسم العرب المنصرف ان یدخل الحركات الثلاث و هی الرفع النصب الجر الكاشفة
مع التنوین لعدم شبهه بالفعل غیر منصرف معطوف علی قوله منصرف و هو ای غیر
المنصرف ما ای اسم معرب فیہ سببان کاشان منها ای من تلك الاسباب التسعة
او واحد کاشان منها یقوم مقامها ای مقام السببین وهو الجمع التانیث بالانہ المقصود
و الممددة والمراد بوجود السببین او واحد یقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعم
من ان یكون حقيقة او حکماً فلا یرد ما هو غیر منصرف للموازنة کسراً و یل فان الجمعية
فیہ قاشة مقام السببین موجهة حکماً و لفتائل ان یقول ان جعل مسبب
السببین الفرعية یشکل بأن الفرعية تحصل بسبب واحد فکان السبب الاخر
زائداً الا طائل تحتہ و ان جعل مسببها منع الصرف یشکل بأن منع الصرف لم یلحق
و توارد السببین علی مسبب واحد باطل و آجیب بأن احد السببین یکنف حصول
الفرعية بجهة واحدة و المطلوب هو ثبوت الفرعية بجهتین حتی یتحقق الشبه بالفعل
و الفرعية بجهتین لا یتحقق الا بسببین یوجب احدهما الفرعية بجهة واحدة و الاخر بجهة اخرى
و یصح ان یجعل المسبب منع الضم اما بتقدیر مضاف ای جزء السبب او بتقدیر صفة
ای سببان ناقصان و انما المنوع هو توارد السببین التامین لانا قصین الذین
یكون کل واحد منهما جزء السبب نعم لو کان التقدير سببان لمنع الضم یلزم تعریف
الشئ بما یسأویہ اللهم الا ان یجعل التعریف لفظياً ثم اعترض علی هذا الحد بوجهه
وسلاسل و مسلمات حال كونها علماً للمؤنث فانها منصرفات مع وجود السببین
او واحد یقوم مقامهما فیها و الجواب عنہ ان المراد سببان معتبران و لا یعتبر
السببان او واحد یقوم مقامهما فیها و لا بد من بیان وجه عدم اعتبار السببین
او واحد یقوم مقامهما فیما ذکرنا ما الاول فنقول لم یعتبر فی نحو هذا احد السببین
لمکان الخفة المعارضة ثقل احد السببین علی ما سیأتی و كذلك الجمعية فی سلاسل
لم یعتبر رعاية للتناسب للمقصود فی الكلام و اما نحو مسلمات فقد قيل ان التانیث

فيه غير معتبر لخلو عن التاء لفظاً وتقديراً أما خلوه عن التاء لفظاً فلان تاءها ليست للتأنيث لان التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت التاء فيه لجمع المؤنث لا للتأنيث ولذا لا تنقلب في حالة الوقف هاءً وأما خلوه عن التاء تقديراً فلان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأتي تقديراً للتاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث وما يكون مخصوصاً بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التأنيث لها والآولي ان يقال انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونها علماء رعاية للحال الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المتقدم من غير المنصرف وهو ما يعتزل عنه الجرح والتنوين لان الحكم باعتزال الجرح والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خير بانه يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للنجاة كما نصرتموه هناك بان يقال ان احتزال الجرح والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور قال الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصره في ان الاسم اقامنصرفاً وما غير منصرف ونفسه كل واحد من القسمين مما ينبغي للحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل فسروا غير المنصرف بانه الذي يعتزل عنه الجرح والتنوين لشبه الفعل ويجزى بالفتحة موضع الجرح وعلى هذا اتفق لسان كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخل الحركات فلا يكون منصرفاً ولا يعتزل عنه الجرح ولا يجزى بالفتحة فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما عرّب بالحرف وجمع المؤنث لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر انما اوجزها من الاسماء ما هو حكم كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال ابو الفتح ينبغي ان يحل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف والمعرب بالحركات لفظاً او تقديراً وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عن المعرب بالحرف والذم باحدها ثم لما ذكر الاسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملته والتعريف الاجمالي يحل بالغرض اراد ان يبينها مفصلاً فقال في الاسباب التسعة الالام للعرب اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا لجمع العدل والوصف والتأنيث والمعرفة والجملة والجمع والتركيبة الالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد لحق بعضهم هذه الاسباب التسعة ما شابه بالالف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدتان في اخر الاسم سواء كانت للحاق او لغيره كالف اربطي وقبعثني فان الالف

ينافي

ابو البقاء

فی آرطی ذیبت للاحاق و لیست للتأیث والدلیل علیہ عی ارطاة فلو كانت للتأیث
 کالف حیل لم یجز ارطاة کما لم یجز جلات لاجتماع علامتی التأیث والآلف
 فی قبعتی لیست للتأیث لقولهم قبعتات فلو كانت للتأیث لما حقه
 تأیث اخرى کما ذکره للاحاق لزیادتها علی الغایة وهو الخاسی اذ لیس لها اصل
 سداسی فیلحق به فهو لتکثیر الکلمة واتمام بنائها فعله هذا یكون الاسباب عشرة
 وقال بعضهم هی احد عشر زاد علی العشرة المذکورة مراعاة الاصل فی احمر وقال
 بعضهم ثلاث عشر زاد لزوم التأیث و تکرار الجمع حکم ای حکم غیر المنصرف فالاضافة بمعنی
 فی او بادنی ملابسة اذ المراد حکم وجوب السببین او واحد یقوم مقامها ان لا یدخله الکسرة
 والتونین کلمة ان مخففة من المثقلة و ضمیر الشان اسمها وخبره ما بعده یدخل
 ای غیر المنصرف فی موضع الجر مفتوحا انما اتی بمنع الکسرة ههنا مع انه سبق
 اصناف الاعراب لیجمع بین الحکمین فانه اقرب ضبطا وانما لم یقل ان لا یدخله الجر لان
 غیر المنصرف هو روائی کان جره بالفتحة وانما قدم الکسرة علی التونین فی المنع اشارة الی
 ان منع الکسرة فصدی لا تتبعی والظاهر انه تتبعی کما هو من ذهب الاکثرین لان المنع
 لمشابهة الفعول مراعاة الشبه یحصل بمنع التونین غیر ان الجر تمنع ایضا تکمیل عین
 الشبه والتکمیل تابع والدلیل علی عوده حالة الضرورة مع التونین مع ان الضمیرة
 ترفع وجودها فقط فلو کان منعه قصدا لعاذ فی قوله **شعر** ثم فتوی ذریعة + ما هو
 الشافعی حذ + لقصدا لضرورة الیه قد استدل علی تبعیة الکسرة فی السقوط لانه
 لما لم یکن مع اللام والاضافة تنوین حتی یحذف المنع الضرم لیسقط وانما منع التونین
 لرعاية اصل الشبه جعل منع الکسرة مکملا للشبه لان تنوین التمكن ممنوع من الفعل نوعا
 وجنسا ما الکسرة فهو ان کان نوعه ممنوعا عن الفعل فجنسه اعنی الحركة غیر ممنوع عنه
 وکذا بصورة الکسر یدخل علی الفعل مثل قل الحق بخلاف صورة التونین واما تنوین
 الترتیب فمع قلتها یدخل علی الفعل علی غیر القیاس فلا یعتبر به واما النون الخفيفة وان کان
 جنس التونین فهو لا یدخل فی جمیع الافعال بخلاف الحركة فان شیئا من الافعال لا یجوز
 عنه ثم اعلم ان المراد من التونین الممنوعة تنوین التمكن فلا یلزم مثل جابر عند
 من جعله غیر منصرف لبقاء التونین تقدیرا لان تنوینہ لم یکن للتمكن بل عوض
 عن الحركة او الحرف وانما منع الکسرة والتونین عن غیر المنصرف لحصول الشبه
 بالفرعین الحاصلین بالسببین للفعل من جهة انه فرع الاسما

وکذا

بجهتين لا فتقاره الى الفاعل اشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
المختص بالاسم هو الجر ومنع علاقة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه لاختصاصنا
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه نحو قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء واختير
غيرهما ليظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعها واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة
والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا المراد يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضا مع انه
ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف فيكون لها من القوة
واليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتبر ان مقويين لجهة الاسمية لا غيرها
تم لتأبين الاسباب التسعة مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها
شرح في بيان ذلك فقال ما العدل كلمة اما لتفصيل ما اجمل قدّم تحقيقا في صدر
الكتاب واما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اقام تعريف
في هذا المختصر في موضعه واما مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
او خص العدل بالتعريف لعدوله في عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغييرا للفظ اي الاسم واخراجا من صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه العبارة
والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه واخر الحرم في الاسماء
كيد ودم فان المادة فيها غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس ^{بمخرج}
الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حارث ليس بصيغة اخرى للحارث بل هو
بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير ان حذف بعضها للتخفيف ولا بد للعدل من
صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغرا
صيغتان خرج من احدها الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغة
الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكاتب فليست بصيغة اصلية للمصغر
من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث
ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر
وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناها منها وصيغة الشئ

ما یستفاد هو منها و لیست صیغۃ المضارع بالنسبة الی الامر ولا صیغۃ المکبر
 بالنسبة الی المصغر کذلک فصیغۃ المکبر وان كانت اصل صیغۃ المصغر بتاء
 فلیست بصیغۃ اصلیه المصغر فلا یصد علیہ نه خرج من صیغۃ الاصلیه فان قلت یصد
 هذا التعریف علی التغیرات التصریفیه مطلقا سواء كانت قیاسیه او غیر قیاسیه
 قلنا المراد من الخراج الاسم عن صیغۃ الاصلیه لخروج غیر تصریفیه هو ما یجوز عنه
 النحوی بقربینه ان المتکلم نحوی وکل متکلم ینتکلم باصطلاحه فیخرج عنه التغیرات
 التصریفیه مطلقا تحقیقا اما مفعول مطلق وحذف عامله خفة لدلالة علیہ اذ کل
 مصدر یدل علی فعله او مضاف الیه تقدیرا او المضاف محذوف ای تغیر تحقیق
 محذوف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه و اعرب باعرابه او صفة مصدر
 محذوف ای تغیرا محققا ای لم یقدّر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء
 اولتبع الاخوات او تقدیرا عطف علی قوله تحقیقا وهو ما قدّر لضرورة منع الصرف
 کما فی عمر و تحقیق البناء کما فی حضار و طار و لتبع الاخوات کما فی قطام ولا یجتمع مع
 وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستفراء فی سنة
 وهی فَعَالٌ کَثُلْتُ وَمَفْعَلٌ کَمَثَلْتُ وَفُعَلٌ کَعُمَرُ وَأُخْرٌ وَفَعْلٌ کَأَمْسِرٌ وَفَعْلٌ کَسَحَرٌ
 وَفَعَالٌ کَقَطَامٍ و لیس شیء من هذه الاوزان علی وزن الفعل فثبت ان العدل لا یجتمع
 مع وزن الفعل اصلا ای تحقیقا کان العدل او تقدیرا وقوله اصلا منصوب
 علی التمیزا و علی المصدریه و یجتمع مع العلمیه کعمر و فرقا فانها غیر منصرفیه للعلمیه
 والعدل التقدیری فانهم لما وجدوها غیر منصرفیه فی کلاهما لم یکن فیها سبب
 ظاهر سوى العلمیه ومن فاعدهم ان الاسم لم یمنع من الصرف الا بسبب قد و افعالها
 العدل صیانة لقاعدتهم وانما اشاروا الی تقدیر العدل الی تقدیر غیره من الاسباب
 لا مکان تقدیر العدل امتناع تقدیر غیره کما بین فی المطولات و یجتمع مع الوصف
 کثلت و مثلت فانها معدلان عن ثلاثة ثلاثة بدلیلنا و جذا فی کل واحد من
 ثلث و مثلت معنی ثلاثة ثلاثة وفائدتها تقسیم امر ذی اجزاء علی هذا العدد
 المعین و یكون اسم المقسوم علیه مکرا علی الاطلاق نحو جملة فی القوم رجالا و رجلا و
 رجلین و جماعة جماعة و کان القیاس فی باب العدل ایضا التکریر فلما وجد کل واحد
 من ثلث و مثلت غیر مکرا علم ان اصله فکر فقیل هو معدلان عن ثلاثة و ثلاثة و کذا
 اتحاد و موحد معدول عن واحد احدى ثناء و منته عن اثنين و اثنين و رباع و مؤنث

ن
 معدلان

عن اربعة اربعة لا غير وقيل جاء الى عشار ومعشر فثلث متمتع عن الصرف للعدل
 الوصف وهذا الوصف وان كان في اصله عارضا فلا يعد سببا كما يحج بعد فهو مهنا
 غير عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة غير صفات فان سمي به من كوصف
 لزوال الوصف والعدل واخر على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين فانه جمع اخر
 تا نيت اخر معدول عن اخر من بفتح العزة همددة او عن الاخر بضم الهنة وفتح العين
 لانه افعال التفضيل فكان معناه جاء في زيد ورجل اخر اشد تاخيرا من زيد في معنى
 المعاني ثم صار بمعنى غير وافعل التفضيل مما لا بد له من احد الامور الثلاثة الاضداد واللام
 او من ولا يجوز تقدير الاضافة لان المضاف اليها لا يجزأ الا اذا جاء اظهارا لها ههنا متمتع
 وما يقال ان تقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى الى مثلها فهو
 ضعيف فانه قال الاخفش في اجمع واخوانته انها معارف بتقدير الاضافة مع خروجها
 عن هذه الوجوه فاذا كان تقدير الاضافة متمتعاً ثبت انه معدول عن احد
 الامرين فقيل انه معدول عن الاخر فان قيل لا يجوز ان يكون اخر معدول عما فيه
 اللام لانه يكون نكرة لوقوعه صفة النكرة في قوله تعالى من ايام اخر ولو كان معدولاً
 عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذا القاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة
 يوجب ان المعدول ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولاً عما فيه اللام فقيل من
 اخر من وتعريفه غير لازم كما في سحر وامس المعدولين عنهما لان تعريف امس ليس
 لتضمنه لام التعريف ولهذا بئى وسحر للعلمية ولذلك امتنع من الصرف وامتنع
 كل واحد منهما في اخر للاعراب والوصفية وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم
 وسكون الميم او عن جماعي او جمعاً وان لانه جمع جمعاً وجمعاً ان كانت صفة كان
 حقها ان يجمع على فعل كحمر آء على حبر وان كانت اسماً محضاً كان حقها ان يجمع
 في التفسير على فعالي وفي الصحيح على فعلا وان كصحراء على صحاري او صحراوات ولما
 جعل على فعل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ذكرنا ويلزم عليه
 جمع لجمع الشاذة كانيب واقوس لان القياس فيها انياب واقواس كما عرف الاجوف
 مطلقاً او ياء كان او يائياً لا يجمع على افعال فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس
 فيها واجيب بانها ليسا على اوزان مشهورة فيحملان على الشذوذ لا العدل فالوصف
 اردف العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث
 ومثلث ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتملان في

الاول والآخر
 الخفاء بالشد جمع
 بوزن فقال بفتح
 فاول ما اريد چون
 صغارى جمع صحراء
 و بوزن فقال
 كبس لا مريون
 ملكى رعى جمع صحراء
 و بوزن
 فاعلى
 بفتحة اول
 چون صحراء
 بضم صحراء
 الاوزان المشهورة
 الاعمق

الا نقسام الى وضعي وعارض في التأثير للوصفي منها دون العارض فان الوصف انما
 كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثانيا
 ثم ارجح ف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم ارجح ف المعرفة بذكر العجمة لان
 شرطها التعريف العلوي وايضا كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في
 ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تنميما للتانيث بذكره مع شرطها
 ثم لتأخر عن ذكر التانيث مع شرطها فيه عن العجمة والمعرفة شرعا في الجمع
 لمشا بتهته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم ارجح ف الجمع بذكر التانيث لاشتراكها
 في كونها فرعين للمفرد ثم ارجح ف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
 الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
 ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لخوا بالذکر ضرورة واذا عرفت ذلك
 فنقول لوصف في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه جاء بمعنى
 الاسم الاعلى ذات باعتبار معناه هو المقصود هذا هو المعنى به ههنا فلا يجتمع مع العلمية
 اصلا وضعيا كان الوصف او عارضا لكونها متضادين لما ان الوصف يقتضيه العموم
 والعلمية يقتضى الخصوص شرطه اي شرط تأثير الوصف في منع الصرف وهي في
 اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه والركن ما يقوم به
 الشيء ويفيد بدنه والغرض اعلم منها يطلق على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفا
 في اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع فلاضافة بيانية لا يطرى عليه الوصفية
 بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا فيه او زائلا عنه
 وينبغي ان يشترط ايضا بان لا يكون وضعيا في العلم عند سيبويه وان يكون زائلا
 بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع فاسم وارقم
 كل واحد منهما غير منصرف وان صار اي الاسود والارقم اسمان للحمية في الاستعمال اذ
 الاسود اسم للحمية المتصفة بالسواد والحمية مطلقا فمفهومه خرج عن الوصفية
 لكن لم يخرج عنها بالكلية لانه قد اعتبر في مفهوما الاتصاف وكذلك حال ارقم
 فانه اسم للحمية لثمة فيها سواد وبياض لا للحمية مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب لصالتهما
 في الوصفية تغليل لقوله غير منصرف يعني انما كان اسود وارقم غير منصرفين
 لكونهما اصليين في الوصفية لانها موضوعان للصفة في الاصل ثم صار اعلين
 بعد الوضع فكانا غالبين في الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال

عن الوصفية الأصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الأصلية فإن قلت كيف
يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء
في الأنتى الحية الأ سودة قلنا لا عبرة بقبوله التاء إذ المراد بعدم قبوله التاء عدل
بالاعتبار الذي به امتنع من الصرف واسود امتنع من الصرف باعتبار الوصف الأصل
وهو هذا الاعتبار لا يقبل لتاء اصلا حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن
سوداء وإنما يقبل لتاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو هذا الاعتبار غير امتنع
من الصرف واربع كائن في مرتب بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن
الفعل لعدم الاصل في الوصفية تغليل لقوله منصرف يعني انما كان اربع ههنا
منصرفا لعدم اصله في الوصفية لانه من اسماء العدد وهي موضوعه بغير الوصفية
في الاصل والتاء التي في اربعة ليست للتأنيث بل هي علاقة التذكير والمراد بالتاء
التأنيث فلا يرد ان شرط وزن الفعل لما منع من الصرف مفقود في اربع هو عدل بقوله التاء
وهذا يقلبها اما التأنيث الحاصل بالتاء الملقوطة بدليل قوله وكذلك المعنى وانما وصف
به التأنيث احتراز عن التأنيث بالالف فانه مؤثر في منع الصرف بلا شرط العلمية
لان اشتراطها للزوم فاهو في صد الزوال كما ياتي والتأنيث بالالف لازمة لوضع الكلمة معها
فلا حاجة الى اشتراطها بشرطه اى شرط تأثير التأنيث في منع الصرف ان يكون علما انما
اشترط ذلك في التأنيث ليلزم بالعلمية التي هي وضع ثاب مانع عن التغيير فان قلت
اشترطوا للزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء انما هو اقوى من
الصرف في كونه غير الاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب لجر والتنوين قيل
يكون سبب البناء قويا حتى يكون مؤثرا حال انفرادة بخلاف منع الصرف لضعفه
لم يكن مؤثرا بدون معاضدته ومعاونته ولوتاقلت في هذا الوجه لو وجد فيه نوع قلق
وذلك لان الكلام يؤل الى اشتراطه المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه
اقوى منه في انه غير الاصل ولذا قال بعض الفضلاء في وجه الاظهر ان يقل البناء هو الاصل
في اللفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعيف
بخلاف منع الصرف فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله هو الصرف لا بسبب قوى
لان العود الى الاصل اسهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج ون العوقان قلت
كيف يشترط العلمية للزوم التأنيث مطلقا فالتأنيث قد يكون لازمة كجارة وشقاوة
وحياية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وحياية بهمة فلولا لم يكن لامة لقالوا

من التأنيث

شقاءة وعباءة بقلب الواو الياء هزرة قبيل التاء في اصل صنعها للفرق بين المذكورين
ولا يجرى هذا المعنى الا غير لازمة فلن ومها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا بد
من اشتراط العلمية لتلايل التاء التي في اصل صنعها غير لازمة واعتراض حلية
لزومها لاجل العلمية ايضاً لزوم لغير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فلا ولي ان يبطل لزوم التانيث
هزرة كطلحة فانه غير منصرف للعلمية والتانيث اللفظي وكذلك اي ومثل التانيث
بالتاء في اشتراط العلمية التانيث المعنوي الا ان العلمية في التانيث بالتاء يشترط
لوجوب منع الصرف وفي التانيث المعنوي يشترط لجوازها ولا بد لوجوبه من شرط اخر
كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثياً ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز صرفه
اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي ترك صرفه كهمند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اي لاجل
معارضته الخفة احد السببين الذين هما في هذ فيمتنع تأثيره ويجوز تركه لوجود السبب
فيه وهما العلمية والتانيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيره وكذلك
كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكاسية اذا كانت موصوفة
بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهونقا ومراح السببين الذين فيها فلم يبق كاسب
واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط
لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة
على الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلاثة
عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان
العجمة ثقيل على العرب والآي وان لم يكن المعنوي ثلاثياً ساكن الاوسط غير اعجمي
يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلاثة يستلزم وجوباً
هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور الثلاثة اعني الزيادة على
الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط
وجوب التأثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب
سببوبة والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطها وجزموا بامتناع الثلاثي الساكن الاوسط
عن الصرف وان سمي به مذكر كزيب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتانيث
المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وسقرفانه
غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات النامر التانيث المعنوي مع وجود
شرط وجوب تأثيره وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم

العجم

اعتبار التحرك وجعل سقر كنه في جواز صرفه ونزكه وماه وجود فانها غير منصرفين
 للعلمية لقريبتين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأنيثه وهو العجمة و
 التأنيث الحاصل بالالف المقصورة كحيلي وبالف الممدودة كخنداء فمتنع صرفهما
 البتة اني بالبتة دفعا لتقوم من توهم في افتتاح التأنيث بالالف عن الصرف الانتفاء
 السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده
 بقوله لان الف تقوم مقام السببين الا صوب ان يقول لان التأنيث بالالف
 الخ لان السبب القائم مقام السببين هو التأنيث لا الف التأنيث ولزومه اي لزوم
 التأنيث بالالف فان هذا التأنيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها مجال فكأنها
 تأنيثان فللزومه يقوم مقام السببين وأما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم
 مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعل وضربها في الاصل لا يبلغ حد الف
 التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه في الاصل اشياء
 باليائين على وزن انصاء فخذ فت احك اليائين تخفيفا اذا اصل شئ الشئ
 وهذا عدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
 هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشئ بعينه الا انه لما جرى في الاجمال
 ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ للمعرفة ايضا فلا يعتبر منها اي من المعرفة في منع الصرف
 ويجتمع مع غير الوصف في سبببته الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعارف
 في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمرة والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضنا
 الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمرة والمبهم
 فلان المضمرة والمبهم لا يمتعان الصرف لانها مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
 واما تعريف المعارف بلام التعريف والمضنا الى احدها فلانها يجعلان غير المنصرف
 منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف القولين فباحرى ان لا يجعل المنصرف غير
 منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية غير
 ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية
 تأنيث اي معتبر في منع الصرف قائلان اية فمتنع من الصرف للتأنيث والتعريف
 الا بهما وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
 التوكيد كما في اجمع معتبرا في منع الصرف قائلان بانه غير منصرف
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة

مرحبا

التعريف ولم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلية في التعريف
المعتاد في منع الصرف لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور وتجتمع مع غير الموصف
العجمة اما العجمة هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلف
في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل
والزائد انما يعلم ذلك باشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه
فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب منها ترك الصرف في
اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الضا والجيم في كلمة كصير وج هو ما يجتمع فيه الماء
والجص ومنها تبع الراء للنون نحو زجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانها لم يجتمعا في العربية
الا في القيم وهو الجهل ومنها تبع الراء المعجمة للدال المهملة نحو صيد ومنها ان يكون فيها حرف
العربية كالقاف والجيم والباء والجيم الزاء ثم اعتبر ابو علي شبه العجمة ايضا كما سجد علماء فانه
غير منصرف عند العلية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير
كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشرطه اي شرط تأثير العجمة في منع الصرف وذهب الزمخشري
الى انه شرط تختم تأثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في جوائز الامرين
ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لا اعتبرت العرب عليه
احكامهم كما اعتودوها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف العجمة
عند ذلك فتصير من جنس لغتهم ولم يكن مانعا من الصرف والاعتراض ههنا بان هذا
ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعلماء سواء وجد علما في العرب
او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما
في العجم بل جدا سم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب بعد النقل قبل
استعماله جنسا مد فوع بان المراد بكونه علما في العجمة اعلم من ان يكون علما في حقيقة
او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما
وزائدا على ثلثة احرف كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلية مع وجود الزيادة
فيه وكن ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشرطين فيها او ثلثيا
منها الا وسط كشر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير منصرف للعجمة العلية
مع وجود تحريك الاوسط فيه انما اشترط الزيادة على ثلثة احرف او تحريك الاوسط
مع العلية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة
ومن شأنها ان تعارض احد لسبيين فتاخر ثلثيا لا يقم قد اختلفت

العجۃ مع فقدان هذا الشرط في ماة وجوز كما عرفت فلم لم يكن معتبرة ههنا بدون
 هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجۃ فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتها
 ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام
 اذا سمي به رجل منصرف هذا تفریح على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم
 العلمیة في العجۃ ای لعدم كونها علما في العجۃ ونوح منصرف هذا تفریح على الشرط الثاني
 فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط ای لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تترك الاوسط
 انما يؤثر في العجۃ عند بعض النحاة وهو اختيار المصرح والشیخ ابن الحاجب اليه قال
 الجوهری حيث قال ولو ط اسم نبي منصرف مع العجۃ والتعريف ذهب سيبويه
 واكثر النحاة الى ان تترك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقياسه مقام السار مستدعلا
 ولا علامة العجۃ حتى يستدعها علم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
 اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
 وصالحه وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولو ط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
 واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجۃ وان كان
 للحدیثة التي يخلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه القى التانيث وان نكرت
 صرفت وزنها فعلم من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال السكاكي
 هي مفعول من ماس يباس اذا تجتذ وعيسى في العربية فعلم من عيس وهو البياض
 فيكون الف للثانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة اول الحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
 معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجۃ قال الجوهری
 عيسى بن مریم عبراني او شرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت
 العيسين ومردت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء
 ولم يجوزة البصريون ويا جوج ان اخذ من اجت النار ای التهمت ضر ومن لم يشتقه
 لم يصرفه وذكرياء من جعل اعجميا فظاهر ومن يشتقه من ذكرت بطن الصبي اذا
 امتلا فهزنته للثانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصف
 لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كما معرفة مشتركا بين الاسم
 والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة
 او تقديرا واما نحو مدغني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض انما
 وانما الجمع هو يداث وهو لفظ اخر فلا يحتاج الى الاحتراز عند فشرط ای شرط تانيث

مركب

الجمع في منع الصرف وهو لا يظهر وما قيل ان شرطه قيامه مقام السبيين فيعيد
 عن القصد ان يكون اى الجمع على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتهاء الجموع
 فان المنتهى مصدر ميمي وقد اضيف الى فاعله اعني الجموع والصيغة هي الهيئة التي
 من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى الجمع الذي يسمى صيغة منتهى
 الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان
 متحركان كساجد وحرف مشددا ولها مدغم في الثاني كدات او ثلثة احرف
 اوسطها ساكن كصاييم سواء جمع مرة كالمثلة المذكورة او مرتين كالجمع كلب
 جمع كلب وانا عيم جمع النعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر لخير يكون
 الاول او على انه حال من ضميرة او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية
 اى وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى غير قابل لتاء التانيث
 وانا اطلق عليها الهاء لانها نصير في حالة الوقف هاء فلا يشكلى بنحو فواره واحدا
 فارهة ثم فرغ على الشرط الثاني قوله فصياقلة وفرانزة وما اشبههما كان على
 صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصرف لقبولها للهاء لان هذا الجمع
 قبولها الهاء يصير مشابهة بالمفرد في الزنة فان صياقلة وفرانزة يشبهان الكراهية
 والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيتها فتورقلا يقوم مقام السبيين ولذا اشترط
 كونه غير قابل للهاء فان قيل هذا التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها اثر في تغيير
 الاوزان واما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وجر كتفاء باشتراك
 امثله وهو اى هذا الجمع ايضا منصوب على انه مصدر يقراض ايضا اى جمع رجوعا
 والمعنى جز الكلام رجوعا الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السبيين الجمعية
 ولزومها وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى جمع التفسير يعنى ان كونه جمعا بمنزلة سبب
 واحد وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع
 ان يجمع جمع التفسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامها
 بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمع جمع
 التفسير مرة اخرى صا بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تزال تجمع الى ان ينتهي الى
 هذا المثال فلما انتهى جمع التفسير الذي هو غير للصيغة عنده سمي بصيغة منتهى
 الجموع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما تجمع صواحب جمع صاحبة على صولجا فانه
 لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرطا لتكون صيغته موصوفة باللزوم والسيانة

الجمع

فإن تحقيق لفظ ايضا

عن قول التغير من التكسير والتصغير لتقوُّلنا قِيلَ انما قام الجمع مقام السبيين
لفوته حيث لا نظيره في الاحاد واليه قال الزنجشري حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها من لذة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع ههنا اخرى جمع
التكسينا شبه الاعجمي انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي قيل لما لم يبق له نظير في
الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي ما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجم بصرته وضاربه اذا سمي بها فان كل واحد
مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلًا نحو بنت نصر فشرط
اي شرط تاثير التركيب في منع الصرا ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثرا لمنع الصرا اذا كان لازما ولا يتحقق كونه
لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون علما وقيل ليتحقق السبب الاخر وفيه نظر لانه شر
عليه انه لا فرق بين التانيث والجمدة والتركيب والالف والنون في الاسم في الاشتراك
فجعل اشتراط العلية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤنث
بعلبك لزم ان لا يكون السبب الاخر فيه العلية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانهما تصير غير المنصرف منصرفا وفي
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسناد انما اشترط عدم كونه باسنادا
لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الصرا مما
يتفرغ عليه لم يجتزأ صريحا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيوييه
او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحترار عن الاسنادي احتراز عنها من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علما مبني
على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتان
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيوييه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين يخرج به مثل
خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال قد يجاب عن نحو سيوييه
وخمسة عشر علما بانه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعد من ان ذلك من
باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف
الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصح بكونها مبنية
اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعليك فانه غير منصرف

التركيب

غياة

للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل و بك والبعل اسم صنم واليك اسم كسرى
 جعلنا علما بلدا بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غير ذلك في الحال
 ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قد اراد بين جزئية نسبة في الاصل واذا كان
 شرط التركيب المانع من الصريح ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه
 باضافة ومعد يركب غير منصرف لوجود التركيب فيه بلا اضافة ولا اسناد مع العلمية وشا
 قرناها مبني لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان اي صغيرتان ويقال
 شاب قرناها اي ابضت صغيرتاها سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان
 اختلفت النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصريح بمثابة الف التائيت امر بالمشاهدة فذهب البصريون
 الى انهما يؤثران في منع الصريح بمشاهدة الف التائيت في مثل حمراء من حيث كونها زيدا معا
 وبجيتها بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التائيت عليها واستوائهما في الزنة
 وبقيتهما في التصغير واختلف صيغة المذكور والمؤنث فيها وكون الاول منها الفاء وهي العلة
 للامتناع على الاصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانها من الحروف والزوائد
 حروف هويت السمان او لانها زائدتان في الكلمة وليسنا اصليتين فيها وذهب الكوفيون الى انهما
 يؤثران في منع الصريح بالذات من غير نظر الى شيء اخر لان المزيد فرع على المزيد عليه ثم
 اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كاللف التائيت ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من
 قال لا ان المشبهون المشبه به ان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم لا سم قد يقع
 على ما يقابل الفعل الحرف وقد يقع على ما يقابل للقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل
 وقد يقع على ما يقابل للصفة وهو المراد به ههنا فشرط اي شرط تأثير الالف والنون في
 الصريح شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انها سبب واحدا ان يكون
 علما ليتحقق مشابقتها باللف التائيت حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما
 فهي سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانها اسمان علما غير منصرفين
 للعلمية والالف والنون الزائدتان وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفة فمران فليسوا لفظا
 وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوه في الاسماء
 واذا كان شرط الالف والنون الزائدتان الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم
 بنت في البادية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله
 اسم بنت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم بنت خير الاول منصرف
 خبر اخر له او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم بنت منصوبا

الالف والنون الزائدتان

ان اوزانه مختلفة

عنه انه حال من المبتدأ وقد صرح بجواز ابن مالك ولاخبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال
من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذف في ما
لم يكن وقوعه نادرا وكذا نصبه بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والنوع شيئا منها
لا يتصور ههنا وان كانت اى الالف والنون الزائدتان في صفة فشرطه في منع الصرف
ان لا يكون مؤنثه اى مؤنث ذلك الوصف فعلا نة ليتحقق مشابقتها المذكور
بالف التائيت كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون
الزائدتين مع انتفاء سكرانته ولم يورد في الصفة الا مثلا واحدا وهو مفتوح الفاء لان
مضموم الفاء من الصفات كريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسوة
الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الصفة بان لا يكون
مؤنثه فعلا نة فنذ ما منصرف لوجود ند فانه هذا اذا كان المراد بالند ما ان النذير
وهو المعاشرة اما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ند في كانه نة فيكون
غير منصرف اتفاقا وكذا احسان ان جعل من الحسن بمعنى خوبي ينصرف لانه
على وزن فعال وان جعل من الحسن لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل
اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى الامر مجرد الاختصاص
بل يراد بهما مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لافائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه اى شرط تاثير
وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى
فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرب
بالتحفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمر على صيغة الماضي المعروف من
التشهير فانها وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
ووزن الفعل اذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا مجردين
عن الضمير المستكن والالكاناجلتين واما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه
لو سمي بنحو ضرب معروف فإكان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمر الثقفي
ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم المنقول عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
كما عن العجمة الى العربي كشلتم وهو اسم لببيت المقدس بقم وهو اسم جنس للنات
التي يصغ به ولو سمي بهما امتناعا من الصرف للتعريف وزن الفعل لا للتعريف واجنة
لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها وان لم يختص اى
وزن الفعل به اى بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اى في اول وزن

وزن الفعل

الفعل احدى حروف المضارعة اى الحروف التى تصادف الماضى بزيادة نهما مضارعاً وحرف
 اتين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول الحرف
 حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
 وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون فى الاول وقد لا يكون فيه
 وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والا هم يجوز ان يكون طرفاً للاخص
 وانما اشترط فى وزن الفعل المؤثر فى منع الصرف اختصاصه به اوجوه حرف من
 حروف المضارعة فى اوله اذ لم يكن مختصاً به ليحصل جهة الفرعية فان قلت فالمحكمة
 فى جعل وزن الفعل المطلق سبباً لمنع الصرف وبيان شرط تائيدية وكان الاظهر
 ان يجعل الوزن الخاص سبباً للملا يفتقر الى شرط تائيد مع ان الفرعية لا تظهر الا
 فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل فى كل قسم ان لا يوجد فيه فاله مزيد
 نسبة بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلك قصد الى غاية المناسبة بين الاسباب كون
 كل منها مؤثراً بشرط وكما ان الاصل فى كل قسم ان لا يوجد فيه فاله مزيد نسبة بالآخر
 كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فاله مزيد نسبة فى القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
 مقصود جزاً للتمييز المعانى غاية التمييز ولا يدخلها اى هذه الصيغة لوزن الفعل
 الهاء اى التاء بالوضع فلا يرد نحو اسود باعتبار دخول التاء فى تائيدية اذ دخول التاء فيه
 انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون مؤثراً على سواء والى
 هذا سبقت الاشارة فى بحث الوضع وانما اشترط عدم دخول التاء فى هذه الصورة
 لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل
 لاختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابهاً به بالفعل كاحمد يشكر تغلب نرجس
 واما قولهم نرجسة بدخول الهاء فى نرجس فلا يشكل به لانه غير علم حينئذ فان
 قلت ان نرجس لفظ اعجمى فبأى شئ يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النجاة يجعلون
 اللفظ المنقول الى الغنم فى زيادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربى لئلا
 قالوا النون فى نرجس ائدة قصداً بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقل نرجس بخلاف
 ما سمى رجل بنهشل فانه لم يمنع من الصرف لانه يوجد فى الاسم فعله مثل جعفر
 فلا يكون نونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء شرطاً فى الصورة الاخرى لوزن الفعل
 فيعمل هو الجمل القوى على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل الوصف الاصل
 لدخول الهاء فى اثناء كقولهم اى العرب للناقة القوى على العمل والسير ناقة يعملها

الا اذا سمي رجل بيعل كان غدا منصرا لان غير قابل للهاء حينئذ واعلم ان الاوزان
 على اربعة اقسام احد ما مختص ^{سم كقلس قفل صرد وابل وعتق وضيعر جمل}
 والرابعى فاعدا فعلل والخامسى باجمعة التسمية به لا يؤثر والثانى ان يكون مشتركا
 بين الاسم والفعل من غير ترجيح احد هدا على الاخر نحو ضرب وعلم طفق ودرج
 وضارب مر او هذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به لا عند عيسى بن عمر والثقفى والثالث
 المختص بالفعل كشم وضرب وجرب وانطلق والحمر واحمار واقطع الخشوشن
 واجلود واسلنق واخرنجم واقتعر ولا عبرة بدئل لدا بية مشبهة بابن عرس ^{لشذوذ}
 والرابع ما فى اوله احد الزوائد الا ربع نحو احد واعصر يزيد ويغلب حكم هذا القسم
 حكم المختص بالفعل فى منع الصرف ثم لما فرغ عن بيان اسباب منع الصرف اخذ فى
 بيان ما يزول تأثير هذه الاسباب بزواله فقال اعلم ان كل ما اى اسم غير منصرا
 شرط فيه العلمية وهو الموثق بالتاء والمعنوى والعجمة والتركيب الاسم الذى فيه
 الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اى التعريف العلى واجتمع سببا
 مؤثرا مع سبب واحد اى مع سبب اخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انت وكثيرا
 ما يصدر بالفاء تزييدا للفظ كانه جزاء شرط محذوف اى اذا لم يشترط العلمية فى الاسم
 الغير المنصرا واجتمعت مع سبب خرفيه بالسببية فقط اى فانت من ان تشترطها
 وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرا الذى لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
 اخر فقط هو العلم المعدل ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معها مؤثرة حيث ^{امتنع}
 علم للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيها حيث
 امتنع ثلث واحمر بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد حمراء جلة
 اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصراخا
 هو لاجل الجمع الاقصد وللزوم التايد لان الدال على الجمعية والتايد امر لفظى
 يتحقق بعد لعلمية وقبلها واختلف النحاة فى تأثير العلمية مع العدل فى اسم غير منصرا
 قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد
 الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختاره الشيبى الرضى واختار
 سيبويه منع صرف اخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلا فى تأثير
 العلمية مع العدل وانما الخلاف فى زوال العدل بزوال الوصف اذا انكر بان
 يزول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماها بما فى دخل عليه ما يختص بالتركبات

مثل رب و يجب ان يعلم ان المراد بالتنکیر ههنا التکثیر الابیها می اذ بالتاویل لا یصیر
 نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير ~~محدود~~ ارید به غیر معین مجازا صرف
 ذلك الاسم الذي شرط فيه العلية اذا اجتمعت فيه سبب اخر عند تنکیر و هذا
 الاطلاق انما يكون مختارا لمصنف والشیرازي ابن الحاجب الآفانجة انفقوا على افتتاح
 افعال التفضيل المستعمل بمن اذا نکر بعد التسمية و خلاف سببوية الاخفش في
 مثل امر بعد التنکیر مشهورا ما في القسم الاول ای انا حصول الصرف عند التنکیر
 في الاسم الذي يشترط فيه العلية فبقاء الاسم ای ذلك الاسم بلا سبب ای بلا سبب مؤثر
 لا لعدم المشروط عند الشرط فلا يبقى فيه سبب انا في القسم الثاني ای انا حصول
 الصرف عند التنکیر في الاسم الذي لم يشترط فيه العلية ويكون فيه سبباً محضاً
 فليقتضی ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل و وزن الفعل السبب الواحد يمنع
 الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفاً وتنکیراً بقوله تقول في مثال الموءنت
 بالتاء جاء في طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنکیر طلحة اخر بالتنوين ای واحد
 مسمى بطلحة و قسم على هذا امثلة التانيث المعنوي والعجمة والترکیب والالف
 والنون الزائدتين في الاسم و تقول في مثال العلم المعدول جاء في عمر
 بلا تنوين وعند صرفه بالتنکیر عمر اخر بالتنوين ای واحد مسمى بعمر في العلم مع
 وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتنکیر احمد اخر ای واحد مسمى باحمد
 هذا في العلم الما اول بالمسمى به مثال العلم الما اول بالصفة المشتهر مسماه بها نحو رب
 حاتم لقيتنا ای رب جواد لقيتنه وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل
 السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم لغير
 المنصرف الى اسم اخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كسرت باحمد كمثال لغير
 المنصرف الذي اضيف فدخله الكسرة ومردت بالاحمد مثال لغير المنصرف الذي دخله
 الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او دخول
 الالف واللام عليه لانها من معظمت خواص الاسم لكونها يقويان جهة التسمية ويبعدان
 عن مشاكلة الفعل فيضعف تأثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بان الاسماء ودخول
 حرف الجر من معظمت علامات الاسماء ايضاً كما صرحوا فدا وجه اختصاص هذين
 العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معظمت العلامات
 لكونها مؤثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معظمت خواص الاسم بخلاف سائر

علامات الاسم المعظمة فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
مكسوراً حينئذ لان الكسر انما يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
ساقط باللام والاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبعه الكسر السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدّم
على الاضافة واللام لا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو اخرج بيت الله معاقبة للتنوين المقدّم
لمنع الصرف دون التنوين المملوطة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت معاقبة
للتنوين المملوطة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا لحد التنوين دون غيره من اللام
والاضافة فاذا كان سقوط منع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسر في السقوط
ايضاً تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة والا ان يشترع في بيان ثلاثة مقاصد هي المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه
ثلاثة انواع رفع نصب جر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه
اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلاثة باستيفاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قد هما على المنصوبات لكونها اصلاً ومقصودة في التركيب الاسنادي لتحقيق الجملة بما
وكون ما سواها فضلاً وانما اتى بصيغة الجمع لمرديات بصيغة المفرد لان حد المرفوع هو
سنتلو عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهان ان المرفوع لا يكون الا واحداً وهو الفاعل
قد فر ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد لكنها في المجرورات والمشاكن
وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوعة مرفوعة
لان صفة الاسم هو من كرا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف والتاء يجمع صفة المذكر
الذي لا يعقل بهما ايضاً نحو الجبال لراسخات والكواكب لطالعات والمرفوع في عرف النحاة
ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع الواو والالف نحو جاء في زيد وابو اوزيد
سواء كانت تلك العلامة لفظاً او تقديراً فيتناول الاعراب اللفظ والتقدير في اللفظ
يشتمل عليها دون المحل اذ الاعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
مرفوعاً ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعاً الاسماء المرفوعة
فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد جيت المطابقة بين
الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسند
الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذ اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوجيهها
بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالفعال لا نهم يقولون

المقصد
الاول في
المرفوعات

الرجال فَعَلُوا أو فَعَلَتْ والمسلمات فعلنَ وفعلت ثمانية أقسام الفاعل ومفعولي
 فالمرسوم فاعله المبتدأ والخبر وخبران وأخواتها واسم كان وأخواتها واسم ولا المشبهتين
 بليس وخبره لا ينفي الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها
 شرع في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل الفاعل** قدّمه
 على سائر المرفوعات لأن المختار عند ما ذهب إليه أكثر النحاة من أن أصل
 المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ولكونه أشبه
 في باب الركنية حيث لا يسوغ حذفه إلا بسدّ شيء مسدّاه ولأن رفعه لا ينسب
 بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولأن عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فإنه ضعيف
 لكونه معنوياً وذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن أصل المرفوعات المبتدأ لأنه
 باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه بخلاف الفاعل للزوم تأخير عن الفعل ولأنه يحكم
 عليه بكل حكم جامد كان أو مشتقاً ولأنه يحكم عليه بأحكام متعدّدة وحكم الفاعل
 واحد ليس إلا كل اسم حقيقة أو حكماً ليتناول مثل سرفى أن تقوم قبله أي قبل ذلك
 الاسم فعل أراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصداق غير الصفة إلا اصطلاحاً الذي هو لفظ
 قام فيدخل فيه فاعل المصداق وينفع قوله أو صفة ثم احتار بقوله قبله فعل عن نحو
 زيد في زيد قام لأن الفعل يكون بعداً وإن أسند إليه فهو مبتدأ لفاعل فذهب الكوفون إلى
 أنه لا فرق في الأسناد بين قولهم قام زيد زيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلان
 حاجة عندهم في تعريف الفاعل إلى قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
 البصريون إلى أن الفعل عند تقديم الاسم عليه يكون مسنداً إلى ضمير الاسم وهو ضمير
 جميعاً مسنداً إلى الاسم فالفعل لم يكن مسنداً إلى الاسم فالاسم ليس بفاعل بل هو
 مبتدأ فحاجته إلى الاحتراز عند في تعريف الفاعل بقيد التقديم أيضاً لأنه خرج عنه
 بقيد سناد الفعل إليه إلا أنه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لا سناد الفعل إليه
 ظاهراً كما توهم الكوفيون ولأن أسناد الفعل إلى ضمير الشيء أسناد إلى ذلك الشيء حقيقة
 احتيج إلى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازاً عنه أو صفة كاسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولم يقل أو معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
 بعداً الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو خلفك ابوه لأن الرفع في الحقيقة هو
 المقدر أو اسم الفاعل المقدر لا الظرف لأنه جامد فإن قلت التعريف للتبيين الحقيقي
 وكلمة أو للتريد والتشكيك فلا يزال ذكرها فيه قلت هي ههنا

للتنویع اشارة الى ان الفاعل المعروف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعل
 اسند اليه وعلى الثاني ما يكون قبله صفة اسند اليه اسند اي الفعل او الصفة اليه
 اي الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوب بالحرف
 والبدال بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
 اخراجها وهو المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقريته ذكر
 التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة الربط
 فيجوز ثبوت شئ لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة ^{او} او
 عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقاً او نقدياً في قولنا لم يقم زيد
 سلباً لوقوعه لا سلباً لاسناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير الاسناد
 فلا يخرج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف لذي اشتره هو ان المراد
 بالاسناد اعم من ان يكون بالاجاب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت
 باسند كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل والصفة قام به اي بذلك الاسم
 لا على معنى انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب
 زيد على صيغة المبتدئ للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا
 اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى انه وقع
 عليه قائم به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلاً وانما احتاج الى هذا التقيد
 من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجاً عن الفاعل كالمضرب والشية ابن الحاجب ومن
 جعله اخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزحشش وشية عبد القاهر خ
 فيه نحو مات زيد طال عمره لان الموت والطول قائم بفاعله ان لم يكن صادراً
 عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمعرضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فعل
 اسند اليه زيد ضارب ابوه عمراً مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه
 وما ضرب زيد عمراً مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه بسبب الوقوع وكل فعل
 لازماً كان او متعدياً لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
 مفعول صفة فاعله وانها وصفه به مع انه لا يكون الامر فوعاً لزيادة التقرير مظهر صفة
 ثابته الفاعل كذهب زيداً ومضرب عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد
 ذهب وان كان اي الفعل متعدياً كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمراً فان كان
 الفاعل اي فاعل الفعل مظهرًا او حد الفعل بدأ اي سواء كان الفاعل مثني

او مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وان كان اي الفاعل مضمراً او حدا
 الفعل للفاعل الواحد نحو ضرب وثنى اي الفعل للثنى اي لثنى فاعله المضمرة
 نحو الزيدان ضرباً ويجمع اي الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمرة نحو الزيدان ضربون
 كان اي الفاعل مؤنثاً حقيقياً احتراماً به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي فانه ليس
 كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهو اي المؤنث الحقيقي ما اي مؤنث اذ كلمة ما عبارة
 عنه بازائه اي بمقابلته ذكر من الحيوان الجار والمجر وزن طرف مستقر واقع صفة
 لذكر اي ذكر كاش في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظاً او لم يكن
 وانما قال من الحيوان احتراماً عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر امها وتانيثه
 غير حقيقي والمراد بالذكر هنا خلاف الانثى لا قبل الرجال كما مر في الاناس وناقته
 في الابل اذ بازائها رجل وبعير وكذا النفساء والحبل واثان وعناق انت الفعل
 جزاء الشرط ابداً اي مظهراً كان الفاعل او مضمراً وقوله ان لم تفصل بشئ بين الفاعل
 والفعل متعلق بقوله انت الفعل نحو قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمرة
 وانما انت الفعل ابداً عند كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً لان تانيث الفاعل ييسر الى تانيث
 الفعل اما في المضمرة مطلقاً اي سواء كان مؤنثاً حقيقياً او غيره فليشدة الامتزاج
 واما في المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره
 في الامتزاج وقصوره في التانيث لانه ليس بحقيقي فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية
 بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجوه ووجه
 لانه يكون تانيثاً من حيث اللفظ ولا يكون تانيثاً من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث
 الفعل كما يجب بثلاثة شروط الاول ان يكون الفعل متصرفاً والثاني ان يكون للمؤنث
 الحقيقي من الاناس والثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول ولو كان الفعل
 جامداً نحو نغم الهدا وكان المؤنث الحقيقي من اليها ثم نحو اتى النجعة او وقع فصل بينهما
 نحو جاء اليوم هذا يلزم ان ييسر تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامداً في
 الاول وكون التانيث الحقيقي من اليها ثم في الثاني ولوقوع الفعل في الثالث فلا يجب
 تانيث الفعل ابداً والشيزر انما تعرض للشرط الاخر ولم يتعرض للشرطين الاولين
 وكان من الواجب ان يتعرض لهما ايضاً وان فصلت على صيغة الماضى المعلوم للخطاب
 لغير معين اي ان فصلت بشئ بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فلك الحما
 اي فيجوز لك الاختيار في التذكير اي تذكير الفعل والتانيث اي في تانيثه اذ لوقوع

الفصل لا يلزم سريّة تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكيرا للفعل وتانيثه
 كما عرفت نحو ضرب اليوم هندا بدون التاء وان اشئت قلت ضربت اليوم هند
 بالتاء وكذا يجوز تذكيرا للفعل وتانيثه في الحقيقة للضرورة قال جرير **نَقَدَ وَلِيَهُ**
الْحَيْطِلُ أَمْ سَوْءٌ وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فإنه لا يجوز ترك تانيث الفعل إذا
 كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وإن كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار
 ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد اذ لم يسم الحقيقة بمثل زيدها إذا سقى بامرأة
 فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد ايضا بل يجب تانيث فعلا فعلا
 لا لتباس بالمذكور نحو قامت اليوم في الدار زيد وكذلك أي ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لا يكون بأزائه
 ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا أي سواء فصلت او لم تفصل إلا ان التذكير
 بالفصل فيه حسن لأنه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل ففي غير الحقيقة اولى نحو طلع
 اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء
 وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغير الحقيقي لو كان الفعل مقدا على الفاعل يعني إذا
 كان الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصود الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث
 الفاعلية وقصود التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث
 باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سريّة الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز ان يذكر فعلا وان يؤنث
 عملا بالاعتبارين وان كان أي الفعل متاخرا عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمرا انت
 أي الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل يسر الى تانيث الفعل في المضمرا مطلقا لشدّة
 الامتزاج فيجب ان يؤنث فعلا ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قيل عليه
 ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به ايضا
 حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم صحته
 غير صحيح لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختار ههنا ما ذهب
 اليه الكوفيون من انهم لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلعت الشمس والشمس طلعت
 وجعلوا في المثالين فاعلا وان كان المختار عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون
 وجمع التفسير أي فظاهر جمع التفسير وكذا اظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمع مذكرا
 يعقل كرجال وجمع مذكرا يعقل كرجال أيام وجمع مؤنث كنسوة ومؤمنات كالمؤنث أي كظاهر المؤنث الغير

مع قوله ولا ي
 حزن وانما ذكر
 الفصل لضرورة
 شعلة والاسم
 اسم امرأة
 إذا وامر
 صفة
 من موصوف
 هي والله اعلم

وتأنيته تقول قام الرجال بدون التاء وإن شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى
 إذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الأعراب وإنما جاء جواز الأمرين في هذا الجمع
 لأنه في تاويل الجماعة وتأنيته من حيث اللفظ وعدم تأنيته من حيث المعنى فجاء
 جواز الأمرين ههنا عملاً بالحيثيتين وإنما لم يجر هذا التاويل في جمع المذكر السالم
 كراهية اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر الأناخوبين فإن حكمه حكم البناء
 وإن كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدة وهو ابن قال الله تعالى
 أمنت به بنو إسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي أحده مؤنث كسنين ^{واضاح}
 وقلين وثبين فإن حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لأن حق
 هذا الجمع أن يجمع بالالف والتاء إذا الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وإنما قلنا
 وظاهر جمع التفسير وقيدناه به لأن مضمرة ليس كضمرة المؤنث لأن مضمرة هذا يستلزم
 التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمرة ذلك يستلزم التاء أو الواو في الذكور العفقاء
 نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العفقاء نحو الليالي الأيام
 مضت أو مضين فيكون مضمرة ذلك الجمع كضمرة المؤنث الغير الحقيقية في الحاق
 العلاقة في حقوق التاء ثم اعلم أن الأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول لكونه أقوى
 الأركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما أشار إليه بقوله ويجب تقديم الفاعل
 على المفعول بمعنى أنه يجوز أن يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز أن يتقدم على
 الفعل والفاعل معاً نحو موسى ضرب عيسى على أن يكون عيسى فاعلاً لأنه لا يلتبس المفعول
 حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي إذا كان
 أي الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس أي التباس الفاعل بالمفعول
 لفقدان الأعراب فيها لفظاً والقريظة الدالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم
 الفاعل على المفعول دفعا للتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدك سلى
 وأكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب يجوز تقديم المفعول على الفاعل
 إن لم تخف اللبس أي التباس الفاعل بالمفعول نحو كل الكثرى يجيء لوجوه القريظة المعنوية
 فيه وهي عدم صلاحية الكثرى للفاعلية وضرب عمر أزيد وكذا اضرب موسى العالم
 عيسى العالم بنصب العالم في الأول ورفع العالم في الثاني وأكرم موسى سلى وهو
 موسى سعدى لوجوه القريظة اللفظية فيها وهي نصب عمر في الأول ونصب
 العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتأنيته في الرابع فحينئذ

يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس
ويجوز حذف الفعل أى الرفع للفاعل حيث كانت أى وجدت قرينة دالة على تعيين
الفعل المحذوف إذا القرينة هو ما يدل على تعيين المراد باللفظ أو على تعيين
المحذوف نحو زيد النوح خير مبتدأ محذوف مضاف إلى زيد أى هو نوح زيد ورفع
زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كلمة من استنفها مية مبتدأ
وضرب خبره والجملة الاستنفها مية مقول قال وزيد الوافق في الجواب فاعل الفعل المحذوف
أى ضرب زيد المحذوف لوجود القرينة وهى ضرب المذكور في السؤال وإنما لم يجعل
هذا من باب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضرب لكونه
جملة اسمية لأن بتقدير الخبر يلزم حذف الجملة وبتقدير الفعل يلزم حذف
شرطها والتقليل بالحذف أولى ثم وجود القرينة شرط للمحذوف لا علة له وإنما
العلة هو الأيجاز والاختصار والأصل هو الأظهار ويجوز حذف الفعل والفاعل معاً
أى جميعاً وإنما قال كذلك احترازاً عن حذف الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب
التنازع جمعاً وفيه أيضاً عند أكثر النحاة ألا إذا سد شئ مسدده وكذلك أول كل
فعل لا يظهر فاعله بأنه مسند إلى مصدره نحو قوله تعالى ثم بدد لهم من بعد
فأرأوا الآية فإنه أول بان التقدير بدد لهم بداء أى ظهر لهم رأى ومنه ما هو
من موضوعات المؤلفين دأراً وتسلسل بمعنى دار الدور أو تسلسل التسلسل
أى وقعاً ثم أعلم أن هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام
اسمياً كان أو فعلياً قصيراً كان أو طويلاً مركباً من الفعل والفاعل أو من الفعل
أو جميع متعلقاته وأذا عرفت هذا فنقول معنى كلام المص ويحذف الفعل والفاعل
معاً أنه يجوز ذلك حيث كانت قرينة ألا أنه لم يصرح به لظهور أنه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيراً ما لا يصرح به بهذا كنعم لمن قال أقام زيداً تقديراً نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وإنما جعل من باب تقدير الجملة
الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو
المبتدأ والخبر ليكون الجواب موافقاً للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام
المفعول مقامه أى مقام الفاعل في اسناد الفعل أو شبهه إليه إذا كان
الفعل المسند إليه مجهولاً نحو ضرب زيد وهو أى المفعول الذى يقام مقام
الفاعل عند حذفه القسم الثانى فى التعداد من المرفوعات

ای من اقسامها وهو المسمى بمفعول ما لم یستم فاعله وما جاء منه بیان فی الفاعل المضمر
 وكان باب تنازع الفعلین ما یضم فی الفاعل ارجح منه بفصل التنازع واما بیان سائر
 الاحوال المتنازع فیها فلا ستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلین
 العاملین غیر المصدین یشمل المحققان التنازع یمجرى فیها ایضاً نحو زیدٌ معلومٌ و
 مؤدبٌ عمراً و بکر حکیم و طیب ابوه و انما اورد الفعل لاصالة فی العلة و الفرع اخل
 تحت حکم الاصل للفرعية و التنازع كما یمجرى فی الفعلین یمجرى فی الاكثر من فعلین
 ایضاً كما ورد فی الصلوة اما ثبوت اللهم صل علی محمد و علی آل محمد كما صلیت و سلمت
 و بارکت و رحمت و ترجمت علی ابراهیم هذه الخمسة تنازعت فی ابراهیم و انما ذکر
 الفعلین بناءً علی بیان اقل ما یحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان یکونا
 متعدیین الی ثلاثة مفاعیل او لم یکونا كذلك و من ان یکونا من فعل التمجید و الاطلاق
 لبعضهم فی الاول لعدم السماع و فی الثانی لقلة تصرف فعل التمجید و انما خصصنا
 العاملین بقوانا غیر المصدین لان التنازع لا یمجرى فیها اذ لا یصح قطع التنازع
 عند البصریین و الکوفیین لانه یضم الفاعل فی المصد نحو عجبنی ضربت و قتا زیداً
 فی اسم ظاهر صفة اسم غیر مستتر لان المضمر المنفصل قد یحصل فی التنازع نحو
 ما ضربت و ما اکرمت الا ایالاً و اما المضمر المتصل فلا یحصل فی التنازع بل الحكم
 بما یلیه و لا یمکن لكل واحد من الفعلین ان یجوز اعماله فی بعدهما صفة ظاهر
 ای وقع بعد الفعلین و فی احترام من المتقدم و المتوسط لانهما علی حقان بالاول
 فیستحقه هو قبل التکلم بالثانی فلیس فی مجال التنازع فلا یمکن من هذا الباب
 ثم بیان الشیخ **معنی قوله** و اذا تنازع الفعلان بقوله ای اراد یعنی اقتضى او توجه
 بحسب المعنی کل واحد من الفعلین ای العاملین ان یعمل فی ذلك الاسم ای الاسم
 الظاهر المتنازع فیہ قال الفاضل الهندی اذا قصد توجه الفعلین الی اسم واحد هذ فی
 القلب و اما بعد لتکلیب فلا تنازع اذ کل یستوی فی معموله من مضمر و محذو و او مذکور
 هذ ای تنازع الفعلین وهو مبتدأ و خبره انما یمکن علی اربعة اقسام هذه الجملة
 جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائیة و ان كانت للتفسیر او للعطف فالجزء محذوف
 و تقديرة و اذا تنازع الفعلان فی اسم ظاهر بعدهما یجوز اعمال کل واحد منهما
 لکن الاختلاف فی المختار الاول ای القسم الاول من الاقسام الاربع ان یتنازعا
 الفعلان فی الفاعلیة ای فی فاعلیة الاسم الظاهر و یاء النسبة مع التاء تفسیر المعنی

فصل التنازع

المصدية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في المفعول فالم يسم فاعله
داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان
يكون حقيقيا او حكيميا ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم
فاعله غير شائغ ولا يجعله اعم من الحقيقي والحكمي ولا بغيره نحو ضربني واكرمني زيد
والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية اي
مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا
والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي لفعلان في الفاعلية
والمفعولية معا ويقضي الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول
نحو ضربني واكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من الاقسام الاربعة عكسه اي عكس الثالث
الاقتضاء بان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيد اعلم ان في جميع
هذه الاقسام اي الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني عند البصريين
والكوفيين جميعا خلافاً لمنصوب على انه مفعول مطلق اي يخالف لقول الجوزخاني
للفراء في الصورة الاولى وهي ان يتنازعا اي لفعلان في الفاعلية وفي الصورة الثالثة
ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقضي الاول الفاعل والثاني المفعول ان عمل الثانيان
عند الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصوتين بل يجب اعمال الفعل الاول عند
فيهما ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
حد الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي
قبل ذكر الفاعل وكلاهما اي حد الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطو ان اي ممنوعان
وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خيرة وتشبيه الضمير باعتبار معنى كلا فانه
مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة
عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين
على اثر واحد روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيد هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة
سواء الفراء في الصوتين المذكورين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في
صورة الجواز ومجتمعا ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه

ان يبين عدل الجواز وهو الاختيار بكلمة أما للتفصيل وهو لا تستعمل غالباً
 الا في العدلين فصاعداً اعاده لثلاث يكون ذكر كلمة أما للتفصيل مع عدم العدلين
 فكانه قال أما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
 والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز واما الاختيار في اعمال اي
 منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اي النحاة المنسوبة الى البصريين
 والكوفيين اي النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصو الاولي
 والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصو جميعاً
 ففي الاختيار فانهم اي البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجوز اعمال الفعل
 الاول واما ابتداء مذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً واما
 اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
 اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدراً على اخذها وايضاً ان اعمال الفعل
 الاول يستلزم الفصل بين العاقل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل
 في المعمول ان يتصل بعامله لان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام
 الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول
 لقبل اقرءوه واختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر شعر قضه
 كل ذي دين فوقه غريمه + وعزة ممتول معن غريمها حيث اعمل الثاني في كلام
 المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو اذ لك لقبل فواته واما في المصراع الثاني
 لو اذ لك لقبل معن هو غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب
 بان اي وان الكوفيين يختارون اعمال الفعل الاول مع تجوز اعمال الثاني واما اختار
 الكوفيين اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعني ان الفعل الاول
 اسبق الطالبين واحقهما فهو الابق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني
 يستلزم الاضمار قبل الذكر كذلك اعمال الاول فكان هو اولي ثم لما فرغ من بيان
 ما هو المختار عند البصريين وهو اعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيل مذهبهم
 وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاء بتقدير اختيار البصريين بقوله فانهم يختارون اعمال
 الثاني جاء بتقدير قوله فان اعملت الثاني ليكون في الكلام نشر على ترتيب
 اللف والفاء للتفسير اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فانظر
 ان كان الفعل الاول يقتضيه الفاعل اهمرته اي الفاعل في الاول اي

قوله ياظهار الضمير
 اي فلفظ لا لانه صفة
 جرت على غير من هو له
 جرت ولفظ صفة الغزة
 وهو صفة الغريم حيث
 استدل به والضمير حيث
 اذ جرت على غير من
 هو له يجب فيها ابراء
 الضمير اذ المراد به
 شريطة التفسير فلما
 لم يبرز الضمير فلما
 على ان يقرأ على
 الثاني جازاً وهو
 ما لو كان الغريم
 لقوله معن فان كان
 ابراء الضمير في ممتول
 لان وان كان صفة
 جرت على غير من هو له
 حيث وقع ضمير الغزة
 وهو صفة الغريم اي
 لان ان ضمير اي
 بشرطه التفسير
 لان الغريم يقتضيه
 فلا يجب فيه ابراء الضمير
 لان اي لفظ ضمير
 هو الفاعل في الثاني
 اي

فی الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الافراد والتنشئة
 والجمع والتذكير والتأنيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربتني واكرمتني
 زيد وضرباني واكرمتني الزيدان وضربوني واكرمتني الزيدون وفي المتخالفين في
 الاقتضاء نحو ضربتني واكرمت زيد او ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
 الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هنداً وضربتاني واكرمت هندیين وضربتني
 واكرمت هنداتٍ واما اضمار الفاعل في الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة
 بشرط التفسير نحو قل هو الله احدٌ ونعم رجلا وعلى تقدیر اظهاره يلزم التكرار
 وهو قبيح وحذف لا يجوز الا اذا سُدَّ شئٌ مسدداً وقال الكسائي بحذف الاضمار نحو
 عن الاضمار قبل الذكر واثرا للخلاف يظهر في مثل ضرباني واكرمتني الزيدان
 عندهم وضربني واكرمتني الزيدان عندها والقول بان ما ذهب اليه
 الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سُدَّ شئٌ مسدداً غير مستقيم فانه قد
 جاء حذف الفاعل بدون سد شئٍ مسدداً في مواضع كقوله تعالى او اطعام في يوم
 ذي مسغبةٍ وقوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو
 فاعل على قول سيبويه ونحو ما فقد وما قام الا انا اذ فاعل للفعل الاول محذوف
 اتفاقاً ونحو ضربتني واكرمتوا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بد لكم اي
 رأي فانه فاعله وقد حذف كثيراً واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد
 عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
 عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلة
 المذكورة بانها محمولة على تقدیر الفاعل لا على حذفه نسبياً والمحذوف في باب
 التنازع انها محذوف نسبياً والى هذا اشار الشيخ الرضوي او نقول ان ذلك
 نادر قليل فالمتحقق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفاعل
 اي المتنازعان من افعال القلوب وان كانا منها فيأتي حكمها حذف المفعول من الفعل
 الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر فيجوز للدلالة الاسم
 الظاهر واما لم يجذف هذا المفعول فراراً عن شناعة التكرار ولم يضم فراراً عن
 الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما ورود الاضمار قبل الذكر في قولهم بة رجلا
 فشاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت زيد او ضربت
 واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في

الاقتضاء ضربت واكرمني زيد ضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدان
 وان كانا اي المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول
 حسبت منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً فان حسبت وحسبت لما تنازعا في منطلق الاخير
 واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبت عنده منطلقاً الاول اذ
 لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لتلايلها من الاقتضاء على احد المفعولين من
 افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون
 بما اكرمهم الله من فضله هو خير الهم عند من قرء الياء اي بخلافه هو خير الهم
 فحذف احد مفعولي يحسبن وهو بخلافه وذكر الاخر وهو خير الهم وقد اجاب
 عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول ليحسبن في هذه القراءة
 ضميراً او عائداً الى الجمل اي لا يحسبن الجمل خير الهم لكن وضع الضمير المرفوع
 موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انت العليم الحكيم واظهار المفعول اي لا يجوز
 ايضاً اظهار المفعول قبل الذكر كما مر وهذا اي ما بيناه من كيفية اعمال الفعل
 الثاني هو مذهب البصريين واما ان عملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
 فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل ضميرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة
 الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمني زيد وضربت
 واكرماني الزيدان وضربت واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت
 واكرمني زيداً وضربت واكرماني الزيدان وضربت واكرموني الزيدان وان كان الفعل
 الثاني يقتضي المفعول لم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز في اي في
 ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اظهار المفعول
 طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه المختار الاول وهو
 المحذوف نحو ضربت واكرمته زيداً وانما كان الاضمار مختاراً ليكون الملفوظ
 اي اللفظ بانيان الضمير مطابقاً للمراد اي موافقاً للمعنى الذي هو كونه مكرماً
 للضارب الذي هو زيد ولتلايل تنبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضم
 المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكر او خالداً وغيرها ولان اضمارة ليس قبل
 الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكماً
 فلا يجوز مع امكان اضمارة اما المحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
 واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدان وضربت واكرمت الزيدان

وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
 الزيدان واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيد او ضربت و
 اكرمتها الزيدان وضربت واكرمتهم الزيدان وفي المتخالفين ضربني واكرمته زيد
 وضربني واكرمتها الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اذ اذ كان الفعلان من افعال
 القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقا للظاهر يضم نحو
 حسبه وحسبت اياه زيد منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
 حسبه وحسبتا منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اى وجوب اظهار المفعول الثاني
 لان حسبه وحسبتا تنازعا في منطلقا واعلمت الاول وهو حسبه وجعلت الزيدان
 فاعلاله ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتا واظهرت الثاني
 وهو منطلقين لما منع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين وقلت حسبه
 وحسبتا الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب هو اى حذف
 المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتضاء على احد المفعولين
 فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت اى المفعول فلا يخلو من ان تضم المفعول
 مفرد او تقول حسبه وحسبتا اياه الزيدان منطلقا وحينئذ اى حين اضمرت
 المفعول مفردا الا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول وهوها في قولك
 حسبتا ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادها فيما صدق عليه في هذا الباب وتضم مثني
 معطوف على قوله ان تضم مفردا اى وان تضم المفعول مثني وتقول حسبه وحسبتا
 اياهما الزيدان منطلقا وحينئذ اى حين اضمرت المفعول مثني يلزم عوج الضمير
 المثني الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا اى عود الضمير
 المثني الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه واللام المحرر
 المحذف اى حذف المفعول الثاني والا ضماراى اضمارة كما عرفت ذلك من
 التفصيل المذكور وجب الاظهار اى اظهار ذلك المفعول ولقائل ان يقول المشروط
 في التنازع جواز اعمال الفعلين فيما تنازعا فيه المتنازع فيه هنا عن قوله منطلقا
 لا يجوز فيه اعمال الثاني لمخالفة المفعول الثاني والجواب ممكن بالتاويل بكل واحد منها
 وفيه بحث لانه لو جاز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمارة المفعول الثاني
 على تقدير اعمال الاول مفردا ولا يخالف. فكان التاويل واجب بان التاويل مخالف
 للظاهر فلا يصار اليه عند امكان الاظهار فان قلت على نقد ير الاظهار يلزم

التكرار وهو قبيح قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلافها افراداً او تثنية نعم انما لا يجوز
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذ ادراك الكلام الصادر من المتكلم
بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادراً على
التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على
التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضمار المفعول الثاني للفعل الاول
مفرداً ابتداءً ويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثاني ايضاً و
اما وجوب الاظهار لكون الاضمار مفرداً اعلى خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج
الى التأويل فمشكل ويشكل ايضاً ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين المفعولين
في غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضممار الثاني مفرداً ايان يقال حسبتهما
اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه فلو ذكر اياه كان ذكره كذا ذكر
منطلقاً وهو ممتنع فكذا اما يثوب منابه لان الضمير نائب فياخذ حكم
منوبه هذا اعني التأويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في
بعض الحواشي وله وجه اخر وهو ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصيغة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما اعلى
انصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهراته
لا تتنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه مفعولاً مفرداً والثاني
مفعولاً مثني فلا يتوجه ان الى امر واحد فلا يتنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا بانها انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير
والتأنيث لازماً للمنطق وشئ منها غير لازم بل هو ما افردة يصح ان يثنى فيصح
تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد ومثني في منطلقاً حال افردة بان يطلب
احداً ان يكون منطلقاً مفعوله فيصير مثني فيخرج عن افردة بان يطلب الاخر ان
يكون مفعوله فيبقى على افردة ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله
وهو كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما انصافاً الى المفعول
بملازمة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لا نبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو

مفعول ما لم يسم فاعله

الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عندا قامت مقام الفاعل الربيع
المثال المذكور يكون فاعلاً اصطلاحياً وهو من كور غير محذوف فلا يصح الحدانما
حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او لحساسة نحو شتم الخليفة
او لكونه معظماً نحو قطع اللص او لاختيار عرض السامع نحو قتل عدوك او للاهتام كضرب
زيداً او للاختصار نحو قيمت الصلوة او موافقة القوافي كما قيل شعر وما المال
والاهل الا ودائع ولا بد يوماً ان يرد الودائع او لرعاية السجع نحو وقال احد عند
من تعمي تجزي او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بعثنا في القبور اقيماً
هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل في كونه مسنداً اليه الفعل وشبه
مقدماً عليه قوله هو تأكيد للمستند في اقيماً انما جاء بتأكيد الضمير المنصل بالمنصل
دفعاً لتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلوا الجملة المعطوفة على الجملة
الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك المفعول في توحيد فعله
وتثنية وجمعه تذكيرة وتانيته على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا
المفعول مظهراً او حداً لفعل سواء كان مثلاً او مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدان
على صيغة المجهول وان كان مضمراً يثنى للثنى ويجمع للجمع نحو الزيدان ضرباً
والزيدان ضربوا وان كان مؤنثاً حقيقياً انت الفعل مظهراً كان او مضمراً ان لم
بينه وبين فعله نحو ضربت هنداً وهنداً ضربت وان فصلت فلك الخيار بين تذكير
فعله وتانيته نحو ضربت اليوم هنداً وضرب اليوم هنداً وكذا ان كان مؤنثاً
غير حقيقي ان كان مظهراً نحو كورت الشمس وكورت الشمس ان كان مضمراً انت
الفعل نحو اذا الشمس كورت ثم لتأخر عن بيان القسم لثنا من الرفع وهو مفعول
ما لم يسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع فقال **فصل في المبتدأ والخبر**
ذكرهما معاً في فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيهما انه متى
ذكر احدهما ذكر الاخر معه واما حذف احدهما فغير الاصل ولكونهما مشتركين في الفاعل
لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل في مثل قوله
وان تصدقوا خيراً لكم فانه في تاويل تصدقكم وان تسمعوا بالمعبدى خيراً من ان تراها
فانه في تاويل سماعك بالمعبدى والجملة التي وقعت خبراً لانها في تاويل الاسم
فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف
والشيخ ابن الحاجب لانه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة يا اول

المبتدأ والخبر

بالاسم ذهب المحققون الى ان الجملة لصرفتها من غير جعلها اسماً حكماً تقع خبراً فلم
يتناول تعريف الخبر أيضاً بخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين
او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل
الجملة بالاسم مجرد ان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة
بقوله مجرد ان واللفظية صفة العوامل المتطابق بينهما ثابت تقديراً اذا العامل في
تاويل المفرد اي مجرد ان عن جماعة العوامل اللفظية تراخض به عما كان به العامل
اللفظ كاسمى ان وكان واخواتها والمراد بالتحديد اعم من ان يكون لفظاً او معنى بان
لا يكون العامل مؤثراً في المعنى ان كان مؤثراً في اللفظ فيدخل فيه مجسداً وهم لان الباء في
زائدة غير مؤثرة في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت التحديد يستند في اللفظ
ولا شئ من العوامل اللفظية موجوداً في المبتدأ والخبر سابقاً فكيف يستقيم قوله هذا
اسمان مجرد ان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها كما جازت
في نزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فمركبة اي البير قولك سبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندى وقال بعض
الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي عدل عنه الى المعنوي فكانه مجرد الاسم
عنه ثم المراد بالتحديد عن العوامل التحديد عن جنس لعامل حتى يؤل الى السلب الكلي
لا الى رفع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اي احد الاسمين الموصوفين
بالتحديد مسند البير ليسيى الى الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند به ويسمى
اي الاسم المسند به الخبر نحو زيد قائم فانها اسمان مجرد ان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه هو المبتدأ والثاني مسند به هو الخبر والعامل فيهما اي في المبتدأ
والخبر معنوي وهو اي العامل المعنوي الابتداء اعلم ان النحاة اختلفوا في ان العامل
في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو
الابتداء اي مجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فيعنه لا ابتداء
عامل في المبتدأ والخبر قال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والخبر وعلى هذا
القول لا يكون الخبر ما نحن فيه ذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
الأخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه ايضاً وفيه
نظراً لانه يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل ما يجب تقديمه على معنوله فيلزم تقدم الخبر
على المبتدأ بعلم كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبتدأ

لزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك
الشيء واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتأخر من وجه آخر
فلا يلزم الدور باختلاف الجهة أما نقدي المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون
مع المنسوب اليه ويكون فرعاً له وأما نقدي الخبر فلانه مناط الفائدة والمقصود
من الجملة فيرفع كل واحد منها صاحبه للتقدم الذي فيه فيرفعان كعمل كل من
الشرط وكلية في الآخر نحو أياماً تداً عواً فالاداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط تاخر الفضلات عن العدة واصل المبتدأ اي الاولى
في المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدأ محكوماً عليه و
الحكم على الشيء انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقدير المحكوم عليه
فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان
تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكوماً عليه بانتساب الفعل اليه
فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوماً عليه بما يكون متأخراً عن كونه محكوماً
عليه اجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقدير الخبر في
حكم المخصوص قبل الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف او التخصيص في
المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينقر السامع عن استماع الخبر
فيجمل بالغرض هو الافهام وعند تقدم المبحر المحكوماً لا ينقر السامع عن آخر الكلام
ليصغي اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يجمل بالغرض
لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقدم الحكم يجعل المحكوم عليه
في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص آخر ثم قوله اصل المبتدأ ان يكون معرفة
اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجمع واصل الخبر اي الاولى في الخبر وما
يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوماً به واصل المحكوم به
التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي ولما اختار ما ذهب اليه
جمهول النخاعة من ان للمبتدأ يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة
بالتخصيص تصير قريباً من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه بين الاول
بقوله اصل المبتدأ ان يكون معرفة وبين الثاني ثانياً بقوله والنكرة اذا وصفت
جازان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ فان قوله
لعبد تخصص بالوصف لان قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف المؤمن

صار مختصاً وحصل له نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف نحو رجل قاعد
 كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه
 اخري كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ
 اذا تخصصت بوجه اخر غير الوصف فان وجوه التخصص على ما ذكره المصنف صاحب الكافية
 ستة كما ستقف عليها والمراد من التخصص اعم من ان يكون حقيقياً كما يكون في المثال
 المذكور او حكيمياً كما في المثال الاقنموا رجل في الدار ام امرأة فان قوله رجل مبتدأ مختص
 بالعلم بثبوت الخبر لاجل الجنسين عند المتكلم لان امر المتصلة المتعادلة الهمة للشوا
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاجلها عنده فاذا كان الخبر معلوماً صار
 بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان يكون معلوماً للسامع قبل اجرائها على
 الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولاً قبل اجرائه على المخبر عنه ولذا
 قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاعبار بعد العلم بها صفات فصا المبتدأ
 كانه تخصص بالصفة وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم
 لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وفيه بحث لان العموم عند الخصوص فكيف
 يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد العموم
 وهوان يجعل لبعض الجملة شئ ولم يكن لسائرهابل المراد قطع الاحتمالات في المحكوما
 عليه وتقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات وتعين ان المحكوم عليه
 كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحل بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
 في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مختصة مع انها متساوية
 في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعاً لمعين كان
 معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعين كان نكرة تعيين بعارض او لاجل
 لو قلت جاءني رجل وذكرت اوصافاً لم توجد الا في فلان لم يكن معرفة
 فاللام وضعت للتعريف فيكون المحل به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان
 الواقع في سياق نكرة مختصة ثم هذا التمثيل على مذهب بني تميم لان ما ولا
 المشبهتين بليس لا يعلان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات
 لم يقصد بها واحد مختص مثل رجل خير من امرأة وثمره خير من جواردة الا ان عموم
 النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَرَتْ
 وَآخَرَتْ وَاَمَّا فِي حَيْزِ النْفِي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وَشَرُّ وَاَهْرُ

الصفات قبل العلم
 بها اخبار والاعبار
 بعلمها بصفات

ذاتاً فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذا التقدير شر عظيم هو
ذاتاً بجعل شر بدلاً من الضمير المستكن في اهتداء البدل من الفاعل فاعل معناه
تقدير ليقيد المحصر لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما
اهر ذاتاً الا شرراً وانما ذهبوا الى تقدير التقدير والتأخير مع كونه وجهاً
يعيد عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله
رجل مبتدأ تخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكماً لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فانه مخصص بالصفة
وانما جازوا في الدار رجل ولم يجوزوا في الدار مع انهما سببان في المعنى
لثلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير الخبر
والصفة يجب ان يكون متأخراً وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بنسبة
الى المتكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فحذف فعله كما تحذف
افعال المصادر فيبقى سلاماً عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد
الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحد
هذا اذا جعل سلام مصد سلمت بمعنى قلت سلام عليك اقول جعل مصد
سلمت بمعنى قلت سلمت الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان
مخصصاً بنسبته الى الفاعل الغالب اي سلم الله عليك وقد يتخصص الشكر
بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او في معنى الاضافة نحو ضرب
لزيدا خير من ضرب عمرو و بكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
درهماً في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
من الوجوه الستة امدن كورة انما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرهان
الى انه اذا حصلت الفائدة فآخبر بآي نكرة شئت لان الغرض الفائدة فاذا
حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه اولاً ومن ثم يصح ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعد حصول
الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
والاخرى اسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اي لا النكرة بل جعل
النكرة خبراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله
وان كانا اي الاسمان معرفتين سواء كانت متساويين في المعرفة او لا

فانما حقه
تقدير ما حقه
التأخير يوجب
المحصر

سلاماً

فاجعل ایها اشئت مبتدأ والآخر خبراً یعنی ایها قد متته ههنا فهو المبتدأ وایها
 آخرته فهو الخبر وحينئذ يجب تقدیر المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه
 لو اخر يلزم الالتماس افا اذا كان قرينة معينة تكون احدهما مبتدأ والآخر خبر
 فيجوز تاخيره لعدم الالتماس نحو بنونا بنونا بنونا ثانياً فان قولهم بنونا ثانياً مبتدأ وبنونا
 خبره لانه لو جعل بالعكس لا نقبل المعنى لان ابناء الابناء منزلة الابناء
 لان الابناء منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة
 ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ و ابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف
 بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو والله الهنا وادم ابونا وكذا احمد بنيتنا
 واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين لا يتبداء
 والصفة للخبر فيغير سدب لان الخبر يجوز اشتقاقه وجموده على الصيغة قد يكون الخبر جملة
 لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل
 اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفرد الا انه احد جزئى الكلام ولا نه اسرع قبولاً
 للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق و غلام رجل
 وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو زيد ابوه قائم فزيد
 مبتدأ وابوه مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول وفعليه
 وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه
 فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاء في فاكرمته فزيد مبتدأ
 وان جاء في شرط واکرمته جزاؤه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلغوا في وقوع الجملة
 الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزء جميعاً لانهما بمنزلة جملة
 واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزء وبعضهم الى ان الجزء وحده ومنهم
 من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والنهى وغيرها من الاشياء
 او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارياً مجرى الظرف كالجار والمجرور فانه
 مجرى مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً
 عن ذات لا يكون متجدداً فلا يصح ان يقر زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال لطلال يوم الجمعة
 وان حرف الجر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من والى وفي واللام والباء والكا
 وعلى وعن دون مادونها ثم اختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر
 هو الفعل المقدّم لا الظرف القاصر مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو

الحرف القائم مقامه كالفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف
 جميعا نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ
 وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تفسير الجمل فمنهم من ذهب الى
 انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها
 ثلاثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين
 وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي الخبر الظرف سواء
 كان ظرف زمان او مكان او ما يجري مجراه متعلق بجمله اي بفعل من كور او مقادير
 من الافعال العامة غالباً للدلالة عليه وهي الكون والثبوت والحدوث والوجود ويجوز
 تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفاً لغوياً
 لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لانه فهو يلغو عن العمل والظرف
 المتعلق بالمقدّر يسمى ظرفاً مستقراً ابغية القاف اسم مفعول متعلقه بالاستقرار وكان
 العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقراً الاستقرار الضمير
 فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار
 بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وهي اي تلك
 الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتد كيرة باعتبار
 الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
 الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير واجب لان المؤنث بالنساء
 على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكرة كشيخة فان مذكرة غير مستعمل لا يقال
 شيخة والثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فان مذكرة مستعمل اذ يقال في المذكور قائم
 ووجب التطابق بين الضمير والمرجوع اليه انما هو في النوع الثاني لاني النوع الاول
 وما نحن بصدد من النوع الاول استقر مثلاً او حصل او ثبت تقول زيد في الدار
 تقديره اي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لان اصل الفعل للفعل
 فتقديره عاملاً في الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجمله لا محالة فكذا اذا وقع
 ولان الظرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامل فجعله فرعاً للفعل الذي
 هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعاً لفرعه وانما قال عند اكثر لان
 الاقل من النحاة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقدير
 زيد في الدار زيد مستقر في الدار لان الاصل في الخبر افراد وكان المحذوف

لو كان فعلا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المحذوف عن
 الضمير لا ينتقل الى الطرف والقول بعري الاسم عنه اولى من القول بعري الفعل
 لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند مسند ليه فيكون كلاما وجملة
 لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا يعمل لكونه اسما واصل الاسم ان لا يعمل لانه لمشابهة الفعل
 يعمل لكن لما لم يكن عمله بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله كاعمل ثم على التقديرين المذكورين
 يكون في الطرف ضمير عائد الى المبتدأ ينتقل من المقدر اليه مرتفع كما ارتفعة بالمنقل
 منه ويبدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمير في الطرف ولما
 في المقدر اذ لو كان لصح تقديمه هو غير صحيح وجواز ابدال عنه نحو قوله تعا واولون
 يومئذ الحق على الاكثر فان الوزن مبتدأ او يومئذ خبره والحق بدل من الضمير الذي
 هو مستكن في يومئذ ولا يجوز ان يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف
 والصفة بالخارجين منه وهو صمتهم ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبرا للوزن ويومئذ منصوبا
 بالوزن لانه مصدر معرف بلام التعريف والمصدر المعرف بها عمله قليل واذا عرفت
 ذلك فاعلم ان القول بتقدير العامل في الطرف سواء كان جملة او مفرد انما هو عند
 البصريين واما الكوفيون فالطرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يحتاج الى تقدير شئ
 واختاره ابو العباس من المتأخرين ولا يد في الجملة اي في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد والمشتق
 والمأول به ان الضمير في المفرد غير كافر كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد انسا او حجر
 ولذا خص الجملة بالذکر من ضمير اي عائد من الجملة رابط ليعود الى المبتدأ في ربطها به
 وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية
 عن الربط بغيرها واذا اريد تعلقها بشئ من المبتدأ او ذي الحال فلا بد فيها من عائد رابط
 يربطها به وهو اعم من ان يكون ضميرا كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مر من الامثلة وغيرها
 كاللام في نعم الرجل زيد وضع المظهر موضع المضمير كقوله تعا الحاققة فالحاققة
 وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعا قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان
 زيد عالم ومقولي زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 ان لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى
 ولا ضمير ههنا الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان من احسن
 عملا والذين امنوا وعملوا الصالحات ينتظرهما معنى واحد فهذا العموم
 يربط الجملة باسوة السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ

لا تمهلا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر ووقال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
الكافية وغيره كان اولى ليكون شاملاً لما ذكرنا من الروابط لان العائد عم من الضمير
الا ان يقال صرح بالضمير لكثرة بالنظر الى غيره من الروابط وانما الكفة في الجملة الواحدة
خبراً بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالاً لان الحالتاني فضلة
بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فاحتج
الى زيادة رابطة واذا تقرر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبراً عن اسم ليس
بشرط نحو زيد ان ياتني اكرم عمر افيكفي عود ضمير واحد ان كانت خبراً عن اسم الشرط نحو
من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين المحكية بعد لقول نحو قال زيد
قائم فهو مفعول في المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم
عود الضمير في الجملة التي وقعت خبراً او صفة او صلة او حالاً لانها اما نفس الاول او بعض منه
ويجوز ان ياتي خبراً او صفة او صلة او حالاً لانها اما نفس الاول او بعض منه
لانها لا ينساق الذهن مع الخبر الى الضمير ان كان المظهر موضع المضمرة فلنكتة
فانها تقوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف
الضمير عند وجود قرينة دالة عليه دل كلام المصراع على ان الحذف شائع كثير كما وجدت
قرينة ولام ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المحرور ومن اذا كان في جملة اسمية يكون
المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
سماعي نحو السمن منوان بدرهم والبر الكرى بستين اي منه فان قوله السمن مبتدأ
ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول والضمير محذوف وتقديره السمن منوان منه بدرهم منه في محل الرفع بانه
صفة منوان وهو الذي يهتد وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر السمن
ثم جرى ذكر منوان بدلهم بعدة علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البر الكرى
بستين فان البر مبتدأ والكرى مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الاول والجملة في محل
الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف وهو منه وانما حذف لانه لما ذكر
البر ثم الكرى بستين بعدة علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل
النصب بانه حال وجاز تقديره على بستين وان كان عاملاً معنوياً وتقديره الحال
عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفاً لفظ الحال وهو منه ايضاً جار ومجرور فاشبهه
الظرف ثم الكرى اثنا عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد

له
اي فلا يجوز
لنكتة ١٢

والمذمومة واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من ليل التي لها محل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه والشرط والجزاء المجازم وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب كذا الجمل التي ليس لها محل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام المستأنفة ويسمى ابتداءية كما نسمي الجملة التي صدرها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية نحو قوله تعالى وَأَسْرُ وَالنَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم الواقعة جوابا للشرط غير جازم كلو ولو لا ولما وكيف او جازم لم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وسرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لان بيان قلته يستلزم اصالته تاخيره فكانه قال والاصل في الخبر ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متأخرا فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متأخرا كما ان اصل المبتدأ التقديم لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون مقدا ما فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدا ما فان قلت هذا ان الدليل ان يجري بيان في الفاعل فينبغي ان يقدم على الفعل ايضا قلت انما لم يقدم الفاعل لوجه المعنى والمقتضى انما يجعل اذا لم يكن هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعد ابراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى فاعله نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خير مقدم ويجوز اي لا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اي متعددا سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكمه ويجوز ان يحكم على شئ بلحكا كثيرة كالصفتا وانما فسرنا الجواز هنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاصل ناصرو واجب هو عالم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلوا حامض والا بلى اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل للوجوب والجواز لئتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيد به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ المتعدد لانه شائع كثيرا لا يحتاج الى البيان ولذا اصله والمقصود جواز ان

تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
 بالواحد لئلا يتبادر للذهن الى غير ذلك وتصريحا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ
 منعداً والخبر واحداً نحو زيد وعمر رجلا ونحو الحلو والحامض من الطعم ولما
 يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالتحق بالعد ثم اعلم ان النحاة
 جعلوا المبتدأ منقسماً الى قسمين قسم منه ما يكون مسنداً اليه لخبر مسنداً الى ذلك المبتدأ
 كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسنداً اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر
 المبتدأ واما الخبرين عن العوامل اللفظية فشرط فيها فالشبهه لما فرغ عن بيان القسم
 الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيقاءً للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم
 اى للنحاة قسمين اخر من المبتدأ اى غير الذى مر فيما سبق وهو الذى يسمى مسنداً اليه
 ليس مسنداً اليه صفة للقسم الاخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول
 للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فانهم
 لم يجدوا فيه وجهاً من الاعراب سواها ابتداءً وتابعهم المصنف والشهيد ابن الحاجب
 وقال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر للرفوع بعده وتكلف في نحو قائم الزيد ان يات
 اصله اقامان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمرة فقال قائم الزيدان ثم اقتصر على
 احدهما تحريماً عن التكرار فصار قائم الزيدان فارتكب ذلك التكلف فراراً عن
 جعل المسند مبتدأً فاقصر واذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعة العلاقة
 النحوي بسعد الدين التفتازاني وهو اى القسم الاخر من المبتدأ صفة هي اعم من
 ان تكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجرى مجراها كالا سم المنصوب نحو
 مصرى فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصرى يدل على ذات مبهمة
 ماخرجه مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان النافية نحو
 ان صارب الاعمر وكو قال بعد النفي لكان اخصر اشمل لان الشرط هو الاعتماد
 على النفي ون حرفه سواء كان النفي مستفاداً من حرفه او ما هو بمعناه كما انما قائم
 الزيدان اى ما قائم الا الزيدان او من حرف يجرى مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان
 لانه بمنزلة ما قائم الزيدان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي
 فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها السارد مسند الخبر اتمام
 الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا
 خرق قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة

ولیست بمسندة الیها وزید فاعلها السادة مسند الخبر فی اتمام الجملة یحیی ان ینفرد
 خیرا او ما بعدها مبتدأ واما قید الصفة بوقوعها بعد حرف النفی او الا استفهام
 ینتفق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زید فان الصفة فیہ لیست بمبتدأ
 لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفیین واما اشتراط اعتمادها على احدى
 الحرفین لانها اذا اعتدت على غیرها كانت جارئة على صاحبها خیرا او صفة
 او حالا فلا ینفرد بمبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا ای غیر مضمرا مستترا
 بالحمل على عموم المجاز او بآرادة المعنى اللغوی منه لیدخل فیہ مثل قوله تعالى **الرغیب**
انت واقائم انت لان المضمرة المنفصلة غیر مستتر ویخرج عنه مثل قائم الزید ان
 لان الصفة فیہ ترفع مضمرا مستترا فلم یکن مبتدأ بل خبرا کذا فی بعض شرح النحاة
 ولفظ ان یقول لا یصح هذا الحد بعد هذا التعمیر ارادة المعنى اللغوی من الظاهر
 ایضا لانه ینتقض جمعا بانه لم یصدق على صفة ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الفاعل
 فی باب التنازع نحو ضارب مکرم زید اذا عمل الثاني على مذهب البصریین وینتقض
 منعاً بنحو قائم ابوه زید فان زیداً مبتدأ واقائم خبره مع انه یصدق علیه الحد للقسم
 الثاني من المبتدأ فلم یکن مانعاً واجیب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
 النفی او الاستفهام ان تعتمد علیه فی العمل وفي المثال المذکور اعتدت على المبتدأ
 فی العمل وبان القائم فیہ مبتدأ وابوه فاعله السادة مسند خبره وهذه الجملة
 خبر زید فیکون قائم قسماً ثانياً للمبتدأ فی الجملة فلا اشکال ثم الجار والمجرور
 فی قوله بشرط ان ترفع حال من ضمیر وقعت ای صفة وقعت حال کونها متلبسة
 بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف ای وهی متلبسة بشرط الجملة او معترضة نحو قائم
 قائم زید ان واقامه الزید ان هذان المثالان للصفتین وقعت بعد حرف النفی وحرف
 الاستفهام فی مبتدأة ولیست بمسندة الیها والزیدان فاعلها السادة مسند الخبر
 فی اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقديره هما وهذا ان ای المثالان متلبسان
 بخلاف ما قائمان الزیدان فان الصفة فیها ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الزید
 ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تشبیرهما لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا کان مسنداً
 الى الظاهر وجب توحیداً فلا ینفرد الصفة الا خبراً اعلم ان اسما الرفع عند من جعلها
 مسنداً داخله فی القسم الثاني للمبتدأ واما عدم وقوعها بعد حرف النفی او حرف الاستفهام
 مذکورها عاملة بدين الاعتماد بخلاف الصفة فیکفی وقوعها مبتدأ وكونها مشاركة للقسم

خبر
من
وخواهرها

الاول في كونها اسمًا مجرَّحًا عن العامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ والخبر شرَّح في بيان خبران وخواهرها وهو القسم الخامس من المرفوعاً **فصل** خبران وخواهرها اي اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولكن وليت ولعل فهذه الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ ويسمى اسمان وخواهرها وترفع الخبر ويسمى خبران وخواهرها فخبران وخبر اخواهرها وهو المسند جنس يتناول كل ما هو مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وغيرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول احد الحروف عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليه ورجعها عليه لا عطاءها حكمها اللفظي لدخولها فلا يشكّل الحد بنحو يضرب في قولك ان زيدا يضرب اخواناً يضرب فيه من حيث انه مسند الى اخوة لا يكون مما دخل عليه ان بالمعنى المذكور بل انما دخلت بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب مع فاعله وهذا الجواب يعني عما اجاب بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لا احتياجه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف فعلى انه يلزم حج اسند الك قول بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد لضياثة نحو ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وحكم خبران وخواهرها في انفسها اي كونه مفرداً او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من وقوعه منعداً او متواحداً او مثبتاً او منقياً او محذواً او في شرطه من وجوب لعائد عنه كونه مفرداً او مشتقاً او ما ولا به لفظاً او تقديراً او عند عدل كحكم خبر المبتدأ ولا يجوز تقدماً اي تقديران وخواهرها على اسمها هذا شروع في ما يخالف به خبران وخواهرها خبر المبتدأ او قد ثبتت المخالفة بينهما من وجهين احدهما انه لا يجوز تقديران وخواهرها على اسمها اذا لم يكن ظرفاً فلا يقال ان قائم زيد او يجوز تقديران خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديران وخواهرها على اسمها لكرهتهم ان يجعلوا هذه الحروف متصرفة تصرف الافعال او تنبيهاً على ان عملها عمل الفعل الفرعي اذ عملها فرعي او على القصور بينهما وبين ما شبهت به من الفعل والثاني ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى الاستقراء خبراً عن هذه الحروف فلا يقال ان ابن زيد ويجوز ان يقع خبراً عن المبتدأ نحو ابن زيد الا اذا كان ظرفاً اي لا يجوز تقديران وخواهرها على اسمها في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً في يجوز تقديران الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو ان في الدار زيداً ونحو قوله تعالى ان اليتامى يا بهم ويحب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من

البيان لسمى أو أن من الشعر لحكمة وإنما جازن تقدير الخبر على اسمها إذا كان معرفة
 لمجال التوسع في الظروف حيث اتسعت فيها بما لم يتسعوا في غيرها لكثرة وقوعها
 كلامهم وينبغي أن يعلم أن الخبر الظرف لا يتساوى خبر المبتدأ في التقدير لأن خبر
 أن إذا كان ظرفاً يتقدم تقدماً غالباً شائعاً حتى يكاد أن لا يجوز تأخيرها سواء
 كان الاسم معرفة أو نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وإيضاً خبرات إذا كان ظرفاً مقارناً
 بلام لا ابتداءً لا يتقدم لئلا يزول صدرته نحو أن زيداً الفى الدار ثم اعلم أن البصريين
 ذهبوا إلى ارتفاع خبرات هذه الحروف والكوفيين ذهبوا إلى ارتفاعها بما ارتفع به
 عند كونه خبراً للمبتدأ ولما فرغ عن بيان خبرات وأخواتها شرع في بيان اسم كان
 وأخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان وأخواتها لم يذكر
 الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لأنه أدرج في الفاعل لأنه لا فاعل
 عنده وليس بملحق به وذهب بعض النحاة إلى أنه ملحق بالفاعل وليس بفاعل لا نقاء
 ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام فيه واختاره المصنف فلم يرد فيه في الفاعل بل ذكره
 على حدة وهي كان وصار وأصبه وأمسى وأضحى وظلّ وبات وأضى وعاد وعدا ورجع
 وما زال وما انفك وما برح وما فتى وما دام وليس فهذه الأفعال الناقصة وما اشتق
 تدخل أيضاً على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان وأخواتها وتتصب بالخبر
 ويسمى خبر كان وأخواتها فاسم كان وأخواتها هو المسند إليه جنس يشمل كل ما هو
 إليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها أى بعد دخول
 تلك الأفعال يخرج به الأشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشكّل الحدّ بأخوة
 في كان زيد يضرب أخوه نحو كان زيد قائماً فإن زيداً مسنداً إليه بعد دخول كان ويجوز في الكل
 أى في هذه الأفعال بلا خلاف بين النحاة تقدير أخبارها على اسمها أى الأفعال وقد جاء
 تقدير المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائماً زيداً كان أخاك صديقك وكان
 خيراً من زيد شرّاً من عمر وهذا إذا كان أعراب كل من الاسم الخبر أو واحد منهما
 لفظياً لعدم الالتباس حينئذ بخلاف ما إذا كانا مقصولين نحو ما كان عيسى وموسى
 فإنه يتعين فيه الأول للاسمية بقربينة لفظية أو معنوية وعلى نفس الأفعال عطف على
 اسمها أى ويجوز تقدير أخبارها على نفس تلك الأفعال أيضاً كما يجوز في الكل
 تقدير أخبارها على اسمها إلا أن ذلك لا في الكل بل في التسعة الأولى جميع الأولى
 وهى من كان إلى آخر نحو قائماً كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من

اسم كان وأخواتها

الافعال التسعة وانما جاز تقدیر الاخبار على نفس الافعال لكون العامل فعلا
 وهو عامل قوى يصح تقدیر معموله عليه ولا مانع يمنع تقدیره عليه ولا يجوز ذلك
 اى تقدیر الاخبار على نفس الافعال فى ما اى فى فعل يكون فى اوله ما مصدرية كما
 فى ماد امر او نافية كما فى نظائرها وانما لم يجز تقدیر الاخبار على نفسها فى اولها
 لوجود المانع وهو كونها مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدیر ما فى حيزها
 عليها لان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافا لابن كيسان
 فى غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمشية لان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة
 كان فمعنى ما زال زيد عالما كان زيد عالما دائما واحيب بان صوته ما لانه يستحق
 الصدارة كافية فى منع تقدیر اخبارها عليها واذ كان ذلك فلا يقال قائما ما زال
 زيد بتقدیر الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفى ليس اى فى تقدیر خبره ليس على
 نفسه خلاف اى خلاف النجاة فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما فى اوله ما لكونه
 بمعنى النفي وامتناع تقدیر معمول النفي عليه ذهب اكثر العربيين الى ان حكمه
 حكمه كان لعدم كون ما فى اوله وباقى الكلام فى هذه الافعال يحجى فى القسم
 الثانى وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان واخوانها شرع
 فى بيان اسم ما ولا الشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر
 يرتفع بهما الاسم عند الجازيين لذلك الشبه وعند بنى تميم اسماها يرتفعان
 بالابتداء وهو المسند اليه جنس بيتنا ول كل ما هو مسند اليه قوله بعد خولها اى بعد
 دخول هذين الحرفين فصل احترز به عن غيره من المسند اليه بما مر من معنى
 الدخول لا يشك للحد باخوة فى مثل ما زيد يضرب اخوة ايفر نحو ما زيد قائما ولا رجل
 افضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ولا يختص بالنكرة
 ويعم بالمعرفة والنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلثة وجوه احدها
 ان لا تدخل فى المعارف بل يختص خولها بالنكرات هو قليل ايفر بخلا ما فانها تدخل
 فى المعارف والنكرات والثانى ان لا للنفي مطلقا والنفي الحال والثالث ان لا يجوز
 دخول الباء فى خبرها ويجوز ذلك فى خبرها ولهذا كان مشاهة ما بليس اكثر من مشاهة
 لا به اذا ليس لنفي الحال ويجوز دخول الباء فى خبره كذلك ثم اعلم ان لا فى قوله نعم فنادوا ولا

اسم ما ولا المشبهتين بليس

حین مناصی هی المشبهة بلیس نیدت علیها تاء التانیث کما زیدت فی رتبة
 وثمة للتأکید واختلف بذلک حکماً حیث اختص دخولها علی الاحیان ولا یلزم
 من معمولیها الا واحد او لم یجز ظهورها معاً وهذا ما ذهب لیه الخلیل و سیبویه
 ذهب لاخفیش الی ان لا هی الا النافیة للجنس نیدت علیها التاء وخص دخولها بالاحیان
 ایضاً وقوله حین مناصی منصوب برها وخبره محذوف ایالات حین مناصی منصوب
 وروی عده انہا غیر عامله والنصب بعدها باضمار فعل ولات کان حین مناصی
 وعندهما انه منصوب علی انه خبر واسمها محذوف ای ولات الحین حین مناصی
 بمعنی لیس الحین حین مناصی قد جاء رفع الحین بعدها علی حد الخبر ای لیس
 حین مناصی موجود ثم لما فرغ عن بیان اسمها ولا المشبهتین بلیس شرع فی بیان
 خبره لانفی الجنس وسمی هذا التبریة ایضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات
فقال فصل خبره الاکائنة لانفی الجنس ای لانفی الحكم عن الجنس و صفة عنه اذ
 قائم مثلاً لانفی القیام عن جنس الرجل لانفی جنس الرجل نفسه ذلک فی بعض الشرع
 هذا وان کان مسلماً لکن الشائع الکثیر فی خبره ان یكون من الافعال العاکما و یجوز
 ولکون والثبوت والحصول ولا شک ان نفع الوجود عن الشئ هو نفع نفس الشئ فیکون نفع الوجود
 عن الجنس هو نفع نفس الجنس فلذلک قالوا لانفی للجنس فهذه التسمیة انما تكون بملاحظة
 حال بعض الافراد والاطراد فی وجه التسمیة به غیر ان رفع فعله هذا حاجة الی ذکرها فی بعض
 لانصرف عن الظاهر اذ العبارة الصحیحیة علی ظاهرها وهو المسند جنس ینناول لکل
 ما هو مسند قوله بعد دخولها ای بعد دخول لا فصل خرج به غیر المحذوف وانطبق الحد علی
 المحذوف وبما مضی من معنی الدخول لا ینتقض الحد بنحو یضرب فی مثل لرجل یضرب لخنوکا
 رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النجاة اتفقنا علی ان هذه ناصبة
 لاسمها الذی یلیرها واختلّفوا فی رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه رفوع بما رفع به قبل دخولها وهو
 قول سیبویه فهذه هی مع اسمها فی محل الرفع بالابتداء وما بعد خبر المبتدأ وقال
 الاخفش المبرد والزمخشری انه رفوع بما ثم لما فرغ عن بیان المقصد الاول المشتمل علی
 بیان المرفوعات شرع فی بیان المقصد الثانی المشتمل علی بیان المنصوبات فقال
المقصد الثانی فی المنصوبات ذکرها عقیب المرفوعات لاشترکها فی ان الرفع
 الواحد یعمل فیها نحو ضرب زید عمراً وان المنصوب فی اللفظ قد یكون مرفوعاً فی الرفع
 وبالعکس کما فی باب المفاعلة نحو ضارب زید عمراً ولهذا كانت الحق بالانقضاء

کلمة لانفی

له ای لانفی
لنفي الجنس

المقصد الثاني
في المنصوبات

على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشئ المقصود بالبيان يقتضيه كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشئ وكثرة الاهتمام بذكر الشئ يوجب تقديمه ويكون النصب خفيفا باعتبار الفتحه التي هي الاصل في اعراب النصب والخفيف يعلوه على الثقيل ثم واحد المنصوبات منصوب لا منصوبه لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية هو الالف والنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل آيت مسلمانا لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية وعلى طرحة مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية هو الياء والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة الجر فهو مسلمانا منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية بلا دخول الجار عليه المراد بالالف النائية مناب الرفع والياء النائية مناب النصب فلا يرد الف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين الاسماء المنصوبة

اشاعرشقا المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وقد اشد الشاعش بهذه المفاعيل الخمسة بقوله **نشعر** حمدت حمدا حامدا وحميدا + رعاية شكرة دهر امديدا وزاد السيراني مفعولا سادسا مفعولا عنه نحو قوله تعا واختر موسى قومه اى من قومه وورد عليه بانه لو صح ذلك لصر ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت البيت اذا صله دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول الملتسح ابيت الفراق والدهر اطعمه + لى على جنب الفراق فحذف الجا والمجرم را وصل الفعل ولم يقل احد واسقط الزجاج المفعول معه المفعول له وادخل الاول في المفعولية الثانية في المفعول المطلق والحال والتميز والمبهنتين واسمان واخواتها وخبركان واخواتها والمنصوب بلا التميز لئلا يفسد خبرا ولا المشبهتين بليس لما فرغ عن تعداد المنصوبات شرعا في تعريفاتها وتفصيل كل منها فقال **فصل المفعول المطلق** يسمى مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عدله او بعد تقييده بحرف من الحروف وانما ابتداء بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتداء منها بالمفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه تارة يقيده بالحرف فاخر عنه ثم ذكر المفعول به مقدما على المفعول فيه والمفعول له والمفعول مع جميعا تتقيد بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد عند فاعله وجه اللزوم كما في لانه النصب قد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة فجاء تقديم المفعول له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افراده ثم قد مر على المفعول مع الذي يجب

لم قوله حمدت
مفعول مطلق
حمدت وقوله
حمدت مفعول به
حامدا وحميدا
وقوله دهر امديدا
مفعول مع وقوله
مفعول الثاني
في المصاع الثاني
رعاية مفعول له
وقوله دهر امديدا
مفعول فيه فافهم
مولى محمد
يقين الحسن عم
يفضه

المفعول المطلق

فی ذکر الواسطه وهواى المفعول المطلق مصدر حقیقه او حکماً فلا یرد مثل تراباً بمعنی
 التراب وجنداً لا بمعنی ارض ذات مجازة لانه اسم الحد حکماً وان کان اسم العین
 حقیقه اذ کل واحد منهما دعاء وفى الدعاء لم یقصد بهما المعنی الحقیقی بل قصد المعنی
 المجازی وهواى هلاک لولا الدعاء یقتضی الفعل فاجریا مجزى المصدر فاذا قال من دعاه
 تراباً وجنداً فکأنه قال هلکت هلاًکاً بالتراب الحد بمعنی فعل من ذکر قبله او قبل
 المصدر سواء کان مذکوراً حقیقه نحو ضربت او حکماً نحو ضربت الرقاب اذ التقدير
 فاضربوا ضرب الرقاب او اسماً مشتقاً علی معنی الفعل نحو زید ضارب ضرباً واحترز
 به عن المصدر الذى لم یکن الفعل مذکوراً قبله حقیقه ولا حکماً نحو الضرب اقم علی
 زید وعن مثل قیامی فی کرهت قیامی لانه وان کان مصدر او الفعل مذکوراً قبله لکنه
 لیس بمعنی ذلك الفعل لان معنی القیام غیر معنی الکراهة فان قیل ان سوطاً فی قولک
 ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انه لیس بمعنی فعل من ذکر قبله قیل اصله ضربت ضرباً
 بالسوط او ضربت ضرب سوطاً فکان بمعنی فعل من ذکر قبله تقدیراً قال الحدیث ان کرهت
 فی کرهت کراهت ان صدت عن المتکلم بعد صد رالفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
 وان صدت عنه قبل صد رالفعل المذكور قبله والصادر عن المتکلم الذى یصدر عن
 هذا الفعل کراهت تلك الکراهة فهو المفعول به فان قیل یدخل فی تعریف المفعول المطلق
 ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضربت ضرباً شديداً فیجب ان ینتصب لانه انما عرف لیعلم
 فینتصب كما ان الفاعل انما عرف لیعلم فیرتفع قلنا انه وان کان داخل فی التعریف لانه
 نصب غیر واجب لانه انما عرف لینتصب لکن بعد ان یعلم ان قسماً منه یجب فعله اذا اقيم
 مقام الفاعل فکأنه قال وهو منصوب الا فی الموضع الذى قد علمت انه مرفوع فیه وقد
 جاء مثل هذا فی المفعول به المفعول فیه كذلك فی التمییز فان قسماً منه محفوض فی المستثنى
 فان قسماً منه مرفوع علی البدلیة والفاعلیة وقسماً منه مجرور كما اذا کان بعد غیره سوى و
 سواء بعد حاشا فی الاكثر وان کان الغرض من تعریفها تعریف نفسها الا ان ذلك غیر مضر
 كما ذکرناه وینکر ای المفعول المطلق للتأكيد اذا لم یکن مدلوله اشد اعلی مدلول الفعل
 نحو ضربت ضرباً او ینکر لیبیان العدد ای الوحده او الکثرة اذا کان مدلوله العدد سواء کان
 العدد مفروقاً من لفظ المصدر نحو جلست جلسته او جلستین بفتح الجیم ای جلسته
 مرة واحده او مرتین او جلست ای مرات کثیرة او من صفة نحو ضربت ضرباً کثیراً او
 ینکر لیبیان النوع اذا کان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسته القاری بکسر الجیم قد یؤید

ای المفعول المطلق من غیر لفظ الفعل المذکور فبله هذا على قول المبرد والكسائی وعلى قول
 سيبويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوساً في نحو قعدت جلوساً
 منصوبٌ بقعدت على قولها وعليه الاكثر ونحوه وبجسدتُ المقدر على قوله ثم هذا
 التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق بالخصاص
 القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
 المطلق ومن مواضع استعماله ان يكون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو عامله
 ذكر هذا الكلام تنبيهاً على ان المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون مغايراً
 للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذا المغايرة اما بحسب جوهر الحرف ونحو قعدت
 جلوساً واما بحسب الباب نحو قوله تعالى وتبثّل الیہ تبثیلاً او نقول اورد
 اشارة الى تقسیم اخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمین وترك الآخر على المقایسة
 او دفعا لتوهم من يتوهم ان كونه للتأكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله
 لان التأكيد المعنوی يكون بالفاظ مخصوصة واللفظی لا يكون من غیر لفظ المؤكك
 او اشعاراً بانه ليس تابعاً لسيبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفاً وقد يجد
 فعله اي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان
 اسماً ايضاً لقيام قرينة اي وقعت حصول قرينة حالية او مقالية جوازاً منصوب
 على انه صفة مصدر محذوف اي محذوف حذفاً لازماً لا مجازاً والاختصار مع حصول
 الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اي مثل مقولك
 للمقادم اي الذي قدم من السفر خير مقدم فان خير اسم تفضيل مخفف آخر ولا يتغير
 في التثنية والجمع والتأنيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء مصدرية
 اما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف الموصوف
 واقیم الضافة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف اليه واما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا
 القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدر ووجوباً عطفاً على قوله جوازاً فالمعنى
 وقد حذف فعله اي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوباً اي حذفاً واجباً
 سماعاً نحو سقياً وشكراً وحماً ورعيّاً اي سقائك الله سقياً وشكرتك شكراً وحمدتك حملاً
 ورعاً لله رعيّاً وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلباً للتخفيف لكثرة
 استعمال هذه المصادر على السننهم ولوجود القرينة الدالة وهي دالة الحال

المفعول به

وجوه

ان

فان سقيا مثلاً انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلّت الحال على ان التقدير سقيا
الله سقياً لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء اظهارها كما قالوا سقيا
الله سقياً وشكرتك شكرًا او حمدتك حمداً لا نأقول ذلك كلام المحررين المولديين
وليس بكلام العرب بل نحن بصدده فهو كلام مهم على ان بعض النحاة قد ذهبوا الى ان الحمد
انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا له وشكرًا له وحمداً له
وجيئاً لا يتجه الاشكال اصلاً ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل المفعول به الجار والمجرور في الاصل** كان مفعولاً لم يسم فاعله للمفعول
اي الفعل الذي فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعضاً للاسم المصطلح به الضمير المجرور
راجع الى اللام الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول والمفعول معه
وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيًا كان
او اثباتاً ولهذا لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيداً فان العالم زيداً تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع المخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستلزم وجوبه
بل امكانه وكن اليبس المراد بالوقوع النسبة الايجابية حتى يرد ما ضربت زيداً بل المراد
وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية او ايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به يتغير
واسطة حرف الجر فيكون واحداً كضربت زيداً افضاعاً كما عطيت زيداً درهماً واعلمت
زيداً عمراً افاضلاً وأما بواسطة حرف الجر كمرت بزيد وينبغي ظرفاً ايضاً وان كان المفعول معه
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فان كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه اقرب ولا يظهر
عمل الفعل اي النصب اذا كان اسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يضرب نصبه في تابعه لذلك
يجوز في المعطوف الجر وهو الوجود والنصب يتقدّر فعل موافق للفعل في معناه متعدي
بنفسه فتقول مرت بزيد وعمرو وان شئت قلت وعمراً بالنصب يكون التقدير جاوزت
عمراً وان كانا مقدّرين كما في قولك خير بالجر لمن قال لك كيف اصبحت فالظاهر الجر ايضاً
لان المقدّر كما ملفوظ وان كان الجار ملفوظاً دون الفعل نحو بالله وان كان الفعل ملفوظاً
دون الجار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لا تنفاه ما يمنع ظهور
عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل ذهب
هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعها والبعض الى انه الفاعلية هي لم معنوي وقد
يتقدم على الفاعل كضرب عمرو زيداً قد ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكره

ثانیاً فالاولی ان یبدل بیانها ببيان مسئله تقدیر المفعول علی الفعل كما فعله غیره
 الا ان یقال ذکر هذه المسئلة ههنا من حیث انها من احكام المفعول و ذکرها ثمة
 من حیث انها من احكام الفاعل وقد یحذف فعله ای عامله الناصب له حتی یعلم حد
 عامله اذا كان شبه الفعل ایضاً لكن ینبئ علی ان العامل لعمري المحذوف
 جوازاً و فی ما اضر عامله و اما فی المحذوف و جوباً سماعياً و فی المنادی و الندب و التحذیر
 فالعامل المحذوف هو الفعل لقیام قرینة ای وقت حصول قرینة الیه علی تعین المحذوف
 جوازاً ای حد فاجازاً نحو یداً فی جواب من قال من اضر ب تقديره اضر ب یداً المحذوف
 الفعل بقرینة السؤال و وجوباً عطف علی قول جوازاً ای قد یحذف فعل لقیام قرینة
 حذفاً واجباً فی اربعة مواضع فان قیل کیف یتستقیم الحصر فی اربعة مواضع قد جوب
 الحد فی غیرها ایضاً كما فی باب الاغراء نحو اخاك اخاك المنصوب علی المدح نحو الحمد لله الحمید
 ای اعنی و المنصوب علی الذم نحو ذهب الفاسق الخبیث ای اعنی الخبیث و المنصوب
علی التزم نحو مدت بزیداً مسکین ای اعنی المسکین قلنا الاغراء ملحق ببا التحذیر لانهما
صوة و معنی اعنی باحد الوجوه المذكورة من المدح و الذم التزم ملحق بالمنادی لانه مضمون من بین
امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادی مضمون بطلب الاقبال من بین امثالها و لان العطف
لا یفید الحصر لما ذهب الیه الجمهور و انما ذکر العطف لیبسط المذکور عند السامع
الاول ای الموضع الاول من تلك المواضع التي یجب فیها حد الفعل الناصب للمفعول
به سماعی ای مقصور علی السامع و قد مر علی القیاس لكونه اقل منه نحو امر و نفسه
اترك امر و نفسه المقصود اما الحد علی الفرار عن الرجل نفسه او علی قصر الید اللسان
عنه فعلی الاول الواو للعطف و علی الثاني للمصاحبة و العطف و انتہوا خیر الکم معناه
انتہوا یا معشر النصارى من التثلیث ای من قولکم ان الله ثالث ثلثة و ایتوا خیر الکم
وهو التوحید القرینة علی تقدیر الفعل انک اذا نھیت عن شیء ثم جئت بما لا ینہی عنہ بل
هو ما یؤمر بہ بالساق الذهن الیه نحو ایت او اقصه هذا عند سیبویة ذهب لکسا الی انه
منصوب بتقدیر یرکی الا انتہاء خیر الکم ذهب لفراء الی انه صفة مصدر محذوف و ان انتہوا انتہاء
خیر الکم و بعض الکوفیین الی انه حال و انما اخر هذا المثال مع انه عظیم الشأن لانه
من القرآن لان له مساساً ما لکن فیہ من وجه دون وجه لما ذکرنا من الاختلاف و انما
وسهلاً ای اثبت اهل الا اجانب و وطیت سهلاً من البلاد الاخرتاً و هذا القول یقوله
المزور و المضيف للزائر و الضیف لتطیب قلبه و اصابة الالنس من جهته و المعنی

انا من اهلك واتيت اهلا و اجابني وفزني لك سهلا ليتن راعبي عليك في منزلي
 ونقل المبحر ان هذا دعاء ينصب على المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت اهلا والبواقي
 من المواضع الاربعة وهي ثلثة مواضع قياسية المراد من القياس ان يكون هناك
 ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصلت تلك الضابطة والثاني اي الموضوع الثاني
 من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذير وهو الاصل
 تحوير شئ عن شئ وتبعيد عنه وفي عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام
 المفعول به وهو ما ذكره وانما كان حذف فعلا لاجبا لفقدان الفرصة في التلطف به لان
 المقام يقتضيه حذفه لان هذا يذكر فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق المتلفظ
 به بحيث انه ان يتلفظ الفعل وقع الحذف في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر الحذف
 منه وهو اي التحذير بمفعول اي مفعول به بتقدير اتق ونحوه من احذر وبعده اجابني ولو
 قال بدل قوله بتقدير اتق وبعده لكان اولي لا يقال اتقيت زيدا امن الاسد
 بمعنى خيته فلا يخلو قوله بتقدير اتق عن ساحة واحذر زيدا عن المفعول الذي ليس
 معمول بتقدير اتق نحو زيد اتق جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدير اضرب
 فلا يكون مما نحن فيه تحذير منصوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول له للتقدير
 اولد كرمقد راي ذلك المفعول المحذر تحذير مما بعدة من حرف جر وكلمة ما
 موصوفة او موصولة والظرف صلة او صفة لهما والضمير في بعدة راجع الى المفعول والجملة
 وقعت صفة لقوله معمول اي ذلك معمول تحذير من الاسم الذي او من اسم ثبتت بعدة
 ذلك معمول واحذر زيدا عن معمول بتقدير اتق لكن لا تحذير مما بعدة كما نقول اياك
 قال لمن اتق فانه لا يكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال معمول بتقدير اتق تحذير
 مما بعدة واصل اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في شئ واحد
 وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصارت اتق نفسك الاسد فاذا حذف
 اتق لصيق المقام حذف النفس لانتفاء الضرورة وهي اضمار ضميري الفاعل و
 المفعول ثم قلبت المتصل بالمتصل لفقد ما يتصل به ثم قوله الاسد عطف على
 اياك ومعنى الكلام اتق نفسك من الاسد اتق الاسد من نفسك وقد جيء متكلم
 ايضا واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على ان الاعلى
 في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا
 مصنافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه

التحذير

الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وإنما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الآخر
 لا تقاوم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الآخر لأن بعض النحويين جوزوا إظهار
 الفعل فيه نظراً إلى أن تكرار المفعول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى إذا دكَّت الأرض كما
 دكَّت وأجيب عنه بأن الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر
 المحذ منه على بلغ الوجوه لأن التكرار موجب أو ذكر على صيغة الماضي المجرى للمحذ
 منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالمحذ مكرراً نصب على أنه حال
 من المحذ منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذير أو في هذا احتراز عن قولك
 الطريق من غير تكرار فإنه لا يكون مما نحن فيه نحو الطريق الطريق مثال المحذ منه
 مكرراً أي اتق الطريق أو بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي الجدار الجدار أي اتق
 الصبي إن تطأه واتق الجدار إن يسقط عليك وإنما كرر المحذ منه للتأكيد ثم أعلم
 أن تعريف التحذير بشكل بما ذكره بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسر يصرح بان
 منصوب على التحذير أي احذ واناقة الله وسقياها ولم يذكر المحذ منه مكرراً
 الناقة والسقيا فكانت هذه التعريف نوع من التحذير وهو ما يجوز حذفه لكونه
 بعدم الفرصة في التلطف بالعامل يستلزم وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير
 إلا أن يجاب بأن المراد من التحذير المعروف هو التحذير بالمصطلح عليه فيما بينهم واناقة الله
 ليس يتحذير مصطلحاً وإنما سموا تحذيراً من حيث أن العامل المقدّم فيه أحد أو الثالث
 أي للوضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول أي مفعول
 صمدى قد عامله أي ضميراً واقفاً على شريطة التفسير أي شرط تفسير ذلك العامل
 بلفظ ما بعده أو بمعنى لفظ ما بعده وإضافة الشريطة إلى التفسير بيانية أي شرط هو
 تفسير والشريطة والشروط لفظان بمعنى واحد جمع الشروط وجمع الشريطة
 شرط والتاء في الشريطة أماً باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلة وإنما
 للنقل من الوصفية إلى الاسمية ويجوز أن يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطريق
 فلاضافة حينئذ لا مية وإنما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسرانه يجوز فيما
 إذا حصل الإبهام في الكلام من حذف المفسر لأنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً
 بل صار عبثاً لا طائل تحته بخلاف ما إذا حصل الإبهام في الكلام من ذكر المفسر فإنه
 يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو جاء في رجل أي زيد وهو أي ما ضم على شريطة
 التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لأن المبتدأ من المفعول المفعول به وما ضم على

تفسير
 في مواضع
 التحذير

اعتر من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه اذا كان البحث في ما اضر عامله الذي هو
 مفعول به بعد فعل صفة وقع بعده لك الاسم فعمل وشبهها اي شبه الفعل والمفعول
 اسم الفاعل والمفعول المصدا والصفة المشبهة واسم التفضيل معنى الشبه المشابه
 كالمثال بمعنى المماثل يشغل اي يعرض ذلك الفعل وشبهه لم يصح به ههنا اكتفاء
 بذكره قريبا ونظيره قوله تعالى الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتًا بِأَذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبثُ
لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَجَسًا اي نباته فلم يصح به ههنا اكتفاء بذكره عن قريب عن ذلك الاسم اي
 العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم احتزبه عما يشغل
 بذلك الاسم نحو زيد اضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتغل
 بمتعلقه نحو زيد اضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوفه ويشغل
 عنه بضميره او بمتعلقه ولقائل ان يقول بقي التعريف الان ناقصا ايضا لانه لم يذكر
 فيه قيد وجب ذكره وهو بحيث لو ساط عليه هو او مناسبه لنصبه ليحترز به عن نحو زيد
 هل ضربته وما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كرف الاستفهام او النفي
 نحو زيد اضربه فان زيد اسم منصوب بفعل محذوف مضموم وهو ضربت اذا التقدير
 ضربت زيد اضربه يفسره اي يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل يفسره وهو موصوف
 بقوله المذكور بعد اي بعد زيد هو ضربته يشغل عن ذلك الاسم بضميره ولهذا البيا
 اي باب ما اضر عامله على شريطة التفسير فروم كثيرة مذكورة في المطولات ولا يفيق
 ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
 للمفعول المنادي هو اسم مدعو اي مسؤل اجابة مستماه وهو المراد بقولهم المنادي هو
 المطلوب اقباله لانه من باب ذكر الملزوم واردة اللازم فلا يرد نحو يا لله يا حي يا
 يا ارض يا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية وندائها استعارة تخيلية وطلب النداء
 عنها ادعائي بحرف النداء متعلق مدعو اي بواسطة حرف من حروف النداء فيها
 احتراز عن نحو ادعوزيدا فانه ليس بمدعو بحرف النداء فلا يكون منادى لفظا
 نصب على التمايز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ نحو يا عبدا لله اي
 ادعوزيدا لله يعني ان اصل يا عبدا لله ادعوزيدا لله وانادى محذوف الفاعل
 واقيم يا مقامه واعترض ههنا بان الفعل لو كان محذوف او يا قائما مقامه لكان
 ان يكون الجملة الندائية خبرية ولا مر ليس كذلك وايضا ان قولنا
 ادعوزيدا المحتمل للحكاية مع الغير وقولنا يا زيدا لا يحتمل ذلك فلا يكون

على هذه العبارة موجودة في جميع النسخ ولعلها يمكن في نسخة المتن عند الشارح واللازم يمكن يقول هذا القائل وجه فافهم ١٢

الرابع المنادى

اصل ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية للجواز
 يراد بالفعل الانشاء كما في قولك بعث واشتريت لكن الاولى في الاعمال الانتزاعية
 ورودها على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيد ادعوك فاقم المظهر
 مقام المضمرة وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غيرها
 المخاطب فكذا اما قام مقامه وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولا
 يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب المنادى عنده
 الفعل ذهب المبرد الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون حينئذ ما نحن فيه حرف
 النداء خمسة يا وايا وهيا واى والهنزة المفتوحة وقد يجزى وحرف النداء عن المنادى
 لفظا لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذ لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشارة
 ولا مستغاثا ولا مندوبا حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قلت
 ينبغي ان لا يجزى حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يجزى ولا نه لو حذف
 يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب اذا كان المنوب
 مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف
 ما نائب منابه واذ كان حذف المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب
 مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما نائب منابه ما نحن فيه من هذا
 القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجوب النائب
 كلام التعريف فان حذفها مشروط ببيانها يا منابها فلو حذف النائب لزم حذف
 لام التعريف وانه لا يجوز واذ كان حذف المنوب غير مشروط بوجوب النائب يجوز
 حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجوب المناب فيجوز حذف نائبه كما فيما
 نحن بصدده او نقول يجوز حذف النائب اذا كان له نائب كما في ضرب زيد قائما وههنا
 القرينة ناشئة له نحو قوله تعالى يوسفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا اي يا يوسف بقربنية للمقام
 والاصح ان يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظر لانه لو كان عربيا لكان منصرفا
 لخلوه عن سبب سوى العلمية وقد يجاب عن هذا بانه يجوز ان يكون معدة في حالتها
 العلمية عن يوسف بكسر السين على زنة يوجب وقد يجزى حرف النداء نحو اللهم
 لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرجت تبركا باسم الله تعالى وقال
 الكوفيون اصل يا الله امنا بالخيار قصدنا بالخيار فحذفت الهنزة بعد حذف الضمير وحذف
 حرف النداء فانصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصار الكلمة

واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه على قولهم لان الميم فيه ليس عوضا عن يا عند
 لتأخره عن تعريف المنادى شرعا في بيان اقسامه احكامه فقال اعلم ان المنادى على اقسام
 فان كان اى المنادى مفردا اى غير مضاف ولا مشبها به فاحترز به عن المضاف
 المشبه به معرفة نعت مفردا او خبرا اخر لكان واجب التعداد لان الحكمة لا يتم باحدا
 واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون
 معرفة قبل النداء او بعدا ولهذا ذكر تطيرين للسببى على الضم بينى اى السنادى
 المفرد وهو جزاء الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قولهم على الضم لان البناء
 على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على علاقة الرفع يعنى الحركة والضم
 كما بينه كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء
 قال المتبرد ان هذا العلم يقتضى تنكيره لئلا يلزم اجتماع التعريفين والاحتمال ان لا يلزم
 لان المحذور هو اجتماع اللف التعريف لا اجتماع التعريفين وينتقض قول المتبرد بنحو هذا
 ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويا رجلا نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا
 قصد به الرجل للمعين ويا زيدا ان ويا رجلا نظيران للمنادى المبني على الالف يا زيدا ون
 نظير للمنادى المبني على الواو فالالف والواو فيها ليستا للاعراب بل مجرد التثنية والجمع
 وانما ذكر العلم المثني والمجموع في التمثيل بدون اللام والمشهور فيما بينهم ان العلم اذا
 شتى او جمع بالواو والنون لرفع لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد
 ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل
 هذا القسم من المنادى مبنيًا مضارعة بكاف ادعوا في وقوعه موقعها وفي افراده
 وتعرفه خطابه وانما جعل مبنيًا على الحركة وان كان الاصل في البناء السكون
 للفصل بين ما كان بناءه لازما وبين ما كان بناءه عارضا وانما كان الاصل في البناء
 السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصلة الحركة وضدتها السكون
 فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة في المعرب للحاجة اليها
 ولا حاجة للسببى اليها وانما اختير بناءه على الضم لانه لو كان بناءه على الكسر يلزم التبا^{ستة}
 بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان
 بناءه على الفتح يلزم التباشه بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح
 في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى المبني اراد ان يبين
 ما يطوى عليه ويصير به معربا فقال ويخفض اى المنادى بلام الاستغاثة

ای بلام یدخل علیه حین الاستغاثة فالاضافة بادی فلا یستو ولا استغاثة من الغوث وهو استیدعاء المظلوم احداً یرفع الظلم عنه هو یقتضی مدعو او مدعو الیه فالمدعو المستغاث والمدعو الیه المستغاث له واللام فی الاول مفتوحة و فی الثاني مکسورة فرقا بینهما نحو یا زید ای للمسلمین وکلاً اللامین یتعلق بادعوا ویا النائبة عنده ولا ینبغی الاستغاثة الا بکلمة یا واما جعل هذا القسم من المنادی معرباً مع انه مفرد لان اللام من حروف الجر هی غیر ملغاة لا یقال انما لم یبلغ الجافی العربی والمنادی ههنا مبنی والعامل لم یظهر عمله فی المبنى لانا نقول حرف النداء یقتضی ان یعمل فیه کان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب واما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تکثر اذا دخلت علی الاسم المظهر لان هذا المظهر شابه المضمین من حیث وقوعه موقعه فکما ان اللام اذا دخلت علی المضمین كانت مفتوحة نحوک وله فکذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمین كانت مفتوحة واما کسرت اللام الجارة اذا دخلت علی غیر هذا المضمین فرقا بینها و بین لام التأكيد نحو ان زید انما لم یفعل الامر بالکسر عایة بجانب عملها وفتحت هذه اللام فی المضمین عایة للاصل واما اختیر اللام من بین ساکن الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بین امثاله بالدعاء یفتح ای المنادی بالحاق الفها ای بسبب الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الالف الفتحه نحو یا زید یا اتصال الهاء معه للوقف واما قدیم بیان البناء الخفض الفتح علی النصب لقلته بالنسبة الی بیان النصب وینصب ای المنادی علی المفعول لانه ان کان مضافاً فنحو یا عبدا لله مثال المنادی للمضاف او مشابهاً للمضاف نحو یا طالعاً جیلاً مثال المنادی المشابه للمضاف وهو کل اسم تعلق به شیء هو من تمام معناه وذلك اما معجول للاول نحو یا خیراً من زیداً ومعطوف علی عطف النسق علی ان ینبغی المعطوف والمعطوف علیه اسماء شئی واحد نحو یا ثلثاً وثلثین لان الجموع اسم لعدد معین او نعت هو جملة نحو یا حافظاً لا تنسح یا شاعراً او شاعراً الیوم مثله و الا یغلط من ذات عرف + واما المنعوت بالمفرد نحو یا رجلاً صالحاً فلیس بمشابه للمضاف الصبیح بانه نعت المنادی نحو یا حافظاً لا تنسح من قبیل هذا المنعوت بتقدير ان کان منعوتاً بالجملة قبل النداء فکان مشابهاً للمضاف کالمعطوف قبل النداء لا متناع تعرف نعته لان الجملة لا تعرف بحال فعند قصد التعریف فی المنعوت لابد من هذا التقدير لئلا یلزم وصف المعرفة بالثبوت بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعریف فیه غیر مضطر الی علة من قبیل هذا الموصوف حتى ینبغی مشابهاً للمضاف لا مکان تعرف صفة بادخال حرف التعریف علیه کما

له علیاً او کلاً
عایة

نقول یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد شرط لعمده اعتمادا على شئ
 من الاشياء الستة المعروفة وهذا لا يعتمد على شئ منها فكيف جعل قلت انه معتد على موصوف
 مقدر اذا صله یا رجلا طالعا جبارا ولا يلزم مرج انداجه باب یا رجلا صالحا لان
 المنادى فيه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعا جبارا فان المنادى فيه هو
 الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
 يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدم فيه
 جهة التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدر معتبر عند البعض الجهمي على انه
 غير معتبر ويجوز ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش الكوفيين فانهما جازوا عمل اسم الفاعل
 بلا اعتماد او نكرة غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضماى ينصب المنادى ان كان نكرة
 كذلك كقول الاعشى یا رجلا خذ بيديك مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما اخبر
 هذا القسم من المنادى اعني النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف
 بخلاف المضما والمشابه له فانها خرجت عن بقيد الا فراد المقدم وان كان معروفا بالالف
 واللام قيل يا ايها الرجل للمذكور يا ايته المرأة للمؤنث بتوسط اى واية معهاء التنبيه
 بين حرف النداء المنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام يلزم
 ان يتوسط بالمبهم معهاء التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل يا ايته المرأة ولا يلزم ان
 يقال يا ايها الغلام يا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايته المرأة ويا هؤلاء الكرام فخرج ذلك
 والتالى باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل فكأنه قال قيل مثلاً
 يا ايها الرجل ويا ايته المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم معهاء التنبيه كرهة
 اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجراء ذى اللام المقصود بالنداء على الماتى به
 في الصورة المخرجة منه وهو اى واية واتق ايتها تنبيها على ان المنادى ما بعدها
 وخروج اى من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقض
 هذا بان العلم اذا كان مثني او مجموعا كان معروفا باللام اذا قصد نداء لا يتوسط بالمبهم
 النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
 الزيدان واجيب بان اللام في المثني والمجموع علمين مكمل للتعريف الذي انتقض بالثنية
 والمجموع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام ويقال اللازم في المثني والمجموع علمين
 احد الامرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
 فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه

فانما مقدم

له اى لفظها

ف العلم اذا كان مثني او مجموعا كان معروفا باللام

من ترخیم

فقال ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اي بدون الضرورة ويجوز في غير المنادى
 للضرورة كقول ذي الرمة **شع** **شع** **شع** **شع** **شع** **شع** **شع** **شع** **شع** **شع**
 دِ يَارُ مَيْكَةَ اذ قِيْتُ تُسَمِّي بِهَا عِفْهًا وَلَا يَدَايَ مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
 ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيدي ^{فقال}
 ما يقال للمنادى اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال في القاموس الترخيم
 من رخم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا صارت سهل المنطق
 يقال هي رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه
 بقوله هو اي الترخيم حذف في اخره اي اخر المنادى للتخفيف اي لاجل مجر التحفيف لا لقائمه
 تصريفي وسماع لغوي والمراد بالحذف في اخره هو الحذف في حالة التركيب لا في حالة الافراد فاصلا
 هذا الحد على يدٍ ديمٍ وقاضٍ داجٍ كما تقول في مالك يا مالٍ وفي منصوي يا منصوٍ وفي عثمان
 يا عثمٌ انما ذكر ثلثة امثلة ايماء الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحد منه حرف واحد
 عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة واحدا ولا يكون في اخره حرف عجم
 قبله مدة نحو مالك وقد يحد حرفان وهذا اذا كان المنادى حد هذين القسمين كمنصوي
 وعثمان ويجوز في اخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل سما مستقلا بنفسه غير مبني على
 ما كان ويجعل الحذف نسبيا منسبيا كانه لم يحدف منه شيء والحركة الاصلية على ان يجعل
 الحذف في حكم الثابت ففيه ما قبله على ما كان وهو لاكثر كما تقول في مالك يا مالٍ بالضم يا مالٍ
 بالكسرة في حارث يا حارث بالضم يا حارث بالكسرة اعلم ان كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد تستعمل
 في المندوب اي في الاسم الذي يندب مسماة اي يبكي عليه اذ الندبة في اللغة من يندب
 الميت اذا بكيت عليه وعدت محاسنه ايضا كما تستعمل في المنادى لا شتر كما
 في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا وهو اي المندوب المتفجع عليه اي
 يتزين لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له ولعل كلمة على
 ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او الواو الجار والمجرور صفة المتفجع عليه
 والباء للاصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او الواو لا يجوز ان يجعل للسببية لان ياو
 ليستا بسببين للمفجع كما يقال يا زيدا وواريدا بزيادة الهاء في اخره لمد الصوت
 فواختص بالمندوب اي المندوب مختص بكلمة واوانفرد بها عن المنادى في الاغلبية كونها
 نضبا عليه فالباء داخله على المختص هو لا عرف الا شهرو ويجوز ان تكون داخله على ^{المختص}
 اي كلمة واختص بالمندوب ولا تستعمل في غيره ويا مشتركة بين النداء و

المفعول بینه

العين

المندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الامع القرينة وهي الالف في آخر المندوب
لا تستعمل في الندبة من حروف النداء سواها اما الشهر منها واما كونها الاصل
وحكم في الاعراب والبناء مثل حكم المنادي ثم لما فرغ عن بيان المفعولة شرع في بيان المفعول
فيه فقال **فصل المفعول فيه هو اسم** اي شئ وقع فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاحى الذى هو مقابل للاسم الحرف فيعم المصدر والاسم
الفاعل والمفعول يدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل فيه لو قال
الفعل المذكور كما قال غيره لخرج عند مثله من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان
ماله صلاحية ان يقع جواباً متى وبالمكان ماله صلاحية ان يقع جواباً لاين ثم الزمان
والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما تقول ستر يوم الجمعة خلفك او اعتباريين فان
المصدر قد يجعل جنساً في سعة الكلام مجازاً المضاف واقامته مقام الظروف للتجانس
بينها لانهما مدلولو الفعل قد يجعل الاين مكاناً على ندرة نحو جلست قد مر زيد
الشمس ينصب للشمس معناه جلست وقت قد مر زيد في مكان بروز اثر الشمس في يوم
المفعول فيه ظرفاً ايضاً لانه وقع ظرفاً للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة في باب الساج او سوار الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان الامر في
الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان
على قسمين مبهم وهو ما اي ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين وحد معطوف
على قوله مبهم وهو ما اي الحد وما اي ظرف له حد معين كيوم وليلة وشهر سنة
فان لكل واحد منها حد معين وكلها اي ظروف الزمان مبهما كان او محدداً معرفة
كان او نكرة منصوب بتقدير يرفى لانها لو كانت مفعولة بحرف الجر لان الغاء حرف الجر غير شائع
وفي هذا اشارة الى انها لو كانت مفعولة بنحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولاً فيه لانه غير
منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه
ذلك والجمهور على ان تقدير يرفى شرط للمفعول فيه اذا وجد لفظاً كان مفعولاً به
بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدم بقى من الزمان
والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير يرفى انما يشترط لكون المفعول فيه منصوباً
في اللفظ والا فهو منصوب تقدير يرفى وجملة كالم في ايضاً اذا التحقيق ان منصوب المحل
هو الجر ورفق حتى عطف المنصوب عليه نحو يذهب في نجد وغوداً اغاثراً ثم
اعلم ان الفرق بين المقدم والمندوب ان المقدم ما بقى اثره

الفرق بين المقدم والمندوب

فی اللفظ والمخروف بخلافه والشیخ استعمل احدهما مکان الآخر کانه لو یفرق بينهما
 نقول صمت دهرًا مثال للزمان المبهم وسافرت شهرًا مثال للزمان المحدد لای فی
 دهر فی شهر تفسیر للتقدیر وظرف المكان كذلك ای مثل ظروف الزمان علی
 قسمین مبهم وهو ای المبهم منصوب ایضًا كظروف الزمان بتقدیر فی نحو جلست
 خلفك وأما مک نظیر للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلاً یتناول جمیع ما یقابل
 الظهر الی انقطاع الارض وکذا البوائق من الجهات الستة ومحدود وهو ای المحدود
 ما لا یكون منصوبًا بتقدیر فی بل لا بد من ذکر فی فیء نحو جلست فی الدار فی السوق
 وفی المسجد نظیر للمكان المحدود وأما كان ظرف الزمان کلها منصوبة بتقدیر
 فی وما كان من ظرف المكان منصوبًا به إلا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان
 جزء مدلول الفعل كالمصدر فیصير انتصابه بلا واسطة كالمصدر وأما المحدود منها فیعمل
 علی المبهم من الزمان لا شترکهما فی الذات ای فی الزمانیة والمبهم من المكان محمول
 علی المبهم من الزمان ایضًا لثباتهما فی الوصف وهو الايهام وإنما لم یحمل المكان المحدود
 علی الزمان المبهم لانهما مختلفان فی الذات والوصف ولم یحمله علی المكان المبهم ایضًا مع
 اشتراكهما فی الذات لان المكان المبهم یحمل علی الزمان فلو حمل علیه المكان المحدود كان بمنزلة
 الاستعارة من المستعیر السؤال من الفقهاء ثم لما فرغ من بیان المفغوفیه شرع فی بیان
 المفعول له فقال **فصل المفعول له** وهو ما ای اسم الجمل ای لقصد تحصیل وجهه
 وقع الفعل احترز به عما لا یقع الفعل لاجل كسائر المفاعیل والملحقات وأراد
 بالفاعل ههنا الفعل للغوی وهو الحدیث دون الاصطلاح فیعم المصدا واسمی
 الفاعل والمفعول المذكور قبله ای قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل اعجبنی
 التادیب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غیر مذکور والمراد بالمدن كوراعم
 من ان یكون حقيقةً او حکمًا فیتناول صوة المخروف ایضًا وینصب ای المفعول له
 بتقدیر الاملاة التلفظ بها یوجب جرّه وفی هذا ایاء الی انه اذا تلفظت مثل جئتک
 للثمن كان مفعولاً له الا انه غیر منصوب وهذا علی اختیار المصنف ویدل علیه تعریفه هو خلاف
 اصطلاح الجبهی فانهم لا یسمون المفعول له الا بالمنصوب الجامع للشرائط نحو ضربته
 تادیباً ای للتادیب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصیله وهو الضرب
 فان التادیب لا یحصل الا بالضرب فان قلت التادیب عین الضرب فكیف یحصل
 قلت لا نسلم ان التادیب عین الضرب بل هو احداث التادیب فی الضرب سبباً لاحداث

ووسیلته و قعدت عن الحرب جینا ای للجین مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
بسبب وجوده فان القعود انما وجد بسبب الجین قبل لوقال مکان قوله قعدت
عن الحرب جینا حاربت شجاعة لکان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج والظلمة
بجلادة و آجیب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد عن
توفية النظر في المفعول له مكثفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جینا ولو كان
شجاعا لما قعد عنه ففيه توهين لمذهبه وعند الزجاج هو ای المفعول له مصدرا
ای مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقريظة تاديب وجین تقدیره ای
تقدیر المذكور من النظيرين عند ادبته بالضرب تاديبا وجینت بالقعود عن الحرب جینا
او تقدیره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جین ورد قول الزجاج
بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال
فصل المفعول معه هو ما ای اسم يذکر بعد الواو الكائنة بمعنى مع واحترز به عن
سائر المفاعيل فانها غير من كورة بعد الواو ومصاحبة معمول للفعل اللام يتعلق بقوله
يذکر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول الفاعل متروك ای مصاحبة واحترز به عن
نحو زيد وعمر اخوك فان عمرا ذکر بعد الواو بمعنى مع لكن لا مصاحبة معمول فعل ثم للمفعول
اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والحببات وجئت انا وزيدا ای مع الحببات مع
زيد او مفعولا نحو كفاك وزيد ادرهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقصا
او تامرا واللام للعهد ای فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه معمول
لفظا منصوب على انه خبر كان او على انه حال ای لفظيا او ملفوظا او على انه تامين
ای من حيث اللفظ و جاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال تقدير
قدای وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه
مفعولا مع لانه لا مانع مع واحد منها نحو جئت انا وزيدا ابا نصب على انه مفعول مع
وزيدا بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ان لم يجز
العطف ای عطف ما بعد الواو على معمول الفعل تعيين النصب على انه مفعول مع
اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا ابا نصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول مع وهذا
على اختيار المصير والاف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل

المفعول معه

جار علی قید و لیس بممتنع و لهذا ذهب الجهمود الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار و لیس بواجب وان كان الفعل ای وان وجد الفعل معنی ای معنویاً او من حیث
المعنی بناءً على ان قوله معنی حال او تمیز و جاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
 قد ای وقد جاز عطف ما بعد الو او علی ما قبله بان لم يمنع مانع تعین العطف حیث
 لا یجمل على عمل العامل المعنوی بلا حاجة ولا حاجة الیه مع جواز وجه آخر وهو العطف و لکن
 الاصل و ذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعین نحو ما الزید و غیره
 و کلنتها استقفا مية مبتدأة و لزیید خبره و غیره عطف علی ای ای شیء حصل لزیید
 مع عمر وان لم یجز العطف فیما یكون الفعل معنی تعین النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواها و ذهب غیر المصنف الى ترجیح النصب نحو ما لك و زیداً و ماشانك
 و عمرًا بالنصب حدة و انما لم یجز العطف فی المثالین لانه انما یجوز العطف على المضمرة
 المجرور اذا اعيد الجار و لم یعد الجار ههنا فلم یجز العطف فان قلت هلا یكون قوله
 و عمرًا عطفًا على الشأن قلت لانه خلاف المعنی فان المعنی حیث مذ ماشانك نفس عمر
 و السائل یسأل عن شأنهما لا عن شأن احدهما و عن نفس الاخر و انما ذکر نظیرین تنبيهاً
على وجود الفعل مع حرف الاستفهام و الجار و المجرور و مع حرف الاستفهام و الاسم
 لان المعنی ما تصنع تعلیل معلل مقدّم ای انما تعین نصب الاسم فی هذین المثالین
 لكون معناها معنی ما تصنع اعلم ان النحویین قسموا المنصوبات الى اصل و ملحق و
 جعلوا المفاعیل الخمسة من الاصل و غیرها كالحال و التمیز و المستثنى من الملحقات
 و اعترض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول مع قرب فعل یوزن باعلة
 و صاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع و الموقع علیه فما بالهم جعلوا
 المفعول له و معه من اصل المنصوبات و الحال من الفروع و مع ان العکس هو
 الا نسب و یمکن ان یجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا یوجد
 الفعل بدونها الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انهما هیئة الفاعل و المفعول لا باعتبار
 الذات فالفعل من حیث هو لا یحتاج الیه و انما یعمل فیہ باعتبار عمله فی الفاعل
 و المفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له و المفعول معه فانها متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذا اول علة للفعل و الثاني مضاف بمفعول له فی الفعل
 فتصیرهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات و المصنف لتما فرغ عن بیان
 اصل المنصوبات و هی المفاعیل الخمسة شرع فی بیان ملحقاتها فقال

فصل الحال

قد هما على التميز لا ستلزامها بالنصب وكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان التميز ادخل في المنصوبات من المستثنى لا يذ لا يكون الا منصوبا او مجرورا قد مر على المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى لا محلا قد هما على ما سواها من خبر كان واسم وان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قد مر خبر لا فعال لناقصة لانها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم قد مر اسم لانها اقوى عملا من لا التي لنفى الجنس بها ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التي لنفى الجنس اقوى عملا منها فانها ناصبة في لغة القبيلتين قد مر اسمها على خبرها ثم الحال في اللغة الصفة يقال كيف حالك اى صفتك وقد يطلق على الزمان الذى انت فيه وانما سمي هذا القسم لانه صفة اى حال ولا يترقب بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان لخرز به عن لفظ لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احرز به عن التميز لانه يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا عند وقوع الفعل عليه وكيها اى الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهى اعم من ان تكون حقيقية او مقولة نحو قوله تعالى فاذا خلوا خلفا ليدب اى مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثانى حالا مقولة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما نحو ولا يشكر بنحو قام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارنا بطلوع الشمس ايضا هي اعم من ان يكون كالدائم ككون الفاعل موصوفا غائبا ويسمى دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه ويسمى مستقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد اكبيز ونحو ضربت الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدور الفعل عنه فاعل حكما والثانى لكون الكلام في معنى احد ثب الضرب مفعول به حكما وكذا اذ يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وايحيب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا وكن الوكيل ان يأكل اخيه ميتا لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما

الحال محققة حال مفعول به حال مفعول به حال مستقلة

لغوجاء في زيد ركباً مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدداً
 مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيداً ركبين مثال لما يدل على بيان
 هيئة الفاعل والمفعول به جميعاً ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول
 به اللفظيين شرع في بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لان الفاعل والمفعول
 اللذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنىً وأما ما يصحح بكونها لفظيين
 اكتفاءً بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل الحال على بيان هيئة معنويًا نحو
 زيد في الدار قائماً مثال للحال عن الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل فاخوذ من الظرف كما
 اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد في الدار قائماً زيد استقر في الدار قائماً فيكون قائماً
 حالاً من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الظرف
 وغيره وليس المراد باللفظي سوى كون عامله فعلاً او من ملحقاته فهذا لا يرد ما يقال ان قائماً
 في زيد في الدار قائماً حال من ضمير مستكن في الدار ما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف
 المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثلاً للحال عن الفاعل المعنوي وكذا
 المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئة قد يكون معنويًا نحو هذا زيد قائماً مثال للحال
 عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائماً المشار اليه قائماً وهو زيد فيكون
 زيداً ذاك حال بنا ويل اشير الى زيد انبه على زيد فهو مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان
 عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه واسم الاشارة وما فرغ عن بيان ان الفاعل
 والمفعول به قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنىً شرع في بيان ما يكون بسببه لفاعل والمفعول به
 لفظيين او معنويين فقال والعامل الكائن في الحال قافلاً صريحاً او معنى فعل اراد معنى
 فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار
 والحجر واسماء الاعمال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم
 الاشارة والتمني والترجي والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابداءً او صورة
 فلا يرد ان كلاً قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلاً مع كونه معرفة لانه
 مضاف في التقدير ولكنه نكرة صورة فيصير ان يقع حالاً من حيث الصورة او معنى
 فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهدك وكلمته فاه الى في قائمتها
 وان كانت معارف لفظاً نكراتاً معنىً اذ المعنى ارسلها معتكفة ومررت
 به منفرداً وطلبت مجتهداً وكلمته مشافهاً وهذا عند سيوييه وعند غيره انها
 معمولة للافعال المحذوفة والتقدير ارسلها تغارك العراك ومررت به

وحده وطلبته اجتهد جهدك وكلمته جاعلا فاه الى في فخذت العوامل واقامت
لمصادر المفعول به مقامها وقيل انها الافعال مجازا وانما اشترط ان تكون الحال نكرة
لان حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كما اقول وفيه بحث لان هذا الدليل
لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجبي الدليل يستدعي ان يكون اصلا واجبا
وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف والسؤال لا يكون عن معلوم وفيه بحث
ايضا لان المفعول له يقع جوابا باللم وقد صرح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل
والغرض تحصل به التعريف زائد على الغرض فيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يعرف تعريفه
ان كان التعيين مقصودا او المنع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة
النصب نحو ايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضا لان اشترط التنكير لا يدفع الالتباس
مطلقا الجواز ان يقع الشيء حالا عن النكرة المخصوصة متأخرا عنه نحو ايت غلام رجل
ضاربا مع ان الحال هناك تلتبس بالصفة الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر
منه مع تنكيره لان ذلك الحال يكون معرفة غالبا واختير التنكير عليه ذوالحال معرفة غالبا
كما عرفت في الامثلة المذكورة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصلا ان يكون معرفة كالمبتدأ
ولئلا تلتبس الحال بالصفة في مثل ايت رجلا طريقا وقوله غالبا ظرف متعلق لمفعول
وذوالحال معرفة اي يتعرف ذوالحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف وايت
ذوالحال تعرف غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان ذوالحال قد يكون نكرة فان كان
ذوالحال نكرة لان الحال اذا كانت جملة وصاحبها مفرغا فالواجب فيها الواو لا التقدير نحو
جاء في رجل على كتفه السيف نكرة محضتها لانها لو كانت مخصصا بوصف او اضافة او هي او يقع
او استفهام لا يجب التقدير نحو مرت برجل عالم قائما ومرت بغلام رجل قائما وكقول الشاعر شعر
لا يركب احد الى الا حجام
يَوْمَ الْوَعْدِ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِهِ
ونحو ما جاء في رجل اراكبا ونحو هل اتاك فقير سائلا يجب تقديم الحال عليه
على ذى الحال هو جزاء لقوله فان كان نحو جاء في راكبا رجلا وانما وجب تقديم الحال على
ذى الحال عند كونه نكرة لئلا تلتبس اى الحال وانما انت ضمير الحال لان الحال مؤنث سماعي بالصفة
في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا ايت رجلا راكبا على تقدير تاخره انه حال
او صفة اى ان راكبا حال من الرجل او صفة له وعلى تقدير تقدمه تعين انه حال منه
لا صفة له لان الصفة لا يتقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجد
واعترض ههنا بانه يلزم تقديم الحال منه مطلقا سواء كانت النكرة

قوله الاحكام جميع
الحاجب امور معظوم
الظرف في شدة القتل
في معكمها والحكام
كلتا بفتحة المون
ومع قول الشاعر
لا يركب احد الى
عجاف المون لا يركب
الى الحمار ومعكمها
لان لا يقصد حضورها
الشجاعة وبن النجاعة
من الجبانة فقوله
احذ ذوالحال وقع
نكرة مخصصا بغير
ان قوله لا يركب
وقوله ملحقا فاحال
تأخذ عن الحال
مولوى محمد نظام الدين
الكلباني

لا يعلم

مخصوصة بشئ من اسباب التحصیل ولم یکن مخصوصة به لان الالتباس ینتجق
 فی حالة النصب مطلقا لصحة توصیف النكرة لمخصوصة بالمعرفة و آجیب بان
 النكرة لمخصوصة فالحققة المعرفة لم یعتبر فیہ الالتباس للالحاق والحمل علی
 صولة التعریف كما لم یعتبر عدم الالتباس فی حالة الرفع والجر حتى الذم التقدیم
 الحاقا لهذا بالنصب ثم لما فرغ عن بیان الحال المفردة شرع فی بیان الحال الجملة فقال
 وقد تكون الحال جملة خبریت لان الحال كما تدل علی بیان الهيئة اذا كانت مفردة
 كذلك تدل علیہ اذا كانت جملة وقید الجملة بالخبریت لان الجملة الانتشائية لا تقع
 حالا ولا صفة ولا صلة وكن الا تقع خبرا عند البعض بل تاویل لانه لا یثبت للانتشائية
 بنفسها واثبات شئ لشیء فرغ ثبوتہ لنفسه نحو جاء فی زید غلامه کمثال
 للجملة الخبریة الاسمیة الواقعة حالا او یرکب غلامه مثال للجملة الخبریة الفعلیة الواقعة
 حالا وقد یحذف العامل ای العامل فی الحال واما لم یقل وقد یحذف والفعل لان التنبأ
 منه حذف الفعل والشبه كما شاء ارادته فی نظائر المکررة والمقصود جواز حذف
 عامل الحال باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه معناه مثال الثالث الهلال بیئنا ای
 هذا الهلال بیئنا لقیام قرینة ای عند حصول قرینة دالة علی حذف العامل جوازا كما نقول للمسافر
 ای لمن یرید السفر سالما غائما ای ترجع سالما غائما فترجع بقرینة حال
 المخاطب وقوله غائما حال بعد حال او صفة لسالما كما نقول ایضا للمسافر
 راشدا هدیئا واذ فرغ عن الحال شرع فی بیان التمییز فقال **فصل التمییز**
 ویستی بالتبیین والتفسیر واما التمییز یفتح الیاء وكسرهما ایضاً واندأ
 جعل التمییز من المنصوبات مع انه قد یحجج بجرور لان النصب هو الاصل فیہ
 وای التمییز نكرة لان الاصل فی التمییز هو التتکید ذن تعریفه زائد علی الغرض الحاصل
 وهذا عند البصرین وجواز الكوفیون تعریفه باللام والاضافة نحو عین رایه والم
 بطنه وسفه نفسه منصوبات علی التمییز وقال البصریون ان عین رایه بمعنی عین فی
 رایه وان المر بطنه بمعنی المر شاکیا بطنه وان سفه نفسه بمعنی سفه نفسه او معنی
 سفه نفسه بالتشدید لان الاصل سفهته نفسه فلما حول الفعل الی الضمیر انتصب
 ما بعد بوقوع الفعل علیہ فصار معنی سفه بالتشدید تذکر بعد مقید وهو ما یعرب
 قد الشئ ویجمع علی مقادیر ثم بین بقوله من عدة او کیل او وزن او مساحة او عین
 ذلك ای المذكور مما فیہ اجهام ای من شئ یکون فیہ اجهام كما لمقیاس ترفع

فان الجملة الانتشائية
 لا تقع

منه

اي التميز ذلك الا بهام عن ذلك المقدر نحو عندى عشرون درهما مثال للتمييز الذي
 يذكر بعد المفرد المقدر من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع فيكون
 انما مثل بعشرون درهما لا باحد عشر درهما لكونه مثالا للامر من العدد والتامر بال
 واورد عليه بان احد عشر ايضا يحتمل مثالا للامر من العدد والتامر بالتنوين
 المقدر وقفين ان بوا مثال للثمين الذي يذكر بعد المفرد المقدر من الك
 ومنوان سمنامثال لما يذكر بعد المفرد المقدر من الموزون وقوله منوانت
 منابا لقصر وهو اقص من المن بالتشديد وجريبان قطنا مثال لتمييز كره
 المفرد المقدر من المسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى
 مثلها زيدا مثال لتمييز كره بعد المفرد المقدر من المقياس وقد تم فيه الاسم
 بالاضافة واعلم ان معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة
 والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية نون
 والاضافة كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم
 بلام التعريف والاسم التام مع انه مستحيل ضافة فالاولى ان يقال في تفت
 ان معنى تمام الاسم ان يكون في اخره ما يوجب امتناع اضافة تتر اذا تم الاسم
 بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التميز الواقع بعد بالمفعول
 بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم
 التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعل هذه الاشياء تتر بها الاسم فقامت
 الفاعل الذي تتر به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل
 ان لام التعريف وان كان تتر بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز
 فلا يقال عندى الترافق خلا وقد يكون التميز عن غير مقدر اى ما ليس
 ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس في كلمة قد للتقليل شارة الى ان الغ
 في التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكأنه قال التميز يكون عن مقدار عا لب
 ويكون عن غيره نادرا فقول وقد يكون معطف على هذا المقدر وقد استوفى
 مختصرا بيان قسمي التميز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صرا
 في هذا خاتمة جدا فان الخاتمة بهم باعتبار الجنس تامر بالتنوين فاقصد
 فبين بالاضافة الى نوعه على هذا القياس قوله سوارخ هباً وفيه اى في الق
 عن غير المقدر الخفض يخفض التميز بالاضافة اكثر استعمالاً من النصب على

له اعرب يا اعرب
 الحكيمى
 راقه نوى
 از زيبيكانه
 وخرقاراند
 كده ١١٢٢

حصول الغرض وهو البيان مع الخفة وكقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في
 لهما المقادير فرضي اولى بالتميز الذي نصبه نص على كونه ممايزا بخلا وغير المقادير
 انه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب الاصل ان يكون
 من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبويض نحو خاتم حديد باب سايرها النصب
 الاضافة اكثر وقليل نسبة الا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ عن بيان
 التميز عن مفرغ شرع في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اي التميز بعد الجملة
 لفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اي عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفسا او علما
 واما انما ذكرت امثلة لهذا التميز اشارة الى كثرة اصنافه حيث يكون اسما المنتصب
 فقط او متعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنتصب عن العلم
 نقص بمتعلقه والاب يحتمل ان يكون للمنتصب ويحتمل ان يكون متعلقه فقط و
 ان يقع التميز بعد ما شاء به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم
 فاعول نحو الارض مفرجة عيوننا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها او اسم التفضيل نحو
 زيد افضل من عمر فعلم ان هذه الصفات مع ضمائرهما ليست بجملة لكن تشابها لانها منسوبة الى
 اعلمها كما ان الفعل منسوبة الى فاعله وقد يقع التميز بعد الاضافة نحو يعجبنى طيبه نفسا
 وعلما واما واما خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التميز شرع

فان هذه الصفات
 مع ضمائرهما
 ليست بجملة الخ
 المستثنى

بيان المستثنى واما ذكر ساير احكامه استطرادا فقال **فصل** المستثنى في
 لمصادر ان الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين
 لفظ الاستثناء من قياس الباب ذلك لانه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل
 نظير ذكر بعد الاخوانها اي اخوات الامن نحو خلا وليس لا يكون وغير سوى ليعلم متعلق
 قوله يذكر انه اي المستثنى لا ينسب اليه ما نسب اليه ما قبلها اي ما قبل الاخوانها وعرفه الشئ اللفظ
 المذكور بعد الاخوانها فلما قبلها نفيًا واثباتًا وعرفه بعضهم بانها صرف بعض جملة المذكور
 من دخول في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى من قول القائل حدة اخراج الشئ عما دخل فيه غير
 لان لفظ الاستثناء مشتق من التثنية وهو المصروف والمنع لانه اذا دخل بعض الجملة فلا يمكن اخراجه
 منها في وقت الا نادرا وصرح الشيخ ابن الحارث بانها ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشتق
 بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا الى تقسيم اللفظ المشترك
 ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل قد مر
 على المنقطع لكونه الاصل وهو اي المتصل ما يخرج سواء كان الباقي اقل واكثر او مساويا

عن متعدد ای عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع
 المتعد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعي سبق
 الدخول فيرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الا زيدا اذ اخلا ثم خارجا
 وانه يوجب ان يكون اخرا الكلام متناقضا لصدرة اذ الدخول يستدعي ان يكون جائئا
 والخروج يستدعي ان لا يكون جائئا وانه تناقض بل الحكم على المتعد بعد خروج
 المستدعي منه واعترض عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاء في القوم سو زيدا
 فانه ظرف للجمع وكذا ما خلا زيدا او ما خلا زيدا فليس الا سناد الى المتعد الخارج عنه
 زيدا واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
 للصورة وهذا غير سديد لان الا سناد الى القوم المراد منه سو زيدا تقييد للجي بالظرف
 قرينة ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المتعد فلا يلزم ما ذكره
 لانه من باب تنزيل الاحكام منزلة الوجود على نحو ضيق ثم البير وسبحان الله اكبر
 جسم الفيل وصر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان المستثنى دخلا في حكم
 الصدرفكاته كان دخلا ثم اخرج واحترز بقوله هو ما اخرج عما لم يخرج عن شيء
 ومعنى الاخراج هو الفصل عن الباطن الى الظاهر وانه لا يتلزم ان يكون الخارج عنه
 متعد الا ترى انه يقال اخرجت زيدا عن الدار وليس متعد فلو اقتصر الشيء على
 قوله ما اخرج ولم يتعرض بقوله عن متعد لصدق على كل ما اخرج الا ان المستثنى
 لما كان ما اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعد فلا يلزم استثناءه كما تم المتعد
 اعلم من ان يكون ذوا افراد نحو جاء في القوم الا زيدا او ذوا اجزاء نحو ضربت زيدا الاراس
 بالآ واخواتها متعلق باخرج نحو جاء في القوم الا زيدا افرز اخرج عن متعد وهو
 القوم او منقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا ايض وهو المنقطع
 اذن كور بعد الآ واخواتها غير مخرج حال من ضمير المذكور اي حال كون المنقطع غير
 مخرج عن متعد لعدم دخوله اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي
 لم يكن دخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء في
 القوم الا زيدا ام شيئا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا لو لم يكن من جنسه نحو جاء في
 القوم الاحمارا فالجمار مذكور بعد الا لم يخرج عن متعد وهو القوم لكونه غير متناول
 له ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها
 على التفصيل فقال اعلم ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام فان كان اي المستثنى

متصلاً وقع بعد الا احترز به عما اذا كان بعد غير وسماً فانه يكون مخفوضاً لا منصوباً
كما سيجيء في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيًا ولا نهيًا ولا استنفاها ما و
غير الموجب ما يقابله و اراد بالموجب ههنا ما يكون تاماً فلا يدخل فيه نحو قولي لا يوم
كذ ا على صيغة المجهول و رفع اليوم فانه وان كان كلاماً موجباً الا انه غير تام او منقطعاً
سواء كان في كلام موجب او في غيره كما مر او مقدماً على المستثنى منه نحو ما جاء في
الا زيداً احد او كان اي المستثنى بعد خلا وعدا عند الا اكثر اي عند اكثر النجاة و اما قال
هذا احترز ان اعن قول البعض فانهم يجوزون الجر لكونها حرة في جر عند ذلك البعض وقال
السيرا في لم اعلم خلا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد
وما عدل وليس زيدا او لا يكون نحو جاء في القوم خلا زيدا الى اخره اي اخر المثال نحو ما جاء في
القوم ما عدل زيدا وليس زيدا او لا يكون زيدا ا كان منصوباً جزاءً لقوله فان كان بعد لامع ما
عطف عليه اي فان كان المستثنى بعد الا واخواتها كان منصوباً وجوباً في هذه
الاقسام كلها اما في الاقسام الثلاثة الاول فلا ستحقاقه النصب لشبهه
بالمفعول في كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الجر
ولان البدل ممتنع فيها و اما في المستثنى بعد الا في كلام موجب فلانه في حكم تكرير
العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى
قولك جاء في القوم الا زيداً اجاء في القوم لاجاء في زيدا وهو قلب المقصود لان
المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير
الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضاً
ان المبدال منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفريع وهو في كلام
موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاء في القوم الا زيد
بقي جاء في الا زيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس لا زيد وهو محال في
كلا التعليلين نظر مذكور في المطولات و اما في المستثنى اذا كان مقدماً
فلان البدل تابع وتقدير التابع على المتبوع لا يجوز و اما في صورة المنقطع
فلا امتناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر و اما
امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد ارادة وانعدام كون بدل الغلط
كذلك و اما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الا اكثر فلكونه مفعولاً به نصبه
واجب و اما نصبه بعد ما خلا وما عدل فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولاً

الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلمنا مضمرا والمستثنى بعد دخول
 مفعول به في الكلام في محل نصب على الظرفية فان معنى قولك جاء في القوم
 ما خلا زيدا او ما عدل عمرا وقت خلوهم اي خلوه عجيبة من زيد وقت مجاؤهم
 اي مجاؤة عجيبة عن عمرو وروى عن الاخفش الجر بها يجعل ما زيد وروى ذلك
 عن الجري ايضا وتعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافها ولذا لم يقل
 عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون فلانها فعلا من الاعمال ^{اي الاستثناء} ^{الناصية}
 الناصية للخبر فلا سم بعد ها منصوب على الخبرية وهما في تركيبه موضع نصب
 على انها حالان ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عامة الى بعض مضاف
 الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمها ههنا
 لكون ما بعدها في صورة المستثنى باله وهذا التزموا التضمين في خلا و اضمار فاعله
 وفاعل عدل ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
 فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه
 ما كان ولم يكن تحكما وان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد وعدا
 وما خلا وما عدل وليس لا يكون فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير
 وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيحى في كلام غير موجب احترز به عما
 اذا كان بعد الا في كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه مذكور الجملة
 الاسمية وقعت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب المستثنى
 غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي ثم لجواز البدل بشرط الخبر
 لم يبدكرها انصر ويجوز كرها احدها ان يكون المستثنى متصلا بالاول وثانيتها ان يكون
 مقدا على المستثنى منه ثالثها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم
 الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التطاق
 بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاء في احد جزئ كنت
 جالسا الا زيدا فان الا بدل فيه غير مختار لقصد التطاق بينه وبين
 المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزء
 لقوله ان كان النصب على الاستثناء البدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاء في
 احد الا زيدا بالنصب الا زيدا بالرفع على انه بدل عن احد هو الوجه المختار اما
 جواز النصب فعلا الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيها لمفعول اما تخيلا

البدال فلوكونه مقصوداً فی الكلام بخلاف ما اذا كان منصوباً بحيث يكون حينئذ
 فضلةً ولقصد التظابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل هو
 كان بعد الا لا يجب فيه الضمير بقريظة الاستثناء المنصل لانه يفيد ان المستثنى بعد
 المستثنى منه وان كان اي المستثنى مفرغاً بان يكون بعد الا في كلام غير موجبه للمستثنى
 منه غير مذکور كان اعرابه اي اعراب المستثنى بحسب العامل اي بقدره اذ الحسب
 القدر فان العامل على ثلاثة اقسام عامل الرفع عامل النصب عامل الجر فالاعراب على
 قدره كناية عن الاعراب بالرفع والنصب بالجر وهذا اندفع اعتراض بعض الناس هنا بان
 كان المراد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مرت الا يزيد فانه معرب
 بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العامل مع زيجوز
 يختار الشق الاول ايضاً ويقال لجرار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انقل الى المستثنى
 بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله انما سمي هذا القسم من المستثنى مفرغاً
 لانه يفرغ العامل الذي قبل الاله ولا يشغل بالمستثنى منه فخذ والمستثنى منه جعل
 اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه مجازاً القيام مقامه ان المستثنى منه مقدر في التحقيق
 يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الاهداء امتناع قولهم قام هندا لان الفاعل
 في الاول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هندا تقول ما جاءني الا زيد في الرفع
 وما رايت الا زيد في النصب ما مرت الا يزيد في الجر وان كان اي المستثنى
 بعد غير سوى في اربع لغات فتح السنين مع المد وكسرها مع القصر كالأول مع
 المد والضم مع القصر حاشا عند الاكثر اي اكثر النخاعة وانما قال ذلك
 احترازاً عما ذهب اليه المبرد ولانه عند فعل متعدٍ ينصب بعد كما جاء في الدعاء
 المأثور اللهم اغفر لي ومن سمع دعائي حاشا الشيطان كان حجراً جزءاً للشيطان
 وانما كان المستثنى بعد غير سوى وسواء حجراً والكونها اسما مضافة الى ما بعدها
 فالاسم بعد ما حجراً وبالاضافة وما بعد حاشا فلا يستعملها اياها حرف جر دون
 فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله **شعرا**
 من مشعر عبد والصليب سفاهة حاشا اي مسلم مقدر
 اي مختوز فحجاء في القوم غير بيد سوا زيد كذلك حاشا زيد ثم لما ادرج كلمة غير في كلام
 الاستثناء وهو اسم متكلم لا بد له من الاعراب خذ في بيان اعراب فقال اعلم ان اعراب غير
 كاعراب المستثنى بالاي مثل اعراب الاسم الذي استثنى بالاعلى التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالاي

اي اي عامل
 المستثنى منه
 فقط

من وجوب النصب في المستثنى من الموجب المنقطع المقدم وجوازها مع اختيار البدل
 في غير الموجب لتام الاعراب على حسب العامل في الناقص تقول جاء في القوم غير زيد
 مثال للمستثنى من الموجب غير جار مثال للمنقطع وما جاء في غير زيد في القوم
 مثال للمقدم وما جاء في احد غير زيد بالنصب الرفع مثال للاستثناء والبدل
 وما جاء في غير زيد مثال للفرغ وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بالارادة لما
 كان ما بعده مستثنى فيكون مستحقا لاعراب المستثنى وهو مستغن عن اعراب الرفع
 له وجه اخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من الاعراب فبالاولى ان يؤثر بوجه ما بعد غيرا
 على قرينته المحتاج بما فضل عن حاجة وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين غير مع انه
 بمعنى الحرف لوجود المانع مع البناء وهو الاضافة ثم لما ذكر لفظه غير في الاستثناء
 بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصله فقال اعلم ان لفظه غير موضوع للصفة
 لا للاستثناء لانها بمعنى مغاير واستعمالها بمعنى المغاير اما ان يكون في الذات كمرت
 برجل غير زيد قال لله تعالى بوا غير ذي نزع او في الصفات كدخلت بوجه غير الوجه
 الذي دخلت به وقد تستعمل اي لفظه غير للاستثناء فالفرق بينه اذا كان وصفا
 وبينه اذا كان استثناء انه اذا كان وصفا والمستثنى غير اخل اذا كان استثناء
 فالمستثنى داخل في جملة تقول جاء في القوم غير اصحابك بالنصب على الاستثناء
 فالاصحاب من جملة القوم وجاء في القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالاصحاب
 ليست من جملة القوم لهذا اذا قلت فلان على درهم غير ابق بالرفع كان درهما ما اذا تقدي
 درهم ابق واذا قلت على درهم غير ابق بالنصب كان درهما ناقضا اذا تقدي درهم
 ابق كما ان لفظه الا موضوعا للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحروف
 ان لا تكون صفة وقد تستعمل اي لفظه الا في الصفة لقرب معنى كل واحد منهما عن
 الاخر فيجوز استعمال كل منهما مكان الاخر لكنه انما تستعمل الا في الصفة لتغذ الاستثناء
 كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة
 في صفة بمعنى غير كما فسره بقوله اي غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر
 في اسم بعده واستعملت الا في الصفة ههنا لتغذ الاستثناء لان الجمع اذا كان
 منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا يعم له بحيث يدل عليه
 المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا تعدل حمل الاعلى الاستثناء في الآية الكريمة
 لا يجب حملها على الصفة فلم تحمل على البدل قلنا ان كلمة لوب بمنزلة ان في ان الكلام

له اي في ما قبل غير
 مرصوم
 مرصوم

موجب والبدال لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البديل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء وفيه نظرا انه يتعين البديل عند هم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز
الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض الهة شتى غير
الفرد الذي هو فاطرها لخرجت عن هذا النظام لوجود التمانع كما نقر في اصول الكلام
وكذلك قولك لا اله الا الله فان الا هذه مستعلة في الصفة بمعنى غير ابيض فيكون
معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعد بقسميه ههنا اما المتصل فلانه لا يكون
المراد من قولك لا اله الا الهة المحققة فيلزم منه ان يكون الله اخلا فيهم ثم استثنى
منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلانه لا يكون المراد من
قولك لا اله الا الهة الباطلة وينفي المحققة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله
مرفوع على انه بدل من محل اسم التبرية لا يرتفع على الابتداء ويجوز ان يكون منصوبا
على انه بدل من لفظ اسمها لان لا تعمل في المعارف ولان عملها انما يكون لاجل النفي ولا يطر
النفي الذي عمله لاجل فكيف يعمل مع سلب لعل لان ابد اله من اللفظ يوه الكفر وسينه
ويبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض لهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء ولا يهاصر
البديل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستثنى للعبودية في الوجود او موجود
الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب للتلا في تراخي في الاعن النفي كما لو
لم يجذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات هو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى
على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل انه هو الذي يفيد
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع
النافية والخطاء المشركين في تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو مساو له الطريقة البرهانية
لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد
هو اثبات الوجود له تعالى وتقييد عن اله غير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النجاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تأمة
مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله اله فادخل لا والالقصر المسند اليه
هو الله والمسند به هو اله لكن لا فادة القصر قدم لا واخر الا الله وجعل الا
الله خبرا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال
فصل خبر كان واخواتها اي نظائر لفظه كان وهي التي عرفتها في المرفوعات
وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحدى اخواتها

فلا اله الا الله

يفسد

خبر كان

والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا يتنقض التعريف بيبضرب في كان زيد
يضرب اخوة نحو كان زيد قائما مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان وا
اخواتها في اقسامه واحكامه وشرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر
المبتدأ بقوله الا انه اي الشأن يجوز تقديمه اي تقديم خبر كان واخواتها على
اسم مع كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص نحو كان
اخاك صدقك وكان خيرا من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل منهما
او احد هما لفظيا لعدم الالتباس بوجوه القرينة وهي النصب اذا كانا مقصوبين
نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية معنوية
الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات لقائل ان يقول يشكل ذلك بما ذكر في
بعض التفاسير عند قوله تعافا زالت تلك دعوتهم من ان يكون دعوتهم اسم فزال الت
تلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اي متلبس بخالفة خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة
او مساويا له ملفوظا لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكانه لا لتباس نحو كان القائم
زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان
واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد فعلان قد
تقرب الماضى الى الحال فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال او عند
وقوعه شرطا نحو صار زيدا قام قال الله تعالى ان كان قبيلص قد من دبر
بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الوجه عليه ان يذكره
ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان اسمان واخواتها وقال
فصل اسمان واخواتها اي نظائر كلمة ان وهي التي تعرفها في اللوغات هو
المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان واحداى اخواتها كما ذكرنا من معنى
الدخول لا يشكل الحد بلخوة في ان زيدا يضرب اخوة فخا ان زيد قائم فان زيدا مسند اليه
بعد دخول ان وسياتي تمام احكامه في القسم الثالث ان شاء ان الله تعافا لما فرغ
بيان اسمان واخواتها شرع في بيان المنصوب بلا التي لنفى الجنس فقال
فصل المنصوب بلا التي لنفى الجنس نال بصريح باسمه لا انه لم يكن من المنصوبات
على الاطلاق بل هو التفسير قيد ههنا ليكون صورة التقيد لئلا على صورة الاكتفاء
او نقول ليس كل اسم ولا اكثره منصوبا ولا يجوز جعل مطلقا منصوبا لا حقيقة كما جاز
بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب لا بخلافه ما سواه من المنصوبات فان

اسمان

المنصوب بلا

بعضاوان لم یکن کل من المنصوبات لكن اکثره منها فاعطى للاكثر حکم الكل منها
 مجازا هو المسند اليه بعد دخولها ای بعد دخول هذه وخرج عنه اخوة في
 لا غلام رجل اخوة قائم لما عرفت من معنی الدخول ولان قوله يلها نكرة مضافة
 او مشابها لها داخل في التعريف فخرج به اخوة في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم
 كونه نكرة مضافة او مشبهة به يلها الضمير المستند فيه راجع الى المسند اليه البارز
 الى الا وهذه الجملة إما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وبران الضمير
 حينئذ ليس بواجب وان جرى الفعل على ما هو له اذا لوى فعل المسند اليه جرى على
 الضمير في دخولها لانه وقع حالا عند لفظه لا لتباس باختلاف الموصوفين تذكر
 وتا نيتا كما في قولك هند زيد تضربه هي وانا واجب بران الضمير اذا اسند اليه
 فعلى جرى على غير من هو له في صورة التباس نحو زيد عمر يضربه هو بخلاف الضمير
 اذا اسند اليه صفت جرت على من هي له فيجب بران الضمير عند التباس على
 نحو زيد عمر وضاربه هو هند زيد ضاربين ثم احتترز بقوله يلها عما كان مفقودا
 بينه وبين لا فان حكمه سببا نكرة حال من الضمير المستند في يلها اي حال كون ذلك
 اسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سبب مضافة صفة نكرة
 واحترز به عما كان نكرة مفردة فان حكمه سيد كرخوة غلام رجل في الدار مثال
 للنكرة المضافة او مشابها لها اي للمضاف في تعلق شيء هو تام معناه نحو عشرين
 درهما في الكيس مثال للمشابه للمضاف ثم هذا التعريف لا سم من حيث انه منصوب
 فيشترط في نصب القيود المذكورة اذ لا هذه انما تنصب الاسم لمشابهتها بان من
 حيث ان لتأكيد الاثبات وهذه لتفكيك الاستغراق فتدخل على النكرة وتنصيرها
 لفظا ولما فرغ عن بيان حد المنصوب بلا شرع في بيان فوائد القيود المذكورة في ذلك الحد
 فقال فان كان بعد اللفظ الجنس نكرة بالرفع على انه اسم كان وخبر الظرف المقدم
 عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجد مفردة صفة نكرة اي ما لا يكون مضافا ولا
 مشابها به بنى اي النكرة المفردة على الفتح في الموصوفين كرجل في الدار وعلى الياء في
 المثني والمجموع نحو غلامين لك ولا مسلمين لك وانا بنيت النكرة المفردة الواقعة
 بعد اللفظ للجنس لتضميرها من الاستغراقية وانا بنيت اذ معني قولنا لا رجل في الدار
 لا من رجل في الدار لان جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فخذ من
 تخفيفا وانا بنيت على غير السكون لكون بناؤها عارضا وعلى علامة النصب

المثناة

للخفة والنون في المثنى والمجموع غير مانع للبناء في الصيغة كما في يا رجل ويا
 مسلمون وعن ابي الحسن وابي سعيد الرمانى انه معرب و عدم التنوين في لارجل
 لا يخطا الفرع من درجة الاصل او للفرق بين النفع المستغرق وغيره وتنصيها
 لا محلا لانه مبني اعرابا لمبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضافة المشبهة
 بها مع وجود علة البناء فيها لكرهتهم جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا وذلك لان
 الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن والمتضمن فلو اعتبر
 التضمن بالبناء يلزم جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا وان كان بعد المعرفة او نكرة مفصلا
 بين اى بين ذلك الاسم النكرة وبين الاولى ان يقول ان كان نكرة مفصلا او
 معرفة ليكون على ترتيب الاحتراس في قوله يليها نكرة مضافة الا ان يقال انه اخذ في
 البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول مالم يسم فاعله لقوله مفعولا كذا في
 بعض الشروح ويرد عليه ان كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم
 النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه يجب ان يكون
 مرفوعا الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قوله قد جيل بين العير والنرون
 ولم يجعل ظرف مفعول مالم يسم فاعله وعلل بان بين لكونه لازم النصب على الظرفية
 لا يقام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام الفاعل اذا لم يكن
 لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال ان كان هو
 المصدر المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سمي الظرف جعل مفعولا
 مالم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفسير
 في قوله تعا لقد تقطع بينكم ارتفع بين يتقطعت وهو ظرف اتسع فيه فاستعملت اسما كما
 استعملت في هذا فراق بيني وبينك ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
 ظرفا او ضم فاعلا لدلالة الحال عليه اي تقطع خلقكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه
 الاول لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيمة يفصل بينكم
 وهذا بيندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكرير اجزاء لقوله وان
 كان بعد لام مرفوعا وجوبا ويجب تكريرها في صورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
 فلنقد ان عملها لا فيها لكونها نفع الجنس ولا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة
 فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشاهدة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
 عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فلا التشبيه

فيها

رفع

فيها

على كون لا نفي للجنس في النكرات لانه نفي في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيدا ولا
 عمر ولا خالد الى اخر افراد الرجل واما تكرر يرها في المعارف فلجبر النقصان من نفي للجنس
 التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكرر يرا لمطابقة السؤال لان قولنا
 لا زيدا في الدار ولا عمر وجواب من قال ازيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل
 ولا امرأة جواب من قال اني الدار رجل م امرأة وذهب بوالعبا وابن كيسان الى عدم
 وجوب تكرر يرا مع المعرفة والنكرة المفصولة مع اسم اخر تقول لا زيدا في الدار ولا عمر
 مثال لتكرر يرا مع المعرفة ولا يراها رجل ولا امرأة مثال لتكرر يرا مع النكرة المفصولة وعلم
 انه كما يجب تكرر يرا في النكرة المفصولة كذلك يجب تكرر يرها في النكرة المتصلة بلا
 عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفي للجنس فتح الاسم بناؤه فقد انتفيا
 فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكك حل منسوب بلا حيث يدل
 فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها ما عرفت من معنى الدخول ويجوز
 في مثله اى في كل موضع كرر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في العطف والمعطوف عليه مثل
 لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمة
 وتوفيق خمسة اوجه الاول فتحها اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه ان كانا
 النفي للجنس الثاني رفعها اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة
 السؤال لانه جواب سؤال من يسأل حول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المكرر غير المفصولة مع
 مخالفة القياس لمطابقة السؤال الثالث فتح الاول على ان لاهنا نفي للجنس رفع الثاني
 بناء على زيادة لا لتأكيد النفي او على انه معطوف على محل الاول وهو فروع على الابتداء الرابع
 رفع الاول على ان لا بمعنى ليس هذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل فتح الثاني على ان
 لاهنا نفي للجنس الخامس فتح الاول لما ذكرنا انفا ونصب الثاني بناء على ان لا زيادة لتأكيد
 النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمشاكلة الفتحة النصب في العرض والاطراد وقد وجد
 اسما لا نفي للجنس لقرينة اى وقت حصول قرينة دالة عليه قبل حذو المبتدأ
 لانه مبتدأ في الاصل نحو عليك اى لا بأس عليك اى ولا شئ عليك القرينة ههنا
 دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امرأة ثم لما فرغ عن اسم منصوب بالتي
 للجنس شرع في بيان خبرها ولا المشبهتين بليس فقال **فصل خبر ما ولا المشبهتين**
 بليس فيما ذكر من المشابهة في الرفعات هو المسند بعد دخولها اى دخولها ولا نحو ما زيد قائما
 ولا رجل حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل عملها

نفي

بقوله وان وقع الخبر اى خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل وتقدم ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد صار بـ بخلاف ما اذا كان ظرفا لنحو قول
فدا منكم من احد عنه حاجز اوزيدت ان بعدها انما قيل بعد لان ان لا تزل
بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان النخاة مختلفوا في ان هذه فذهب
البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزداد بعد لا وما المصدرية
ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت لتأكيد النفي والا فالنفي على
النفي اثبات بطل العمل اى عمل ما ان وجد معه شئ من الاشياء المذكورة وهو
جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايت في بطلان العمل في الامثلة
المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي لا جله يعلان قد
انتقض بالا الموجبة للاثبات بعد لنفي خلافا لـ يونس فانه اجاز عملها بعد الاتسكا
بقول الشاعر شعرو ما الدهر لا منجنونا باهله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، و
الجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال لاحتمال ان يحل منجنونا
على حد الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون مفعولا زائرا وان يحل
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا يدردوران
منجنون واحتمال ان يحل معذبا على انه مصدر ميمي يجعل التركيب من باب
ما انت الاسير تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا واما في الصورة
فلانها علامات ضعيفان لعدم تصرفها كصرف ليس لانها اصلية في العمل فلا يعملان
بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلوقوع الفصل بين ما ومعموله مع ضعفه في
العمل وهذه اى عا ملية ما ولا وفي بعض النسخ وهذا هو اشارة الى اعمالها لغة
من لغى بالكسر اذا هجر اى مال اهل الحجاز وعلى لغتهم قد ورد التنزيل نحو ما
هذا بشر او ما هن امتهتهم واما بنو تميم فلا يعملونها اى ما ولا المشبهتين
بليس اصلا اى سواء وجد الشرط المذكور او لم توجد بل يرفعون ما بعدا على
الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليها قبل دخول ما ولا لان القياس في العامل ان يكون
مختصا بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم الفعل ليكون متمكنا في مركب
كالجوار والجوارم وما ولا تكونان مختصتين بقبيل واحد بل تدخلان في الاسم
والفعل واما اهل الحجاز فمعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل

له منجنون بالفتحة ولا ب كذا في الصراح ۱۲

واحد وهو الاسم قال الشاعر وهو هير عن لساني تميم اى واحد منهم واللسان
 يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد ههنا هو المعنى الاخير **شعر**
ومَهْفَهْفٍ كَالْغُصْنِ قُلْتُ لَهُ اُنْتَسِبَ + فَاجَابَ مَا قَتَلَ الْحَبِيبَ حَرَامٌ
 الواو في قوله ومهفهف بمعنى رُبِّ والمهفهف اسم مفعول من المهفهفة بفتح الهاء
 وسكون الفاء الاولى وهي قته الخاصة ورقتها يقال جل هفهف امرأة هفهفة كما
 يقال رجل خصمان وامرأة خصمانه وقوله انتسب من الانتساب وهو بالفارسية نسبت
 داشتن يكسره الضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مهفهف ايضا القتل الى الحب
 قيل اضافة المصدا الى المفعول والفاعل متروك اى قتل الحبيب الحب الاستشهاد بان ما
 المشبهة بليس ليست بعاقلة لان ما بعدا يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بدليل
 ان القائل الذبح على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجه التناسب بين السؤال والجواب
 في البيت لفظا ومعنى حاصل فاللفظ لان اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا معه ^{امسند}
 بعد بمعنى ليس ما هذا الابلغة بنى تميم فكانه قال انى تميمى اقمعنى فلان المهفهف اجابا باخه قتل الحب
 كانه قال انا من قوم يباح قتل الحب عندهم وهم المحبوبون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحل الانتساب
 ههنا على معنى الميل والرجوع فيعنى قوله انتسب رجع بالوصال ولا تقتلن بالفراق لا تؤذينى
 فان قتل النفس ايداءه بغير حق حرام فاجاب المهفهف ما قتل الحب حرام يعنى انك
 لو قتلت في الحجة فلا جناح على اذرت محبت يقتل في عجة ورُبِّ عاشق تؤذى من
 معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اودى بنى مثلها اوديت قط فانك شك
 في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو محبوبه لكن ما الحق الايداء من الله تعالى انما هو من جهة
 كونه محبا لان المحبوب يؤذى محبة لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذى محبوبه فلا يرد ما
 يقال كيف يصح الايداء من الله سبحانه في حق صله الله عليه السلام وهو جيبه ثم لما فرغ عن بيان
 المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوب شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان الجوريات فقط

المقصد الثالث في الجوريات

الاسماء الجوريات هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا الخبر لان الاسماء الجوريات
 غير المضاف اليه ايضاً نحو جيبك وكفى بالله وما جاءني من احد لان الجوريات لم ينسب اليه شيء
 بواسطة حرف الجر وكذا الجور في مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة
 على اختيار الجور قلنا الجور الاصل هو المضاف اليه الذي عرفه ما عدا هذا المضاف
 اليه كالجور في الامثلة المذكورة ليس بجور اصل بل هو ملحوق بذلك

المقصد الثالث في الجوريات

المجرور الاصله وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء المجرورة الاصلية هي
 المضاف اليه فقط وهي تنبيه على تقسيمها الى قسمين اصله وعلوق كما ان المرفوع
 والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط زائد
 لا طائل تحته لان الحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه
 وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسمه للتبنيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما
 لكنه اعم من ان يكون حقيقة او حكما لينتاول مثل قوله تعالى يوم ينظر في الصور فان
 هذا الفعل في تاويل الاسماء اي يوم النسخ في الصور لنسب اليه اي الى ذلك الاسم
 شئ اعلم ان كلام المصنف والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المضاف لا يلزم
 ان يكون اسما لانها قالا نسب اليه شئ دون اسم ومثلا بمررت بزيد لكن الشيخ
 ابن الحاجب قد حقق في موضع اخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين
 والتحقيق ما ذكره الحديدي حيث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيد مفعول
 ليس ما واولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فاول به ولذا قال فقد اضيف
 المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما واولا بالاسم
 كما مبتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شئ لكن لا بواسطة حرف الجر
 كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحدثه فيها وقوعه
 قياسا لاشك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديرة سواء كان ذلك
 الحرف لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا او على انه يز تقديرة بواسطة تلفظ
 حرف الجر او على انه حال تقديرة حال كون ذلك الحرف ملفوظا وير عليه ان وقوع
 المصدر حالا سماعي لا قياسي واجيب بان هذا مذهب سيوييه وذهب المبرد
 الى انه قياسي فيما اذا كان المصدر من تقسيما الفعل نحو اتانا ناسرعة ويطوق او قوله
 لفظا او تقديرا من تقسيما الفعل اي التوسط وهو ما لفظي او تقديري قلنا انما ختمنا
 من هبة ونحل كلام الشيخ عليه فاذا لم يكن من تقسيما الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتانا ضحكا وبكاء نحو مررت بزيد وما اطلق اسم المضاف اليه على المجرور يجر اللفظ
 وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرور عليه اشياء
 اليه بقوله ويعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مررت بزيد في الاصطلاح المشهور
 بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس على وضع شئ لشئ
 به اي ملفوظ كان ذلك الحرف او مقدرا له فهذا معمول على مذهبه فيه نظر لان ذلك ليس مطلقا بل

م اذا كان المصدر
 من انواع عاملة نحو
 جونا اتانا زيدا
 وهو يجر اللفظ
 واجيب بان العامل
 ههنا العارضة لانه
 يعبر التوسط ولا شك
 ان المصدر المذكور
 بين من انواع التوسط
 لان توسط حرف
 الجار قد يكون لفظا
 وقد يكون تقديرا
 غايية

بأنه جار ومجرور لا بانه مضاف ومضاف اليه قد نقل الزوزني عن الرضوانه قال سمي سيبويه
المجرور بحرف الجر لفظا مضافا اليه لكنه غيرها هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف
اليه ياد به المجرور بحرف الجر تقديرا واما من حيث اللغة فنحو يزيد في مررت يزيد
مضاف اليه بلا ريب لانه اضعف اليه المجرور بواسطة حرف الجر ويعلم منه
ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مررت يزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول
مررت باسم اوله يا اول به اما اذا لم يا اول فظاهر واما اذا اول به فلان المضاف اليه المصطلح
ينبغي ان يكون العامل فيه اما المضاف او الحرف المقدم او الاضافة على الاختلاف في
المشهور وهو منتف ههنا فيكون مراد الحديبي من قوله المذكور قبل من حيث انه مضاف
اليه اول باسم ان زيد امضاف اليه لفته وذكر في بعض الشرح انما اطلق على المجرور بحرف الجر
اسم المضاف اليه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانهما تضيف معنا الافعال الى الاسماء
او تقديرا عطف على قوله لفظا نحو غلام زيد تقديرا غلام لزيد ويعبر عنه اي عن هذا
التركيب هو غلام زيد في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه لانه جار ومجرور وكان
من الواجب على المصنف ان يقول او تقديرا مراد كما قال غيره ليحترز به عن الظرف نحو فقت
يوم الجمعة فان يوم الجمعة وان نسب اليه شئ وهو قمت بواسطة حرف الجر تقديرا
هو في لكنه غير مراد والا لكان مجرورا لان المعنى بالمراد ظهر اثره اي يكون ما بعده
مجرورا ويجب تجريد المضاف لاجل الاضافة عن التنوين حقيقية كانت او تقديرية
فلا يرد كم رجل وضاربك وحواجر بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى يجب التجريد
عنها لاجل الاضافة لانهما مخرجة عن التنوين التقديري والمقدم كالمفوض عندهم
المراد بتجريد المضاف عن التنوين اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك ذلك
بالحسن الوجه مع سقوط التنوين عنه لاجل اللام لاجل الاضافة وهو جائز وفاقا
لانه حن فا اضعف اليه الفاعل الذي هو كالجاء منه اذا لامنه اذا اصل الحسن وجه المضاف
اليه يقوم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فانه حذف من المضاف لمكان
الجزئية واما نحو الضارب الرجل فحصول على الحسن الوجه وما يقوم مقامه اي
تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كتنوين التثنية وجمع السلامة وكذا
عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الى ذكر تجريد المضاف عن نوني التثنية
والجمع ههنا لانه قد ذكر فيما سبق من قوله في فصل اصناف الاعراب ههنا يسقطان
عند الاضافة فنذكر ههنا يوجب التكرار قلت ذكره

بالمعنى المراد يظهر اثره

فما سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه وذكره مهنياً يدل على وجوبه
 فلا تكرر وإنما وجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين تؤذن بتامر الكلمة به
 دون المضاف اليه الاضافة تؤذن بتامرها بالمضاف فيتنافيان ولهذا التعليل يجب
 المضافان يقوم مقام التنوين نحو جاءني غلام زيدا مثال لتجريد المضاف عن التنوين
 وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثالان لتجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين ولما
 مما سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقا على قسمين احدهما ما يكون
 فيه مفعولة والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدمة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول
 قليلا لانه لا بحث فيه سوا الجر بالحرف واهل بيانه واحاله الى بحث الحرف بقوله
 بعد اما ما يذكر فيه حرف الجر فسياتي في القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثاني
 لا شتما له على اقسام واحوال خصه بالذكر وبينه بقوله واعلم هي كلمة تذكر لتنبه
 المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقد
 حرف الجر واحاله ما كان يتلفظ فيه حرف الجر الى بحث الحرف واختصاص ما كان
 بتقدير حرف الجر بالقسم دون غيره على قسمين معنوية منسوبة الى المعنى فاد
 معنى في المضافات تعريفها وتخصيصها ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضا
 على اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثاب
 في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها او ذات ان يكون المضاف فيها
 صفة مضافة بالجر يعني انه صفة صفة الى معمولها اي الى معمول تلك الصفة ففي
 اشارة الى ان المضافات غيرها اما ان لا يكون صفة بل يكون اسما جامدا كغلام زيد
 لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة مضافة الى غير معمول
 لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقال كرم البلد بل كرم من في البلد
 اي الاضافة المعنوية اما كاشنة بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس
 ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من فيما يكون المضاف اليه من
 المضاف نحو خانة فضة اي خانة من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف اليه ظرف
 المضاف نحو صلوة الليل اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي الاول ان
 الاضافة الى الطرف ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادني فلا يست
 معنى صلوة الليل صلوة لها اختصاص بالليل بملا بسنة الوقوع في قول
 كوكب الخ فاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخسفة

له فرقان ايضا
 نامر في معرف
 الفرقان ايضا
 الامام

بما لبسته انما تشريع في التهيؤ لا سباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هي شأن
 النساء المدبرة المنتهية للاصوات في احيائها ووجه الاولوية ان فيه تقليل الاقسام
 وهو اقرب الى الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف اليه
 اضعيف اي الاسم الى معرفة كما هي تعريف المضاف في بعض الامثلة المذكورة وذلك لان
 وضع هذه الاضافة لفائدة الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه في مدلول المضاف
 فتعين بتعيينه مضمرا كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك اذا قلت غلام
 زيد تريد به وضعاً غلام له اختصاص بزيد اما بكونه اعظم علماً واشهر كذا او
 معروفاً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن وعيئه لغير عين على خلاف
 وضع الاضافة وانما كمنابان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني
 يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة
 واما الاول فلانه اشارة الى معروف ومخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة
 الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك بالالف واللام نحو الغلام ولو لا هو لم يبق
 فرق بينهما بحصول الاختصاص بين الغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيده
 تعريف المضاف ان اضعيف الى المعرفة في كل اسم الا في غير ومثل وشبه ونحو
 ونظير وكل ما هو بعد ناهي فان هذه الاسماء لا تعرف لانها متوعدة في الابدان كونها
 اضافة لفظية بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول اللام عليها
 حال كونها مضافة بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فانه يجوز ان يقال مررت
 برجل المغاير ابيك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او
 شريكك ويدخل عليها رب نحو رب مثلك الا اذا اشتبه المضاف بمغايرة المضاف اليه
 كغائر المغضوب عليه ثم ونحو عليك بالحركة غير السكون او بمماثلة نحو فلان مثل
 حاتم فينبذ تعريف لعدم الابهام او تخصيصه عطف على قوله تعريف المضاف
 اي وفائدتها تخصيص المضاف ان اضعيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة
 تفيد تقليل الشيوع كغلام رجلاً فانك اذا قلت غلام كان شائعاً في غلام رجلاً
 امرأة واذا قلت غلام رجلاً ارتفع عند بعض الشيوع حتى لا يبقى صالحاً لان يكون غلام
 امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع في النكرة واما اللفظية فهي اي علامتها
 ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
 الى معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن

هو

صفة كغلام زيد وبقوله مضافة الى معمولها تماماً إذا كان الصفة مضافة الى غير معمولها
فحوكريم البلد فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اى الاضافة اللفظية كما ثبت
في تقدير الا انفصال اى في حق المعنى اى لا تغترة بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
حتى ان الجرد رهبها اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى لا في اللفظ اى لا يكون الاضافة
اللفظية في تقدير الا انفصال في تأثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه
ثم معناه الا انفصال ان المضاف يمكن ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال الاضافة
اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه مثال الاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وفائدتها اى فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اى لا تعريفه
ولا تخصيصه مما مر من انها في تقدير الا انفصال ثم التخفيف اللفظي اى في لفظ المضاف
فحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد وحكما نحو حواجر بيت الله او مجد ف نوني
التثنية والجمع نحو ضارب يا زيد ضاربون زيد اى في لفظ المضاف اليه فحذف الضمير استكانة
في الصفة نحو القائم الغلام فاصل القائم غلام ف حذف الضمير من غلام استكن
في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط اى في المضاف والمضاف اليه
جميعاً نحو زيد القائم الغلام اصله غلامه فالتخفيف في المضاف حذف التنوين في
المضاف اليه حذف الضمير واستتارها في الصفة واعتراض ههنا بمرت برجل ضارب
امرأة او ضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصاً فكيف
يستقيم قوله وفائدتها تخفيف في اللفظ فقط واجيب بان هذا التخصيص لا يحصل
بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
او نقول لو لم يقل في اللفظ لتبادر ان ذهن الى التخفيف في المضاف على قياس قوله وفائدتها
هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف آه وتخصيص آه فصرح بقوله في اللفظ اى في
لفظ المتكلم سواء كان مضافاً او مضافاً اليه للتعميم اعلم انك اذا اضفت الاسم
الصحيح او الجارى مجرى الصحيح قد مر تفسير كل منهما في اصناف الاعراب الى بيا المتكلم
متعلق بقوله اضفت كسرت اخره اى اخذ ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
الياء لمناسبة الياء واسكنت الياء لاجل التخفيف او فتحها اى الياء لان الاصل في
الكلمة البنية على حرف واحد هو الحركة ثلثا يلزم الافتتاح بالسكن والاصل
فيما بقي على الحركة الفتح للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقدير قوله واسكنت
الياء اشعار بان المختار عنده هو السكون كغلامى مثال للاسم

الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجارى مجرى الصحيح المضاف
الى ياء المتكلم ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح والجارى مجراه شرع في بيان حكم
المنقوص والمقصود فقال وان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم بياء سواء وجد
للتثنية او الجحر او لغيرها مكسودا ما قبلها ادغمت تلك الياء في الياء اى في ياء المتكلم
لاجتماع المثليين وفتحت الياء الثانية وهى ياء المتكلم لئلا يلتقى الساكنان تقول
في قاضٍ قاضٍ وانما رجعت الياء للحذوقة في قاضٍ لان الاضافة يسقط بها
التنوين التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم واوساكنة مضمونها ما قبلها اى تلك الواو قبلتها بياء وعملت كما عملت
الآن اى في الياء يعنى ادغمت الياء المبدئية من الواو في ياء المتكلم وفتحتها لاجتماع الواو
والياء وكون اولها ساكنة تقول جاء في مسليقي اصله مسليقا فاعل اعلان مرعى
وفي الاسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم تقول عند
اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم اخي واخي وحخي وهنئ بياء مخففة بلارة الحذف
وهو الواو الواقعة لام الكلمة كما يرد عدم الاضافة اجراء لها بعد حذف الواو
نسباً منسياً كما في يدي ودي وفي بكسر الفاء وتشديد الياء عند الاكثر
ففي عند قوم الظرف متعلق بقوله تقول اى تقول في الاربعة الاول بتخفيف الياء
بلارة الحذف وفي الخامس بكسر الفاء وتشديد الياء عند قوم من النخاعة وفي
هذا اشارة الى ما اجازة المبرد في الاولين وهما اخي واخي من تشديد الياء برب
الواو والحذوقة قبلها بياء ساكنة وادغامها في ياء المتكلم الى ما ذهب اليه بعضهم
في الخامس وهو في من انه يقال في بقلب الواو ميماً قبل على حالة الافراد ثم ثم
لا يعرف وجه حسن لتقدم الاخر على الاب في الذكر الا ان يقال انه اقتداء بقوله تعاليم
يفر المرء من اخيه وامه وابيه ووجه التقدير في الآية التزقي من الادنى الى
الاعلى كانه يفر من اخيه ومن صاحبته وبنيه اولاً لان الاحتياج الى اضافة الاخر
الى ياء المتكلم اكثر من اضافة الى غيره وذل ولا يضاف الى مضمراً صلاب يضاف الى
اسم الجنس لانه موضوع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفاً للاسماء
النكرات نحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال فوجب مراعاة الصفة وهذا
التعليل يوجب ان لا يضاف ذوالى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب ان
لا يضاف ذوالى مضمراً خاصة فلا وجه لتخصيص نفي اضافته الى مضمراً

لا يرد

اضافة

الا ان يقال انما حصل المضمي بالذکر لانه لما كان لبعض تلك الاسماء حكم لم يوجد في غيرها حال كونها مضافة الى غير باء المتكلم صرح بنفي اضافة الى مضمي اصلا سواء كان المضمي باء المتكلم او غير اسقاطا لما اختص فيه بحكم نظرا الى اضافة اليه ولما جاءت اضافة ذوالى المضمي في بعض الاشعار فينتقض به القاعدة المذكورة من ان ذولا يضاف الى مضمي اجاب عنه بقوله وقول القائل **شعر** انما يعرف ذوالفضل * من الناس ذو وة

شاذ اى قليل لا يقاس عليه وكذا نحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ وما جاء في كلام بعض المتأخرين من قوله **اصل** على محمد وذويه اى صحابه فذلك اقتباس من الدعاء الماثورة واذا قطعت تلك الاسماء الخمسة عن الاضافة قلت اخ وا بجم وهن وقر مجذ لامها وجعلت على عيناتها اعرابها وهذا بحث عن غير المصنأ وانما ذكر تقريرا وذولا تقطع عن الاضافة البته لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس المظهر وان جاء الى الضمير في كلام فهو شاذ هذا اى ما يتنا من قسمي الاضافة المعنوية واللفظية كله يتقد يحرف وقد يقال لا حاجة الى ذكر هذا الكلام لانه قد علم مما سبق واجيب بانها ذكره ليكون ذكر كلمة اما تفصيلية في قوله واما ما يذكر فيه حرف الجر لفظا فسياق بيانه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى وهو الحرف مع العديل لانها لا تستعمل الا في العديلين او اكثر وعديل الذكر هو التقدير فلولا مذكره لبقيت كلمة اما للتفصيل مع عدم العديل فانه قال اقا ما يقدر فيه حرف الجر في القسمين واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب رة على جملة الحاجة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في اللفظية بل للحرفها بالمعنوية في تقدير الحرف فعلى هذا القول لم يكن التعريف المذكور شاملا للمصنأ اليه بالاضافة اللفظية الا ان يجعل التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما لم يصرح بتقد يحرف الجر في الاضافة اللفظية كما صرح به في المعنوية لان حرف الجر في اللفظية ليست منحصرة في الاقسام الثلاثة المذكورة في المعنوية بل يقدر بحسب اقتضاء تعدية اسم الفاعل واسم المفعول كالى في نحو بائع البلاد عند عدم الاقتضاء كما في احسن الوجوه ضارب زيد يقدر اللام الزائدة للضرورة تصحير الجر ثم لما فرغ عن مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربيات بالاصالة شدد في الخاتمة المحتوية على بيان المعربيات بالتبعية فقال **الخاتمة في التوابع** واعلم ان التزم من الاسماء المعربة كان اعرابها

التوابع في التوابع

ای اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اي على
نفس تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجواز من
المرفوعات والمنصوبات والمجرهات بيان للاسماء المعربة فقد يكون الفاء
للتفسير او في جواب شرط فحذو في اي اذا كان ذلك فنقول قد يكون
اعرابه اي اعراب هذا الاسم وهو بالرفع اما على الابتداء اية فمع خبره
في محل نصب على انه خبر ليكون او على البدلية من الاسم بتبعية ما قبله اي
بتبعية الاسم الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعا فاعرابه رفع وان
كان منصوبا فاعرابه نصب ان كان مجرورا فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك بالجرم الواقعة او صافا وبالجرم التي هي معطوفا
على ماله اعراب ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثانٍ ليسيء و انما سمي تابعا
لان اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في الاعراب من الرفع والنصب والجر هو
اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثانٍ هو لبيان الحال ههنا لا للتقصير فلا يشك الج
بالصفة الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول
لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني على المتأخر ههنا على الج كما وقع في بعض
الشرح لان الحقيقة ممكنة ولا يصار الى الجازا الا عند تعذرهما وايضا يندفع بما ذكرنا
ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء ثروا ويصح تقديمه على المعطوف عليه نحو قوله **صبر**
وعليك ورحمة الله السلام على اوجه وعلى تقدير حمل الثاني على المتأخر
ينتقض بصورة التقديم الا ان يحمل المتأخر رتبة فالاولى ان يجعل قوله ثانٍ
بيان الحال قصر للمسافة معرب باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثانٍ اي كل ثانٍ
متلبس باعراب سابقه احتزبه عن خبري باب كان وان من جهة واحدة اي من مقتضى
واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى كذا
نصب عالم في رايت رجلا عالما من جهة مفعولية موصوفه لا من جهة اخرى
وكذا اجر عالم في مديرت برجل عالم من جهة اضافة موصوفه لا من جهة اخرى
وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احتزبه بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
والمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
اقساما كما كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يجنوا اما ان
يكون مفعولا للحكم الاول او لا الاول المتكيد

نحو

والثاني لا يخلوا ما ان يكون مبنيًا او لا فالاول لا يخلوا ما ان يكون مشتقًا او لا
 كان مشتقًا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلوا ما ان
 يكون بواسطة حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو بدل
 النعت والعطف بالحروف والتأكيد والبدال وعطف البيان ثم لما فرغ من
 تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال **فصل النعت**
 قدّمه على سائر التوابع لكونه اشدّ متابعه واكثر استعمالاً واوفر فائدة
 تابع يدل على معناه حاصل في متبوعه فيه احترام عن التوابع غير التأكيد فان
 التأكيد بقى اخلافيه فلو قال مطلقاً كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقاً
 اى غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في جاء في القوم كلهم اجتمع يدل على معناه في
 متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال
 من ان مطلقاً قيد للاحترام به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو
 جاء في رجل عالم او يدل على معناه حاصل في متعلق متبوعه بان قام بالذى بينه وبين
 متبوعه علاقة ما قرينة عن نسب نحو جاء في رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء في رجل حسن
 غلامه او مخالطة نحو جاء في رجل طويل ثوبه او بعيدة نحو جاء في رجل عالم غلامه او ابوه
غلامه ابيه والفسر الاول من النعت وهو ما يدل على معناه في متبوعه يتبع
 متبوعه في عشرة اشياء اى يتبعه في اربعة من عشرة اشياء ثلاثة منها ذكرت
 بحملة بقوله في الاعراب اى في الرفع والنصب الجر والسبعة الباقية التعريف والتكثير
 جواز الكوفيين وصف النكرة مطلقاً بالمعرفة والاحفش وصف النكرة المخصوصة بها
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كانت النعت مصداً
 فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل رجال عدل او افعال التفصيل بمن
 فانه مفرد مذكراً غير او افعال التفصيل المصنفة للزيادة على من اضيف اليه او جسد صفة
 يستوى فيه المذكور والمؤنث او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبوا وامرأة صبوا او فعيل
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكور كعلاقة ونسابة وانما
 وجب تبعية هذا النعت للمنعوت في هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف
 فيما صدق عليه قيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحد
 من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية
 والجمع واحد من التذكير والتأنيث نحو جاء في

رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء عالمات وزيد العالم وامرأة عالمة **والقسم الثاني** من النعت هو ما يدل على معنى متعلق متبوعه اما يتبع متبوعه في الخمسة الأول فقط اى لا يتبع القسم الثاني النعت في الخمسة الآخر وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه فيها حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر لانه بعدة يجب افراة ولم يحز تثنية ولا جمع الا على ضعف فكذلك الصفة لا تراها واقعة موقع الفعل وعاملة عملة وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل من كورا ويجب تانيثه ان كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكذلك الصفة ثم لا فائدة في قوله فقط لان المحصل المراد منها مستفاد من كلمة انما اعني الاعراب والتعريف والتذكير بيان للخمسة الأول ويوجد منها في كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتذكير كقوله تعالى من هذبة القرية الظالم اهله وفائدة النعت غالباً للتخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين للتخصيص في عرف النحاة عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات فحجاء في رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع مشتركاً بين كل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراك خصص بفرد من الافراد المتصفتة بالعلم وتوضيحه اى فائدة النعت توضيح المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف فحجاء في زيد الفاعل فان قوله زيد يحتمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون النعت مجرد الثناء والمدح اى لمحض الثناء والمدح لا للتخصيص لا للتوضيح هذا اذا كان المنعوت معلوماً عند المخاطب بذلك النعت واذا لم يكن معلوماً لم يكن لمحض الثناء والمدح بل يكون للثناء والتوضيح معاً نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون اى النعت للذم نحو عوباً به من الشيطان الرجيم وقد يكون اى النعت للتاكيد اذ دل النعت على ما يدل عليه المنعوت نحو قوله تعالى نفخة واحدة فان الواحد تدل على ما يدل عليه النفخة لان التاء في نفخة للوحد فيدل على الواحد لما كان استعمال هذه الثلاثة الاخر قليلاً واستعمال الاولين كثيراً ذكرها بكلمة قد للتقليل وقد يحى النعت للتعميم نحو كان زيد في يوم من الايام اى لقصد مجرد كونه يوماً لا اقراراً اذ اعلى ذلك من كونه يوم الخميس ويوم الجمعة وقد يحى للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يحى لكشف الماهية نحو الجسم لطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقربة وهو الفرق بين الالفة

توضيح

خص

توضيح

والتقرير وأعلم أن النكرة توصف بالجملة الخبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب
 ولا بدّ فيها من ضمير حينئذ ليعمّ إلى الموصوف فيحصل الربط بينهما وينبغي أن يصحح به
 كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مرت برجل أبوه عالم في مثال الجملة الاسمية
 أو قام أبوه في مثال الجملة الفعلية وإنما وصف النكرة بالجملة الخبرية لأن الدلالة
 على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وإنما قيد الجملة بالخبرية
 احترازاً عن الجملة الانشائية كالأمه والنهي والاستفهام والتمني وغيرها فإنها لا تقع
 ولا خبراً ولا صلة ولا حالاً إلا بتأويل وإنما خص نكرة بالذكرة امتناعاً وصف المعرفة
 بالجملة الخبرية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف
 والتكثير والمضمر لا يوصف بشيء لأن فائدة الصفة الأصلية في المعارف هو التوضيح ضمير
 المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فتوضيهاً تحصيل الحاصل أما المضمر الغائب فيجوز
 عليها طرد الباب ولا يوصف شيء به أي بالمضمر لأن الموصوف أعرف من الموصوف
 ولا شيء أعرف من المضمر ولا مسأولة حتى يوصف به ثم لما فرغ من بيان النعت

شرح في بيان العطف بالحروف فقال فصل العطف بالحروف

أي المعطوف بأحدها والعطف في اللغة الأمانة لقب هذا القسم من التوابع به قاله
 حرف العطف ما بعد إلى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس يشمل التوابع كلها
 ينسب إليه ما ينسب إلى متبوعه اعترض على هذا الحد بأنه غير شامل لبعض أفراد
 الحد مثل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بأن الكلام محمول على حرف العطف
 نقديره تابع ينسب إليه ما ينسب إلى متبوعه وينسب إلى شيء ينسب إلى شيء ينسب إليه
 فيشمل الصورة المذكورة ثم المراد بالنسبة أعم من أن يكون على وجه الإيجاب أو على وجه السلب
 فيدخل فيه المعطوف بلا لأنه وقع النسبة هناك سلباً وكلاهما أي المتبوع والتابع مقصودان
 بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فإنها ليست كذلك لأن غير أن كان زيد المقصود
 هو التابع فقط وإن كان غير البديل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض عليه بالمعطوف بيل
 لكون متبوعه غير مقصود وبالمعطوف بأو وأمر وأما لكونه غير مقصود مع متبوعه بل المقصود
 أحدهما واجب عن الأول بأن المتبوع في المعطوف بيل يكون مقصوداً ابتداءً وإن لم يكن مقصوداً
 انتهاءً بتبدل الرأي والفرق بينه وبين بدل الغلط لأن متبوعه غير مقصود أصلاً ابتداءً
 على سبق اللسان وعن الثاني بأن المراد بكونه مقصوداً بالنسبة مع متبوعه ولو بطريق البدلية
 والمقصود بالمعطوف بأو والخواتم أحد الأمرين فكامل منها مقصوداً بطريق البدلية ويسمى أي العطف

العطف بالحروف

بالحرف عطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصودا بالنسبة
ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال في شرطه اي شرط العطف
بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي
ذكر تلك الحروف في القسم الثالث ان شاء الله تعالى فقام زيد وعمر وعمر و تابع
ينسب اليه ما نسب الي متبوعه وهو القيام المنسوب الي زيد وكلاهما مقصودان بالقيام
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا يجب تاكيدا اي تاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالضمير المنفصل ولا ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فلن زيد عطف
على تاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه
بجزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه المستقل قوي غير المستقل
ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن
التابع فمزية التابع على المتبوع وهو قيوم فيجب تاكيدا بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطف على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة
من كل وجه انما قيود الضمير بالمرفوع احتراز عن المنصوب والمجرور لان العطف عليها
يجوز بغير التاكيد نحو ضربتك وزيدا وموت بك وبزيد انما قيود المرفوع بالمتصل
لانه لو كان منقضا لجاز العطف عليه بلا تاكيد نحو انا وزيد اهبان ثم اعلم ان هذا
التاكيد واجب عند المصنف رح وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب وذهب
البصريون الى انه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبحه واما الكوفيون فيجوزونه بلا تاكيد ولا فصل من غير قبح الا اذا فصل
استثناء مفرغ اي يجب تاكيد الضمير المنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع
فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد
بالمنفصل نحو ضربت اليوم زيد فانه عطف على التاء في ضربت بدون التاكيد بالمنفصل
لمكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيد عند الفصل لظربان فتور في المعطوف باعتبار
البعد عن المتبوع فلا يلزم من فريضة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا القول وانما قلنا فيجب ترك التاكيد
بالمنفصل فانه قد يؤكد بالمنفصل عند لفصل كقوله تعالى فكيف كانوا فيها هم
والغنا وون وقد لا يؤكد الامران متساويان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف
العطف كما في المثال المذكور في المتن او وقع بعده كما في قوله تعالى ما اشر كنا

ولا ابا ونا ولا زائدة بعد حرف العطف للتأكيد واذا عطف اي اذا اريد عطف
الاسم على الضمير المحرر ويجب عادة حرف الجر نحو مرت بك ويزيد انما لم يقل اعادة
الخافض كما قال غيره لاحتمال ان يكون المختار عند ما ذهب اليه بعضهم من ان
الجر اذا كان اسما لا يجب اعادته ولا حرف الجر كثيرا ما يعطف على الضمير المحرر فاعتبر
الاعلى وانما وجب اعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لان
الضمير المحرر كالجزء من الجار لشدته اتصاله به من حيث انه لا يفصل عن الجار
اصلا وان العطف على الجزء بعد اعادة حرف الجر ايضا ولكن عطف الجزء على عطف
المستقل وهذا جائز واما قراءة حمزة تشاء لَوْنٍ بِهِ وَالْأَرْحَامِ بِالْجَرِّ عطف على ضمير
المحرر في قوله به بدون اعادة حرف الجر فتشاذة وقيل الواو في قوله تعا والارحام
للقسم فيه نظر من كور في المطولات وكذا ما جاء في بعض الاشعار
فاذهب فمابك والايام من عجب + فتشاذ لا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة
الجار في حال التسعة والاختيار انما هو ذهب البصريين ويجوز عند هم تركها في
حال الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرهي انه يجوز بغير اعادة
اذا اكد الضمير المحرر وبظاهر نحو مرت بك نفسك زيد واعلم ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه اذا كان الاول اي المعطوف عليه صفة لشيء نحو جاءني زيد
العالم او كان الاول خبر الامر نحو زيد عاقل وشاعر او كان الاول صلة نحو قام الله
صلى وصام او كان حاكما نحو قعد زيد مشددا او مضروبا والثاني اي المعطوف
كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا اوجب ان يكون في الاول
ضمير وجب ان يكون في الثاني ايضا ضميرا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس
الى ما تقدم فيجوز ان يقال قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد
عمرو واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اي بشاة
وسخلتها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشدة وذا ثم اعلم ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه
الى غيره كبناء لارجل ويزيد او يا زيد وعبد الله فان البناء في اسر لا يتعد
لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا يختص باسم المنكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوا
كما يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه

من المضاف اذا الاضافة للبناء كالنجر عن اللام في يا زيد والحارث فان النجر
لرفع اجتماع الية التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه كاشتمال
الضمير في زيد شجاع غلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر
مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه الا ان يتفرق في وجود السبب علله بان يوجد سببا لبناء او سببا
النجر عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه ون المعطوف في حينئذ
لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم اشار الى الاصل الذي يقتضيه ان يكون
المعطوف في حكم المعطوف عليه ويوجب ان ياخذ المعطوف حكمه بقوله
والضابطة اي الاصل والقاعدة فيه اي في كون المعطوف عليه انه اي الشار
حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف فيكون المعطوف
قائما مقام المعطوف عليه تقديرا وهو يقتضيه ان ياخذ المعطوف حكم المعطوف
عليه ان الشيء اذا قام مقام غيره ياخذ حكمه الا يري الى ان مفعول فاعلم بسم الله ما قام
مقام الفاعل ياخذ حكمه الى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله نعم واسأل القرية
فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو اهل اجد حمة هو الاعراب وحيث
لا يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذاهب
في قولك ما زيد بقا ثم اوقاعد ولا ذاهب عمر وعل انه خبر مبتدأ وهو عمر والجملة
معطوفة على الاولى عطف جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم اوقا فاما فيكون خيرا عن زيد فيكون تقديرا حينئذ ما زيد اهباء عمر
وهو ممنوع لخلوة عن العائد الواجب في الخبر الى اسم فاذا لم يجز ان يقام ذاهب
عمر مقام القائم الذي هو الخبر للمعطوف عليه لم يجز عطفه عليه والعطف ^{بها}
واحد على معمرى عاملين مختلفين جائز اذ كان بعض المعطوف عليه محمرا مقدما
على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان كان المحمريه مقدما
على المرفوع او المنصوب نحو في الدار زيدا والحجرة عمر والحجرة عطف على الدار
العامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه الا ابتداء او كان بعض المعطوف
عليه محمرا مقدما كما للمعطوف واما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع
من العرب كما جاء في بعض الاشعار **شعر**
أكل امراء تحسبين امراء + ونأير توفد بالليل ناعدا

فان قوله ناعطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله ناعطف على امرء المنصوب والعامل فيه تحسین وكما في مثال ما كل سوءاً تتره ولا يبيضاء شجرة فان قوله يبيضاء عطف على سوءاء المجرور والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على تتره والعامل فيه ما فاقترنا جوازاً على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على سوء السماع ولم يسمع الا في صورة تقدير المجرور ولهذا قال اذا كان مجروراً مقدماً وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض المعطوف عليه مجروراً مقدماً لم يجز العطف في صورتها وان كان العطف على معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيداً وعمراً وبكرًا خالداً لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين باختلاف لبيان العموم فان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بالجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس منه قوله تعالى وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ وَقَالَ بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقال هو الاحتراس عن مثل ضربوا الكرم على ما نقل عن الفراء انه تشريك العاملين فيجوز العطف عليها على معمولي عاملين مختلفين بل متحدین في المعمول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقدير المجرور وانما هو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف وههنا مذهبان اخران كما اشار اليهما بقوله وفي هذه المسئلة اي وفي مسئلة العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهبان اخران وهما ان يقال يجوز في ذلك العطف مطلقاً اي سواء كان المجرور مقدماً او لا عند الفراء قياساً على العطف على معمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيداً في الدار وعمراً في الحجرة ونحو ذهب يدا الى عمرو وبكر الى خالد فان العطف ههنا غير جائز اتفاقاً للفصل بين العاطف الذي هو الجار وبين المجرور ولا يجوز ذلك العطف مطلقاً اي سواء كان المجرور مقدماً او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب للعامل الواحد فلم تقوان تقوم مقام العاملين ثم لما فرغ عن بيان العطف بالحروف شرع في بيان التأكيد فقال

فصل التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزداد وفي التأكيد اللفظي كما يقال ثم والله والله وكقوله تعالى كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ تَابِعَ جَنَسٍ يَتْنَاوَلُ التَّوْبِ

نه كمرغوى

التوكيد

كلها وقوله يدل على تقرير المتبوع فصل خرج به العطف بالحرف في البدل لانها لا
 يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف اليها لانها
 وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلّا على تقريره فيما نسب اليه بل في
 تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
 فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
 زيد ونحو ان زيد اقائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه
 تأكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
 في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرف في عن الحد ثم لما عرف التوكيد
 في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اى منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
 الا من تقرير اللفظ وهو مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص
 بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه من عند الكوفيين وهو اى
 التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجرى في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
 او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء في زيد زيدا وجاء في جاء في زيد ان ان
 زيد اقائم ونحو جاء زيد ورجل قائم ورجل قائم والمراد بتكرير اللفظ
 الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
 ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول اللفظي
 اى منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اى التاكيد المعنوي
 يكون بالفاظ معددة اى مخصوصة بمعددة وهي تسعة المذكورة في المتن فاخذ
 منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه
 وان غفل عنها سائر النحاة وهي اى وتلك الالفاظ النفس والعين يستعملان
 للواحد والمتنى والجمع متلبسين باختلاف الصيغة اى صيغتها من حيث الافراد
 والتثنية والجمع والضمير اى باختلاف ضميرها الراجع الى المتبوع المذكور نحو
 جاء في زيد نفسه للمذكر الواحد والزيد ان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية
 المذكور او نفساهما بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سياتى
 في بحث المتنى والزيد ون انفسهم لجمع المذكور وكذلك اى مثل النفس الامتلاء
 عينه نحو جاء في زيد عينه للمذكر الواحد جاء في زيد ان اعينها وعيناهما للتثنية
 المذكور وجاء في زيد ون اعينهم لجمع المذكور ولما ذكر امثلة تأكيد المذكور بالنفس

ونحوه جميع وعاءه جميعا
 ونحوه جميعا وعاءه جميعا

والعين شرع في بيان امثلة تأكيد المؤنث بهما فقال وجاءتني الهدى نفسها وجاءتني هدى
 انفسها او نفساها وجاءتني الهدات انفسهن وكذلك عينها واعينها
 او عينها واعينهن وكلا للمذكر وكلا بزيادة التاء للمؤنث للثنى خاصة اي يستعمل
 لتأكيد المثنى خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب او متكلم
 نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاها وقتما كلاهما وقتما كلتا كسا وقتما
 كلانا وقتما كلتاناً ثم قوله خاصة منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريحا
 ليستعملان مقدرا فان قلت كون ذى الحال مذكرا وكون الحال اعني خاصة مؤنثا لا يجوز
 لانه وجبت المطابقة بينهما قلت التاء في خاصة ليست للتانيث بل هي للمبالغة كما في
 علامة ويجوز ان يكون خاصة مصدرا على وزن فاعلة بمعنى الخصوص كالباقية في قوله
 تعالى هل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بما يفعل مقدرا اي خص المثنى بتأكيدها
 خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن المفرد واجمع فانها لا يؤكدان بكلا وكلتا وكل
 واجمع واكثر من حول كتيع اي تامر وابتع من البتبع بفتحين وهو طول العنق مع الشدة
 مفردة والجامع بينهما الكأدة والظهور وابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة
 من بضع العرق اي سال لغير المثنى اي يجيء هذه الالفاظ لغير المثنى من احد جمع
 مذكرا ومؤنث باختلاف الضمير في كلمة كل دون الصيغة والصيغة اي باختلاف الصيغة
 في كلمات البواقي دون الضمير نحو جاءني القوم كلهم اجمعون اکتعون ابتعون
 ابصعون للجمع والمذكر وقامت النساء كلهن جمع كتم بفتح بضع لجمع المؤنث
 وهذا انما يجوز في جمع المؤنث بتاويل الجماعة وفي الواحدة المؤنث يجوز بدونه
 نحو اشتريت الجارية كلها جمعا كتعاء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة كتم بفتح
 بضع واذا اردت تأكيد المضمير المرفوع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس
 والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تأكيده اي تأكيد المضمير المرفوع
 المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم اكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك
 فان نفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما
 يجب تأكيده بمنفصل لانه النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب
 نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلنا تأكيد للمتمصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل
 لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه و
 لما لزم التباس في هذه الصيغة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمير المرفوع المتصل

له اي كلمة ليستعمل

له وطرفه بغير تأكيد

جمعاء بضماء بصعلاء

البارز طرداً للباب وبخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التاكيد
لعدم اللبس واما قيد المضمحل بالرفوع لجواز تاكيد المضمحل منصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو ضربت بك نفسك ومررت بك بنفسك
واما قيد بالمتصل لجواز تاكيد المضمحل المرفوع بالمنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شئ الا ما اى شئ مفرغ كان
او جمعاً يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الاموال المتعددة ليعم الافراد والاجزاء
يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء والابعاض حساً كالقوم والرجال فان كل
واحد منها يصح افتراق اجزائه وابعاضه اى افراده في الحس هي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك
كما نقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حساً منصوب على انه تميز من فاعل يصح اوعلى
انه مفعول مطلق اى يصح افتراقها افتراق حساً وعلى انه خبر كان المحذوف واو
على انه حال محذوف المضاف اى يصح افتراقها حال كونها ذات حسي قوله حكماً
عطف على حساً او حكماً كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى البعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربه كما نقول اشترت العبد
كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والحي و
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربه وكذا لا يصح ان يقال جاء زيد
وذهب يد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيداً حساً ولا حكماً واما لا يؤكد بكل واجمع
الاماله اجزاء وابعاض لان وضعها لفادة الشمول وقد تغد ذلك فيما لاجزاء
حساً او حكماً ولا نقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكتب وابتع وابعع اتباع بفتح الهمزة
جمع لا جمع لم يرد به افعالاً يؤكد لاجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها
اتباع لاستعمالها لا يستعمل تاكيداً ابداً نه لا نه لا تندل على معنى الجمع ظاهر الا
اذ اضممت الى الجمع الى هذا اشار بقوله وليس لها اى لتلك الالفاظ معنى ههنا اى فيما استعملت
تاكيداً ابداً ونه اى بدون اجمع واما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعة لمعاني
الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز الفاء للنتيجة تقديمها اى تقديم تلك الالفاظ
على اجمع لكونها اتباعاً له ثم تقديم اكتب على اخويه في الفصيحة ثم ابتع على ابعع عند الزحشرى
وعند البغدادية والجزوى يقدم ابعع على ابتع وقال ابن كيسان ابتداء بابتع شئت
بعد اجمع ولا يجوز ذكرها اى ذكر اكتب وابتع وابعع بدون اى بدون ذكر اجمع لانه يلزم ذكر

فصل

التابع بدون ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التأكيد شرع في بيان البديل فقال
فصل البديل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه
 اعترض على هذا الحد بانه لا يشمل البديل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك جوابه
 فامر في حد العطف بالعرف ووقال البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كما اشمل
 واخصر هو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد عطف البيان لانها
 ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحرف
 لانه ان كان تابعا مقصودا بالنسبة لكان المتبوع كذلك مقصودا بالنسبة ولما فرغ
 عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال في اقسام البديل اربعة وذلك لان البديل امان
 يكون مدلوله مدلول المبدال منه اولا فالاول بديل الكل من الكل والثاني امان يكون
 مدلوله بعض مدلول المبدال منه اولا فالاول بديل البعض من الكل والثاني امان يكون
 بين المبدال والمبدال منه تعلق غير الكلية والبعضية اولا فالاول بديل الاشتغال
 والثاني بديل الغلط احدها بديل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو
 جاء في زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لانه بديل على اخوة
 المخاطب ولا يدل عليها زيد وايضا لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيد
 ولم يكن بديلا قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان
 فيما صدق عليهما يطلقان على ذات واحدة وثانيها بديل البعض من الكل وهو ما
 مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زيد رأسه وثالثها بديل الاشتغال وهو ما يكون
 بينهما اي بين البديل والمبدال منه تعلق ونسبة غير الكلية والبعضية كسلب زيد ثوبه
 واعجبني زيد علما وانما سمي هذا بديل الاشتغال اشتغال المبدال منه على البديل باعتبار اشتغاله
 الى البديل وكونه دالا عليه لاجمال بحيث يبقى سامعا للمبدال منه منتظرا للذكر البديل هذا
 هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البديل وبه اخذ الحاجي ابو البقاء وقيل
 لا اشتغال البديل على المبدال منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
 اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصير البديل وقال المبرك لا اشتغال
 الفعل المسند الى المبدال منه على البديل ليفيد يتوكلان اعجبني في قوله اعجبني زيد علما
 مسند الى زيد ولا يكتفي من حيث المعنى لانه لا تعجبك الا العلم واليه ذهب لاناسي
 الفجدياني ويرد على هذا بديل البعض نحو اعجبني زيد رأسه فان اعجبني بالنسبة
 الى الرأس مثله الى العلم في الاشتغال ولكنه لا يقدر هذا في اختصاص التسمية

الاعجاب

المجداني

لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينها بحيث
 يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل لاجلما لا يفتنى النفس عند ذكر المبدل
 منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فان علمه ابتداء ان يكون
 زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار انه فتضمن نسبة
 الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة لاجلما لا يخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا
 غلامه او حمارة لان نسبة الضرب الى زيد نامية اي غير مجملة لا يلزم في
 صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتغال في بعض

فان المراد في وجه التسمية غير هو ما

افزاده ورابعها بدل الغلط وهو ما يدكر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورايت
 رجلا حمارا واما سمي بدل الغلط لكون الغلط سببا للاثيان به لانه غلط ولذا ذكره
 ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغي ان لم يدكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
 الابدال مطردة بمعنى اللام لكن يادني فلا يسهل اي بدل يختص بان ينسب الى الكل
 او الى البعض او الى الاشتغال او الى الغلط والبدل ان كان نكرة من معرفة يجب نعتة اي نعت

فالغلط مما لا يوجب نعت

ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعتة كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
 فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة وذلك
 لكرهتهم كون المقصود فاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجاء بذلك فان قلت
 يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه
 ولم ينعت بشئ وبقوله تعالى حم تزييل الكتاب من الله العزيز العليم الى قول شديد العقاب
 بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشئ قلت كل من ذلك بدل على
 التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله احد والله شديد العقاب
 ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فان لا يجب نعتة

والاضافة في جميع الابدال يادني ملائمة

نحو مرت بزید حمار ونحوه ولا يجب ذلك اي نعت البدل في عكسها في عكسها اذا كان
 البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة نحو قام اخ لك ولا يجب ذلك
 النعت في المتجانسين اي في المتماثلين بان يكونا معرفتين نحو ضرب زيد اخوك او نكرتين
 نحو جاءني رجل غلام لك ثم لما فرغ عن بيان البدل شرع في عطف البيان فقال

فالتسامح

فصل

فصل عطف البيان تابع جنس يثناول التوابع كلها غير صفة احترز به عن الصفة
 يوضح متبوعه احترز به عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضع وهو اعطف
 البيان اشهر اسمي شئ هذا هو المفهوم من المفصل والمذكور في البواقي ولا يجب

ان يكون علماً ولا اعرف وبوافق في الوجيز حيث قال ولا يلزم ان يكون
 او ضم من المتبوع بسبب مجيئه بعلم مشترك اذ قد يوضح الشيء ما هو اوضح منه
 متفرقا عند اجتماعها كما اذ اكنى كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم
 وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول اوضح منه مفردا نحو قام
 ابو حفص عمر بن قفوله عمر عطف على ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
 رضى الله تعالى عنه وقوله وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس ولا يلتبس عطف
 البيا بالبدل لفظاً اى من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما معناه مطلقاً
 اى فى كل صورة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مفضى بالنسبة وذكر المبدل للتوطئة
 وعطف البيان غير مفضى به المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع فى مثل قول الشاعر
 متعلق بقوله ولا يلتبس والشاعر المراد الاسدى **شعر**

أنا ابن التاركة البكرى بشرى عليه الطير ترقبه وقوعاً

فان قوله بشر عطف بيان للبكرى ولا يصح ان يكون بدلاً اذ البدل مفضى فى حكم
 تكرير العامل فيكون المعنى التاركة بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيداً عند من
 يجيزه والمراد بقوله فى مثل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة
 المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله عليه الطير مفعول ثانٍ للتاركة ان جعل معنى المصير
 والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن
 فى عليه وقوعاً جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة لانها اقرب
 الانسان مادام به رفق فان الطير لا يقربه ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت فى الاسم
 العربى شرع فى باب الثانى الثابت فى الاسم المبنى فقال

الباب الثانى

فى الاسم المبنى هو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 او مع عامله او تركيب تحقق معه العامل على ما عرفت من اختلاف الاقوال فى حد العرب
 نحو اب ت لعل المراد اسما هذه الحروف لا مسمياتها والا فلا يستقيم التمثيل بحرف
 الهجاء لانه بحث عن الاسم المبنى على انه وقع فى بعض النسخ نحو الفوباب وناوتا وواحد اثنان
 وثلاثة وكلف زيدا حال كونه وحده فانه اى نحو هذه الاسماء مبنى بالفعل على السكون ومعرب
 بالقوة اى بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المصنف اعتبار الحروف الاستحقاق
 بالفعل مع الصلاحية ولهذا اخذ التركيب فى تعريف العرب وذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء
 المعددة العارية عن المشابرة بمبنى الاصل معرفة بالفعل اعتباراً لصلاحية الاعراب بعد التركيب

باب الثابت فى الاسم المبنى

او شابه مبنى الاصل اى ناسب من سببة مؤثرة في البناء وانما فسرها قوله شابه بقولنا
 ناسب ليتناول ما تضمن معنى مبنى الاصل كائناً وما وقع موقعه كترال وما اضعف
 اليه نحو يَوْمِيْنَ فَاِنَّ كَلَامَهَا مِنْهَا سَبٌّ لِمَبْنَى الْاَصْلِ وَلَيْسَ بِمِثْلِهِ لِهَؤُلَاءِ
 وَصَفْنَا الْمُنَاسِبَةَ بِمُؤَثِّرَةٍ فِي الْبِنَاءِ احْتِزَانًا عَنِ الْمُنَاسِبَاتِ الَّتِي لَمْ تُوَثِّرْ فِي الْبِنَاءِ لضعف
 او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى ومناسبة غير المنصرفة الفعل الماضى
 والامر في الفرعيتين ومناسبة اى الحرف مع لزوم الاضافة المنافية للبناء اما الضعف
 ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى فانه وان كان بمعنى الماضى لكنه جار على المضارع
 اى يوازنه في حركته وسكناته فهو مناسب للماضى في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان
 مناسبة اسم فاعل للماضى ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرفة فانه يناسب الفعل
 مطلقاً في الفرعيتين ومناسبة الماضى تقتضى البناء ومناسبة المضارع تقتضى
 الاعراب فلم توتر هذه المناسبة مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبة اى معارض
 وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه لا يزم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه
 لمنع الخلق ون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله شابه وهذا شروع في بيان مشابه الاسم
 مبنى الاصل اى بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجاً الى قرينه للاشارة
 فشابه الحرف في الاحتياج فمبنى لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها اى ونحو قرينة
 الاشارة كقرينة الصلة او نحو كلمة هؤلاء مثل هذا وذلك من اسماء الاشارة او يكون
 اى ذلك الاسم مبنى على اقل من ثلاثة احرف او تضمن الاسم معنى الحرف تحقيقاً
 لا توهمياً فلا يرد بناء التثنية لان تضمنها واو العطف وهى لاحق في نحو اومن
 مثلاً ان ما هو مبنى على اقل من ثلاثة احرف فشابه الحرف كمن وعن في البناء على ذلك
 فمبنى لهذا واحد عشر الى تسعة عشر مثال ما هو متضمن لمعنى حرف العطف لان
 معناه احد وعشر فمبنى لهذه المشابهة واذا عرفت ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة
 سبعة بلا استقراء احدها تضمن الاسم معنى مبنى الاصل وثانيها الافتقار في الدلالة
 على المعنى وثالثها وقوعه موقعاً ورابعها مشاكته لما وقع موقعه خامسها وقوعه
 موقعاً ما اشبهها كالمنادى المضموم وسادسها اضافة ما اشبهها سابعها بناؤه على
 اقل من ثلاثة احرف وهذا القسم اى ما شابه مبنى الاصل لا يكون معرباً اصلاً
 لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم الاول اى ما وقع غير مركب مع غيره فانه مبنى
 بالفعل معرب بالقوة كما عرفت وحكمه اى حكم الاسم مبنى ان لا يختلف آخره

فمبنى

فمبنى

فمبنى

اشبهها

باختلاف العوامل في اوله لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فيجعل حكمه مقابلا
 لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه يجوز ان يختلف اخر المبني لا باختلاف
 العوامل نحو من الرجل ومن المرء ومن زيد ثم الحق ان يؤخر حكم المبني عن تقسيمه
 الا انه قد مر ان غيره خبط تعريفه للمبني فنية على انه الحكم الذي لا يعرف المبني الا بعد
 معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبها على وجه العدول وحركة اي حركات
 المبني تسمى ضمما سمي به لحصوله بضم الشفتين وفتحاً سمي به لانتاج الفم في التلفظ به
 وكسراً سمي به لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به وسكونه اي سكون المبني يسمى وفقاً
 سمي به لتوقف النفس به وانما هي على اصطلاح البصريين يعني ان التسمية المخصصة
 بهذا الالقاب المبني انما هي على اصطلاح البصريين من المتقدمين المتأخرين واما الكوفيين
 فيطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما قال حركاته تسمى لان المبني
 قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيد ان ولا رجلين ولا تسميان ضمما وفتحاً حقيقة
 وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازاً او قال الشيخ الرضي عند ان
 اطلاق الرفع والنصب الجرع على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
 مجازاً وهو اي الاسم المبني مطلقاً المشابه صبيته الاصل فقط لان الاصوات داخله
 تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبني بالمشابه لمبني الاصل فقد سماه
 سهواً بيتاً على ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرور
 او خبر على تقدير احد فرفع وكذا ما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولات
 واسماء الاعمال والاصوات بالجر او بالرفع على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا
 ان الاصوات ليست باسما لانها لم توضع لمعنى بل هي الة عليه لتبع فكيف يكون
 ذكرها في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كما في اسماء
 فعولت معاملتها واجريت مجزها في البناء فلها عدوها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات
 اصواتاً على انه معطوف على الافعال لانه صدح تحت الاصوات فيما بعد بالاصوات
 لا باسما الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض
 الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية بل المبنية بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات
 مع ان اياً واية منها عربتان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فانا وفانها
 عربتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف
 وان اكثرها مبنية فافترق ولثلاثاً بوجه ان اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان اللذين والذين

اسماء

الكثر

الموصولات معربتان لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك واذ اعرفت ذلك فاعلم ان حصر المبني في ثمانية انواع لا يشكل ثما الشرطية الاستفهامية والصفية والتامة ومن اقسامها سوا الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد بالاسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعمل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان للركب لا بمثل غير مع ما وان لدخولها هكذا في بعض الظروف وما فرغ

باب
المركبات

عن تعدد المبنيات شرح في تعريف كل واحد منها فقال **فصل** المضمرة قدّمه على ساثر المبنيات لان افرادها كلها مبنية من غير اختلاف وانما بنى المضمرة لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم صرح باسم ليجز عن كاف الخطاب في ذلك وويلك ورائك لانه حرف وضع ليدل على متكلم او مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما الدلالة عليهما بالصيغة لا بالمادة او يرد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيها جهة الغيبة فلا يرد المتكلم والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب او يرد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما لا يسميان متكلماً او مخاطباً في الاصطلاح او غائب تقدم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها لفظاً او معنى او حكماً المراد بتقدم ذكره لفظاً اعم من ان يكون تحقيقاً نحو ضرب زيد غلامه او تقديراً نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديراً والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معنى الضمير نحو قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدوا اياه او يد عليه سياق الكلام التزاماً نحو قوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس اى لا بوى المبيت اذ سوف الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق المبيت والمراد بتقدم ذكره حكماً ان يعى الضمير الى ما احضر في الذهن من الشأن والقصة او غيرهما ولم يصحح به لقصدا لابهام والاجال اولاً ثم التفسير ثانياً في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر الشيء مبرهاً ثم ذكره مفسراً يوجب في المفسر تخيماً وتعظيماً فهو عائد الى ما تقدم

ذکره حکماً کقولہ تعالیٰ قل هو الله احدٌ و کقولک نعمر رجلاً ثم لما فرغ عن تعریف
 المضمرة شرح فی تقسیمه فقال هو ای المضمرة علی قسمین متصل و هو ای المنفصل ما لا
 يستعمل و حدة ای الذی لا یصح التلغظ به منفرداً فی الاصطلاح ای ما کان کالجزء
 ما قبله و کبعض حروفه و انما قلنا فی الاصطلاح لانه صح التلغظ بالمضمرة المتصل الباری
 عقلاً ایضاً ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة إقام فروع نحو ضربت علی صیغة
 الماضی المعروف و ضربت علی صیغة الماضی المجهول المثبتین اولهما الی ضربت علی صیغة
 الماضی المعروف الغائب ثانیها الی ضربت علی صیغة الماضی الغائب فیکون کلها الی الحین
 لا اسقاط لاملد الحکم فیلزم دخول ما بعدها فی حکم ما قبلها تصریفه ضربت ضرباً
 ضربت ضرباً بتما ضربت ضرباً بتما ضربت ضرباً بتما ضربت ضرباً بتما ضربت ضرباً بتما ضربت
 و علی هذا القیاس تصریف المجهول و انما بدأ بالمتکلم لان ضمیر المتکلم عرف المعارف فلن
 قدومه فی الجدة و اخر ضمیر الغائب لانه تحت الكل و منصوب و هو اما متصل بالفعل
 نحو ضربت الی ضربت تصریفه ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
 ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
 الی انهن تصریفه لینهن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن
 انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن
 و لهن تصریف الاول غلامی غلامنا غلامک غلامکم غلامک غلامکم غلامک غلامکم
 غلامه غلامها غلامها غلامها غلامهن و تصریف الثانی لی لنا لک لکم لکم لکم لکم لکم لکم
 له لهما لهما لهما لهن و منفصل عطف علی قوله متصل و هو ای المنفصل فیستعمل
 و حد ای الذی یصح التلغظ به منفرداً فی الاصطلاح هو باعتبار الاعراب قسمین إقام فروع
 نحو أنا الی هن تصریفه أنا نحن أنت انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن
 او منصوب نحو یتای الی ایا هن تصریفه آتای ایا نا ایاک ایا کم ایا کم ایا کم ایا کم
 ایا کن آتایه ایاهما ایاهما ایاها ایاها ایاها ایاها انتن انتن انتن انتن انتن انتن انتن
 و المنفصل الی الاقسام الخمسة المذكورة فذلک ای المضمرة مطلقاً ستون ضمیراً اثنا عشر لفروع
 المتصل و اثنا عشر لفروع المنفصل و اثنا عشر للمنصوب المتصل و اثنا عشر للمنصوب المنفصل
 و اثنا عشر للمجهول و المتصل و اقال المجرور المنفصل فلم یجئ فی کلامهم ذلک لئلا یلزم تقدم
 المجرور علی الجار لان معنی المنفصل ان لا یحتاج فی التلغظ به الی شیء فلما کان التلغظ
 به مستقلاً یجوز ان یتقدم علی العامل وان یتاخر عنه فاذا جاء تقدیمه علی

العامل يلزم تقديم المجرور على الجار وهو غير جائز ولما فرغ عن بيان اقسام الضمير
 شرع في بيان محل انفعال الضمير المتصل فقال واعلم ان المرفوع المتصل خاصة اي ون
 المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيها يكون مستترا في الماضي الغائب
 اي للواحد الغائب والغائبة اي الواحدة الغائبة دون تثنيتهما وجمعهما وانما يكون
 مستترا فيهما لان الغائب ضعيف والخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له وانما
 لم يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا لالتباس ولم يعكس الامر لان المفرد
 باولوية السبق استحق الخفة وانما لم يستتر في المخاطب المتكلم لانها قويا في القوة
 الحاصلة بالابراز مناسبة لهما الا الضعف الحاصل بالاستتار كضربك هو مترا
 للماضي الغائب وضربت اي هي مثال للماضي الغائبة وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي اي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا
 مطلقا يعني سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او جموعا او مذكرا او مؤنثا نحو ضربت
 انا ونضرب اي نحن والمخاطب عطف على قوله المتكلم اي يكون مستترا في المضارع
 للمخاطب اكان مفردا او مذكرا كضرب اي انت والغائب الغائبة كضربك هو وتضربك
 هي وانما استتر في المضارع للصيغ المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهنزة
 والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في الاصح وتثنية الغائب الغائبة وجمعها وتثنية
 المخاطب والمخاطبة وجمعها وفي اسم الفاعل والمفعول وكذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل
 مطلقا اي سواء كان واحدا او مثنى او جموعا او مذكرا او مؤنثا لوجود قرينة الدالة على الضمير
 وهي علامتا التثنية والجمع كالالف والواو وحمل المفرد على المثنى والمجموع طرفا للبناء
 تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندون
 ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان وضاربون حرفا زيدا
 علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون وليستنا بضميرين
 بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون ورايت الضاربتين
 والضاربتين ومردت بالضاربتين والضاربتين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مرفوعا كان او منصوبا الا عند تغذ المتصل استثناء مفرغ اي ولا يجوز استعمال
 المنفصل في جميع الاحيان الا حين تغذ المتصل وذلك لان وضع الضمائر للايجاز
 والمتصل خص من المنفصل لكونه اقرب حروفا من المنفصل فنتي امكن المتصل لا يجوز
 العدول عن الاصل الا عند تغذ فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك تغذ

تعدر المتصل وذلك التعذرا إما بسبب تقدم الضمير على عامله كما يأتى نَعِيدُ لَانَهُ إِذَا
تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول انما الاتصال يكون باخر العامل فان المتصل
كالجزء منه او بسبب لفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الآيه ونظيره ما ضربك
الا انا اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعدر الاتصال وانما تعدر الاتصال بالفصل اذ
الفصل يتا في الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الآيه او بسبب كون
عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا ونظيره ما انت قائما لعدم ما يتصل به اذ الضمير المرفوع
لا يتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرم ولانه يجوز اتصالهما بالحرف ونحو اتى وانك
ولى ولك او كون عامل الضمير معنويا وهو الا ابتداء نحو انا زيدا وبسبب حذف عامل لانه
ما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو ايتك والشر فان جميع هذا الصواب
يجوز فيه استعمال المنفصل لتعدر المتصل واعلم ان لهم اى للحاجة ضمير منهم اغائبا
لان المراد به الشأن او القصة وهو مفرغ غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة
من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ
فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فَاِنَّهَا لَا تَعْلَىٰ اَبْصَارًا وَاِنَّمَا وَقَعَ قَبْلَ الْجُمْلَةِ
للتعظيم والاحلال لان ذكر الشئ مبرما ثم ذكره مفسرا يوجب في النفس تعظيما واجلالا
ولثلاث لغوات الكلام من السامع عند غفلة وانما وقعت الجملة بعد الضمير لوجوب كون
مفسر الشئ بعد وانما قلنا من غير تقدم معاد لثلاث نقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدأ عائد الى الشأن وزيد قائم خبر اعنه فانه يصيد عليه انه ضمير يقع قبل
جملة نفسرة لانه باعتبار عوده الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
الابهام بجملة زيد قائم نفسرة صفة جملة اى نفسر تلك الجملة وذلك الضمير لابهامه
وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشأن او القصة وذلك لا يكون
الا جملة والفراء اجاز تفسيره بالمفرد الما اول بالجملة لانه عائد الى الشأن او القصة
ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشأن في المذكور ضمير القصة في الموثق سمي هذا ضمير الشأن
والقصة لانه عائد الى ما هو معروف في الذهن من الشأن او القصة نحو قل هو الله احد
مثال لضمير الشأن وانها زينب قائمة مثال لضمير القصة فلما فرغ عن بيان ضمير الشأن
والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال ويذخون اى العرب بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع اثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق
كونها ضميرا فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة مرفوع

لينا سيب

متفق عليه وان اختلف في كونه ضميراً او بعد كونه ضميراً فوعاً وآنما سمي الفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف واختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر منفصل تعينت صيغة مرفوع المنفصل لانه اقرب موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ واذ كان ضميراً كان حقه الانفصال مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب الغيبة وانما كان مطابقاً للمبتدأ لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقاً للخبر ايضاً اذ كان الخبر اي خبر المبتدأ معرفة او ملحقة بالمعرفة في امتناع دخول اللام عليه مثل افعل او افعل من كذا وهذا شرط للدخال وانما اشترط ذلك لان الفصل انما يحتاج اليه اذ كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعته فلا يحتاج الى الفعل وفعل من كذا ابالمعرفة لا امتناع دخول اللام عليه فانه يوجد فيه من يقوم مقام اللام وهذا لا يسوغ الجمع بينهما فلا يقال زيد افضل من عمرو فان قلت قد يكون المبتدأ نكرة مخصصة واذ كان مخصصة والخبر حينئذ لا يكون الا نكرة مخصصة او غير مخصصة فيلتبس بالنعته ايضاً اذ النكرة توصف بمثلها مطلقاً قلت الغالب في المبتدأ هو التعريف كونه نكرة مخصصة بالنسبة الى التعريف نادر والعبرة للغالب اجاز ابو عثمان المازني وقوع الفصل قبل المضارع لانه مشابه للاسم في امتناع دخول اللام عليه كقوله تعالى **مَكَرُوا لِيَكُوهَا** يَبُوءُ وفيه نظراً لانه لا يتعين في الآية لكونه فضلاً لاحتمال كونه مبتدأ وتاكيد كما في قوله تعالى **هُوَ اصْحٰبَكَ وَابْنِي** ويسمى اي تلك الصيغة فضلاً عند البصريين فقال المتأخرون منهم انما تسمى فضلاً لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والصفة وقال الخليل انما تسمى فضلاً لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في حيز الاول وليس من صفاته ومتماته وقال كلا الوجهين واحد انما الفرق في العبارة وتسمى عماداً عند الكوفيين لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية نحو **يَدُهُ الْقَائِمُ** مثلاً لا دخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليه او كان الخبر معرفة وكان زيد هو افضل من عمرو مثال لا دخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان الخبر افعل من كذا او قال الله تعالى **كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** مثال لا دخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان الخبر معرفة ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع في بيان اسماء الاشارة فقال

تعيين

بمعنى
الاشارة
اسماء

فصل

اسماء الاشارة ما اي اسماء وضع ليبدل على مشار اليه كلمة ما جسر

وقوله لیدل علی مشارالیه فصل خرج به ما عدل الحد من الاسماء فان قلت هذا اذا كان المراد بالمشار الیه الاشارة الاصطلاحیة وان كان المراد الاشارة اللغویة لا یتقیم الحد حیث یدخل فیه ضمیر الغائب فحیث قلت المراد هو الاول والتعریف لفظی وهو تعریف اللفظ بلفظ اجلی منه ویجوز ان یمکن ان المراد هو الثاني ویخرج عن ضمیر الغائب ونحوه بقید الحیثیة فان ضمیر الغائب وان كان موضوعاً للاشارة بالمعنی اللغوی لکن لم یرد به ذلك بل یراد کونه کنایة عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة الحسیة وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا یلزم ضمیر الغائب فحیث انه یشیر الی المعاد اشارة ذهنیة ولا یرد علیه نحو ذکرکم الله مما لم یوجد فیه الاشارة الحسیة لان ذلك محمول علی التجوز یتنزله منزلة المحسوس المشاهد ما من شیء الا ویدل علیه وانما بنیت اسماء الاشارة لکون وضع بعضها وضع الحروف کذا ونحوه وحمل البقیة علیه للاحتیاجها الی ما تبین به من قرینة الاشارة فاشبهت بالحروف فی الاحتیاج وهی ای اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معانٍ وذلك لان المشار الیه لا یخفی من ان یمکن ذکر او مؤنثا وعلى كلا التقديرین لا یخلو من ان یمکن صفة او مؤنث او مجموعاً والمجموع مشترك بین المذکر والمؤنث فیحصل خمسة الفاظ لستة معانٍ ذاللمذکر المفرد عن الکوفیین ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله ذی بالتشدید فحذف اللام فبقی ذی مثل کئی فقلبت الیاء الفاء لیمخرج عن صورته الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوی بفتح العین اذ وائی العین ویائی اللام اکثر من یائیها فحذف اللام وقلبت الواو الفاء لیمخرجها وانفتاح ما قبلها فصار ذاوذ ان فی حالة الرفع وذین فی حالة النصب والجر لیشاه ای لمتن المذکر وعن بعضهم انه معرب لا نقلاب الفه یاء جراً ونصباً کسائر الاسماء المتشبات والآخر ان علی انه معرب لوجوه علة البناء فیه کالمفرد والمجموع وعن ابی اسحق الزجاج ان المتن مطلقاً یمتنع لتضمنه معنی واو العطف اذ اصله ذید ان زیداً زیداً ویجمع فی بعض اللغة ذان فی الاحوال الثلثة ومنه قوله تعالی ان هذان کسائر ان علی احد الوجوه وتاوتی وذی بقلب الالف یاء الاصل فی لغات المؤنث الواحدة ذی لکونها بازاء ذاللمذکر الواحد قیل تاکالته لم یکن منها الا هی وقیل کلاهما اصلان وتة وذة بقلب الالف الواو هاء من غیر وصل الیاء بهما وذهی وتی بوصول الیاء بهما للمؤنث الواحدة وتان فی حالة الرفع وتین فی حالة النصب والجر لیشاه ای لمتن المؤنث واولاً بالمد والقصر اذا کان

له ای مائة ذان

بالقصر يكتب بالياء واذا كان بالمد ينون مكسوة كصية ان كان او كاء معرفة وصية
 منونا نكرة لا فادة البعد تنزيله منزلة النكرة لجمعها اي لجمع المذكر والمؤنث عاقل
 كان او غيره وقد يلحق باوائلها اي باوائل اسماء الاشارة هاء التنبيه ليدل على
 تنبيه المخاطب كهد او هذان وهذين وهاتتا وهاتين وهاتين وهؤلاء
 ويتصل باواخرها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على
 احوال الخطاب من الافراد والتنثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون
 هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لما امتنع ذلك ولانه
 غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك اين ست وذلك انست
 ولا يبعد ان يقال لا يكون في تركيب اسم المحل له من الاعراب فيكون الكاف حرفا وهي
 اي حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان والقياس يقتضيه
 ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب اثنين فبقي خمسة الفاظ نحو كما كن
 كما كن فذلك اي المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون
 المحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي اي وتلك
 الخمسة والعشرون ذلك الى ذلك يعني ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك
 وذلك الى ذلك يعني ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك
 البواقي من الامثلة تقول تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك
 اولئك اولئك اولئك اولئك واعلم ان ذلك للبعيد اي للمشار اليه القريب
 البعيد وذلك للمتوسط اي الذي بين القريب والبعيد لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
 والبعيد يستعمل للام للتصيص على البعيد انما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس
 ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسب لتوقف معرفة على الطرفين ثم لما فرغ
 عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولات فقال **فصل الموصول انها**
 بنيت لمشايرتها بالحروف من حيث افتقارها الى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس
 قوله لا يصح ان يكون جزء تاما من جملة الا بصلة بعدة اي بعد الموصول كالفصل يخرج
 به الاسماء التي تصح ان تكون جزء تاما من جملة بدون صلة كزيد رجل وفي قوله
 جزء تاما اشارة الى ان الموصول يصلح ان يكون جزءا منها لكن لا يكون جزء تاما
 والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلك لما كانت
 الصلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير بيينة احتاج الى تعريفها بقوله وهي الصلة جملة خبرية

او يكون في تركيب اسم المحل له من الاعراب

الموصولات

الجملة

معلومة مضمونها للنحاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجرهالة
 وبما اخفى منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي ^{التي} متناها
 او مجموعها موضوعه لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فمحمول عليها وانما وصف
 الجملة الخبرية لان الاثنائية لا تثبت لها في نفسها واثبتت الشيء للشيء فرع ثبوتها في
 واما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تعالى **وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِطَنَّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ**
 هي جواب القسم هو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قيا ساعلى سائر
 الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للنحاطب قبل جريها على الموصوف
 ولا بد من عائد فيها اى فى الصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غائب او يجرى ايضا
 مظهر موضع المضمون نادرا نحو جاء في الذي ضرب يدا او قال للمالكى في التسهيل فرق
 بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد لم يقل من ضمير لان العائد عم من
 الضمير وانما احتاجت الصلة الى عائد ليربط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله
 اى مثال الموصول المعرف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم او قام ابوه كرمثالين
 لان الاول مثال للموصول الذي صلة جملة اسمية والثانى مثال للموصول الذى صلة جملة
 فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع في تعدادها فقال وهي اى الموصولة
 الذى للمذكر الواحد صلها لذي كعبه فزى اسم منقوص فيها الغات أخر الذى يتشدد
 الياء والذ بحذف الياء وبقاء الكسرة والذ بسكون الذال والذان فى حالة الرفع
 والذيين فى حالة النصب لجر **التي للمؤنث واللتان واللتين** متناه اى **لثنى المؤنث**
 والاولى على وزن **العلو والهدى والذيين** كلاهما جمع للمذكر السالم **واللواتى واللواتى**
 واللاء بالهززة والياء او بالهززة او بالياء مكسوة او ساكنة لجمع المؤنث ما ومنها بمعنى الذى
 يستعمل فيه المفرد **واللثنى والمجموع** والمذكر والمؤنث غير ان من تختص بذوى العقول وما يغيرها بطريق
 الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الآخر مجازا او اى مضاف الى معرفة لفظا او تقدير المذكر
 بمعنى الذى فرعه كقوله تعالى **أَشَدُّ عَلَى الرَّجْمِ عُنْيًا** واية **للمؤنث** بمعنى التى وفرعه
 نحو **أَيَّتِهِنَّ أَحْسَنَ** من هند عندي وذو بمعنى الذى فى لغة بنى طى لعلم ان كلمة **ذو**
 تستعمل لمعينين احدهما بمعنى صاحب كما عرفت فى لاسماء الستة وهى معرفة وثانيتها
 بمعنى الذى فى لغة بنى طى خاصة وهو المراد ههنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاء فى ذو قام رأيت
 ذو قام مرت بذو قام يستعمل فيه المذكر والمؤنث **الواحد المثنى والمجموع الغائب الحاضر**
 كقول سبأ **الطائر يبيعه** واية **الماء ماء ابي وجدى** وبيرى ذو حفرت ذو طويت

ای الذي حفرتة والذي طوبيته قال الميدا في المعنى الماء الكافية النزاع ماء ابي جده
ای ورثتها ابا و يروي ابي والبير المتنازع فيها يبيى التي حفرتها وطوبيتها يقال طوبيت
البناء بالمد والبير بالحجر اى دورت بناءها والالف واللام اى مجموعها بمعنى اللام
والتي وفرجها وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وموصوفى بقوله صلته اسم
صلة الالف واللام وافراد الضمير نظراً الى انها موصول واحد اسم الفاعل واسم
المفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعهما مركباً تاماً ولو لم يكونا بمعنى الفعل
كما جاز وقوعها صلة وانما اورد الفعل في صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام
الموصولة في الحقيقة اسم موصول وهو لا يدخل الا في الجملة لان هذه اللام مشابهاة
بلام الحرفية وهى لام التعريف وهى لا تدخل الا في المفرد فجعلت صلته تاما كان جملة
معنى مفرداً بصورة عملاً بالحقيقة والشبهة جميعاً والاولى ان يقول صلته اسم
الفاعل والمفعول لا غير لانه لا يجوز ان يكون صلته صفة مشبهة واسم
التفضيل لانها لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لانه يتناوكلان الفعل
فلا يصير ان بمعنى الجملة نحو جاء في الضارب زيداً اى الذى يضرب زيداً وكذا نحو
جاء في المضروب غلامه اى الذى يضرب غلامه عن الما زنى ان الالف واللام في
الصفة من الحروف والضمير الذى فيها يرجع الى الموصول المحذوف فاذا قلت الضارب
تقديره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ دون
المعنى سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد
كلا مثل موصوليتها وسوى الضمير المنفصل الواقع بعد النحو الذى ما ضربت الا
اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الجوز ان
يكون المحذوف ضميراً متصلاً قبله او حينئذ يفوت الغرض الذى لاجله الانفصال
ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذى ضربته فى دارة لا يجوز حذف
احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم الموصول دليل
على المحذوف ولا يكون عائداً الى غير الموصول وان كان عائداً اليه نحو قوله سمع الله لمن
حمده لا يجوز الحذف حيث لا يبدل الموصول على المحذوف لاستغناؤه عنه ان كان
اى العائد مفعولاً وهو شرط تقدم جزاؤه عليه هو قوله ويجوز حذف العائد
نمراً الذى ضربت اى الذى ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لخصوص العلم به
لكونه محتاجاً اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على المحذوف ثم

قیّد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فلما
 يرد ان الحذف لا يخص منصوب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد
 ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص حذ المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان
 لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد ذلك وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
 في السماء اية وفي الارض اية فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان
 ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجدوا لله اية اي به او باضافة صفة ناصبة
 تقدير نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة
 معرفة وذلك للزوم اضافتها للمانعة عن البناء لذولها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يجر
 نحو حيث فاترها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة عهد فانفة لا رافعة

الا اذا حذف صلته اي صلة كلمة اي واية فحينئذ يجوز بناؤها على الضم ان
 كانت مضافة ويكون الصلة عائدا كقوله تعالى ثم لنزعهن من كل شيعه ايمهم اشد على
 الرحمن عتيا اي هو اشد اي لنزعهن من كل طائفة عن طوائف الغي هو اشد على الله في
 الطغيان والغلو في الكفر يتاديب في ادخاله في النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه لا يكون
 فيه نقصان فحين بعض ما يوضح بيئته وهو الصلة فانها مبنيّة للموصو فجز ذلك
 النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلته ايضا
 لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال

فصل اسماء الافعال

في الاصوات كما سيحكي وهو كل اسم بمعنى الامر الماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف
 الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائدا الى اسماء الافعال
 وانما افردت مع ان الاسماء جمع نظرا الى اخر الاسماء ولانه عائدا ليرها بتاويل كل واحد
 ولانه عائدا الى الاسم المذكور معنى للدلالة على ان الاسماء عليها جمع اسم انما عاد الضمير
 الى الاسم ون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والمماهية لا للافراد واقا ايراد الاسماء
 على صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد بكون اسماء الافعال
 بمعنى الامر والماضي ان يكون بمعنى احدها وضعاف يخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر الما
 ومثل ضارب في قولك زيد ضارب مس بقولنا وضعافان ضاربا ههنا يدل على ان
 بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بعارض لحوق الامر الدليل على كونها
 اسماء الافعال ان صيغها مغايرة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التذكير نحو

اسماء الافعال

التعريف انما يكون للجنس والمماهية لا للافراد

مَوْصِرٍ وَمِنْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ وَمِنْهَا مَا كَانَ مَنْقُولًا عَنِ الْمَعْدِ وَالظَّرْفِ وَالْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ كَرُؤَيْدًا فَانَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْمَصْدُورِ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ تَصْغِيرٌ رَوَادٌ تَصْغِيرٌ لِتَرْخِيمٍ
 بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ كَقَوْلِهِ نَعَامٌ مَهْلُجٌ رُؤَيْدًا أَوْ نَحْوَهُ فَإِنَّ مَنْقُولٌ عَنِ الظَّرْفِ وَمِثْلُ
 عَلَيْكَ فَإِنَّ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَأَمَّا بِنَيْتٍ لِكُونِهَا وَاقِعَةً مَوَاقِعَ الْفِعْلِ وَكَوْنِ
 وَضْعِ بَعْضِهَا وَضَعِ الْكُرُوفِ ثُمَّ حَمَلَ الْبَاقِيَ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ أَكْثَرَ اسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بِتَقْدِيرِ
 وَأَعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ اسْمَاءُ الْأَفْعَالِ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ نَحْوُ فِيٍّ بِمَعْنَى تَنْجِيسٍ وَوَهُ
 بِمَعْنَى اتَّوَجُّعٍ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْحَصْرُ لِجَيْبٍ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصْلِ كَمَا بِمَعْنَى تَنْجِيسٍ وَتَوَجُّعٍ
 وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُمَا بِالْمُسْتَقْبَلِ كَرُؤَيْدٍ أَيْ أَهْلُهُ مِثَالُ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ هُوَ مُتَعَبِّرٌ
 وَالْمَنْقُولُ عَنْهُ فِيهِ مُسْتَعْمَلٌ وَهِيَ هَاتِ زَيْدٌ أَيْ بَعْدَ مِثَالِ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِ هُوَ الْأَمْرُ
 وَالْمَنْقُولُ عَنْهُ فِيهِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فَفِي اخْتِيَارِ هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَقْسَامِ اسْمَاءِ
 الْأَفْعَالِ فِي مَوْضِعِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْأَعْرَابِ لِلنَّخَاةِ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا الِرْفَعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
 فَتَكُونُ مَعَ فَاعِلِهَا السَّادِ مَسْدًا لِنَحْوِ جَمَلَةٍ كَمَا قَامَ الزَّيْدَانِ وَالثَّانِي النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدُورِ
 فَرُؤَيْدٍ مِثْلًا فِي تَقْدِيرِ رُؤَيْدًا أَوْ رُؤَيْدًا أَوْ رُؤَيْدًا أَوْ رُؤَيْدًا أَوْ رُؤَيْدًا أَوْ رُؤَيْدًا أَوْ رُؤَيْدًا
 التَّرْخِيمُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُمَا مِنَ الْأَعْرَابِ
 لِصَيْرُورَتِهَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ الْمَاضِ فَأَخَذَ حَكْمَهُ أَوْ كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ الْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ وَرِصْفَةُ فَعَالٍ أَيْ فَعَالٍ الْكَائِنُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ هُوَ أَيْ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي
 الْمَجْرُورِ قِيَاسٌ أَيْ قِيَاسِيٌّ أَوْ ذُو قِيَاسِيٍّ هُوَ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ هُوَ قِيَاسٌ
 عِنْدَ سَيْبُوِيهِ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ هُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ هُوَ قِيَاسٌ هُوَ قِيَاسٌ هُوَ قِيَاسٌ
 الْأَمْرُ كَنَزَالٍ الْكَائِنُ بِمَعْنَى إِتْرَالٍ وَتَرَالٍ بِمَعْنَى أَتْرَالٍ وَكَضْرَابٍ بِمَعْنَى إِضْرَابٍ
 وَحَلَالٍ بِمَعْنَى حَلٍّ وَكَتَابٍ بِمَعْنَى أُكْتَبَ وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيٍّ سَمَاعِيٌّ لَمْ يَجِ الْأَقْرَبُ قَارٍ
 بِمَعْنَى صَوْتٍ مِنَ التَّصَوُّوتِ وَعَرْعَارٍ بِمَعْنَى تَلَاعِبُوا أَيُّهَا الصَّبِيَّانُ بِالْعَرْعَرَةِ وَهِيَ لَعِبَةٌ
 لَهُمْ وَقَالَ الْمُبَرِّدُ قَرَفَتْ أَرْحَاكِيَّةَ صَوْتِ الرَّعْدِ عَرْعَارٍ حَكَايَةَ صَوْتِ الصَّبِيَّانِ وَيَلْحَقُ بِهِ
 أَيْ بِفَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ فِي الْبِنَاءِ فَعَالٍ حَالٍ كَوْنَهُ مَصْدَرًا مَعْرُوفَةً أَيْ عِلْمًا لِلْمَعَانِي
 كَفَجَارٍ بِمَعْنَى الْفَجْرِ أَوْ الْفَجْرِ وَهِيَ مِنَ الْمَعَانِي وَأَمَّا فَالْمَصْدُورُ الْآتِ الْعَدْلُ بِغَيْرِ الصَّبِيَّةِ
 بَدُونَ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى فَيَكُونُ بِمَعْنَاهُ وَأَمَّا فَالْمَعْرُوفَةُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَجَارٌ الْقَبِيحَةُ
 لَزُومِ التَّأْنِيثِ فِيهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ سَائِرَ أَقْسَامِ فَعَالٍ مَوْثِقَةٌ أَوْ صِفَةٌ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ
 مَصْدَرٌ أَيْ يَلْحَقُ بِهِ حَالٌ كَوْنَهُ صِفَةً لِلْمَوْثِقَةِ مَخْتَصَةً بِالْبَدَأِ نَحْوُ يَا فَسَّاقُ بِمَعْنَى فَاسِقًا

لم يجره بالجملة
 مع كونها من الأفعال

فجار الفجر
 مؤنث

ويالكاء بمعنى لا كعة او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما ما صاعداً جئت بالغلبة
 كجاء في السنية وهي في الاصل لكل ما تجذب اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنيا
 والنوع الثاني ما بقى على وصفية نحو قاطا اى قاطة بمعنى كافية او علماً عطف على قوله
 صفة اى يلحق به فعال حال كونه علماً للاعيان مؤنثاً للجاء والمجرور صفة لقوله علماً وقوله
 مؤنثاً صفة ثانية له اى علماً كائناً للاعيان مؤنثاً معنوياً واللام في قوله للاعيان للجنس
 فبطل معنى الجمعية اى علماً للعين المؤنث المعنوي فما قيل من ان قاطاً ليس علماً للاعيان
 بل علم للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطار غلاب قال في الصحاح غلاب مثل
 قطار اسم امرأة وحصار هو اسم كوكب تشبه بسهيل تائيشه بتاويل الكوكبة يقال كوكب
 كوكبة كطار اسم للمكان المرتفع وتائيشه باعتبار المكانة لترافعها قال الله تعالى ولو نشاء
 لمسخنهم على مكائيبهم اى مكاهم وهذه الثلاثة اى الفعال المصدر المعرفة والفعال الصفة
 والفعال العلم للاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اى في فصل
 اسماء الافعال للمناسبة اى لمناسبة هذه الثلاثة بفعال بمعنى الامر عدلاً ونزناً ولهذا الحقته
 في البناء ولما فرغ عن بيان اسماء الافعال شرع في بيان الاصوات فقال **فصل**
 الاصوات انما بنيت لجرها جري ما لا تركيب فيه من الاسماء فان قيل لم بنيت
 اسماء الاصوات عند التركيب اعربت اسماء الحروف كالبناء فانها اسم ب وكالتاء والتاء
 فانها اسماء وت الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمياتها
 كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه يستحق مجازاً واسماء
 الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها مسمى وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت
 للبهية فلا يليق بها التعبير بكل اسم حتى به صوت اى اسم الصوت به مثل بهية او
 طائر او غيرها فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان بصوتاً غير من بهية ونحوها ولم يرد
 به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولا يحصل التقادير بين القسمين
 فيقال قال زيد نخ وقال زيد غاق فيصير القسمان قسماً واحداً كغاق صوت الغراب فانه
 حكاية عن صوت الغراب بان يصوت به انسان تشبيهاً بصوت الغراب او صوت به اليها ثم اى
 لجرها ودعاها او حثيتها او وحثيتها او غير ذلك كنه بالتحفيف والتشديد
 لانه اناخه البعير اى وقت اناخه البعير ثم المتبادر من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع
 فلا يشمل التعريف ما هو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضاً كالصيدان والمجانين فالاولى
 ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث

لترفعها

ان اصوات

وهو ما صوّت به الانسان ابتداءً من غير تعلق بغير كوى صوت المتعجب وكاوه صوت
المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يُعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا ان القسمان
المدكوران ملحقين بالاسماء المبنية لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فكون
القسم الثالث ملحقاً بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محمول
على حذف المعطوف تقديراً او صوتاً به اليها ثم او غيرها فيدخل فيه ما صوّت به لتعجب او لوجع
والمحذوف بقربينة ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما فرغ عن بيان الاصوات شرع في
بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس مستقيم
لاستحالة ان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون
المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم هو جزئي على المركب وهو كل ايضاً ليس مستقيم الا على
التسامح فان المركب لما كان صادقاً على كل اسم فحمل كل اسم عليه ليس بمستقيم الا بالتسامح
ويحتمل ان يكون اللام للعهد فالتقدير بهذا فصل المركبات المذكورة في حصر المبنية وقوله كل
اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كل اسم كذا فهو كله مركب او خبر مبتدأ محذوف في تقديره
المركب كل اسم مركب من كلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه تحت نصرة ان تاني جزئية فعل
لا اسم وقيل ليدخل فيه سيوييه لانه تاني جزئية صوت لا اسم ليست بينهما نسبة
الجملة صفة كلمتين اي ليس بين الكلمتين نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
ولا افادة معنى فيخرج عند مثل تا بظ شراً او عبد الله ويزيد والنجم اعلماً
وكلامنا في المبنى الذي سبب بناؤه التركيب فلا يرد ان مثل تا بظ شراً من
المبنيات فكيف يحترز عنه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن الثاني اي الجزء
الثاني من المركب حرفاً يجب بناؤه اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول
فلانه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس محل للاعراب واما بناء الجزء الثاني
فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد عشر
فحذف الواو قصد الامتزاج الاسمين وتركيبهما الا اثنى عشر استثناء من قوله
يجب بناءهما فانها اي كلمة اثنى عشر وكذا اثنى عشر معرفة كاملة حتى يعنى
كما ان المثنى معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب
ايضاً مشابهاً بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة
فاعطى له حكم المضاف وبني الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف واما خص
مشابهاً بالمثنى في الاعراب لكون علة الاعراب فيها واحداً وهي مشابهاً

الحرف
المركب

فان وسط ليس محل للاعراب

اثنى عشر

المضاف من حيث حذف النون عنها لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة
 للبناء اورد اعلى من قال مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبهة المشبه به بيانيا
 انه كما ان تلك الكلمة ذوجتين بجهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء
 فيها باعتبار الجزء الثاني كذلك المثنى فانه ذوجتين ايضا بجهة الاعراب بجهة خلافه
 فيه على اختلاف القولين قوة وضعفاً وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب
 ذلك اى حرفا فيها اى في تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين معا واذن
 الاول الى الثاني وضع صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين وضافة الاول
 الى الثاني وصرف المضاف اليه والثالثة وهي اوضح للغا بناء الاول على
 الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب البناء اعراب الثاني
 غير منصرف كبعليك نحو جاء في بعليك ورايت بعليك ومررت بعليك لعدم
 موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب اعراب غير منصرف لوجوه السبيل
 العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اقام وقوعه على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو بعينه
 الجزء الثاني غير منصرف او محذوف بانه صفة للجزء الثاني او منصوب ببقية مقام المصدر
 المضاف المنصوب بفعل مقلد اى اعراب غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في
 الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد بالكنايات ههنا معانيها المصداقية
 بل اراد ما يكتسبها بل ما هو مبنى منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان فكذا
 كناية عن الاعلام وهن وهن كناية عن الاجتناس فانها معربات وهي اى الكنايات
 في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي اى تلك الاسماء كمر بنيت
 كمر الاستفهامية لتضمنها هزرة الاستفهام وبناء كمر الخبرية تشبها لها باختلافها
 مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت كذا التوكيدية عن مبنية
 الكافي وذا وجاءت كناية عن غير العدل نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
 او الاثنين ونحوها او على حديث مبهم وهو كيت وذيت اصلها كيت ذيت بالتشديد
 فحقتا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت
 وذيت وذيت كناية عما جرت بينك وبينه عن الحديث والقصة وذلك لثلاثيتهم انه
 كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر انما بيننا لاجراهما جرت الملكة عنها
 بها وهو الجملة وهي مبنية فكذا اما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان كمر على قسمين استفهامية
 اى الازع على الاستفهام وما بعد ها اى مبرز كمر الاستفهامية مفرد منصوب على التمييز نحو

كنايات

عنها

کم در جلا عند کم و خبریة معطوف على استنفا مية وما بعدها ای همیز کم الخبریة محمدر
 مفرد مرة نحو کم مال انفقته و مجموع مرة اخرى نحو کم رجال لقیمتهم وانما كان همیز کم
 الاستنفا مية مفرداً منصوباً و همیز کم الخبریة محمدر و مفرداً او مجموعاً لانها لهما
 حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايةيتين عند اخذنا حكم العدد وهو نحو جان أحدهما
 المضاف الى المیز و الثاني المیز بالمنصوب ففرق بين كمال استنفا مية و الخبریة
 حيث اعطى الاستنفا مية حكم العدد المنصوب فنصب تمیزها و اعطى الخبریة حكم
 العدد المضاف الى المیز فحفظ تمیزها على الاضافة و لما حملت الخبریة على عدد المضاف
 وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من الثلاثة الى العشرة و مضاف الى الواحد هو المائة
 و الالف جرت فيها حكم كليهما و انما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستنفا مية ملحمت
 على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل و الكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 و تسعين دون العدد القليل هو ما دون العشرة و دون العدد الكثير هو المائة و ما
 فوقها لثلاثا يلزم النزج بلا مرجح و التوسط راجح لان خبر الامور اوسطها و قد جاء الجر في
 تمیز کم الاستنفا مية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيوي و الخليل حجرة بمن الحذافة
 لا باضافة كم و قال الجر ولى بالباء الداخلة على كمر لانها و همیزها كشيء واحد و آذان
 الكوفيين جمع همیز کم الاستنفا مية نحو کم لك علماً و الجواب ان علماً نأحال و المیز
 محذوف و هو نفساً ای كم نفساً حصل لك مما لو كين و يجوز الفصل بين كم الاستنفا
 و همیزها بالظرف نحو کم لك درهماً لا تسام ثم اعلم ان الجر بعد الخبریة انما يجب ان
 لم يقع الفصل بينها و بين همیزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو المنصب
 بعد هاجلاً على الاستنفا مية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو کم في الدار رجلاً
 ثم جر همیز کم الخبریة على الاضافة انما هو مذهب الاكثر و عن الكوفيين ان جرّة بمن
 المقدرة و سيوي مع م في دخول حرف الجر على كم و معناه ای معنى كم الخبریة
 و تذکیر الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم ای معنى هذا اللفظ و هذا
 الاسم الاحسن في وجه تذکیرة ما قيل من ان تانيت كم كما هو الشائع في السنة المنجاة
 لتأويله بالكلمة فقوله كما الاستنفا مية في تأويل كلمة كم الاستنفا مية و الظاهر فيه
 التذکیر التکثیر ای انشاء التکثیر فان قلت اذا كان معناه انشاء التکثیر فما وجه
 الجمع بين كم الخبریة و كون جملة انشائية للمنافاة بين الاخبار و الانشاء قلت
 المنافاة بينهما منتفية لاختلف الوجهة فنحو کم رجلاً ضربت اخباراً بضرب كتشیر

من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب فالجبهة فختلف في تدخل كلمة من البيانية
 فيها اي في مميزات الاستفهامية والخبرية جوازاً فيجوز ان بها والفرق حينئذ يعرف
 من المقام تقول كم من رجل لقيت في الاستفهامية وكم من مال نفقت في الخبرية هذا
 اذا لم يكن الفصل بينها وبين مميزات فعل متعدي ما اذا كان الفصل بينهما في دخول من
 في مميزات واجب لئلا يشتبها مميزات فعل ذلك المتعدي كقوله تعالكم اهلكنا من
 قرآني وكم ايتهم من آية بيينة قال الحديسي لوقيل المراد بقولهم تدخل من فيهما
 اي في مميزات الخبرية المفردة والمجموع لكان حسناً ان السيوية والخليل وكثيرا منهم لا
 يجوزون دخول من ظاهراً في مميزات استفهامية وجوزوه مقدراً كما عرفت
 وقد يحذف مميزات اي مميزات استفهامية كانت او خبرية لقيام قرينة اي وقت
 حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اي كم دينار مالك نظير حذف
 مميزات الاستفهامية وكم ضربت اي كم ضربت ضربت نظير حذف مميزات الخبرية وكم
 في الوجهين اي في الاستفهام والخبر يقع منصوباً محلاً وكذا المحروراً ومرفوعاً اذا كان بعد
 اي بعد كم فعل او شبهه غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بضميره او متعلقة اي بسبب
 ضميره او متعلقة انما قيد به احرازاً عن نحو كم رجلاً او رجل ضربته اذا جعل كم مبتدئاً
 ولا يقدر بعد فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلاً ضربت وكم غلاماً بلكت مفعولاً به
 اي يقع كم في المثالين حال كونه مفعولاً به نحو كم ضربت ضربت وكم ضربت ضربت
 وكم يوماً سرت وكم يوم صمت مفعولاً به في وجهي واعطف على قوله منصوباً اي تقع كم
 في الوجهين محرراً اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحو كم رجلاً سرت وعلى كم
 رجل حكمت وغملاً كم رجلاً ضربت وما ل كم رجل سليت فان قلت لكم صد الكلام
 واذا كان قبله حرف جر او مضاف زال صدرته قلت اذا دخل عليه حرف جر او مضافاً
 انتقل الصدارة اليه لكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه
 ومرفوعاً عطف على قوله محرراً اي تقع كم في الوجهين مرفوعاً اذا لم يكن شئ من الامرين
 اي اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان لم يكن بعد فعل ناصب غير مشتغل
 عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف فتقع مرفوعاً عند
 فقد ان هذه الامور الثلاثة واطلاق الامرين عليها باعتبارها يقتضيه لا باعتبار
 ما يقتضيه نصب الجرو المراد بقوله مرفوعاً انه يرفع على الوجوب مرة كما
 في كم رجلاً او رجل غلاماً او غلاماً او لوية مرة اخرى كما في نحو كم رجلاً

بعضه
الظروف

اورجل ضربته او ضربت علامه فان الرفع في مثل هذا اولي سلامة عن الحد فهدا
اندا فر ما يقال انه يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه يكون
كم حجة عن العوامل اللفظية بل يكون النصب مضمرا على شريطة التفسير نحو
كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير مرفوعا مبتدأ ان لم يكن
اي كم في الوجهين طرفا لصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلا اخوك وكم رجل ضربته خبرا
ان كان كم في الوجهين طرف لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوما سفرك وكم شهر صومي
ويعلم كونه طرفا بالمميزان كان هو طرفا فطرف والآ فلا وقيل في الكلام حد ومضنا
اي مبتدأ ان لم يكن ممايز كم طرفا وخبر ان كان مبرزها طرفا ولما فرغ عن الكنايات
شاع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام قيد الظروف بالمبنية
ليغتن عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذ المضاف اليه
كقيل و بعد فوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا
فوق وتحت و امام وقد ام خلف و اسفل و دون و اول بمعنى قبل قال الله تعالي الامر
من قبل و من بعد اي قبل كل شئ و بعد كل شئ وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها
معنى حرف الاضافة وتشبيها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناؤها على الضم ليجر
التقصا حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة
اذا كان المحذوف اي المضاف اليه منويا اي مقصودا للمتكلم والا اي وان لم يكن
المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا كانت اي تلك الظروف ومعربة
مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متلخر
خيرا من متقدم ومنه قول الشاعر شعري فساغ لي لشراب و كنت قبلا اكا دغصن بالماء
الفرات وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يندك
لان في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا التقدير قوي بالله الامر من قبل ومن بعد كسر
اللام والدال منوتين بناء على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة لغايات
لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن
المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغايات ههنا المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كان
مذكورا اذ الغاية العوض ومنها اي من تلك الظروف حيث بالحركات الثلث وجاء
بالواو كذلك هي للمكان وقد تستعمل للزمان عند الاخفش بنيت اي كلمة حيث
تشبيها لها بالغايات ملازماتها الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظا اقا الاول

وتهي

فلات معناه اجلس حيث زيد جالس اي اجلس مكان جلوس زيد واما الثاني وهو
 عدم الاضافة لفظا فظاهر لان حق الظرف اضافة الى المفردات واطرافها الى الجملة
 كلا اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ فحيث في الآية مضافة الى الجملة معناه وهو لا يعلمون وقد تضاف

اي حيث الى المفرد كقول الشاعر **شعر**

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهَيْلٌ طَالِعًا بِأَيِّ مَكَانٍ سَهَيْلٌ وَخَرَجَ نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّرْهَابِ بِسَاطِعًا
 فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل و يروي في سهيل على انه مبتدأ محذوف
 الخبر اي حيث سهيل موجود محذوف لدلالة الحالة عليه هو طالعاً ومع الاضافة الى المفرد
 ويعرب بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤها وتري من الروية
 البصرية يقتضيه مفعولا واحدا وهو طالعاً ونجماً بدل منه ويضيء وساطعاً من صفات
 وحيث ظرف تری وبعضهم على انه مفعول به لتري على رواية الرفع طالعاً حال كما قرأ
 وشرطه اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان يضاف الى الجملة اسمية كانت او
 فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس واما كانت شرط حيث
 ان تضاف الى الجملة لاحتياجها اليها للتعيين معناها كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانه موصوف
 مكان يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبنية اذا وجه بناؤها ما قرئ في حيث هي اي
 كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل اذا دخلت على الماضي صار اي لما مستقبلاً
 غالباً نحو قوله تعالى اِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ قَدْ تَسْتَعْلِفُ الْمَاضِي مِنْ غَيْرِ اِنْ يَصِيرُ سَتَقْبَلُ نَحْوَ قَوْلِهِ
 حَتَّىٰ اِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتَّىٰ اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ لِه امثال كثيرة وفيها اي كلمة
 اذا معناه الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معناه حرف الشرط وهو وجه
 اخر لبنائها ويجوز ان تقع بعدها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعد وضعها للشرط كان ولو نحو
 اَنْتِ كَ اِذَا الشَّمْسُ طَالَعَتْ وَخَتَّارٌ بَعْدَ هَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ لِانَ الشَّرْطُ يَقْتَضِي الْفَعْلَ
 لَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ اِذَا مَوْضِعًا لِلشَّرْطِ لَا يَكُونُ وَقَوْعُ الْفَعْلِ بَعْدَهَا وَاجْتِبَاءُ بَلْ كَانَ مَخْتَارًا
 وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْبَرْدِ اخْتِصَاصُهَا بِالْفَعْلِيَّةِ نَحْوُ اَنْتِ كَ اِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَدْ يَجِيئُ اِذَا
 لِحُجْرَةِ الزَّمَانِ نَحْوُ اَنْتِ كَ اِذَا احْمَرَّتِ الْبُرَايُ وَقَدْ تَكُونُ اَي اِذَا لَدَتْ اِحْجَاةً
 لَوْجُودِ الشَّيْءِ فَجَاءَتْ اَي بَعْتَهُ مَصْدَرٌ مَهْمُولٌ اَللَّامُ مِنْ بَابِ الْمَفَاعَلَةِ مَعْنَاهُ الْاِنْ بَعْتَهُ
 وَالْفَجَاءَةُ بِالْمَدِّ مَعْنَاهُ الْاَدْرَاكُ بَعْتَهُ مِنْ بَابِ فَتْرٍ وَسَمِعَ فَيَخْتَارُ الْمَبْتَدَأَ بَعْدَهَا
 الْفَاءُ لِلْعَطْفِ اَوْ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ اَي اِذَا كَانَ اِذَا لَلْمَفَاعَلَةِ اِحْجَاةً

الزمان

نالحکم کذا فرقا بین اذ اهدته و بین اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
 بعد اذا المفاجأة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موحوا
 و ظاهر كلام سيدي بي ان اذا للمفاجأة ظرف زمان الحاضر والعامل فيها الفعل
 المقدر وهو فاجأت وقال الحديبي تقدیر فاجأت اولی من جعل اذا بمعنى فاجأت
 ويمنع اظهاره استغناء بقوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون
 الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فكانت قلت خرجت
 ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا كما يشع به قول الجاهلي فانه قال يلزم وقوع
 المبتدأ بعد اذا التي للمفاجأة وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا
 كلامه وقال المبرد وعليه ان اثر المتأخرين هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول
 اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تصاف الى الجملة الاحيى فحينئذ
 لا يخلو من ان يذكر بعدها الجملة نحو خرجت فاذا زيد قائم او اسم مفرده بعد حال نحو
 خرجت فاذا زيد قائم اي خرجت فبحضري زيد قائما وقال الكندي لسي ان شئت رفعت
 قائما على انه خبر مبتدأ وابقبت الظرف كما تبقى في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني
 اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الحيث وقائم مسان عن الضمير في الظرف
 والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعلة في اذا الفعل الدال عليه اذا وهو فاجأت
 وعن الاخفش من تبعه ان اذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة ومنها اي من الظروف
 المبينة اذ وهي للماضي اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صارها ضيا نحو ايتت
 اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشكل هذا بقوله تعالى فسوف يعكسون اذ الاغلال في
 اعنا فهم لان اذ وان دخلت على المستقبل ههنا لكنه نزل منزلة الماضي لانه اخبار
 من عند المستقبل كما للماضي ولانه يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون
 مطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعنا فهم فهو يمنع كونه
 مستقبلا بقربينة فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث اولان وضمها وضع الحروف

بينا و

وتقع بعدها الجملتان الجملة الفعلية نحو جئت اذ طلعت الشمس والجملة الاسمية نحو جئت
 اذا الشمس طالعة وقد يكون اذا للمفاجأة قال الرضي الاغلاب عجيبي اذ في جواب بيما
 تقول كنت واقفا اذ جاءني عمر وقال في اللباب وهما يعنى اذ واذا كالثنتان
 للمفاجأة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمبالغة بينهما وبين
 الزمانية ولما كان عجيبي اذ للمفاجأة قليلا في كلامهم لم يذكر المصّر ومنها اي من

الظروف المبنيّة وآيّن للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي لكائنتان للسكان
او هما كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام وانما
بنيتا لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو آيّن تمثنت وآيّن تقعدت ويحيى آيّن بمعنى كيف
اذا كان بعد فعل كقوله تعافا تراخرتكم آيّن شئتم اي كيف شئتم وبمعنى الشرط معطوف
على قوله بمعنى الاستفهام نحو آيّن تجلس اجلس وآيّن تقرا قرء ومنها اي ومن الظروف
المبنيّة مئة للزمان استفهاما وشرطا انتصبا بهما على انها تميزان اي من حيث الاستفهام
والشرط او على انها حالات اي حال كون الزمان ذ الاستفهام وشرط نحو مئة تسافر
مثال مئة للزمان استفهاما ومئة تصم اصم مثال مئة للزمان شرطا ووجه بناءها
فاذكرنا في آيّن وآي ومنها اي ومن الظروف المبنيّة كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت
اي في اي حال وآي صفة انت من الصحة والسقم وغيره فالمراد بالحال صفة الشئ لازما
الحال ويستعمل كيف للشرط مع فاعل ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين
وهو ظرف مكان بدليل عملها في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في ابن زيد قائما وعن
سيبويه انها اسم صريح لا ظرف لوقوع مثل صريح او سقيم في جواب ولو كان ظرفا لما صح وقوع مثل
ذلك في جواب بل اجيب بنحو ظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي من الظروف
المبنيّة آيآن وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام
او حال كون الزمان ذ الاستفهام او فرصة استفهام والفرق بين آيآن وبين مئة ان الاولى
مختصة بالزمان المستقبل وبالا موال العظام بخلاف الثانية فانها اهم نحو آيآن يوم الدين
ولا يقال آيآن في يوم زيد ووجه بناءها ما مر في كيف ومنها اي من الظروف المبنيّة
مذ ومذ قدّم مذ على منذ مع كونه فرعاً له اذا صل مذ منذ بدليل تصغيره على
مُبيد فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالباً لانه مقصود لكونه لفظ من منذ
انما بنيتا اسمين لهما فقتها آياهما بحرفين او لكون وضع مذ وضع الحرف وتحرر حمل منذ
على مذ او لمشا هتما بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يجيئا الا
مبنيتين لانها ابدل مقطوعتان عن الاضافة للمعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدة
اي مذ ومذ كائنتان بمعنى ويستعملان لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة ان صلح
اي الرقمان الذي بعدهما جواباً لما تمى نحو ما رايت مذ او منذ يوم الجمعة في جواب من
قال متى رايت زيدا اي اول مدة انقطاع رؤيتي آياها يوم الجمعة وثانيها بمعنى جميع المدة
ان صلح ذلك الزمان جواباً لكم نحو ما رايت مذ او منذ يومان في جواب

التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالباً

من قال كم مدة ما رايت زيدا اي جميع مدة ما رايت يومان ومنها اي من الظروف المبنيّة
لدى بالالف المقصورة وكدن بفتح اللام وضمة الدال وسكون النون بمعنى
اي لدى كدن الكائنتان بمعنى عند او هما الكائنتان بمعناه نحو المال لديك
اي عند والفرق بينهما اي الفرق استعمالا بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه
الحضور حتى يقال المال عند زيد فيما يحضر كما اذا كانت في خزانة ويشترط ذلك
اي الحضور في لدى وكدن حتى لا يقال المال لك زيد اولدك زيد لا فيما يحضر عند
فيكون عند اعم من لدى واخوانه مطلة او جاء فيه اي لدى لغات اخر لدى بفتح
اللام سكون الدال وكسر النون وكدن بفتح اللام والدال وسكون النون وكدن بضم اللام
وسكون الدال وكدن بفتح اللام وضم الدال وبنائها لوضع بعض لغاتها وضم الحروف
والبقية محمولة عليه منها اي من الظروف المبنيّة قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
وهي اشهر لغاتها وفيها لغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف
وسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل للماضى المفعول نحو ما رايت قط فان معنا
ما رايت في جميع الازمنة الماضية والمراد باللفظ اعم من ان يكون لفظا او معنى ليتناول مثل
قول الشاعر جأ وابدق هل ايت الذهب قط + وقد نستعمل في الاثبات نحو كنت
اراه قط اي دائما وانما بنى قط مخففة لوضعها وضم الحروف بنى المشددة لمشاقتها
باختها او لتضمنها في اول الامر التعريف لكونها دالة على الزمان المعين ومنها اي من الظروف
المبنيّة عوض بفتح العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفع على سبيل الاستغراق نحو
اضرب عوض فان معناه لا اضربه في جميع الازمنة المستقبلية وانما بنى عوض لتضمنها معنى
الاضافة ولشبهها الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعداذ المعنى عوض العا
كدهر الداهرين ويبدل على ذلك استعمالها كذلك واعرابها مثل قبل وبعد واعلم
انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنيّة الى الجملة او الى المضافة الى الجملة جاز
بنائها اي بناء تلك الظروف على الفتح لا كسبب بنائها من المضاف اليه المبني ولو بواسطة
كما في اذلات الجملة من حيث هي مبنيّة حتى قال بعضهم انها من مبنيّة الاصل
واختير بناؤها على الفتح المخففة وفي قولنا جاز بناؤها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصديقين صدقهم
ونحو يوم ينفع في الصور وكيو مئيد وحينئذ اي يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا او
كذلك مثل غير مع ما وان وان يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز

بناؤها

بناؤها

الاعراب كذلك كلمة مثل غير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحققة والمنقلة اى مضى
 الى لحدهما في جواز بناءها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته
 مثل ما ضرب زيد مثل ان ضرب زيد وغير ان ضربته يد غير ما ضرب زيد انما بنينا لانها
 الى الجملة صوتا لشيئهما بالظروف للبرهان والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام لهذا
 ذكر بناءهما في مجت الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابها ايضا
 لكونها اسمين مستحقين للاعراب ومنها امس بالكسر عندها هل الحجاز ثم لما فرغ عن
 البابين في الاسم العرب المبنى شرع في الخاتمة فقال **الخاتمة** في سائر احكام الاسم ووجه
 غير الاعراب والبناء صفة الاحكام وسائر مشتق من السوء **بمعنى بقية ما اكل**
 ومعناه البوائ وفيها **الاسم** في الخاتمة فصول
فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى التمييز
 فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرها قبل المنصر وغيره لكنه لما كان معرفة بعض
 اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبنى اخرها الى هذا الموضوع ثم لما كان المعرفة هو
 المطلوب لاصلة الالف كثيرة الاستعمال قدم على النكرة فقال المعرفة اسم
 وضع لشيء معين قيده به احتراز عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشيء معين
 اعم من ان يكون فردا معينا كزيد الرجل معرج الخارجي وكانا وانت وهو او عجميا
 معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكان الاسد المجلد بلام الجندر او جملة معينة
 من كل افراد جنسها وبعضها كما يعرف بلام الاستغراق والجمع المعرج وهو اى اسم
 لشيء معين او المعرفة فتد كير الضمير باعتبارها جديفانه مذكروا عرف ان تانيت العدا
 من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيت جميع الاشياء اولان تانيت المعرفة غير حقيقة
 ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمة اعني اسماء الاشارة والموصولات
 وانما سمي مبهمة لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
 عند المخاطب حذر التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها
 وكذا الموصول من غير اشارة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
 نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصد فيكون نكرة بالالف واللام العدا
 ان الجنسية او الاستغراقية اعلم ان الامر التعريف معناه الاشارة الى ما يعرف بالمخاطب
 فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه ففى لام الجنس اما ان يقص
 الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق ففى لام الحقيقة

تأ
 المعرفة والتسمية

المعارف

من حيث هي واما ان يقصد باعتبار فرد في اللام الذهني كما في ادخل السوف
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له في لام الاستغراق كما في قوله تعالى الانسان
لَفِي خَيْرٍ لِّرَأِيٍّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحٰتِ الْاٰيَةُ وَاَمَّا ان يشار الى قسم من مفهوم
اللفظ معروف ابيك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ في لام
العهد الخارجي نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصاه فرعون الرسول وانما لم يتغير
للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيام في امسفر لان الميم بدل من
اللام فلا يعد ما دخلت عليه هي قسما اخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يارجل يارجل يارجل في الرضى ومن لم يعد من النحويين
فلكونه من فروع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب هذا اظهر من الاسماء
الظاهرة والمضاف الى احدها اي هذه الاقسام المذكورة للمعاني وغير النداء اضافة نصب
على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة الا نحو غير مثل شبه في احتراز عن المضاف الى احد
اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا لما ذكر تعريف المعارف
غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف اللام مستغنيا عن التعريف خص
العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اي اسم او لفظ وكلمة فاموصولة او موصوفة
وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غير يخرج عنه
العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحدنا قال هذا ليدخل فيه العلم
الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر فانه وان كان
متناكلا غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف اعم من
ان يكون منقولا كفضل او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله اسما نحو
زيد او لقباً نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا للمعنى ذات نحو زيد ولعنه حدث
كسبحان علم التسبيح او وقتا كبكرة او يوزن به نحو فعلا ان الذي مؤنثة فعلا او مراد
بعض لفظ كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلاثة واعرف المعارف اي اكملها
تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ونحن لا يستحوالة الاشتباه فيه عند مخاطب ثم الخطاب نحو
انت لا مكان الاشتباه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهما اي اسماء الاشارة والموصولة
ثم المعرف باللام ثم المعرف بالنداء والمضاف الى احد هذه الاربعة في قوة المضاف اليه
فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا تنكسب التعريف الا منه هذا هو المشهور عن
مذهب سيبويه وعنه انه يستوي بين المضمر العلم ههنا اختلافات كثيرة

نيسوك

لا یلیق ذکرها بهذا المختصر و النكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل و فرس فقوله و وضع
 لشيء جنس يتناول النكرة و المعرفة و قوله غير معين فصل يخرج به المعرفة و من
 علامات النكرة قبولها حرف التعريف و دخول ب عليها و كرم الخبرية و وقوعها حالاً
 و تميزاً و اسماً لا بمعنى ليس لما ذكر النكرة اردفها بذكر اسماء العدة التي يلزمها كثرة
 التفسير بالنكرة و لو اخرها عن المذكر و المؤنث لكان اولى لتعلقها بجث التذكير
 و التانيث ايضاً و انما ذكرها على حدة لاختصاصها باحكام لم توجد في غيرها فقال

فصل

اسماء العدة ما وضع ليبدل على كمية احاد الاشياء اى اسماء العدة وضعت ليبدل
 على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعددات فيدخل في الحد الاثنان لانه يصح قولها
 جواباً لمن يقول كم عندك و ليس لواحد بعد عند كثير من الحساب الاثنان عند بعضهم
 و خرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكن
 لا بالوضع و كذا رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا
 الجواب يجري في رجل ايضاً و منهم من عرف العدة بانه المقدار المنفصل الذي ليس لاجزاء
 حد مشترك و منهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد و اصول العدة مبتدأ و قوله

اثنا عشرة كلمة خبر مبتدأ محذوف اى احدها واحداً و بدل بعض من
 اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذا للاسقاط لان المعنى واحد غيره على حد المعطوف الى عشرة
 و لو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العدة عملاً بالغاية فلا يرد ان الهمزة ليست
 لاسقاط ما وراء الغاية على نحو الى المرفوع لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها
 ما قبلها لولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها و احد ليست للامتداد ايضاً لانه يوجب خروج
 العشرة عن الاصول و هي اخلة فيها و الا لم يتر العدة المذكور و هو اثنا عشر كلمة

و مائة و الف عطف على قوله واحد على قوله عشرة و مائة تلك الكلمة فهو متولد
 منها اى بتثنية كمائتين و الفين او بجمع قياسى كالالف و مئتين او مئات او غير قياسى
 كعشرين الى تسعين او بعطف كاحد عشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلثمائة
 و ثلثة آلاف و استعماله اى استعمال العدة من واحد الى اثنين على القياس اى مبني على
 ما يقتضيه القياس و الافراد و التركيب العطف اعني للمذكر بدون التاء اى يستعمل
 الواحد و الاثنان للمذكر بدون التاء و يستعملان للمؤنث بالتاء لان القياس و الاصل
 تذكير المذكر و تانيث المؤنث نقول على صيغة الخطاب و ن الغيبة في رجل واحد و في رجلين
 اثنان بدون التاء و في امرأة واحدة و في امرأتين اثنتان و ثنتان بالتاء

واستعمل اى العدد من ثلاثة الى عشرة على خلاف القياس الاصل اعني للمذكور بالتاء
 نقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدها اى بدون التاء نقول ثلث نسوة
 الى عشر نسوة وذلك لان الثلاثة ماولة بالجماعة فيكون مؤنثا فيلزمه الحاق التاء بعد
 الحاقها بالمدن كالم يحزن تكون ملحقة بالمؤنث فرقا بينهما وانما لم يعكس الامر لكون المذكور
 سابقا في التخليق ولا يشكل هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لان الامثلة
 عبارة عن الحسنات اولا كتناسل المصنات التائيت من المضاف اليه بعد لعشرة نقول احد عشر
 رجلا واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدا عشرة امرأة واثنا عشر
 امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسعة عشرة امرأة على القياس والاصل من احد عشر الى
 عشر يتذكير الجزئين في المذكور وتائيتها في المؤنث وتغير الواحد الى احد والواحدة
 الى احد طلبا للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني واثنا
 عشر في الاول في المذكور وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل في مادون الجزء
 الاول تقليلا لخلاف الاصل وبعد ذلك اى بعد تسعة عشر نقول عشرون رجلا و
 عشرون امرأة بلا فرق بين المذكور والمؤنث الى تسعين رجلا وامرأة ونقول احد عشرون
 رجلا واحدا وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة وثلثة و
 عشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة
 يعني انك اذا عطفت عشريين واخواتها على النيف وهو مادون العشرة اى من واحد تسعة
 تستعمل مادون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشريين واخواتها وانما لم يركب الاحاد
 العشرات في العقود كما يركب الاحاد مع العشرات لان الواو والياء في عشريين واخواتها علاقة
 للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظوظ ثم نقول مائة رجل ومائة امرأة واللف
 رجل الف امرأة وما ثا رجل وما ثا امرأة والفا رجل والفا امرأة بلا فرق متعلق بقوله نقول
 اى ثم نقول ما ذكر بلا فرق بين المذكور والمؤنث فاذا زاد اى العدد على المائة والالف وما
 يتولد عنها من تشبيه وجمع يستعمل اى ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من
 التذكير في المؤنث والتائيت في المذكور والافراد والاصناف والتركيب العطف كما عرفت ويقدم اللف
 على المائة والمائة على الالف والاحاد على العشرات نقول عند الف مائة واحد عشرون رجلا والفا مائة
 وما ثان واثنان وعشرون رجلا وثلث مائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس
 واربعون امرأة وعليك بالقياس كما نقول في الافراد الف ومائة وواحد واحد واثنان
 اثنان وفي الاضافة الف ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد واحد
 رجلا

فيما ذكر في المذكور
 منها

واحد عشرة امرأة والالف ومائة وثلاثة عشر جلا وثلاث عشرة امرأة وكما تقول الفان
وماثتان وثلاث آلاف وثلاث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحد الف ومائة واثنان والالف ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وما
فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال مميزاتنا وهي المعددات وما كان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليعرف اولاً انه لا يميز لها فقال واعلم ان الواحد
والاثنين وكذا الواحدة والاثنين لم يذكروها اكتفاءً بذكر الافضل لا يميز لها اي لم يذكروها
الواحد الاثنتين بعدها لان لفظ المميز يعني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد الاثنتين كما
تقول عندك رجل ورجلان ولا تقول عندك واحد رجل والاثنان رجلين وذلك لان لفظ
التميز يفيد النص الذي يفيد ذكر العدد فيهما وهو بيان الكسبة اعني الواحد في ميز الواحد
والاثنين في ميز الاثنين فلا يجوز ان يكون تميزاً لانه لا يجوز ان يكون معنياً عن المميز فان حكم
قصد الامر بن التميز والميز لا يحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر
واما قولهم رجل واحد رجلان اثنان فمحمول على التأكيد لما كان كلامه السابق يوهو انه
لا يميز لغير الواحد الاثنتين من الاعداد ايضاً وقد كان له مزيد فغير بقوله اقاماً ثراً الاعداد
اي باقي الاعداد غير الواحد الاثنتين فلا بد لها اي لتلك الاعداد من مزيد كربعها
فتقول ميز الثلاثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى مميزاتها مجموع لفظاً
تقول ثلاثة رجال ثلث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلاثة زود وخمسة نفر وانما
جعل ميز الثلاثة الى العشرة مخفوضاً ولم يجعل منصوباً كميز ما بعد العشرة لان ميز عدد
موصوف مقصود معناه لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التميز منصوباً
لكان على صورة الفضل فجعل مخفوضاً لئلا يكون على صورتها وانما كان ميز ما بعد
العشرة منصوباً لتعذر الاضافة ضرورة كما سيبحثي وانما جعل ميز الثلاثة الى العشرة
مجموعاً ولم يجعل مفرداً كسبب ما بعد العشرة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فبالا
ان يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدد فان العدد عبارة عن المعدد ومعنى واقاما
جعل مميزات ما بعد العشرة مفرداً فلنغليل سيد كرا اذا كان المميز اي مميزات الثلاثة الى
العشرة لفظ المائة فيكون اي ذلك المميز مخفوضاً مفرداً نقول ثلث مائة وتسعمائة
ولم يستعمل عشر مائة استغناءً بلفظ الالف والقياس اي قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها ثلث مئاة للمؤنث ومبين للمذكر على انه رفض هذا القياس
لكراهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التمايز في احد عشر الى تسعة وتسعين

فهرب الى الجموع الذي طال عهدة في ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب هو
 احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم افراد التميز
 انما رجعا الى خفض التميز لثلا يلزم اهدا حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومدين
 احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحد عشر
 امرأة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة اما كون هذا التميز منصوبا
 فلنعد الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلنعد تركيب ثلثة اشياء مع مترادف
 المعنوي الناشئ من الاضافة الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين
 فلنعد حذف النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزوم حذف
 نون اصلية وضعت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقاءها لزوم بقاء نون شبيهة بنون الجمع
 وكل منها مستقيم واما كون هذا التميز مفردا فلان المفرد هو الاصل والجمع من
 الجمع والمقصود من التميز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عنه من غير
 حاجة ومميز مائة والالف وتثنية هما اي تثنية المائة والالف وهما مائتان والالفان
 وجمع الالف وهو الالف والوف واما الم يقل وجمعها كما قال وتثنية هما
 لان جمع المائة مرفوض استعمالا ليقال ثلث مئاة او مئاة بل يقال ثلثمائة
 مخفوض مفرد تقول مائة رجل ومائة امرأة والالف رجل والالف امرأة وما ثا رجل ومائة
 امرأة والفا رجل والفا امرأة وثلثة الالف رجل وثلث الالف امرأة وانما جعل
 هذا التميز مخفوضا لوجود الاضافة ومفرد الكراهة تم جعل مميز العدد الكثير جمعا وقس
 على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس عليه
 سائر الاعداد الى ما لا يتناهى وما جرى ذكر التذكير والتأنيث في فصل العدد ذكرها
 بعد فقال **فصل** الاسم اما مذكرا واما مؤنث فقدم للمذكر على المؤنث في التفسير
 على المؤنث خلقا ورتبة ولا نه عدل لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علاما المؤنث و عدم
 الممكنات سابق على وجودها المؤنث ما في اي اسم وجد في اخره علامة التأنيث فقدم
 المؤنث على المذكر في التعريف رومالا اختصارا ريبا انه او اخذ في البيان عن القريب
 لان المؤنث وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عدوي كما هو الواجب
 راجع على العدد والمراد بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والمهذبة وكن الياء
 في هذي وهي عند البعض ولم يذكرها المصنف في العلامات لجواز ان يكون
 التأنيث في هذي وهي صيغيا عندنا لا بالعلامة كتأنيث هي وانت ولان

الحرف في المفسر
 نحو احد عشر
 فانه تركيب ثلثة
 اشياء وحادى عشر
 احد عشر فانه
 تركيب اربعة
 اشياء لعدم
 الامتزاج المفقود
 الناشئ من الاضافة
 الى مفسر الاضافة
 الحقيقي

المذكر والمؤنث

في
 في

الكلام في المذكر والمؤنث اللذين من اقسام متمكنة وهن في من قسم المبني فلا وجه
 لذكرهما معهما لفظاً او تقديراً هذا تفصيل لعلاقة التانيث اي سواء كانت العلاقة
 ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظاً اعم من ان يكون حقيقة كما مرأة وناقته غرة
 وطلحة او حكماً كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ومن ثم لا يظهر التاء في
 تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا التانيث وكحائض فانه
 صفة مختصة بالمؤنث وككلاب واكلب لانه ما اول بالجماعة والمذكر ما بخلافه اي اسم
 منليس بخالفة المؤنث اي ما لا يوجد فيه علامة التانيث لفظاً ولا تقديراً ولا حكماً وإنما
 كان علامة التانيث مأخوذة في تعريف المؤنث وكان معرفتها مطلوبة لاحتياج الاعداد
 فقال وعلامة التانيث اي العلامة التي ذكرت في حد المؤنث ثلثة اي ثلث اشياء
 احدها التاء اي التي تصير عند الوقت هاء فلا يشكل بنحو مسلمات وفي ذكر التاء رد
 على الكوفيين حيث جعلوا علامة التانيث الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على
 ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها كطلحة الكاف في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 اي نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب
 على انه حال وانما جاء به لان المقصود هو التمثيل بطلحة للمؤنث بالعلاقة اذا التعريف للذكور
 مخصوص به هذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسماً لرجل فانه اذا كان اسماً لمرأة كان مؤنثاً حقيقياً
 فلا يصلح لتمثيل المؤنث بالعلامة واهتمامه بشأن تانيث طلحة حال التسمية لرجل المظنة
 الاشتباه في اعتبار التانيث فيه مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل
 قالت طلحة ثم التاء علاقة للتانيث وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لمعان فقد تكون للفرق
 بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخ وشيخة وامرأ وامرأة وانسان وانسانة وهي سماعية او في الصفة
 كقائم وقائمة وهي قياسية او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة اولتا كيد الصفة كعلاقة وللتا
 كنعجة اولعلاقة العجمة كجواربة في جمع جوارب او للنسبة كالمغاربة جمع مغربي والعوض
 كفرازة في جمع فزان والاصل فرازين اولتا كيد الجمع كجالة وتانيها الالف المقصورة اي التي
 بعد ثلثة ولا يكون للالحاق فلا يرد بنحو فتى وبارطى ولحقا يعحف ولا لجر الزيادة فلا يتج بنحو
 قبعثرى كحبله وثالثها الالف الممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف الممدودة التي قبل الهزة
 وعلاقة التانيث الهزة وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله الالف
 الممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمدودة وصفاً بحال المتعلق اي الالف
 الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظاً او تقديراً بالتفصيل علامة التانيث

عدها

مطلقاً وقد تقدّر ان علامة التانيث المقدّمة هي التاء احدى اقسام المقدّمة اي العلامة التي
تقدّر من الثلاثة انما هي التاء فقط اي لا غيرهما من العلامات ليندفع ما يتوهم من جعل
قوله المذكور تفصيلاً لمطلق العلامة ويعلم ببيان الواقع كارض ودار وانما حكم بتقدّر
العلامة فيهما بدليل تصغيرهما على اريصة ودورة لان التصغير يرد الاشياء الى صوابها
غالباً والمؤنث على قسمين حقيقي وهو اي المؤنث الحقيقي اي الخلق ما بارائه اي عقابته
ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً او لم يوجد كما رآه في الانسان وناقته
وان كان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام لفظي وهو
اي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلافه اي متليس بخلافه المؤنث الحقيقي يعني ما ليس
بارائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد بل تانيثه ليس العلامة
في لفظه حقيقة او حكماً او تقديراً بل تانيث خلقه في معناه كظلمة نظير التانيث حقيقة
وعين نظير التانيث اللفظي تقديراً بدليل تصغيره على عينه ولم يذكر نظيراً للتانيث حكماً
كقرب لقلّة وقوعه كالجمع المكسر والصحيح بالالف والتاء كرجا ومسلما وان كان حد مؤنثاً حقيقياً
وقد عرفت احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعيد لها اي اذا عرفت تلك
الاحكام فلا نعيد لها لان اعادة الشيء يوجب لتكراره وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي
ههنا بعد ذكره في بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك متقرباً وذكره
ههنا اي في المؤنث قصداً ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء
مستغنياً عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تفسير الاسم باعتبار التذكير التانيث شرع في تقسيم
المخرجه باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر
الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عداها مفرد طلباً للاختصاص فقال **فصل المثنى** قدّمه
على الجمع لكونه اقدم سابقاً على عدد الجمع ولكونه قريباً من المفرد وسلامته لفظاً المفرد فيه
البتة ولكثرته بالنظر الى الجمع اسم الحق بلخره اي باخر مفردة على حذف المضاد وفيه اختراز
عن اثنين وكلهما اذا مفرد لهما الف او ياء مفتوح ما قبلها ولون فسوة ليدل متعلق بقوله
الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدلّ هان المفرد بسبب ذلك الا الحرف
على ان معاً اي مع المفرد اخر مثله اراد به ما يماثله في الواحد والجنس جميعاً ولذا لم يقل من جنسه
لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المشتمل على
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرء ان ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران واحيضان
ولا ينتقض ذلك بخي القمرين الشمس والقمر العدرين كابي بكر وعمر رضي الله عنهما

من

من

من

والابوين للام والاب لان من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكور على
المؤنث كما في القنرين والابوين او للمفرد على المركب كما في العنبرين نحو جلان في حالة
الرفع ورجلين في حالتى النصب لجر هذاى الحاق الالف الياء المفتوح فاقبلها والنون
المكسوة باخر المفرد من غير تغير في الصحيح اى ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم
كما يجرى في الصحيح يجرى في الجارى مجرى الصحيح والمنقوص الياء ايضاً فلا وجه لتخصيصه
بالصحيح اما المقصود اى في الاسم المقصود وهو ما في اخره الف واحدة لان همة وسمى
مقصوداً لانه ضد المد ودولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الف
منقلبة عن واو حقيقة كعصاً او حكماً بان كان مجهول الاصل لم يميل كالمسمى بالى او
لداى وكان ثلاثياً اى وقد كان الاسم المقصود ثلاثياً هجراً اى ذاتلثة احرف لا
الثلاثى الاصطلاحى فيخرج الرابعى الثلاثى المريد نحو معل ومصطفى رداً على ذلك
الاسم الى اصله حال التثنية كعصوان في عصا اعتباراً بالاصل حقيقة او حكماً
مع خفة الثلاثى بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعداً حيث لم يرد فيه الى
الاصل لوجوه الثقل كعلى ومصطفى وان كانت اى الف منقلبة عن ياء حقيقة
كرخى او حكماً بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اُميل كالمسمى بمتى وبله او عن
واو وهو اكثر من الثلاثى الواو للحال اى للحال ان ذلك الاسم المقصود اكثر من الثلاثى
بان كان على اربعة احرف فصاعداً او ليست الف منقلبة عن شئ من واو او ياء تقلب
الالف ياء عند التثنية كرخيان في رضى نظير لما كان الف منقلبة عن ياء وقلحيان
في ملهى نظير لما كان الف منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثى وخباريان في جبارى
بالضم نوع من الطير وحبليان في حبله وهو نظير لما لم يكن الف منقلبة عن شئ وانما
قلبت الالف ياء في هذه الصلوة اعتباراً بالاصل فيما اصل الياء حقيقة او حكماً تخفيفاً
فيما كان الاكثر من الثلاثى وفيما ليست الف منقلبة عن شئ واما المد وداى الاسم المدد
فان كانت همزة اى همزة المدد اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقرآء
جمع قارئ تثبت اى الهمزة يكونها اصلية كقرآء ان فى قرآء بضم القاف وتشديد الراء
لجميد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على الفارسى عن بعض
العرب قلبها واوا حملاً على نظائره من الحراء والصحاء وان كانت همزة
للتأنيث قلب واوا كحمر اوان فى حمر آء وصحراوان فى صحراء وانما
لم يثبت الهمزة بل قلب واوا الكراهة وقوع صورة علامة التأنيث

في الوسط واما وقوع التاء في مسلماتان في الوسط فلئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية
المذكر وانما جعلت الهزرة واو الياء تحزنا عن اجتماع اليائين في النصب للجر ولكن
الواو اقرب الى الهزرة من الياء للمشاكله بينهما في تعويضها في اجوة ووجوه واقنت وقتت
وان كانت هزرة بدها من اصل اي من حرف اصلي واوا كما في كساء اصله كساو
اوياء كره اء اصله رء اي جاز فيه اي في ذلك الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب
لكسائين في الثبوت وكساوين في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان اصلية باعتبارها
اللاحاق بها والاقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهزرة التائيت في عدم كونها اصلية
ويجب حذف نون اي نون المثنة عند الاضافة تقول جاءني غلاما زيد مسلما مصر قد
مر وجهه جوب حذف نون المثنة وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالصة عن الافادة كما يجلو
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها
ذكرت في المجرورات من حيث انها من احكام المضاف وفي المثنة والجمع من حيث
انها من احكامها وكذلك اي مثل حذف نون المثنة تحذف تاء التائيت في تثنية الخصية
والا لينة على غير القياس والشذوذ مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا نحو
خصيان واليان فيراد مماثلة حذف التاء عنها مجذف نون المثنة في مجر الحذف
فلا يرد ما يقال ان قول المصّر وكذلك تحذف تاء التائيت في تثنية الخصية الا لينة
لا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرها من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التائيت
كشجرتين وقرتين وجارحتين والقياس ان لا تحذف فيها لئلا يلزم التثنية لئلا
بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء في تثنيتهما لانها متلازمان اي لان كل واحد من الخصيان
والا ليين متلازم للآخر بمعنى ان واحدا من الخصيين متلازم للآخر وكذا
واحد من الا ليين متلازم للآخر فكأنهما لشدة اتصالهما شئ واحد فنزلنا لذلك
منزلة المفرد وتاء التائيت لا تقع في وسط المفرد وقيل انما حذف التاء في تثنيتهما
لئلا يكونا مصرحين بذكر ما يستحق ذكره كل التصريح واعلم انه اذا اريد اضافة
مثنة الى مثنة اي الى ضمير مثنة مع الاتصال لتامرين المضاف والمضاف اليه
ونكر مثنة ليعلم مراعاة الحكم الاتي في كل مثنة مذكرا كان او مؤنثا مفعلا او منصوبا
او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنة الاول المضاف لا الثانية المضاف اليه بلفظ الجمع
او المفرد ايضا لا بالمثنة اصالة واولوية وجوبا كقوله تعافقد صغت قلوب بكسا
اي قلبا كما فاطموا اي يداهما وذلك يشبه به الى علة الحكم المذكورة

الافادة

انما يعتبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكرهه اجتماع تثنية
 لكونها مماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اقل لفظا فبالاضافة واما معنى
 فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسيته بالتثنية
 في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كالمثنى
 يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم قال ابو القاسم في
 بعض مصنفاة لوجوب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان الجمع
 فقال **فصل** المجمع اسم دل على احوال مقصودة بحروف مفردة بتغيرها الا حيا جمع حد هو
 الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله بتغيرها صفة مفرد ومعنى الحد
 اسم دل على افراده تقصد بحروف مفردة متلبس بتغيرها اي اى تغير كان سواء كان لفظا
 كرجال في رجل وكعامة الجموع او تقدير نحو قلت على وزن اسد فان مفردة ايض فلك لكنه على
 وزن قفل حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضية مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل
 الكسرة في جمار ثم قوله دل على احوال مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمردا لانهما على
 احاطة غير مقصودة اذ المراد بهما هو الجنس ضمنا والاحاطة اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها
 والاستعمال فيها وقوله بحروف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله فقوم رهط و
 نخوة من نفر ابل و غنم و خيل وان دل اي القوم ونخوة على احاد لكنه ليس بجمع اذ لا مفرد
 حتى يقصد الاحاد بحروفه والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
 ومن حروف مفردة المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد الاستعمال هو نساء يضم
 النون على وزن غلام فان الفعل من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع
 على قسمين صحيح ويقال جمع السلافة ايض وهو ما اي جمع لم يتغير بناء مفردة ومكسر
 ويقال جمع التكسين ايض وهو ما اي جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية لا بعدها
 فلا ينتقص بمصطفين وباعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا ينتقص بالجمع
 المصحح بتغير مفردة بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين مذكور هو
 اي جمع المذكر الصحيح بالحق بلخوة اي باخر مفردة واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع لموافقة
 الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون او ياء مكسوة ما قبلها في حالة النصب الجر لو افقة
 الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليبدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد
 اي ليبدل هذا المفرد بسبب ذلك الا لحاق على ان معه مفردة اكثر منه ينبغي
 ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يشي

نحو

كذلك

الآن يقال هنا يقل جنسه لأنه إذا راد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقاً بقطع النظر عن كونه صحيحاً أو ممتنعاً فلا يحتاج إلى هذا القيد لأخراج الممتنع فإن قلت اسم التفضيل يقتضى ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه الكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت أصل الفعل إما أن يكون محققاً أو مفروضاً وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد كان ذلك في الممتنع أكثر منه كهل يقال فلان أفقد من الحمار وأعلم من الحدائجى مسلمين وهذا أى الحاق الواو والياء والنون المفتوحة بأخر المفرد بلا تغيير كائن في الصحيح المقام المنقوص أى الاسم المنقوص فتحذف ياءه حال الجمع لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستتقال مثل قاضون جمع قاض أصله قاضيون فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها لاستتقال الضمة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وعلى هذا القياس قوله أعون جمع دأع والمقصود أى الاسم المقصود الذى فى آخره الف مقصورة تحذف الف لا لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها أى ما قبل الألف بعد الحذف مفتوحاً ليدل الفتح على الألف الحذف مثل مصطفون جمع مصطفى أصله مصطفيون فقلت الياء الفائتة حذف لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الألف مفتوحاً للدلالة على الألف المحذوفة ويختص بالجمع الذى الحذف باخرة أو مضموم ما قبلها أو ياء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة بأولى العلم أعلم أن المفرد الذى أريد جمعه هذا الجمع لا يجازى من أن يكون اسماً محضاً من غير معنى الوصفية فيه أو يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فإن كان اسماً فشرط صحته جمعه هذا الجمع ثلاثة أشياء المذكورة والعلمية والعقل لكون هذا الجمع أشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل أشرف من غيره فأعطى لأشرف للأشرف ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين أو لسان منها كالمراة أو واحد منها نحو أعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة وأرضه وثبة وقلة لأنها قد جمعت بالواو والنون مع انتقاء الشروط المذكورة لهذا الجمع فيها آجابه بقوله وأما قولهم سنون بكسر السين جمع سنة وأرضون بفتح الراء وقد جاء بأسكانها جمع أرض بسكونها وثبون جمع ثبته لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهى عودان يلعب بهما الصبيان فشاؤم وجهين أحدهما أنه قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو دعانى من لحد فان سنينه + وثانيتها ظاهر فعلى هذا ينبغي أن يؤخر بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما أخره صاحب الكافية وهذا علم أنه لا يتجه إن حق بيان الشذوذ وإن يقدم على بيان حذف النون

لم أعرف اسم
السنة أعرفها ففتوى
بوى وليس في العرب
بغير أشهر ولا كند
نساء ومنه كند
الضمة على أرض
وهى اسم
لها وأصلها وكند
حتى وحذف الألف
ان يقال أرضه
ولكنهم لم يقولوا
كند فى الصراح
المولوى غلام
مجموع

لأنه تعلق بحذف النون ثم أعلم أن ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وأرضين لجابر
 النقصان الواقع في واحد وهو حذف الآخر كالتاء المقدره في أرض لأنها في الأرض رضة
 ويدل عليه تصغيره على أريضة وكاللام في سنة فإنها في التقدير سنة فحذفت التاء
 واللام وجمعتا بالواو والنون جازما كما كان له من النقص بحذف التاء اللاو والواو
 العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لأنهم أشرف الموجودات
 فجمع لهم هذا الجمع وأما قوله تعاراً بينهم لي ساجدين مأول بجماعة فإنه لما صدر فعل
 العقلاء من الكواكب هو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع ^{عطف} أن كان صفة
 بشرط جمعه هذا الجمع خمسة أشياء أحدها أن يكون مذكراً عاقلاً لما ذكرنا والثاني
 أن لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فإنه لا يجمع بالواو والنون لأنه لو جمع بذلك كان
 يجمع بالتاء أو بغيرها فإن جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو
 مستكبر وأن جمع بغير التاء لغات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
 بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشروط الثلاثة ما أشار إليه بقوله ويجب أن لا يكون
 أي ذلك الاسم الذي لا يكون صفة وأريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعال الذي مؤنث
 على صيغة فعلاء كاجر حمراء فإنه لا يقال اجر من ليحصل الفرق بين افعال هذا وبين
 افعال التفضيل حيث يجوز لا فعل التفضيل هذا الجمع كفضلون وإنما يعكس الأمر
 معنى الصفة في افعال التفضيل كامل ولا ينتقض ذلك بالجمع جمعاء حيث يجتمع
 بالواو والنون نحو اجمعون لأن جمعه بالواو والنون على غير القياس لا يكون فعلاً
 الذي مؤنثه فعلى كسكران سكرى فإنه لا يقال سكرانون فرقاً بين فعلاً هذا
 وبين فعلاً فعلاً حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ولا يكون فعلاً كائناً
 بمعنى مفعول كجرير بمعنى جرح فإنه لا يقال رجال جرير إذا كان بمعنى المفعول لأن
 المذكر فيه مستو مع المؤنث فإنه جمع مذكراً بالواو والنون فجمع مؤنثه بالواو والتاء
 حينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعلاً كائناً بمعنى فاعل كصبو بمعنى صابر
 فإنه لا يقال رجل صبورون لما قلنا في جرير ويجب حذف نون أي نون جمع المذكر الصحيح
 بالأضافة نحو مسلمو مصر فإن أصله مسلمون ولما أضيف إلى مصر حذف النون فصارت
 مسلمو... مصر مؤنث عطف على قوله مذكروها أي جمع المؤنث الصحيح أي جمع الحن بالخرقة
 أي بأخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهنات في جمع هند ويعبر هذا
 لغيره إلى العلم وإن كان مذكراً نحو الكواكب الطالعات وشرطه أي شرط

له أي الأرض والسنه ۱۲ عطف على قوله فإن كان اسماً في الصفحة السابقة سطر سادس عشر ۱۲ مولودى غلام رسول موم

الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك الموثث في هذا النوع من الجمع ان كان
 الاسم الذي جمع سابقا بالالف والتاء او ان كان ذلك الموثث صفة وله ذكر الواو والحاء
 اي ولد ذلك الموثث اول ذلك الاسم مذكر ان يكون مذكرا قد جمع بالواو والنون كسما
 فان مفردة مسلمة ومذكورة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل
 والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلافة بناء الواو
 فيه والموثث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
 وهو الموثث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا يجمع
 التكسير لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اما الخضرات في قوله عليه السلام ليس في الخضرات
 صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكورة اخضر ولم يجمع بالواو والنون ظفلية
 الاسمية الحق بالاسماء وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له
 لذلك الموثث في الصفة مذكر جمع بالواو والنون شرط ان لا يكون مؤنثا مجردا عن التاء
 اذ لو جمع الموثث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحائض
 والحامل يقال في جمع حائضة التاء اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلوقيل
 في جمع حائض التاء اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على
 حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا ليق بالجمع بالالف والتاء
 ما فيه التاء تقديرا وكذا الحال في الحامل وان كان اي ذلك الموثث او الاسم اسما
 لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات في جمع هندت ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصغير
 شرع في بيان الجمع المكسر فقال المكسر اي الجمع المكسر صيغة اي صيغة الجمع المكسر في
 الثلاثي الجبرد كثيرة تعرف بالسماء كرجال في جمع رجل افراس في جمع فرس فلوس في جمع
 فلس وصيغته في غير الثلاثي الجبرد تجيء على وزن فعائل وفعاليل قياسا اي من القبائل
 كما عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف صار علما للعلم
 التصريف وانما قال في التصريف ولم يقل في الصرف مع انه المعروف المشهور
 لان في التصريف مبالغة من الصرف فاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف اعلم التصريف
 علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيما احدها باعتبار اللفظ وهو ما
 والثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله ثم الجمع اي الجمع مطلقا المكسر خاصة ايضا لتقسيمه
 الى القسمين فيما سبق على قسمين وتقسيم الجمع بالمكسر ههنا كما ظل بعضهم غير سديد لانه
 يوجب دخول جمعي الصغير في المكسر حيث ادراجها في جمع القلة الذي هو القسم

قلة

الأول فيكون قسيم الشيء قسماً من لان الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز احدهما جمع
 القلة وهو ما اى جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها اى على ما دون العشرة
 الى الثلاثة وابنيته اى ابنية جمع القلة ستة افعل كالكلب في كلب وافعال
 كاجسام في جسم وافعلة كأمثلة في جمع مثال وفعلة كقلمة في جمع غلام وجمع
 الصحيح اصله جمعان ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو معطوف على قوله
 فعلة بمعنى ان ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلها نوعى جمع الصحيح المذكور
 والمؤنث وزاد الفراء فعلة كأكلة جمع اكل وزاد بعضهم افغلاء كأصدقاء جمع
 صديق بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربعة وجمعها الصحيح تجمع اى تطلق على
 العشرة وعلى ما دونها اى اذا استعملت بدون لام التعريف افاذا استعملت مع التعريف
 فحكمها ليس كذلك لان الاصل في المعرف باللام مطلقاً جمعاً كان او مفرداً هو
 الاستغراق والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت في جمع القلة والكثرة جميعاً ولذا
 قال بعض المصنفين في تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله منكر اى العشرة وما دونها
 وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكر اى ما فوق العشرة والمصدر لم يذكر هذا
 القيد في جمع الكثرة اكتفاءً بذاكرة في جمع القلة وثانيتها جمع الكثرة وهو ما اى جمع يطلق
 بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة اى ما لانها اية له وابنيته اى ابنية جمع الكثرة
 ما عدا هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعها الصحيح
 واذا لم يوجد في الاسم ابناء جمع القلة كارجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
 فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما موضع الاخر مع وجود ذلك الاخر لئلا يكون كقول
 ثلاثة قروى مع وجود اقراء ثم اخذ في تفسير اخر للاسم باعتبار كونه متعلقاً بالفعل
 او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة
 بالفعل متصلاً بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل قسم منها ما ذكره في الكتاب
 ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والالة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا
 ما كان عاملاً منها لئلا تتأخر على معنى الافعال خصراً بالذكرة ولم يذكر الظرف والالة لانها
 لا يعملان فقال **فصل المصدر** قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلاً في
 الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة للاصالة لئلا يكون الاختلاف فيه بخلاف
 سائر متعلقات الفعل لا تقاوم على عينها اسم يبدل على الحدوث فقط انما ادرك
 الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدوث

المصدر

لا المعنى والحديث هو المعنى ون اللفظ وإنما لم يقيد بالحديث بحرياً لأنه على الفعل كما
 قيد به غيره حيث قال المصداً اسم الحديث الجارى على الفعل لأن التقيد بحرياً
 على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل وَيْجُك ووَيْلِكَ عن الحد فأنظر
 تركه لي يدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لأن تركه يدخل أسماء المصداً فيه نحو الوضوء الغسل
 لأنها لا يدان على الحديث أيضاً فلو قيد بحرياً فإنه على الفعل يخرج عنه فلم يكن تعريف المصنف
 للمصداً مانعاً ولا تعريف غيره جامعاً وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتق
 ويشتق منه أى من المصدر الأفعال كالضرب والنصر مثلاً وكذا يشتق
 من المصدر متعلقات الأفعال لأنه إذا كان أصلاً للأفعال يكون أصلاً لمتعلقاتها
 أيضاً واختار الشيخ ههنا ما ذهب إليه البصريون من أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر
 وأعرض عما ذهب إليه الكوفيون حيث زعموا أن الفعل أصل فيه لأن مذهبه غير ثابت
 بل هم تكفوا في اثبات مذهبه بدلائل التي عارض بها باجوبة قوية ثم اعلم أن
 الاشتقاق رذ كلمة إلى أخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبات
 المعنوية أن يدخل معنى المشتق منه في المشتق وأبنية أى ابنية المصدر من الثلاثي
 المجرى أى من الفعل الثلاثي من بناء الثلاثي المجرى غير مضبوطة أى غير محفوفة بغيره بالسمع
 من العرب ولا يقاس عليه وترتقى عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين بناءً كما عرفت في
 كتب التصريف ومن غيره أى أبنيته من غير الثلاثي المجرى وهو الثلاثي المزيد فيه الرباع
 المجرى والمزيد فيه قياس أى قياسه أو مقيسة أو ذات قياس أى شأنها أن تثبت
 من غير سماع بالقياس كالأفعال من أفعل والأفعال من انفعَل والإسنفعال من
 استفعَل والفعللة من فعَلل والتفعُّل من تفعَّل مثلًا أى مثلناها مثلًا ما إن
 الابنية من غير الثلاثي المجرى تجئ إلى غير ذلك مما عرفت في علم التصريف فالمصداً
 لم يكن مفعولاً مطلقاً يجعل عمل فعله المشتق منه سواء كان بمعنى الماضي والحال أو استقبالي
 وذلك لأن المصدر إنما يعمل لكونه في تقدير أن مع الفعل والفعل المقدم أما
 ماضٍ وأما حالٍ وأما مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وإنما قيد عمل
 بقوله وان لم يكن مفعولاً مطلقاً لأنه إذا كان مفعولاً مطلقاً فحكمه محيى في المتن
 ثم أشار إلى كيفية عمل المصدر بقوله اعني يرفع فاعلان كان لازماً نحو عجبت قيام زيد
 فان القيام مصدر لا يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولاً أيضاً ان كان متعدداً نحو
عجبت ضرب زيد عمراً فان الضرب مصدر متعدد يرفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول

لا يخفى على الفطن العارف بلطائف الكلام لطف البرد لفظ الحديث في هذا المقام يعني ذكر الوضوء والغسل والحديث مع الأفعال على ما علم غلام درسون من عباد الله

ايضا وهو لا يجوز تقديم معمول المصد عليه اي على المصد فلا يقال اعجبتني زيد ضربت عمرا لا يتقدم الفاعل على المصد ولا يقال اعجبتني عمرا ضربت زيد لا يتقدم المفعول على المصد وذلك لكونه في تقديمه مع الفعل وشئ مما في جيز ان لا يتقدم عليها لان حرف ان موصولة والفعل بعدها اصلتها وشئ مما في جيز الموصول من الصلة ومجولها لا يتقدم عليها هذا الكلام للخاتمة وخالفهم الرضوي في الظرف وجوب تقديمه عليه لتوسعهم ويجوز اضافة اي المصد الى الفاعل مع ذكر المفعول منصوبا وتركه وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضوي واذا اضيف المصد الى مفعوله الارحج يجعل تابع ذلك المفعول تابعا للفظه جاز جعله تابعا لمحل عند الاكثر نحو كرهت ضرب زيد عمرا فان الضرب مصدر اضيف الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوبا ومثال المصد الذي اضيف الى فاعله مع ترك مفعوله نحو كرهت ضرب زيد والى المفعول اي ويجوز اضافة الى المفعول مع ذكر الفاعل مرفوعا وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلا والمفعول اعم من ان يكون مفعولا او ظرفا او علة لكن اضافة الى الفاعل اكثر من اضافة الى المفعول كون افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى المفعول كلمة قد مرصوعة للتقليل نحو كرهت ضرب عمرا زيد فان الضرب مصدر اضيف الى المفعول ذكر الفاعل مرفوعا ومثال المصد الذي اضيف الى المفعول وترك الفاعل قوله تعالى لا يسأم الا نسان من دعاء الخيرو اقا ان كان المصد مفعولا مطلقا فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصد وليس العمل للمصد لان العمى لا يتغل بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولا مطلقا حقيقة واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل بض عليه الرضوي نحو ضربت ضربا عمرا فعمرا منصوب بضبت لا بضربا ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال

فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانما يسمى اسم الفاعل من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفا كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفا من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم للمفعول فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل مجيء الحدوت البحار والمجرور حال اي حال كون ذلك

اسم الفاعل

الاسم كائناً بمعنى الحدث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث نحو حسن وكرهيم فان معنى حسن وكرهيم من ثبت الحسن والكرم وليس معناها حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل حاسن وكرهم الان او غداً او كذا واحترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واکرم ويجب ان يعتبر قيد الحيشية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحدود سيما في الحد النحوية ليخرج عنه اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدث بعد خوله فيه نحو اضرَبُ واقتلُ مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث لكن مع زيادة في تغير الحيشية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل كما من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير واما نحو حائض وطالق وطامث بما يدل على الثبوت مع انها اسماء الفاعلين في معنى الثبوت فيها انما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد كذا لا يخرج عنه نحو خالد اعم وثابت راسخ ومستمر لانه يدل على حدث الخلود الدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق والعالم القادر وان دللت على الاستمرار فيها لکنه ليس بصيغتي بل واقعي باعتبار الموصوف القدير المنزه من التغير والحدث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل ويعني بالصيغة الصيغة المشهورة كثيرة الاستعمال وفعل حذ ونحو ذلك ايضاً من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد واما نعرض لبيان الصيغة مع انه من وظائف التصريف دون النحو استطراداً وضمناً وقال بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتصريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية من الثلاثي المجرد الجار والمجرور وصفة للصيغة اي الصيغة الكائنة من كذا واقعة على وزن فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب وناصر ومن غير على صيغة المضارع عطف جملة على جملة وصيغته من غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكائن من ذلك الفعل بيمين مضمومة اي الكائنة مع ميم مضمومة اذ الباء بمعنى مع مكان حرف المضارعة وان لم يكن حرف المضارعة مضمومة كما في يستخرج وكسر ما قبل الاخرى ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتقبل ويتقابل فان ما قبل مفتوح كمدخل ومستخرج ذكر المثاليين لان احدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضاً وينبغي ان يذكر قولاً ثالثاً وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر نحو

فان قيل الحيشية منقطعة في جميع الحدود

سمى

متفاضل واما نحو اشرب فهو مشرب وَاخَصَّنْ فهو محصن وَاَنْقَرَهُ فهو منقَرٌ فتأذ
وهو اي اسم الفاعل يعمل عمل فعله المعروف اي المعلوم الذي شئت هو منه لا زما كان
او متعديا مقدما كان او مؤخر في الاظهار والاضمار ان كان اي اسم لفاعل بمعنى
الحال او الاستقبال ولما اشترط احدهما بعمل اسم الفاعل لان عمله لمشاهدة المضارع
فيجب ان لا يخالف في الزمان لانه لو خالف فيه لفاتت قوة المناسبة وهو المشاهدة
لفظا ومعنى والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او على سبيل الحكاية
لئلا يشكك بمثل قوله تعالى وَكَلِمُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ فَاَنْ باسطها وان
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناها ان المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان ويقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ومعتد علم
المبتدأ اخبار بعد خبر لكان نحو زيد قاتم ابوه او ذى الحال عطف على المبتدأ اي ومعتد
على ذى الحال نحو جاء في زيد ضاربا ابوه عمرا او الموصوف عطف على ذى الحال اي ومعتد
على الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمرا او الهنزة اي او معتد اعلى هنزة
الاستفهام نحو اقا ثم زيد او حرف النفي اي ومعتد اعلى حرف النفي نحو اقا ثم زيد
واما شرط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على احد هذه الاشياء لانه يتقوى بذلك في العمل اما في الصور
الثلاثة الاول فلانه يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء يحكم
به عليه وهو مذكور واما في الصورتين الاخرتين فالوقوع موقع ما هو بالفعل اولى
واما اشترط قوة جهة الفعل فيه تنبيها على كونه فرعاً في العمل ومنحطاً عن الاصل
ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفا بصفة ولا يكون مصغرا لكان الاولى لخروجه
بالوصف والتصغير عن مشاهدة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير
فلكونه وصفا بالمعنى ثم اشترط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره انما هو هذبه
سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز اعماله من غير
الاعتماد عليه فكانتم اعتبروا نفس الشبهة لاعماله فان كان الغاء للتعقيب في الاخبار
اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماخذ وجبت الاضافة اي اضافة الى المفعول معنى
اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان
اسم الفاعل غير عاملة انتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافا للكسافا انه عمل اسم الفاعل
مطلقا ولم يوجب اضافة ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل يكون لفظية لانه يتقوى
ان اصله الحال والاستقبال واما الماخذ فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر نحو زيد

ضارب عمرو اس فان الضارب مهنا بمعنى الماضي فوجب اضافة الى عمر وهذا اي اعمال
اسم الفاعل بشرط معنى الحال او الاستقبال اذا كان اي اسم الفاعل منكراً اذا كان معروفاً
باللام الموصولة لا بلام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
من شرائط العمل صرح به الرضى فيستوى فيه جميع الازمنة يعنى الماضي والحال
والاستقبال لان اسم الفاعل يجري مجرى الفعل مطلقاً من حيث انها موصولة وصلها
ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا ما يتسلسل
الكسائي نحو زيد الضارب ابوه عمر الان او عدل او امس مثال لا اسم الفاعل المعرب باللام
الذي جميع الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
فقال **فصل اسم المفعول** اسم مشتق احترازه عما لم يكن مشتقاً فانه لا يسمى اسم مفعول
من فعل متعدٍ انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
منه لما مر في حد اسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه متعدياً احترازاً عن فعل لا زمن
اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم
وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم لتفضيل الذي صيغته
لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضاً اسم التفضيل الذي صيغته للمفعول نحو اشهر واعداً
واعرف بقيد الحثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه
ليس بهذه الحثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا ايندج في
هذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا القرطاس مضروب
تبعاً على سبيل التغليب والافس موضوعاً للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة
وصيغته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باب مجرد قطيفة
اذ الاصل من الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالباً اي واقعة غالبية على وزن مفعول
سمى ايضاً لما مر وانما قلنا غالباً لان صيغته قد تجي على وزن فعيل نحو قنيل وجريج
وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقتول مجروح والصفة المشبهة
مشتقة من فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول
لفظاً اي من حيث اللفظ كمضروب او تقديراً كمقول ومرعى فان اصلها مفعول ومرعى
على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غير واهاب زيادة الواو لئلا يلتبس بالرباعي وضم
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليتعادل ثقل الواو دون الرباعي لا ولويته بها

اسم المفعول

لقلته فيكون على وزن المضارع تقدير او من غيرة اى صيغته من غير مجرد الثلاثي
 كاسم الفاعل اى صيغة اسم الفاعل منه اى من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق
 بينه وبين اسم الفاعل و موافقة المضارع الذى يعمل عمله اعني المضارع المجهول ثم ذلك بان
 لفظا كمدخل ومستخرج او تقدير المختار فان اصله مختير بفتح الياء ويعمل اى اسم المفعول
 عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل لعمد من اشتراط كونه بمعنى الحال
 او الاستقبال الا اذا كان معرفا باللام واشتراط كونه معتمدا على المبتدأ او ذى الحال
 او الموصوف او الصنعة او حرف النفي وعدم كونه موصوفا او مصغرا لما قلنا في اسم الفاعل
 وكذا اوجوب الاضافة الى مفعول معني ان كان بمعنى الماضى وانما يعمل اسم المفعول بتلك
 الشروط لان عمل مشابهة الفعل المجهول مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل الاحتياج الى الشروط فلا يعمل الا بتلك الشروط ثم اعلم
 ان اشتراط معنى الحال والاستقبال بعمل اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن صح
 ابو على الفارسي من بعد من المتأخرين باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل نحو زيد
 مضروب غلامه الا ان اوعدا او امس لما فرغ عن بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة
 المشبهة فقال **فصل** الصفة المشبهة التي تشبه باسم الفاعل من حيث انها تشبه
 وتجمع وتذكر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم حترز بقوله مشتق عما لم يكن مشتقا
 فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وافعل
 التقصيل المشتق من المتعدي ليدل متعلق بمشتق والضمير عائد الى اسم على من قام به
 الفعل بمعنى الثبوت خرج بالقيده الاول اسماء الزمان والمكان والاول بالقيده الثاني اسم الفاعل
 المشتق من الفعل اللازم واسم التقصيل المشتق من اللازم كذا هب افضل ثم الجار
 والمجرور اعني قوله بمعنى الثبوت حال اى حال كونه ذلك كما سئنا بمعنى الثبوت اى الاعلى صفة
 ثابتة لاحادثة فيعني زيد كريمة له الكرم وليس معناها حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذ اريد
 ذلك قيل كرم الا ان اوعدا ويخرج عن الحد اسم التقصيل الذي صيغته لتقصيل
 الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف بقيدا الحيثية ثم المراد من اللازم في قوله ^{مشتق}
 من فعل لازم اعلم من ان يكون بالاصالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد يجعل لازما
 وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والعليم ونحو
 ذلك وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة بحى على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول
 لان صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها سماعية وقياسية

وقال

صفة مشبهة

الفعل المتعدي قد يجعل لازما

انما تعرف بالسماح فهو خبر بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن حكما على الوحدة على الوجه الاول
وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني
يثبت ان صيغتها مقتصر على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان
صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها بما عيون
صيغة اسم الفاعل والمفعول لحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة تعمل
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل فما كانت للحال والاستقبال لمشايتها باسم
الفاعل المشابهة به الفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل
الا بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع
انها فرع اسم الفاعل فينبذ يلزم مزية الفرع على الاصل لا نأقول اشتراط الزمان فيها
يوجب اخراجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدوث
فنزيت اعمالها مطلقا عن الزمان متحولة ضرورة وما توهم من قوله هذا عدم الاشتراك
لعملها ايضا وهي لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم
الفاعل لعملها اشتراط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيما لان اللام الخلة
عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل اعلم انه يزيد عمل لصفة المشبهة
على فعلها فانها تنصب معمولها لشبهه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل
الصفة واقسامها ويسمى كل قسم منها مسألة لانه يسئل عن حكمه ويبحث
عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اقا باللام
اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن
ومعول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اقا باللام نحو الوجه
او مضاف نحو وجه او مجرد عنها اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه
الاسماء ستة اقسام بضرب الاثنين في الثلاثة ومعول كل منها
اى الستة المذكورة اما من فوع او منصوب او مجردة عن ذلك اى
ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلاثة من اقسام المعول من حيث
الاعراب في الثلاثة الحاصلة بضرب قسمي الصفة في اقسام المعول الثلاثة
ثم قوله فذل ثمانية عشر جملة مستأنفة كانت سائلا يسأل كم كانت
الاقسام فقال فذل ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة
المشبهة الثمانية عشر نحو جاءني زيد الحسن وجه الصفة باللام والمعول بالاضافة

ولا

فذل

الثالث

مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثلاثة أي وهذه ثلاثة وكذلك أي ومثل المثال المذكور في
الأوجه الثلاثة من الأعراب في المفعول نحو جاءني زيد الحسن الوجه الصفة والمفعول كلاهما
باللام والمفعول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن الوجه الصفة باللام و
المفعول مجرور عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه الصفة
مجرورة عن اللام والمفعول بالرفع على الفاعلية أو بالنصب على التشبيه بالمفعول
أو بالجرح على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة مجرورة عن اللام والمفعول باللام
مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه بوجه ثلاثة من الأعراب وهي أي مسائل
الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقدرة والاختلاف والامتناع خمسة
اقسام قسم منها ممتنع نحو الحسن وجه الصفة تكون باللام والمفعول مجرور مضاف
والحسن وجه تكون الصفة باللام والمفعول مجرور مجرور عن اللام والاضافة وانما كان
هذا القسم ممتنعاً لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة
المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى
المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذلك لا يجوز في اللفظية وقسم منها
مختلف فيه مثل حسن وجه تكون الصفة مجرورة عن اللام والمفعول مجرور مضاف
فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه فقال
بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه
وهو الصحيح وعليه الاكثر والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسألتين منها وثلاث
على حسب الاختلاف ثلاثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها أي في الصفة المشبهة
ضمير واحد لمحصل المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلة الاعتبار وخير الكلام
ما قل ودل وقسم منها احسن ان كان فيه ضميران لمحصل المقصود واما عدم
احسنيته فلو جرد الزائد عليها وقسم منها فقير ان لم يكن فيه ضمير
لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً وكما لم يكن وجود الضمير ظاهراً
في الصفة كظهوره في المفعول مستت الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير
وعدمه فيها فاشارة اليها بقوله والضابطة أي القاعدة في الصفة المشبهة انك
متى رفعت بها أي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد
الفاعل وهو مستنقع لعامل واحد ومتى نصبت او جررت بها معمولها فيها أي
في الصفة ضمير الموصوف لا يحتاج الصفة الى الفاعل نحو زيد حسن وجه

اسم التفضيل

وهو ان يسمي بمزيد

ناقص

دليل

بناهي

له اسم تفضيل او ما حنيف فان كلا منهما سمي بحنيفة

ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **فصل**
 اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه احترامان عما لم يكن مشتقا فان لا يسمى
 تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وانما قال ليدل
 على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع عليه لبيتناون نوعي اسم التفضيل عن
 ما كان صيغته لتفضيل الفاعل وما كان صيغته لتفضيل المفعول نحو ضربت اشرف فان
 الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احترام به عن اسماء الزمان والمكان
 والالته لانها لا تبدال على الموصوف ويقول بزيادة على غيره عن اسمى الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه
 ذلك الفعل الذى هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة
 على الغير في الفعل الذى هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في
 امر اخر واما نحو ضرب وضرب من اسماء الفاعلين الموضوعات للسبالة وان دللت على
 الزيادة فلا يدخل في الحد لانه لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة اصالته
 الموصوف اى ليدل على ما وضعت بزيادة على غيره في ذلك الفعل ومعنى مع وجينئذ
 صلة الموصوف محذوف اى على امر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيه واما ما جاء
 مما لا فعل له كاحنك الشابتين او البعيرين اى اكلهما من الحنك وابل من حنيفة الحناتير
 اى الا علم باحوال الابل فتشاد والابل اسم التفضيل والحنيفة على صيغة التضيغ اسم رجل
 حسن الدابة في رعى الابل وتربيتها يقال لمن يكون في غاية الحسن ونهاية الاحتياط في
 رعى الابل ابل من حنيفة الحناتير وصيغته اى صيغة اسم التفضيل واقعة على وزن
 افعل للمذكر وعلى وزن فعلة للمؤنث ويدخل فيه خير وشركان اصلها الخير واشترى
 ولا يبنى اى اسم التفضيل الا من الثلاثي للمجرد فلا يبنى من الرباعي نحو خرج ولا من مزيد
 الثلاثي نحو خرج وذلك لاستحالة بناء افعل منها لانه لو نقص لاختلف لفظا ومعنى
 اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لو قيل اخرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج
 او كثيرا لا استخراجا ولو لم ينقص لاند على بناء افعل واما ما جاء من فعل غير الثلاثي
 المجرد كاعطاهم للذنانير والذاهم واولاهم للمعروف اى اعطاء او ايلاء من زيد
 اى اشد اكراما منه وهذا المكان افقر من خيرة اى اشد افقارا من الفقر وهو
 الموضع الذى لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام مختص اى اشد اختصاصا
 وافلس من ابن المراق اى اشد افلاسا وهو اسم رجل لم يجد مداة عمرة

الثلاثی

قوت یومر لیلۃ وکان ابوه واحدا ده معرفین بالافلاس فشا ذلایفاس علیہ وعن
سیبویہ انہ یجوز بناؤه قما فیہ علی فعل مطلقا اذ لیس فیہ الاحذف احدی
الھنرتین وهو جائز کما فی متکلم مضارع اکر موعن المبرد والاحفش جواز بناء ہا
الامن ثلاثی من نحو اعی و اعوی الذی لیس بلون ولا عیب لجملة صفة اخرى لثلاثی و
بقولہ لیس بلون عن مثل حجر واسم وبقولہ ولا عیب عن نحو اعی و اعوی لان من اللون
والعیب ینبئ فعل الصفة فلویبنی منہما فعل التفضیل لا لتبئس احدہما بالآخر لاری
انک اذا قلت هو احمر لری ان المراد منہ ذوحمرۃ او زائد فی الحمرۃ لا یقال یکن ان یرفع
هذا الالتباس لان فعل التفضیل یجب ان یشتمل مع اللام او الاضافة او من
و فعل الصفة لا یشتمل باحد ہذہ الثلاثۃ فلا التباس لانا نقول قد یحذف
فعل التفضیل و آیضا یقال زیدن الاحول کما یقال زیدن الا فضل فحینئذ یحصل
الالتباس ثم المراد بالعیب هو العیب الظاہر فلا یرد نحو اجمال ابلدان الجمل والبلاذۃ
من العیوب الباطنۃ ولا یلزم من ذلك وجوب ان ینبئ فعل التفضیل من کل عیب
باطن بل یجوز ذلك فلا یشکل بمثل الحق فانه من العیب الباطن مع انه ینبئ منہ الحق للتفضیل
وکان ینبئ ان یقول لیس بلون ولا عیب لا بلجۃ لانہ لا ینبئ من البلیہ بمعنی کون الحجاب
غیر متصلین ابلج للتفضیل بل للصفة قال الکوفیون یجی من البیاض والسواد الذین ہما
اصل اللون وقال غیرہم ما جاء منہما فشا ذ ومنہ قوله صلی اللہ تعالیٰ علیہ وآلہ وسلم
فی حق الکوثر ماء ابيض من اللین نحو زید افضل الناس فان الا فضل بنی من
الثلاثی المجرم الذی لیس بلون ولا عیب ظاہر وهو افضل فان کان الفعل الذی
قصد تفضیل اصلہ احد علی غیرہ زائد اعلی الثلاثی المجرم الذی لیس بلون ولا عیب
بان کان رباعیا مجرما او مزیدا فیہ او ثلاثیا مزیدا فیہ او کان ذلك الفعل الثلاثی المجرم
لونا و عیباً یجب ان ینبئ فعل من الثلاثی لیدل علی مبالغۃ او شدۃ او کثرۃ شریک
بعده ای بعد فعل مصدر ذلك الفعل الذی قصد منہ معنی التفضیل حال کونه
منصوباً علی التمییز بانہ مقصود علی وجہ ممکن کما نقول هو اشد استخراجا مثال غیر الثلاثی المجرم
واقوی حمرۃ مثال للون واقوی عوجا مثال للعیب و قیاسہ ای قیاس اسم التفضیل
ان یشتمل للفاعل ای لتفضیلہ لا لتفضیل المفعول کما مر من الامثله وذلك لان
التفضیل لمن لہ تاثیر فی الفعل بالزیادۃ والنقصان وهو الفاعل ولانہ لو ینبئ لكل
منہ لزم الالتباس لو دجر المفعول لبقی اکثر الافعال بلا تفضیل لانہ فی اکثر الامور

عرجا

للفعل اللازم وأعلم ان اسم التفضيل كما يجب لتفضيل الفاعل قياساً كذا الذي بقي قياساً
 لتفضيل الصفة المشبهة نحو اكرم واحسن فكان الاولى على المصنف ان يقول قياساً
 ان يكون للفاعل والصفة المشبهة الا ان يقال كلامه محمول على حذف المعطوف
 اى قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء اى اسم التفضيل على غير
 القياس للمفعول اى لتفضيل قليلاً اى زماناً قليلاً او عجباً قليلاً نحو اعد اى اكثر
 معدورية واشغل اى اكثر مشغولية واشهر اى اكثر مشهورية واستعمال اى استعمال
 اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلاثة اوجه الجار والمجرور وخبر لقوله استعماله
 امام مصنف خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى اسم التفضيل اما مصنف نحو زيد افضل
 القوم او معرف باللام اى بلام العهدية لان هذا اللام ليست الا للعهد ليكون
 بالعهد مشتقاً على ذكر المفضل عليه فيكون معناه قوله نحو زيدن الا فضل اى
 زيدن الذى عهد كونه افضل من عمرو مثلاً او مستعمل بمن نحو زيد افضل من عمرو
 ومن هو الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا
 لمنع الخلط والجمع فلا يخلو اسم التفضيل من احد هذه الوجوه الثلاثة ولا يجتمع
 اثنان منها فيه فلا يجوز زيد افضل مستعملاً بدون واحد منها ولا زيدن الا فضل
 من عمرو مستعملاً مع اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة صورتان
 احدهما ما اذا علم المفضل عليه فيقدر من حينئذ بناء على القرينة نحو الله اكبر
 اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كبري و عمرو اكرم اى من زيد والثانية ما اذا جرح
 اسم التفضيل عن معناه التفضيل بالعدل الاستغناء عن استعماله باحد الثلاثة
 اوجه حينئذ لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال كما فى اُخْرُوجُكُمْ فَاَنْتُمْ خَرَجْتُمْ عَنْ مَعْنَى التُّفْضِيلِ وَمَا يَجْعَلُ
 غير الدنيا والحيلة لصيرورتها اسمين ولا يحاء معنى التفضيل عنها وانما وجب
 استعمال اسم التفضيل على احد هذه الالوجه الثلاثة ليدل على المقصود من اسم
 التفضيل وهو ثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه المعنى المشتق هو منه
 وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلاثة لانها تدل على المفضل عليه
 وهذا فى الاضافة ومن ظاهره كذا فى اللام لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه
 معروفاً منوباً ويجوز استعمال اسم التفضيل عارياً عن الوجوه الثلاثة يجعل معنى
 اسم الفاعل قياساً عند المبرح وسامعاً عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وَهُوَ

له على كل حال غاية

أهون عليه اذ ليس شئ أهون عليه تعام من شئ ويجوز في الاول اى في اسم التفضيل
 المضاف المقصود به الزيادة الزيادة على ما اضيف اليه الا فرادى افراد اسم التفضيل
 وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصو اى يجوز فيه الا فرادى والتذكير التانيث لكونه موافقا
 لا فعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل
 للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا
 لا فعل من حيث وجود الاضافة هنا وعدمها في افعال من وانما قيدنا المضاف بقولنا
 المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصودة على كل ما سواه مطلقا لا على
 المصنأ اليه حد كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم هو افضل قرينى اى افضل الناس من بين
 قرينى ولم يقصد التفضيل على قرينى فقط وان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احد
 منهم في لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم الزيد ان
 افضل القوم فضلا القوم والزيد من افضل القوم وفضاوا القوم وفي التاني اى في اسم
 التفضيل المعرف باللام يجب المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل للموصو افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
 وتانيثا لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع وهو لا متراب بين
 التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدا بخلاف المضاف لا متراب من التفضيلية
 معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعدا وبخلاف المستعمل من لا مترابها لفظا نحو جاء في
 زيد افضل الزيدان الا فضل من افضل من الا فضلون وفي الثالث اى في اسم التفضيل
 المستعمل من يجب كونه اى كون اسم التفضيل مفردا وان كان الموصوف مثنى او جموعا
 مذكرا وان كان الموصوف مثنى ابداء اى في احوال الموصوف كلها كما اشرنا اليه انما وجب
 كونه مفردا اذ ذكر الا ان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة
 بين افعال التفضيل وفعال الصفة فكانها من تمام الكلمة فصلا اسم التفضيل باعتبار
 امتزاجها به في حكم وسط الكلمة ولحقوق علاقة التثنية والجمع التانيث مختص باخر الكلمة دون
 وسطها فلو لحقه علاقة التثنية والجمع التانيث لزم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة وهو
 مستكراه ولان افعال التفضيل مشابهة لا فعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبين الا ما يبنى
 منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثل نحو زيد والزيدان وهند والهندان والزيدون والهندات
 افضل من عمر وعلى الاوجه الثلاثة المذكورة التي يجب استعمال اسم التفضيل باحدهما
 يضم فيه اى في اسم التفضيل لفاعل وهو اى اسم التفضيل يعمل في ذلك المضمرا الذي هو
 فاعل ولا يعمل اى اسم التفضيل في الاسم المظهر صلا اى فاعلا كان ذلك الاسم

له وهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بعمل اسم التفضيل غاية

المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمير فالحاصل ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول
 مظهرا كان او مضمرا اذ لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل المضمير بلا شرط
 لان العمل في المضمير ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وفي الفاعل
 المظهر بشرط اشارة اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتيج الى الشرط وينبغي ان يراد
 بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو ملفوظ اي لا يعمل في ملفوظ
 اصلا اي مظهرا كان او مضمرا با رز او انما لا يعمل اسم التفضيل في مظهر غير ما
 استثنى في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كما سمي الفاعل والمفعول
 او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على فاعله واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث الزيادة في الفعل عار عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يشبه ولا يجمع فيما
 هو اصل استعجالا نذاي أفعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل المظهر ولا في
 المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا لانها معمولا ن قوتيان
 الا في صولة الاستثناء فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر لا نحر يصير بمعنى الفعل
 كما ستعرفه الا انه يشبهه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه فعلى التعجب
 في الزنة واختصاص جيبته في التلا في لجر مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه
 الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمير المستكن والظرف والحال التميز
 والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفي
 راحة من الفعل والحال والمفعول با بواسطة ملحقات بالظرف فتكون معمولات
 ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل انما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل
 الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا
 كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم نظير أفعل
 التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبني الا من التلا في لجر مما ليس بلون
 ولا عيب ففعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم
 التصرف فكذا هذا الا في مثل قولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
 في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر
 الا اذا كان في اللفظ جاريا على شيء بان يكون صفة لا خيرا عنه او حالا وهو في المعنى
 مسبب ذلك الشيء اي متعلقه مفضل باعتبار ذلك الشيء ومفضل عليه اي على
 نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منقيا فاحسن في المثال

ألمذ كوجز في اللفظ على الشيء وهو جل حيث وقع صفة له هو في المعنى صفة لمسيب
 أي متعلقة وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه أي الكحل أحسن من الكحل
 لكن باعتبارين أما كونه مفضلًا فباعتبار تعلقه بما جئ عليه اسم التفضيل وهو رجلا
 حيث نفى كونه مفضلًا باعتبار عين رجلًا وأما كونه مفضلًا عليه فباعتبار غير ما جرى
 عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلًا عليه في عينه فالمقصود من هذا
 الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام
 ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشرة ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال
 نا فينه وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله أحسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
 المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فأن الكحل فاعل لا حسن لأنه صار بمعنى حسن
 وهو الفعل الذي أحسن من مصدره فيعمل في المظهر مثل الفعل ههنا أي في
 مسألة الاستشهاد ببحث البحث في الأصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين
 في الكلام لظهور الحق أو تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئًا من
 الكلام كما يقرب هذا بحث الفاعل هذا بحث المفعول إلى غير ذلك ولا شك في أنه مشتمل على
 المتعارض ثم البحث المتزول مجملًا للكلام الكثير من الأحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحو سيما
 في الكافية وهوانه يجوز في هذه المسئلة أن يقال بعبارة أخرى أخصر من الأولى مع
 كون معناها واحد أو هي ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاص
 بحث المضاف من مجرد ومن وهو العين إذا التقدير من كحل عين زيد لأن المقصود
 من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين وأيضًا يجوز أن يقال
 فيها عبادة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل بتقدير يذكر
 العين على اسم التفضيل من غير كرمين معها ثم لما فرغ عن القسم الأول في الاسم قد ذكر
 أحكام قسميه من المعرب المبني في بابين وخاتمة شرح في القسم الثاني في الفعل فقال

القسم الثاني في الفعل

أي الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه أي تعريف الفعل وكذا بعض علامات
 في المقدمة فلا حاجة إلى ذكر ما سبق ههنا وأقسامه أي أقسام الفعل ثلاثة ماضٍ ومضارع
 وأمرًا أما انحصار الفعل في الأقسام الثلاثة لأن الفعل لا يخلو من أن يكون اخباريًا أو انشائيًا
 فان كان الأول فلا يخلو ما أن يتعاقب على أوله أحد الزوائد الأربعة أو لا فان لم يتعاقب
 على أوله فهو الماضٍ وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائيًا فهو الأمر الأول أي القسم

القسم الثاني في الفعل

المضارع

الاول من تلك الاقسام الثلاثة الماضی قدّمه على المضارع لانه اصل اول تقدم زمانه
وهو اى الماضی فعل صرح بفعل ثلثا ينتفض بمثل اسم قول دل على زمان ليشمل
جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبر به خرج ما عدل المحرود فقوله قبل
طرف مستقر وقع صفة لزمان اى دل على زمان حاصل فى زمان سبق زمان الخبر به
اى الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان فى الزمان مكان العموم والخصوص
والكلية والبعضية كما يقال وقت الظهر يوجد فى يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة
انما هو بحسب الوضع ثلثا ينتقص الحد طرذا بمثل لم يضرب لان دلالة على الماضی
حصل لعروض لم وعكسا بمثل ان ضربت ضربت لان دلالة على الاستقبال حصل
بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضی بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اى الماضی مبني على الفتح لفظا او تقديرا واما قال هو مبني لان الاصل فى الافعال البناء
لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى للعدل عنه وهو المشابهة التامة فى الماضی على
الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة بالاسم فى وقوعه صفة للنكرة نحو
مردت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات اولاته اخ السكون
وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل بخلاف
المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عن العمل
اولكثرة مشابهة اسم الفاعل وبني الماضی على الحركة لقلّة مشابهة به ان لم
يكن معه اى مع الماضی ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب
متحرك نحو ضربته وضربك في لم يتغير بناءه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير
مرفوع ساكن غير الواو نحو ضربا في بقی بناءه ايفض على ما كان عليه ولا يكون معه ولو
كضرب مثال للماضی المبني على الفتح لفظا ومثال الماضی المبني على الفتح تقدير الكرمي
ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضرب تحرز اعن توالى اربع حركات فيما
هو كاللمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضمى وهو مبني على الضم مع الواو لفظا
كضربوا وتقدير كرموا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف
من اخذها اليها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضی شرع فى القسم الثانى انه
وهو المضارع فقال الثانى اى القسم الثانى من تلك الاقسام الثلاثة المضارع قدّمه
على الامر لانه ماخوذ من المضارع والمخوذ متاخر من الماخوذ منه وهو اى المضارع فعل
يشبه الاسم باحد حروف اتين فى اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها يتين

مد

المضارع

في اول المضارع لقصد المضارع فيخرج عن الحد نحو يزيد ويشكر علما او نقول انه مضارع في اصل
الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما وبيضة غلبة الاسمية فيدخل في الحد المراد من
قولنا ان يكون احد الحرف في الاربعة التي يجتمعها لفظ اثنين في اوله باعتبار الوضع يخرج عنه نحو اكرم
وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد ويشكر ونحو نصر بزيادة احد هالان نونها
اصلية وانما اثر اثنين على نايته لان تركيبه يناسب المقام لفظا ومعنى واقا لفظا
فظاهر لتضمن الحرف في الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحرف المذكورة لانها
آتية في اول المضارع فهذا تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايته
اذ لا خفاء في بعد عن هذا المقام معناه لانه مشتق من الثاني بمعنى البعد لا يخفى
ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع يشبه الاسم باحد حروف
اثنين في اول من هتئين اللفظي والمعنى اشار الى بيانها بقوله لفظا نصب على التمييز من
حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله يشبه اللام في الجمعين للجنس
اي في الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب و
مستخرج انما اورد مثالين لان في اول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات
وسكونين وفي دخول لام التاكيد في اولها اي في اول الاسم المضارع نقول ان زيدا يقوم
في المضارع كما نقول ان زيدا الفاعل في الاسم وفي تساويهما في عدة الحروف ومعنى عطف
على قوله لفظا اي المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه اي المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه
صفة للنكرة كاسم الفاعل نحو هربت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم
والخصوص باسم الجنس فانه يختص بالسين وسوف كما يختص اسم الجنس بلام العهد
الاصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اي لاجل المشابهة المذكورة سمي اي النحاة المضارع
مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهي المشابهة وسموه مستقبلا ايض لوجود معنى
الاستقبال في معناه وحالا ايض وان قل فيه الاستعمال والسين وسوف اذا دخلتا
على المضارع تخصصه اي كل واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق ما مر نحو سيضرب
وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو كيضرب ولقائل ان يقول لو كان
اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المنافاة بينهما والثاني
باطل لقوله تعا وكسوف يعطيك ربك وكسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن
ان يجاب عنه بان اللام تقيده التاكيد والحال في الايتين قد جردت بعني

لا يضره
انما هو
تتضمن
في قوله
في الجواب
الوارد في المقام
صانق على زيد
وتشكر مع انها
قد يكون
منها مضارع
في اصل الوضع
نقل الى الاسمية
اسما فدخل كل منها
في التعريف والحد
لا يضر لان المراد من
في اول احد الزوائد
الاربعة باعتبار اصل
الوضع اما انقض
بمعنى ضم وتكسوف وغيره
لو كان
المراد

م الزوائد عليه قوبة لغوية فان كل واحد منهما اذا ازيل عن الاخر

التوكيد وحروف المضارعة اى التي يصير الماضى بزيادة نها في اوله مضارعاً مضموناً في
 الرباعي اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت او زائداً كيد حرج ويجزج لان اصله
 ياخرج ثم حذف الهنزة واجتماع الهنرتين او ثلث هنرات عند هنزة الاستفهام
 في صيغة المتكلم الواحد اما حذف الهنزة فيما سواه فلا طراد الباب مفتوحة فيما
 عداها اى فيما عدا الرباعي سواء كان ثلاثياً او خماسياً او سداسياً كيضرب ويستخرج وانما فتحوا
 حرف المضارعة في غير الرباعي مطلقاً لخفة الفتحه وضمها في الرباعي لان الرباعي فرع
 الثلاثى والضم فرع الفتحه لان الضم ثقيل والفتح خفيف والثقل فرع الخفيف فالتضم
 وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثى لوجهين احدهما ان الثلاثى قبل الرباعي ثانيهما ان
 وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثى لان وجوده غير متصور بدون وجود الثلاثى
 فيكون مفتقراً الى وجوده فكان الثلاثى اصلاً والرباعي فرعاً ومنهم من قال اذا ضمت
 حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله فتحت في غيره لكثرة استعماله ولقائل
 ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب ضمها في
 الخماسى والسداسى لان استعمالها اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها
 فيها يكون بالطريق الاول والجباب عنه ان الخماسى والسداسى ثقل من الرباعي لكثرة
 حروفها بالنسبة الى حروفه فلو ضمت حروف المضارعة فيها لادى الى الجمع بين
 الثقيلين فاعطوا فيها ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعاً للثقل كان فيه من كثرة
 الحروف وانما اعربوه اى المضارع مع ان اصل الفعل اى الاصل في الفعل البناء
 لانه لم يوجد فيه ما يقتضى الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
 ولا يوجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة لمضارعه اى لمشاهاة اى
 المضارع الاسم مشابهة تامة فيما عرفت انقامن وجوه المشابهة باسم الفاعل واصب
 الاسم الاعراب فيكون المضارع به معرباً وذلك اى اعراب المضارع اذا لم يتصل به
 اى المضارع نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اى ولا يتصل به نون جمع المؤنث لانه
 اذا اتصل به احدها صار مبنياً امّا بناؤه في الصيغة الاولى فلانه يدخل نون التأكيد
 يصير مشأهاً بالماضى اذ هو الاصل في حقوق الضمائر المتحركة وليس
 باصل في حقوق الضمائر الساكنة ولهذا لم يعتبر مشابهة يضر بان ويضربون يضر
 وضرّبوا وعرّبوا اى وعرّب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضاً اى كاعراب الاسم
 رفع ونصب يشارك الاسم فيها وحزم يجتهد به مكان ما وضع

من الجرا الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو يضرب
 في الرفع ولن يضرب في النصب لم يضرب في الجزم وما فرغ عن بيان تعريف المضارع وحكام
 شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فقال** في اصناف اعراب الفعل المضارع وهي في تلك
 الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك الاصناف ان يكون الرفع
 بالضمه والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب لعوامل ويختص اي هذا الصنف
 بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازاً عن التثنية والجمع وفي تقييده
 بالصحيح احتراز عن الناقص نحو يدعو ويرى ويخشى وبغير المخاطبة من نحو تضرى
 تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اي الصنف
 الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب الجزم مجذورها اي مجذوف النون ويختص
 اي هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان او مؤنثاً وجميع المذكر غائباً كان او مخاطباً
 والمفردة للمخاطبة صحيحاً كان اي كل واحد منها او غيره اي غير الصحيح تقول هما
 يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلوا ولن تفعلين في
 النصب ولم يفعلوا ولم تفعلين في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحروف
 لانها شابهت صيغة المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة
 في المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذف النون حال
 النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما يتبع النصب الجزم في الاسماء كذلك
 يتبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة لفظاً والجزم مجذوف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص اليائي الواو
 فيه احتراز عن الناقص الالف غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييده لناقص غير هذه
 الثلاثة احتراز عما اذا كان الناقص واحداً منها تقول هو يرى يغزو ولا تنتقال الضمة على الياء
 والواو ولن يرى ولن يغزو ولحمفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانها اذا لم يجز المجازم الحركة
 حذفت الحرف والرابع اي الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
 بتقدير الفتحة والجزم مجذوف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص الالف فيه
 احتراز عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقص المذكور كان
 واحداً منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحرف اللام
 لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع في ما
 يحصل به اعرابه فقال **فصل** الرفع اي المضارع السرفوع

عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون المضارع مجردا عن الناصب والجازم
اي عن كل ناصب عن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين على ذلك
ومنهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
يضرب ويغزو ويرمي ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا
ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل انما موقع الاسم لا يشكّل هذا الخبر كاد حيث يلزم فخره كونه
مضارعاً وتمنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد
بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو منه الاصل
فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كاد اسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم اقواة وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب
عامله خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لما شبهتها ان الخففة
من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونها مصدبتين وحمل عليها الباقية في العمل
لانها للاستقبال وتنصب ان متحتماً اذا لم يكن قبلها فعل علم وظن وكن هي تنصب مطلقاً
ومعناها نفى المستقبل وهي أكد من لا فييه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل
وهو الصحيح وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل اصلها ان فقصر
بجذ ف الالف الهزلة لكثرة الاستعمال كائيش في اي شئ وعلماء في على الماء وكى معناها
سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار ان واذن تنصب ذا المر يعتمدها بعد ها على
ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب جزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب
كقولك لمن قال انا انيك انا اذن احسن اليك وكذا ان كان الفعل حالاً كقولك لمن جئت
اذن اظنك كاذباً وهي ايضا حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا نظر
فخذت المضايق اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحاً لجميع الارمنة
بعد ما كانت مختصة بالماضي فاذن ههنا هي اذن في يومئذ وحينئذ الا انه كسر
الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذالم
يكن قبله طرف فكسرة نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة الظرف المنصوب
لان معناها الظرف وان المقدرة بالس فاعلم ان صفة ان اي التي

تقدیر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكرة كقوله في مثال ان
 نحو اريد ان تنسب الي ومثال لن نحو انان اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة مثلاً
 اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل في تمثيلها الا انه لم يمثّل لان مقدّم الفاء
 بما يمثّل لها في مواضع تقدیر بعد هاء شریع في بیان تلك المواضع فقال تقدیر ان في سبعة
 مواضع بعد حته نحو اسلمت حته ادخل الجنة ولا مر كي اي بعد لامر كي نحو قام زيد ليذهب
 اي كي يذهب ولا مر المحذ اي بعد لامر المحذ وهي التي تكون لتأكيد النفي و
 تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كان فاضية لفظاً نحو قوله تعالى وما
 كان الله ليعدّ بهم اومعنى نحو لم يكن ليذهب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر و
 النهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو اسلمت فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب
 الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي هل تتعلم فتتجو مثال للفاء
 الواقعة في جواب الاستفهام واما تزورنا فنكر ماك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي وليت
 لي ما لا فانفق مثال للفاء الواقعة في جواب التمني والآتزل بنا فتصيب خيراً مثال
 للفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر
 ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك
 اي مثال الواو وتسمى هذه الواو والجمع وواو الصرف ايضاً نحو اسلمت ونسأله
 الى اخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنى
 الى ان او الا ان نحو لا حبسك او تعطيتني حتى اي الى ان تعطيتني حتى او الا
 ان تعطيتني حتى وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً لئلا يلزم عطف
 الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم
 عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم ههنا بالصرح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيداً ويشتم
 فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشك
 نحو اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح ويمنع
 كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيداً ويشتم اسماً بل المعطوف عليه هو الفعل
 والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقدير ان بعد
 واو العطف المعطوف عليه اسماً كذلك ينصب بتقديرها بعد سا تجز وف
 العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب
 وانما وجب تقدير ان بعد حته ولا مر المحذ لانها من الحروف الجارة فيمنع قولها

على الفعل الا ان يجعل مصدرا يتقديران المصدلية فيكون فنا ويل اسم فيصير دخولها عليه
 وبعدها لفاء والواو لانها عاطفتك واقعتان بعد الاشياء الستة التي هي نشاء وهي الامر
 النهي الاستفهام والتمني والعرض والنفي وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهي
 لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكماً وقد متنعت عطف الاخبار
 على الانشاء فأول الانشاء بما يشتمل على اسم وجعل الاخبار مصدراً باضماراً فيكون
 عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فسلم مثلاً ليكن منك اسلام فسلامتك
 من النار وبعدها لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة أو بمعنى الى ان على
 حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام
 كي وكذا مع الملحوق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ما دخل الجنة ونظير اللام الزائدة
 اردت لان تقوم ومع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قياً مك وان
 تخرجه وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان لام كي والملاحق بها وحروف العطف
 تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت للاكرام ونحو ردت لكم وهذه اللام زائدة لان
 ردت متعل بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد و ضربته فيصح ان تدخل على لفعل مع ان لانه
 يتقدير الاسم ولهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بالخبر كان المنفي اذا كان
 فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعين في جواب الاشياء
 الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى ان لانها ما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
 معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل التصيب فلم يظهر التناصب بعدها
 ويجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لام كي تخرراً عن
 اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لَيْسَ لَكَ بِعِلْمِ اَهْلِ الْكِتَابِ واعلم ان الواقعة بعد العلم
 تقييد للمعلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن
 والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
 به بل ما يدل اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرتبة او الوجود ان او اليقين او
 التبين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة او الظن الى غير ذلك ليست هي
 اي ان الواقعة بعد العلم كلمة ان المصدرية التناصبية للفعل اي للفعل المضارع و
 قوله هي تأكيد لضمير ليست وانما هي المنخفة من ان المثقلة لمناسبة للعلم وما
 هو معناه لا فتناع اجتماع التناصب مع العلم لكون التناصب للرجاء والطمع الدالين
 على ان ما بعدها غير معلوم التحقيق وكون العلم دالاً على ان ما بعد

لما اعى الامر الزائدة
 على هذا امثال واو
 العطف التي دخلت
 على الاسم الصريح
 موسى غلام رسول
 وهو منغفور

معلوم التحقيق ثم صيغة هذه للحصر اى هي المنخفضة لا غير وقوله من المثقلة منع لوق
 بالاحذ اى المنخفضة الماخوذة من المثقلة واعلم انه يجب فصل ان عن الفعل حينئذ اقا
 بالسین نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وبسوف نحو
 علمت ان سوف يقوم او بقدر نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلاغوا وجرى النفي نحو
 علمت ان لم تقم وان لا تقوم عوضاً عما زال عنها من حذف واحد نونها واهمها هو ضمير
 الشأن فرقا بينها وبين ان المصدرية اول الامرات المصدرية لا يفصل بينها بين فعلها بشئ
 من الحرف المذكورة لكونها من الفعل بتا ويل مصدر يعنى فلا يفصل بينها وبين ما
 يؤثر فيها لضعفها وشدت نحو علمت ان يخرج بالرفع بلا فصل كما نقل عن المبرد وان الواقعة
 بالنصب على انه معطوف على الواقعة السابقة وبالرفع على انه مبتدأ اى وان الواقعة بعد الظن
 وما بمعناه كالحسبان وكالعلم المأول بالظن جانز في اى فى لفظ ان هذا وفى هذا القسم
 من ان الوجهان احدهما ان تنصب بها اى بان هذا الفعل علم ان يجعلها مصدرية والثانى
 ان يجعلها كالواقعة بعد العلم فى كونها منخفضة من المثقلة وترفع الفعل نحو ظننت ان
 سيقوم بالنصب على انه مصدرية تا صبية لا مكان الجمع بين دلالتها او بالرفع على
 منخفضة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت ثم علمت ان الواقعة بعد غير العلم والظن من
 الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب نحوها فى مصدرية
 لاخفضة من المثقلة نحو رجوت ان تقوم وطمعت ان تقعد خشيت ان ترجع ولما
 فرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب يشرع فى بيان عامل المضارع المجزوم فقال
 فصل المجزوم اى المضارع المجزوم وعامله لم ولما ولام الامر صاف الالام لانها نكرة
 صالحة للاضافة ولا المستعملة فى معنى النهى لم تضيف لانها علمت بنفسها فلا تقبل
 الاضافة واحترز به عما استعمل به فى معنى النفي وعامل يستعمل فى شئ نحو انقسم هذه
 الكلمات الاربعة تجزوم فعلا وحل بالاصالة والاقصد يتعد مجزومها بالعطف فيقال انضرب
 وتقتل وكلم المجازاة اى الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزءاً والجملة الاولى سبباً
 لها يعنى كلمتا الشرط والمجزوء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وجاء بالكلم
 لتناولهما وهى تجزوم الفعلين والمراد ههنا بعضها فان كيف واذا يدون ما ايضا من كلم
 المجازاة مع ان الجزم بهما شاذ لم يجزى فى كلامهم علو وجه الاطراد وهى كلم المجازاة
 ان وهما اذا وما وحيثما واين ومعنى وما ومن وى واتى وان المقدرة بالرفع صفة لان
 نحو لم يضرب ولم يضر ولم يضر ولم يضر وان تضرب وان تضرب اضرب الخ

معنى

المضارع المجزوم

او المنتهى الى اخره مثال لما ذكرنا من كرم المجازاة ثم ما فرغ عن تعدد الجواز ومثيلها شرح
 في بيّن معانيها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع فاضيا منفيا صفة ماضيا وحال من
 المفعول اى حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان
 لفظه مضارعا ولما كان ذلك اى مثل لم في قلب المضارع فاضيا منفيا شرح اشار
 الى ما يختص بلما بعد شذركه ما فيما ذكر بقوله الا ان فيها اى في لثا دون لم توقع بعد
 اى ينفي بها فعل مترقب متوقع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد
 تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفع الندم ودوا ما قبله اى ستمرا او
 امتلدا قبله يعنى استمررا الفعل الذى ينفي بها من الابتداء الى زمان التكلم بها تقول ندم
 فلان ولما ينفع الندم اى عقيب ندم ولا يلزم استمررا عدم ارتفاع الندم الى زمان التكلم
 بها واذا قلت لما ينفع افاذا استمررا ذلك الوقت التكلم بها ثم تن كير الضمير الراجع الى
 فى بعد وقبله باعتبار اللفظ وايضا يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه دليل
 خاصته اى دون لم يعنى لا يجوز حذف فعله لان اصل لما لم زيد تعليلها فا
 فتأب مناب الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفع الندم ولا تقول ندم زيد لم
 يعنى لا يجوز حذف الفعل ولما قوله شعرا حفظه ويحك للى استودعتها يوم الاحارة
 ان وصلت وان لم على الحذف اى ان لم تصل نشاذ وايضا يختص لما بعد دخول دوا
 الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب و من لما يضرب ويجوز ان يقال ان لما يضرب و
 من لما يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعمول واعلم ان
 لما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا لكان اذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع
 واذا كان اسما فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعد الماضى لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذا لفظ
 جملة اسمية مقرونة مع اذ المفا جاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق
 منهم او مع الفاء وربما كان فاضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كرم المجازاة اى
 كلمات الشرط والجزاء معدودة من قبل حرفا كان او اسما حق العبارة ان يقول حرفا
 كانت او اسما فهى اى تلك الكلمات تدخل على جملة فعلية لتبدل متعلق بقوله تدخل
 الضمير للكلمات على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب للثانية اى للجملة الثانية فيكون الاول
 سببا والثانى مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمه فين الله جواب المبتدأ المتضمن
 بضم الشرط وهو الموصول اى ما حصل بكم من نعمه فهى صادرة من الله ولا يستقيم
 سببية الاول للثانى لان النعمة الحاصلة بالمعاطبة ليست سببا

مع توبة لا يزيد
 معناها بزيادة ما
 مع اى حرف الشرط
 مع اى الفعل
 الجملة ومجرد
 الشرط
 مولودى غالبا
 مرحوم

لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعسفات صدرها من الله سبب حصولها بهم و
الجواب عنه ان المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والخبار عنه اى وما يكون من نعمة فيحكم
فيجزئها من الله تعالى وتسمى اى الجملة الاولى بعد كلم المجازاة شرطاً من حيث انه مشروط
لتحقق الثانى وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازاة جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
اي بناء الجزاء على الفعل ثمان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما كما
في الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معرباً قابلاً للجزم بكلم المجازاة وعز سببية
ان الجزاء مجزوم ومربها وبالشرط جميعاً لفظاً نحو ان تكرمى اكرمك وان كان
اى الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اى تلك الكلمات فيها لفظاً اى لا في الشرط
ولا في الجزاء لان الماضى مبتنى كما مر ولا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت
ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحده اى دون الشرط ماضياً وكان الشرط مضارعاً
يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء لما قلنا وعز بعضهم انه يجب الرفع في الشرط اذ
كان الجزاء ماضياً فقط وهذا ضعيف الوجوه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريه
وقيل لا يجزى الا في ضرورة الشعر لانه في صورة سببية المستقبل للماضى مع
تأثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد فيجب
ان تحرف تأثيراً في محل قابل للتأثير وان كان بعيداً ولا تأثير في محل غير قابل
للتأثير وان كان قريباً ولا شك ان القريب هنا غير قابل للتأثير لانه مستقبل
وجعل المستقبل مستقبلاً تحصيل الحاصل البعيد قابل للتأثير لانه ماضٍ نحو
تضربنى ضربتكم وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضياً وكان الجزاء مضارعاً
جازى في الجزاء لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع اقا الجزم وهو الا فصم فلكونه قابلاً
الرفع فلا تملك الجزم في الشرط لكونه ماضياً يبطل في الجزاء ايضاً تبعاً لمحو
الكرمك بالجزم والكرمك بالرفع ثم لما فرغ عز بيان صور جزم الجزاء وعدم الجزم
شرح في بيان دخول الفاء وعد من قال واعلم انه اى لسان اذا كان الجزاء ماضياً
او مع الجزم لم اقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضياً اى كائناً بغير
وستعرف فائدة التقييد لم يجر الفاء في اى دخول الفاء في الجزاء لتأثير
حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضى بمعنى مستقبل فلاحاجة
الربط بالفاء نحو ان اكرمتنى اكرمتك قال الله تعالى ومن دخله كان
وان كان اى الجزاء مضارعاً مثبتاً ينبغي ان يقيّد بغير الجزم

بلا امر و بغیل الدعاء و التمی فانها مستقبلان تحقیقاً قبل دخول ان فلا تاثیر لهما
 فیها او منقياً بلا فیہ احترار عما اذا كان منقياً بكم فانه مندرج في الماضي معناه اوبلن
 حيث تجب فيه الفاء كما سيأتي في المنزج اذ في اي في الجزء الوجه اذ اني الفاء وتركها
 لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناه كما كانت مؤثرة في الماضي فتوقى بالفاء مؤثرة
 في تغيير المعنى حيث يخصه بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تأثير حرف الشرط
 من وجه وان لم يكن التأثير قوتياً واعلم انه لو قال وان كان مضارعاً مثبتاً بغير
 لسين وسوف لكان اولى لان الجزء اذا كان مضارعاً بالسین وسوف لم يحذف فيه ترك
 لفاء كقوله تعالى وَإِنْ تَعَاَسَ رُمْ فَسَا تُرْضِعْ لَهُ أُخْرَىٰ نحو ان تضربني اضربك
 في المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك با تبيان الفاء وان تشمتني لا اضربك في
 المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك با تبيانها وان لم يكن الجزء احد القسمين
 لمن كورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي بلا فيجب الفاء في الجزء
 وذلك اي عدم كون الجزء احد من القسمين حاصل في ربيع صور الصورة الاولى ان
 ان يكون الجزء فيها ماضياً متلبساً مع قد لفظاً كقوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ
خَلْفَهُ أَوْ مَعَنَ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ إِنْ كَانَ قَمِيصٌ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ أَيْ وَقَدْ صَدَقَتْ
 الصورة الثانية ان يكون الجزء فيها مضارعاً منقياً بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما
 يكن دون لم لما مر من المنفي بها انه يدخل في الماضي معناه فلو قال منقياً بما
 ين كان اظهر كقوله تعالى وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ والصورة
 الثالثة ان يكون الجزء جملة اسمية كقوله تعالى بِأَحْسَنِّ قَوْلِهِ عَشْرُ امْتَالِهَا
 لكنه يجوز العطف عليها بالجزء لكونها في محل عجز وممن قوله تعالى مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ
فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ يَجْزِمُ وَقُرْئِ مَرْفُوعًا حَادِ عَلَى ظَاهِرِ الْجُمْلَةِ
 وعن سيبويه جواز حذف الفاء في الشعر كقولهم مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
 وعن الفراء مطلقاً وَأَمَّا تَرْكُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَإِذَا
 أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ مع كون الجزء جملة اسمية فلا ان اذا هذه الجزء الظرفية ولا شيء
 فيها من معنى الشرط كقوله تعالى وَإِذَا غَشِيَ وَابِلٌ إِذَا غَشِيَ والصورة الرابعة ان يكون الجزء فيها
 جملة انشائية أَمَّا أَمْرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
اللَّهُ وَأُمَّا خِيَا كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ وَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى
الْكُفَّارِ وَمَا اسْتَفْرَأَ مَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ تَرَكَتْنَا فَمِنْ بَرِحْنَا

له بعد من ايراد
 الشرط فيه معنى
 ويخصه بالاستقبال
 بل قول لن كذا في
 الفوائد الضيائية
 والتكملة ١٢١
 غلام رسول مرحوم

وأما دعاء نحو ان اكرمنا فيرحمك الله وكذا يجب الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة
 وهي ان يكون مضارعاً مثبتاً بالسيز او شوكاً سبقت الاشارة اليها بما وجب الفاء في
 هذه الصور من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معناه لانه يجعله بمعنى الاستقبال
 ولا لفظاً لانه لم يجعله مجزوماً فوجب الفاء لتدل على انه جواب الشرط والضابطة ههنا
 ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء في بيان كانت تحتل
 التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة قطعاً يجب دخول الفاء عليه
 وقد يقع اذا التقى للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاءً موضع الفاء اي في محل
 الفاء ان اذا المفاجأة تدل على التعقيب كلفاء لان المفاجأة مبنية على حدوث امر
 عادي فاشبه الجزاء ولذا قادرتها الفاء غالباً واما قال مع الجملة الاسمية لان اذا
 المفاجأة لا تدخل في الغالب الاعلى الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة
 قد المفيدة للتقليل شارة الى ان وقوع الفاء اكثر وفي قوله موضع الفاء اشعار بان اذا
 والفاء لا يجتمعان ولهذا لم يقل قد يكتفي باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر
 كقوله تعالى وَإِنْ يَصْبِرْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذْ هُمْ يَقْنُطُونَ اي هم يقنطون ولما
 ذكر معاني الجواز الملقوظت اذ ان بين كرامواضع التي تقلد از الشرطية التي ينجرم بها المضاع
 بعد هانقال وانما نقدان بعد الافعال الخمسة التي هي لامتحقيقاً وقوة ليدخل فيه نحو
حَسْبُكَ يَوْمَ النَّاسِ فان حسبك ينزل منزلة لاكتف كانه قال اِكْتَفَيْتُمْ النَّاسِ نحو
تَعَلَّمْتُ جَزْءًا اي ان تتعلم تنجز والشيء نحو لا تكذب بغير خير لك اي ان لا تكذب و
 الاستفهام نحو هل تترزنا نكرمك اي هل ان تترزنا او التمهذ نحو ليتنا عندك اخذوك
 اي ان تكثر عندي والعرض نحو الاتنزل بنا تصب خير اي ان تنزل بنا تصب خير الا كلمة
 العرض هي هزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فنقد الشرط مثبتاً مع انه
 منفي لا يدل على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال العرض بعد النفي في بعض المواضع
 نحو لا تفعل شراً يكن خيراً لك وهو سهولات تقديرات لا يصح بعد النفي مطلقاً سندن كره
 وذلك اي تقديرات بعد الافعال الخمسة المذكورة اذا قصدت الاول من الخمسة التي هي الام
 واخوانه سبب للثاني اي لمضمر الثاني وهو المضارع فيتأني معنى الشرط كما رايت ذلك
 في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا تعلم تنجز هو او تتعلم تنجز فيكون
 تقديرات بعد فعل فتعدن سببية للثاني والتعلم سبب للنجاة وكذا البواقي اي مثل هذا
 المثال وجوب السببية معاني البواقي من الامثلة فلذلك لا يفلح ان تصد سببية الاول للثاني شرط

لتقدیران بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لا تکفرتدخل النار فی المنی وکنز امتنع النفع
ای لم یقع الجزم فی جواب النفع بتقدیر اربعة نحو لا تفعل یکن الخیر لک بالجزم لاقتناع
السببیتة ای کون الاول سبباً للثانی فی ما تیز الصور تیز اذ لا یصح بحسب المعنی ان یقال فی تقدیر
لا تکفرتدخل النار ان لا تکفرتدخل النار بتقدیر الشرط علی وفق لفظ المنی لان المقدم
یحیب ان ینکون من جنس الملفوظ وهذ لا یصح معنی لان عدم الکفر لیس بسبب لدخول
النار وانما سبب الکفر کذا لا یصح ان یقرب فی تقدیر لا تفعل یکن خیر لک ان لا تفعل یکن
خیر لک لانه لا یصح تقدیران بعد النفع مطلقاً ز هو خبر محض فلا یدل علی السببیتة و
ان لم یقصد السببیتة لم یجز الجزم فی اجمیع بل یجب ان یرفع أمّا بالصفة ان صلح للوصفیتة
کقوله تعالی قَهَبَ لِی مِنْ لَدُنْکَ وَلِیًّا یَثْرِثِ فیمز قرع مر فوعاً ای ولیاً وارثاً أو بالحال
کقوله تعالی فَذَرَهُمْ فِی نَحْوِ غِیْمٍ یَلْعَبُونَ اوبلاستیناً ف نحو قمر یدعوک الامیر
فان یدعوک کلام مستأنف مقطوع عما قبله کما فرغ عن القسم الثانی للفعل هو المضاف
شرح فی بیان القسم الثالث وهو الامر فقال والثالث ای القسم الثالث من تلك الاقسام
الامر هو فی صطلوح النحاة فعل هکذا فی اکثر النسخة و فی بعضها د هو صبیغة وهذا
هو الموافق لما فی کتب القوم فی تعریف الامر یطلب به ای بواسطته فان الباء
للاستعانة الفعل ای صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس یشمل المقصود و غیره و باقی القیود کالفعل فقوله یطلب به ینخرج الماضی والمضارع
وقوله الفعل ینخرج به النهی وقوله من الفاعل احتراز عما یطلب به ثبول الفعل عن
مفعول ما لم یرسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب المتکلم لدخولها فی الفعل
المضارع لبقاء حرف المضارعة فیها وان دخلها جازم یا تحذف من المضارع حرف
المضارعة الجار والمجرور صفة ثانیة لقوله فعل ای فعل متلبس بحذف حرف
المضارعة من المضارع و الحرفان هذا لیس من تامة التعریف والتعریف قد تم بدنه
بل هو شروع فی کیفیتة الاشتقاق للامر و فاقیل مرانته احتراز عن صیه ویه وروید تغییر
سد یدنجر وجه من مورج التقسیم وهو الفعل لانه اسم فعل فلاحاجة الی اخر اجه بزیارة بعض
القیود فی الحدیث اما نحو قوله تعد فلتقرحوا فیمز قرو بالتاء فلا یرد به لانه شاذ وانما
حذف حرف المضارعة لانه اشارة المضارعة فلا یدل من ازالتها حتی لا ینکون اثر
الصیغة باقیاً ثم ای بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ینظر ان کان
تابع حرف المضارعة ساکناً ای حرفاً ساکناً زین ت همزة الوصل فی اوله بعد حذف حرف

له المضارع بعد منه
الاشیاء المذکورة
انه کان المخاطب
تقدیراً علی عذیب
القیام فیقال فی
جوابه یدعوک الامیر
وهو کلام مستأنف
لانه منقطع عن
الفعل
الامر المخاطب
المبني للمفعول
فهو لا یض فی فعل
مولوی فلامر سول
مرحوم

المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالسكون واما تعيين الهنزة للابتداء فللمناسبة اذا الهنزة
مختصة بالابتداء من الخارج مضمومة اى حال كون تلك الهنزة مضمومة وهذا انما ينضم
اى ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح والاستثقال على
تقدير الكسر ليحصل الاتباع نحو انصرو ومكسورة اى وزيدت هنزة الوصل حال كونها
مكسورة ان الفتح اى ثالثه كاعلم او نكسر ثالثه نحو اضرب وايتخرج وانما كسرت
هنزة الوصل لان الكسر يصل في هنزة الوصل لئلا يلزم التباس فيما كان ثالثه
مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماضي الرباعي على تقدير الفتح وفيما
كان ثالثه مكسورا بلا مر من الرباعي على تقدير الفتح والماضي الرباعي المجهول
على تقدير الضمة وان كان اى ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهنزة
اى الى زيادة هنزة الوصل بعد حرف المضارعة لانه لا يلزم الابتداء بالسكون
بل اسكن اخره وجعل باقيه امرا نحو عد في تعد وحاسب في تحاسب والامر من
باب الافعال من القسم الثاني هذا جواب تقدير السؤال ان يقال ما ذكرتم من ان
هنزة الوصل مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ويكون عين المضارع غير مضمومة
منقوض بمثل اكرم امر الا كراما لانه ما خوذ من تكريم وما بعد حرف المضارعة فيه و
هو الكاف ساكن وعين المضارع غير مضمومة فوجب ان يقال في الامر ما خوذ منه اكرم
بكسر الهنزة وتقرير الجواب ان يقال ان الهنزة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا
ويكون عين المضارع غير مضمومة الا ان ما بعد حرف المضارعة تنفي تكريم ليس ساكنا الا الكاف
ليس بما بعد بل ما بعد محذوف هو الهنزة المفتوحة لان اصل تكريم تاكرم على وزن
تأفعل لكون ماضيه على أفعل اذ المضارع هو الماضي بزيادة احد حروف التثنية في اوله من غير حذف
شي من الا ان الهنزة لما حذف من المتكلم الواحد كراهته لاجتماع الهنزة تين في نحو اكرم محذوف
من البواقي نحو يكرم تكريم ان الخ وان لم يوجد فيها اجتماع الهنزة تين في اللب اى ليكون
الافعال على وتيرة واحدة في حذف الهنزة كما حذففت الواو في نحو تعد واتواته لذلك فاذا
ارادوا ان يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها وابقوها على الحركة
الاصلية فاذا كان كذلك فلا يكون هنزة اكرم هنزة وصل بل هنزة قطع فلا ير السؤال
لان كلامنا في هنزة الوصل لاني هنزة القطع وهو اى الامر مبنى على علامة الجزم في
مضارعة اى علامة الجزم بهامض مضارع الامر هي اسكان الاخر في المقدر الصحيح كاضرب
وحذف حرف العلة في الناقص الواو والياء والالف نحو اغزو وارم واسع

استقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما كان هذا لامر مبنياً على علامته المضارع
 لمشا بته بما فيه اللام من حيث ان كل واحد منهما مشتمل على طلب الفعل فيكون موقوفاً
 اى مبنياً على السكون وان لم يكن مجزواً فحقيقته بل يكون في حكم المجزوم لعدم مقتضاه
 الاعراب فيه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصريين وانما عند الكوفيين فهو معرب مجزوم
 بلا مقدرة حقيقة فان اصل ضرب مثلاً لتضرب عندهم فحذفت اللام منه في الخط
 تخفيفاً للكثرة الاستعمال كما حذفت في لم يركب ذلك ثم لما فرغ من تقسيم الفعل
 الى الماضي والمضارع والامر شرع في تقسيم اخر له المعروف والجهول فقال فصل فعل
 ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يمد كفاعل ذلك المفعول والضمير في فاعله الى
 ما الموصولة وايضا فاعل الفعل اليها باد في ملايسة ويجوز ان يراد بالموصول لفعل الذي لم يسم
 فاعله وايضا فاعل الى ما حينئذ بياناً من قبيل اضافة العام الى الخاص وهو فعل
 حذفت فاعله واقیم المفعول مقامه اى مقام الفاعل لا غرض كرت في مفعول ما لم يسم
 فاعله فان قيل المفعول هذا فاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه قلنا انما
 جاز ذلك لان للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكما
 بينهما مشابهة من حيث الطرفين فيصريح ان يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه لان فاعلية الفاعل
 باسناد الفعل اليه لا باحد ثمة شيئاً فان زيداً في مات زيد فاعل مع انه لم يحد ثمة شيئاً بل
 هو مفعول في المعنى لان الله تعالى اماته لوجود الاسناد اليه قد تحقق الاسناد في نحو ضرب
 زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعه ويختص اى بناء فعل ما لم يسم فاعله بالمتعدى الى
 بالفعل المتعدى اذ لو بنى غير المتعدى للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسبياً منسباً
 لا يبقى ما يسند الفعل اليه وهو غير جائز وعلامة اى فعل ما لم يسم فاعله الكائنة
 في الماضي ان يكون اوله اى اول الماضي مضموماً فقط اى لا حرف اخر وما قبل اخره اى
 الماضي مكسوراً وهذه العلامة ثابتة في ابواب التي ليست في اواخرها همزة وصل
 ولا تاؤه اشارة نحو ضرب في الثلاثي المجرم ودخول في الرباعي المجرم والكرم في الثلاثي المزيد
 فيها وانما غيرت الصيغة لتمييز المعروف عن الجهول وانما خص التغيير في الجهول
 لكونه فرعاً للمعروف وانما اختار هذا النوع من التغيير وهو كون اوله مضموماً وما
 قبل اخره مكسوراً فلان معنى الجهول غير معروف وهو اسناد الفعل الى المفعول اذ
 المعروف اسناد الفعل الى الفاعل فاختير له لفظ غير معروف لئلا يكون متوافقين
 فيما كان غير معروف اى غير معلوم فناسب الجهول وانما كاز بناء الجهول

فصل في حروف المضارعة عند اللام
 وجاء المسمى بالوجه

وَقِيلَ

غير معهود لان هذا البناء لم يجر في كلامهم ولا استثقالها الخروج من الضمة الى الكسرة
 كما استثقالهم الخروج من الكسرة الى الضمة وما جاء في كلامهم من نحو رد ثل ووقل فتأذ
 لا يقاس عليه وان يكون معطوف على قوله ان يكون اوله مضمومًا الخايم علامته في الماضي
 ان يكون اوله اي اول الماضي وثانية مضمومًا وما قبل اخره كذلك في كسور في الابواب
 المذكورة وهذه العلامة فيما في اوله تاء زائدة اي في الابواب التي في اولها تاء زائدة
 وهي لتفعل نحو تفضل والتفاعل نحو تضررب وانما لم يقتصر على ضم الاول في هذين
 البابين بل ضموا الثانية ايضا اذ لو اقتصر على ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب بفتح ما بعد
 الفاء لا تبس مضارع فضل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله اي اول الماضي
 وثالثه مضمومًا وما قبل اخره كذلك في كسور وهذه العلامة فيما في اوله همزة وصل
 اي في الابواب التي في اولها همزة وصل وهي استفعل نحو استخرج وافتعل نحو
 اقتدر وانفعل نحو انقلب افعلال نحو احرم وافتعل نحو احتوشن وانما لم
 يقتصر على ضم همزة الوصل في هذه الابواب ايضا بل ضموا التاء كذلك لانهم لو اقتصر
 على ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء التبس بكلام من ذلك الباب في حالة
 الوصل عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او مجهول
 فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة اي همزة الوصل في الماضي المجهول تتبع الحرف
 المضموم كما في كسور وان كان الاصل في همزة الوصل لكسولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
 فقد يركسها وهو مستكبر عند هجر كخرج الضمة الى كسرة كما مر ولا اعتبار للحرف الساكن
 منها لانه لا يكون حاجزًا حصينًا اي مانعًا قويًا عندهم وذلك لان الحرف الساكن اذ هي صفة
 الميت فكأنه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزًا فوجوده كعدمه فلا يكون مانعًا له
 تدبر اي ان لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط تقدم جزاءه فان تدبر
 فلا يتعلق بالاتباع اصلاً وفي المضارع معطوف على قوله في الماضي اي علامة فعل لم يسم
 فاعله في المضارع ان يكون حرف المضارعة في مضمومًا حلاً على الماضي لانها اول المضارع
 وما قبل اخره اي اخر المضارع مفتوحاً الخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
 نحو يضرب في الثلاث في المجرود ويستخرج في المزيد فيه وهذه العلامة جاريت في
 جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والانفعال التفعيل والفعلة وملحقاتها
 اي ملحقات المفعلة هي الثانية فان العلامة فيها اي في تلك الابواب فتح
 ما قبل الاخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف

والجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وإنما أفهم ما قبل الآخر في هذه الأبواب ليعين
 الجهول من المعروف ونحفت الفتحمة وثقل المضارعة كما مر وفي الجوف أي وتقول في الجوف
 الذي انقلب عينه الفاء فلا يرد نحو عور وصيد ما ضيه هو عطف بيان للجوف ويقال معتل
 العين جوف نحو جوف عن المحرق الصحيح أو لوقوع حذو العلة في جوفه قيل وبيع أصل
 قيل قول نقل كسرة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركتها فجعلت الواو ياءً لسكونها
 وانكسار ما قبلها فصارت قيل وأصل بيع بيع نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب
 حركتها فصارت بيع وقد جاء في الماضي الجهول الجوف ثلاث لغات أحدها هذه وهو أفهم
 والآخرة ما أشار إليه بقوله وبلا شام معطوف على مقدر أي تقول في الماضي
 الجوف الجهول قيل وبيع بالنقل أو الإبدال وبلا شام وهو أن تحو كسرة فاء الفعل نحو
 الضمة فتميل الياء الساكنة بعد ها إلى الواو قليلاً لاذهي تابعة بحركة ما قبلها هذا هو المراد
 بلا شام عند النجاة والقراء في معتل العين المبتدئ للمفعول والغرض من الإشمام
 الإبدال بأن الأصل في أوائل هذه الحروف هو الضم فبالواو عطف على قوله وبلا شام نحو
 قول وبيع بأسكان الواو بالنقل وجعل لياء واو السكونها وانضم ما قبلها وكذا ذلك
 أي مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيد أي الماضي الجوف من معتل العين من
 باب الانتعال ولا نفعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع
 وباب اختيار وانقيد في لتعليل فإن قيل قد تفرق في التصريفان باب الانتعال كماله
 فكيف يتصور الجهول منه إذا الجهول مختص منه بالفعل متعدي قلنا يمكن تعديه بجره
 الجوف وبعد التعدية اخذ منه الجهول دون استخيار وقيام أي دون معتل العين من
 باب الاستفعال والافعال فإنه لا يكون كذلك حيث لم يجز فيهما إلا الكسرة دون
 الإشمام والواو وإنما يجز فيهما لغة واحدة لفقد فعل أي لعدم تحرك ما قبل العين
 فيهما أي في استخيار وقيام في الأصل وأصلها استخيار وقيام بالياء والواو المكسرتين
 والقياس فيهما إذا سكن ما قبلها ان ينتقل حركتها إليه ويجعل العين ياءً إذا كانت
 واوًا فيقال استخيار وقيام لغة واحدة وفي مضارع أي في مضارع الجوف والجهول
 واوياً كان أو يائياً تقلب العين الفاء نحو يقال وبيع أصلها يبيع ويقول فقلبت
 الواو والياء فيهما الفاء كما عرفت في التصريف على كل واو ياء إذا كانت متحركة
 ويكون ما قبلها ساكناً نقلت حركتها إلى ما قبلها وجعلت الفاء على الجوف
 فإلى هذا أشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصي أي كما عرفت

بینهما

التقسیم المذکور للفعل المتعدي وغیر المتعدي

فذلك في علم التصريف حال كونه مستوفيا وفيه إشارة إلى أن بيان كيفية المجهول هو وظن أن
التصريف دون النحو إلا أنه بينهما استطراد أو وضمانا كما مر عن تقسيم الفعل المذکور شرح
في بيان القيد يرتقي الفعل هو المتعدي واللامر أنه قد قيل في الفعل لا سيما في قوله المتعدي
أعم من الفعل شبهه كذا غير المتعدي إلا أن المتعدي مطلقا يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه
على متعلقه فإن المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جازحتن وأعله وقال
فصل الفعل أما متعدي وهو أي المتعدي ما يتوقف فهم معناه على متعلقه خارج أي بالمتعدي
أقرب فإن الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بدون المتعلق وبذلك المتعدي بواسطة
الحركة مرفوعة ورغب إليه فإن الاعراض والرغبة لا يتم إلا بالمتعلق ولا يتصور أن يدرك العرف عنه
والمعرب إليه متعدي بأن بالوسائط بخلاف نحو قام فإنه تام بدون متعلق متعلق إلا أن المحقق
الباء فيصير بمعنى قام ويكون متعديا بالعارض وأما لازم وهو أي فعل متعدي
بخلاف أي بخلاف المتعدي يقع بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد قام فالقعود
والقيام لا يتوقف فهمه على متعلق وأعلم أن اللامر يجعل متعديا بالجر والجر نحو ذهب
بزيد وبالهمزة نحو أذهب زيد أو بتضعيف العين نحو فرحت زيدا أو بالفتحة على
نحو ما شئت معناه صاحبته في المشي وتساير الاستفعال نحو استخرجته معناه صيرته
خارجا أو بتضمن اللازم مع فعل آخر متعدي بالتضمنهم رغب بمعنى وسيدع فهذه
سنتها أسباب للتعدية والمتعدي يجعل لازما بنحو الأفعال نحو انقطع وبناء الفعل
نحو تدحرج والمتعدي قد يكون متعديا أو المفعول الواحد كضرب زيد عمر والى المفعولين
لاقتضاء معناه أي هما ويكون ثانيهما متاعب الأول كعظي زيد عمر أدرهما أو عيني
الأول كعلمت عمر أفاضلا ويجوز فيه أي في باب أعطيت الإقتضار على حد مفعوليه
سواء أقتصر على الأول كعطيت زيدا أو على الثاني كعطيت دهما بخلاف باب
علمت حيث لا يجوز الإقتضار على حد مفعوليه بل إذا ذكر أحدهما وجب ذكر الآخر
والى ثلثة مفاعيل معطوف على قوله والى مفعولير أي المتعدي يكون متعديا إلى
ثلثة مفاعيل نحو أعلم الله زيد عمر أفاضلا ومنه أي من المتعدي إلى ثلثة
مفاعيل أرى بمعنى أعلم لكون أعلم وأرى صليين في هذا القسم أذهما متعديا
قبل إدخال الهمزة إلى مفعولير ويعد إدخال الهمزة زادا مفعول ثالث
يقال له المفعول الأول وأما البواني من الأفعال وهي أنبا ونبا وأخبار وحت وبر
وحدث فليست أصلا في التعدية إلى ثلثة بل تعديتها إليها

لما فيها من معنى الاعلام فاجريت مجراها في تقديرها الى ثلثة واجاز الا حقت استعمال اظننت
والحسبت واخذت واخذت بمعنى اخذت وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
السبعة اذ السبعة كما قدم في بعض النسخ فانه سهواً لم يسمها السبعة لا ستة مفعولها اي مفعول
ثلاث الافعال الاولى مع الاخيرين اي المفعولين الاخيرين لمفعولها عطيت في جواز الاقتصار
على واحد هما اي احد مفعولها عطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال
بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولها عطيت حيث يجوز
الاقتصار فيه على كل واحد منها نقول اعلم الله زيداً بالاقتصار على المفعول الاول تقدير
اعلم الله زيداً عمراً فاضلاً واعلم الله عمراً فاضلاً بالاقتصار على الاخيرين تقدير واعلم
الله زيداً عمراً فاضلاً والثاني اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال
لمفعولها علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولها علمت فلا يجوز
فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر
الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولها علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال
فلا نقول اعلمت زيداً اخيراً الناس بالاقتصار على الثاني بدون الثالث بل نقول
اعلمت زيداً عمراً اخيراً الناس بدون الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني و
الثالث من هذه الافعال هما مفعولها علمت في الحقيقة ثم لما فرغ من بيان ما مر
تعد بينه للفعل شرع في بيان افعال القلوب بما افردتها بالذکر لاختصاصها باحكام ليست
في غيرها وهذا هو الوجه لا افراد الافعال الناقصة وما بعد ما فقال **فصل افعال**
القلوب سبعة علمت وخطبت ورأيت وحسبت وحلت وزعمت ووجدت
وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضاً وانما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها غير مفتقرة في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة
الباطنة لان بعضها بالشك وبعضها باليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا
تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال كانهم
ارادوا بالشك الظن والافراد شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي لتساوي
الظن فيزفقد حلاط اللغة باصطلاح اهل الميزان فاما التي منها للشك فهي ثلثة
ظنت وحسبت وحلت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضاً علمت ورأيت ووجدت
والسابع منها ما يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقر في

مع اي مجرى اري

من الفعل
افعال القلوب

لا عقلی والافرفت واعتقدت من افعال لقلوب ايضا وليسا متعديين الى مفعولين استعما لا
ولا يجرى فيها احكامها وهي اى افعال لقلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتتصير
اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانها مفعولان بها نحو علمت زيداً فاضلاً وظننت عمرًا
عالمًا ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان هذه الافعال خصائص
جمعة خصيصية وهي ما يختص بالشيء ولا يشارك فيه غير ذلك الشيء منها اى تلك الخصائص
ان لا يقتصر على احد مفعولها اى مفعولى فعال القلوب بل بين كل واحد هما منفردا عن
الآخر وان جازان لم يذكرا معا كقوله تعالى وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولها لان هذه الافعال تدخل على
المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا يبدل من الخبر وبالعكس لا يبدل احد مفعولها
من الخبر بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس به بخالفة باب اعطيت حيث يجوز
فيها الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف
مفعوليه معاً واذ لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيداً
بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلاً بالاقتصار على
احد المفعولين وهو المفعول الثانى وقد جاء الاقتصار على احد مفعولها عند
القرينة وان كان قليلاً كقولك قائماً لمرثقال ما ظننت زيداً وزيداً لمرثقال ما ظننت
قائماً ومنها اى من تلك الخصائص جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظاً ومعنى اذا
توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعولها نحو زيد ظننت قائماً وتأخرت
عنها نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء فى الصورتين لان مفعولها كلام مستقل
لصورة الحل فيمتنعان عن كونها معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما
او كليهما وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لانه يمكن
ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتاً فيجوز الرجوع الى الالات الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اولى
عند التأخر وقيل انها متساويان وفى قوله ذات توسطت وتأخرت اشارة الى انها ذات تقدمت
لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو
ظننت زيد قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر والواقع
ظرفاً بمعنى زيد ظننت قائم مثلاً زيد قائم فى ظنى ومنها اى من تلك
الخصائص انها اى تلك الافعال تعلق عملها اى تهمل عن العمل لفظاً وتعمل
معنى على النور اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عند ذلك

هم

مع الی الامع ١٢

امر و قبل حرف التثنية نحو علمت فزيد في الدار وقيل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق
 اسما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلاثة لاقتضاء كل واحد منها مصدر الكلام فلو
 علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فتميل عن العمل لفظا فلا ينزل صدرها وان كان
 معنى الاول علمت احدهما بعينه ومعنى الثاني علمت فزيد السير في الدار ومعنى الثالث علمت
 زيداً منطلقاً لان الجزءين الذين في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليها في
 الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعيت هذه الاشياء ومن حيث
 المعنى روعيت هذه الافعال فاصح لم يقبل قبل حرف الاستفهام ليتنا اول الاسم كقوله
 تعالى لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَةِ بَيْنَ أَحْصَى وفي قوله قبل الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت
 بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي اهملها لفظا واعمالها معنى بالتعليق لانها عند
 تعديتها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات اهمل مشبهة بالمرأة المعلقة وهي لتبين عهدها
 زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها اي من تلك الخصائص
 انه اي الشأن يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل فعال لقلوب مفعولها الاول ضمير متصل لانه
 اذا كان احدهما منفصلاً لم يكن جواز اجتماعهما مختصاً بهما بل في غيرها ايضاً نحو اياك
 ظننت لشئ واحد اي هما عبارتان عن شئ واحد ويكون مفعولها الثاني مظهر نحو علمتني
 منطلقاً وظننتك فاضلاً بخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضميرى الفاعل
 والمفعول لشئ واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة فانه
 ممنوع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي وضربت نفسك يا ايراد النفس
 المضاف الى ياء المتكلم وكاف الخطاب واعتراض على هذا التعليل بانه يلزم ان يكون
 الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك ايضاً
 والصواب ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول في غير افعال
 القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما
 اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتني نتقلد فع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
 قيل ضربت نفسي ولا يتدفع هذا الالتماس بحجة تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
 الغالب قوي ويجوز ان تشبهه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السلك وانما يجوز اجتماع
 الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
 لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لذلك اذا قلت ظننت زيداً قائماً فالمظنون
 هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلاً فان تعلقه بالضميرين معاً

ولانها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان ووطنه بصفات
نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا المراد بالحق الى ايراد التفسير فيها الانتفاء المقتضى
لا يرد لها وهو الالتباس واما فقدتني وعدتني ان لم يكن نامر افعال القلوب فقد
اجريا مجرى افعالها نقيضا وجدتني فحلا عليه حمل لنقيض على النقيض واعلم انه اي الشأن
قد يكون ظننت بمعنى اتممت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنده قوله تعرفوا هو على الغيب
بضمين اي ماتهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعا ولقد علمتم الذين اعتدوا
مذكروا في السبوت ورايت بمعنى ابصرت اي بصرته بعيني ومنه قوله تعا ما اذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجد ان الضالة اي اصابتها وكن احسبت
قد يكون بمعنى صرنا حسب خدات بمعنى صرنا خال وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
البعض بالذکر لكون معانيه الاخر قريبا من المعنى الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني ايضا
ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال للمعاني
الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولا واعدا فقط اي لامفعولا اخر فلا يكون خيالا اي حين
تلك المعاني افعال القلوب بعد كون هذه المعاني منها ولما فرغ عزيبان افعال القلوب
شرح في بيان الافعال لناقصة فصل في فعل الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
لتشبيهه على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال لناقصة وانما وصفها بالصفة
بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فتزيد على تقرير فاعله
على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال لناقصة على تقرير
فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الاخبار وانما سميت هذه الافعال لناقصة
لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولا تملك التتميم فوعها وتحتاج
الى المنصوب لتفيد ولنقصان عدلها بالنسبة الى الافعال التي تتم فوعها وعن الزجاج
ومن تابعها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر المبتدأ على صفة
وهي اي تلك الافعال كان وصار الى اخرها اي نحو الافعال كما عرفت قبل تدخل
على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ او
الخبر وانما تدخل عليها ما لا فائدة نسبتها حكم معناها اي لتفيد هذه الافعال
حكم معناها في خبرها فان معنى صار لا تتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون
منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناها في خبره

فان

الافعال لناقصة

له فقط وسائر الافعال تدل على الخوض والظن وان

وکنک معنی کان فی قوله تعالی کان الله علیها حکیمنا استمر بالفاعل علی العلم والحکمة فیکون
 الخبر مستمرا علیها فقد صار خبره فی حکم معناه وهذا ظهر فائدة الحکم فی قوله حکم
 معناه وقیل ان معنی فادتها الخبر حکم معناه ای اثر معناه من معنی لتبوت کما فی کان
 والانتقال کافی صیاد وما براد فیها ولد وامر کما فی ما زال وما نشأها والتبوت کما
 فی ما دام والنفی کافی لیسرف ترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاستثنوی
 اسماءها وهو اولی من ان یسمی فاعلا لها وتنصب الجزء الثاني منها ویسمی خبرا لها وانما
 ترفع اسمها لکونه فاعلا واسمها تنصب خبرها لکونه مشتبها للمفعول به فی توقف لفعل
 علیه فمقول کان زید فائما وکان ای کلمة کان اول لفظه کان وهو مبتدأ او
 خبره علی ثلاثة اقسام احدیها ناقصة اسم قبل ناقصة لجر بیان استعمالها مؤنثا کما
 یقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اولت بالکلمة او باللفظة وهي ای کان الناقصة
 تدل علی تبوت خبرها لفاعلا فی الماضي ای فی الزمان الماضي اذ ان یکون دائما نحو
 کان الله علیها حکیمنا او یکون الماضي منقطعاً نحو کان زید شبلیا والثانية تامة کائنة
 بمعنی ثبت وحصل وانما سمیت تامة لانها تتم بالفاعل ولا یحتاج الی الخبر نحو کان
 قتال ای حصل قتال والثالثة زائدة لا یتغیر یسقا لهما معنی الجملة فیکون وجوها
 کعدمها وهو تفسیر الزائدة وهذه فحیث بلطفه کان بخلاف القسمین السابقین
 فانها یجریان فی جمیع تصاريفها **كقول الشاعر شعرا**
جیا دینی ابی بکر تسامی علی کان المسومة العراب
 ای علی مسومة الجیاد هی النجیل للسرعة وتسامی صله تسامی فحذفت احدی التابین
 تخفیفاً وهو من التسامی بمعنی الترفع والعلو المسومة یفتح الواو والنجیل التي جعل علیها علامة
 العراب بکسر الهمزة جمع عربی وهو صفة المسومة وقوله جیا مبتدأ مضاف الی بنی بکر وخبره قول
 تسامی وعلی کا الخبر متعلق به وکان زائدة لا یتغیر بمعنی صل الجمل کابینه بقول ای علی المسومة
 وانما اورد هذین القسمین لانهما لم تکنان فیها ناقصة استیفاءً لجمیع استعمالها ووافقها بالتأ
 فی اللفظ وقد یکون کان ملغاة فی اللفظ دون المعنی کقولات زید کان قائم فیدل کان علیان القیام
 کان فیما مضی وصار للانتقال من حال الی حال مخصوصاً زید غنیاً ای انتقل من حال الفقر الی حال
 الغناء او من حقیقة الی حقیقة مخصوصاً الطین حجر او قد یجی صار بمعنی الانتقال من مکان الی
 مکان او من ذات الذات ویتعدی ج بالی نحو صار زید منقریة الی قرینة ومن خالدا الی بکر و
 وضمی وضمی تدل ای هذه الافعال الثلاثة علی اقتران معنی الجملة التي وقعت

ای ما انفک
 وما فی وما برح
 بالمفعول
 مع ذوقه
 مولوی غلام رسول
 مع اعنی الناقصة
 والتامة
 مع یضی التامة
 الزائمة
 مولوی غلام رسول
 مرحوم

بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هي الصبح والمساء والضحى و ايضا اشارة
 الاوقات الى افعال باء في ملامسة اى بلا اوقات التي تدل هذه الافعال عليها نحو اصبح زيد
 ذاكراى كان ذاكراى وقت الصبح وقس على هذه الضمى وامسى ومعنى صار نحو اصبح
 زيد غنيا اى صار وتكون هذه الافعال الثلاثة تامة كائنة بمعنى دخل الصبح في صبح زيد
 والضحى في ضحى زيد والمساء في مسى زيد ظل ويات تدلان على قتران مضمون الجملة الواقعة
 بعدها بوقتها اى بوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا و بات
 زيد غنى وناو بمعنى صا اى ويكون هذين الفعلين بمعنى صا نحو ظل زيد فقيرا و بات زيد
 فقيرا اى صار وبجيدان تامين على قلة نحو ظلت بمكان لطيف وتيت بيتا طيبا وما
 كان هذين الفعلين يفتقران عن الافعال الثلاثة السابقة في جميعها تا متين على قلة
 افردهما بالذكروان كانا مشتركين مع الافعال الثلاثة السابقة في الدلالة على قتران معنى
 الجملة باوقاتها وفي الجمعي بمعنى صار ولذلك لم يذكروها تا متين وما زال وما فتى وما
 انفتك تدل على استملا ثبوت خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعلها اى لاسمها مذ قبله لظهور استمرار
 والضمير المرفوع المستتر في قبله راجع الى الفاعل الضمير المنصوب البارز الى الخبر تقديرا من قبل
 الفاعل ذلك الخبر يعنى ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار من كان ذلك
 الفاعل قابلا لذلك صائلا في المعتاد نحو ما زال زيد ميرا فانه لا يفهم منه انه كان
 اميل في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك من كان قابلا وصالحا امره ويلزمهاى و
 يلزم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول النفي عليها يفيد لاثبات لان نفي النفي ثبات وقد يحذف حرف النفي في
 القسم لفظا ويوارد به معنى نحو قوله تعالى الله تفتنون كفى يوسف اى لا تفتنوا وما دام
 تدل على توقيت امر يمتد في ثبوت خبرها اى خبر كلمة ما دام لفاعلها اى لفاعل ما دام
 وهو اسمها نحو قوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
 تدل على نفي معنى الجملة حال اى في زمان الحال وهو الاكثر لان العرب يستعملها
 لذلك تقول ليس زيد قائما الا ان وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اى حالا
 كان او غيره بقوله تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا ليس مضروفا عنهم ومنه لى لكون العذاب مصروفا
 عنهم يوم القيمة فمن لى المستقبل واجيب عن الآية بان هذه الاخبار لما كان صائلا عن
 الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكأنه واقع في الحال وقد عرفت ببقية احكامها اى احكام
 افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في ال كل

مضمون

لمناقشة المقاربة

وعلى نفس الافعال ايضا في العشرة الاول وعدم جواز ذلك فيما في قوله ما واختلفا في ليس
 في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا تعيد هاءى بقتة الاحكام لتلاي لزم
 التكرار ثم تافخ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل في افعال**
 المقاربة وذكرها عقيب الافعال الناقصة لا اشتراكها في اقتضاء الخبر لانها موضوعه
 لتقرير الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها انحصر وهو كونه فعلا مضارعاً وخبر
 الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبرى لقربها لفاعلها اى لاسم هذه الافعال
 وهى اى افعال المقاربة على ثلثة اقسام الاول اى القسم الاول للرجاء اى لقرب رجاء
 الخبر وهى اى القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد اى غير متصرف
 ولا يستعمل منه غير الماضى حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامرئى واسم لفاعل
 المفعول لكونه متضمناً بمعنى الارتفاع الذى صلة ان يكون بالحروف فاشبه الحرف وكونه
 محمولاً على لعل لان كل منهما الطبع المحصول وهى اى عسى فى العمل مثل كاد فى رفع الاسم
 كون خبره فعلاً مضارعاً الا ان خبره اى خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد فعل
 مضارع بغير ان نحو عسى زيد ان يقوم اى قارب زيد القيام قزيد مرفوع بانه اسم
 عنه وان يقوم فى محل التصيب خبرها هذا ما ذهب اليه اكثر النحاة وذهب بعضهم
 الى ان ان مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم
 بناء على التقدير والتأخير وذهب الكوفيون الى انه بدل عما قبله واشتراط ان فى خبر عسى
 لتحقق معنى لترتجى فيه اذا ترتجى لا يكون الا فى المستقبل فجاءوا بما يدل عليه ويجوز
 تقدير الخبر اى خبر عسى على اسم نحو عسى ان يقوم زيد اى قارب قيام زيد فان يقوم
 مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى به عن خبره وعسى على
 هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاقل ناقصة وقد يجوز ان من خبر عسى تشبيهاً
 له بكاد فى الاستعمال فالاولى ان ينكر بجنبه ويقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد
 يجوز ان نحو عسى زيد يقوم ومنه قول الشاعر شعراً

عسى الكرب الذى مسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

والثانى اى القسم الثانى للمحصل وهو كاد وخبره اى خبر كاد فعل مضارع دون ان اى بغير
 ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويقوم خبره هو فعل مضارع دون ان لتقرير اللفظ
 لنقيضه من مقارنة المحصول وقد تدخل ان فى خبر كاد تشبيهاً له بعسى نحو كاد زيد ان يقوم
 ومنه قول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يظلمى + اى يندرس ويمحو والثالث اى

له معنى بسبب
 درازى مدت كنى
 قريب محو كزيد
 شده ۱۲

يقال

عندنا اى هذا
 اوله رسم عطف من بعد ما قد انجى
 اى درس ۱۲

معانيها

فصل في التعجب

منها

القسم الثالث للاخذ اي للرب الاخذ والشرح في لفعل وهو طفق بمعنى اخذ وجعل بمعنى
 طفق وكرب بفتح التاء بمعنى قرب واخذ بمعنى شرح واستعمالها اي استعمال هذين كان
 الالفاظ الاربعة دون مضاهما مثل كاد في اقتضاء كل واحد منهما
 اسما وخيرا وكون خبرها فعلا مضارعاً دون ان نحو طفق زيد يكتب اي اخذ واوشك
 بمعنى اسرع عطف على قوله اخذ فيكون من جملة القسم الثالث واستعماله اي
 استعمال او شك لا معناه نحو عسى وكاد اي مثل استعملها فيستعمل تارة مثل عسى
 في وجهها اي كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذا كان اسما مع ان نحو اوشك
 زيد ان يقوم واوشك ان يقوم زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الاسم الخبر وكون الخبر
 فعلاً مضارعاً دون ان نحو اوشك زيد يقوم ولا ينحرف في عبارة المصدر هذين فتوهم ان
 الاصل في استعمال خبر اوشك ان يكون مع ان وكذا الاصل استعماله ان يكون بدون ان
 وهذا تناقض ثم لما فرغ عن بيان افعال مقاربة شرح في بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعل التعجب هو انفعال النقص عند ذلك ما خلف سببه وخروج عن حال نظراً لثبوت معنى
الاضافة في قوله فعل التعجب فعلان وضعلا نشاء التعجب لهذا ترك التعريف لا يفهم من
هذه الملازمة على انه وقع بياثماً بما يفهم فيها عند التصريح به ولا ان التعريف لاضباط
الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزء واحد لا يحتاج الى ذلك ولا الى التعجب فيحتاجان
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما افعلة وفعال به خبر لقوله فعل التعجب نحو
ما احسن زيد اي اي شئ احسن زيد او في احسن ضمير وهو فاعله فماني ما احسن زيد اي اي
مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والتحليل اصلة شئ احسن زيد او الجملة التي بعد اعني الفعل
والفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة
التي بعد هاء صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي
احسن زيد شئ او استفهامية عند البعض في مبتدأ وما بعد ها خبرها وتقديره اي
شئ احسن زيد او نحو احسن زيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحداً ولا محذوف استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء تدل في لفاعل كما في قوله
تعالى وكفى بالله شهيداً فيكون معنى احسن زيد صا زيدا ذ احسن مفعول عند الاخفش
يعتده جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى اسمعهم وابقصر فعلى هذا الوجه يكون احسن امراً
خيراً فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي اجعله حسناً

فصل في التعجب
 من حيث هو
 في قوله فعلان
 في قوله ما احسن زيد
 في قوله ما احسن زيد اي اي شئ احسن زيد
 في قوله ما احسن زيد او في احسن ضمير وهو فاعله فماني ما احسن زيد اي اي مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والتحليل اصلة شئ احسن زيد او الجملة التي بعد اعني الفعل والفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة التي بعد هاء صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيد شئ او استفهامية عند البعض في مبتدأ وما بعد ها خبرها وتقديره اي شئ احسن زيد او نحو احسن زيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحداً ولا محذوف استتار ضمير الفاعل لان الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء تدل في لفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيداً فيكون معنى احسن زيد صا زيدا ذ احسن مفعول عند الاخفش يعتده جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى اسمعهم وابقصر فعلى هذا الوجه يكون احسن امراً خيراً فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي اجعله حسناً

بمعنى صفة به والباء عند اللغز يذكون الهمزة للصدر ورة لا لتعدية ليصير المحسن
 متعل يا بواسطه الباء أو الزيادة في المفعول للتأكيد كما في قول نجاد لا تقوا يا أيديكم
 فحينئذ يكون الهمزة للتعدية كما في شرح وأحسن متعل يا بنفسه ولا يبين ذلك فعلا
 التعجب الأمثلة منه أفعال تفضيل أي إلا من نفي جرح بناء أفعال تفضيل منه لوجود
 المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبينان إلا من ثلاثي مجرد قابل
 للزيادة والنقصان ليس يكون ولا عيب إنما قيلنا الثلاثي المجرى بقولنا قابل للزيادة
 والنقصان احترازاً عن نحووات زيد لا يقال فيه ما مات زيد إلا أن الموت لا يقبل
 الزيادة والنقصان فلا يكون موت أحد مثلاً من موت أحد انحرأ وانقصى الأغلبان
 يتعجب من الفاعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما شهرة وما اشغل قليل
 وما عطا شاذ ويتوصل في الممتنع أي الذي امتنع بناء فعلى لتعجب منه من رباعي
 أو ثلاثي مزيد فيه أو ثلاثي مجرد مسأفيه لون أو عيب بمثل ما أشد
 استخراجاً في الأول وأشد دبا استخراجاً في الثاني أي يبينان من فعل يمتنع بناء وهما
 منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولاً أو مجرداً بالباء كما عرفت ذلك
 في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما أي في فعل التعجب بتقدير يمتنع وتأخير أي بتقدير
 المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يجوز أن يقال ما زيداً أحسن ولا أن
 يقال بزيد أحسن فإن قلت ذكر التأخير ههنا مستدرك إذ كل من التقدير والتأخير
 مستانزله الآخر فيكون تقدير شيء مستانزماً لتأخير غيره وبالعكس قلنا
 أن أحدهما ينفصل عن الآخر قصداً إلا تحقيقاً فكان الشيخ رحمة الله عليه اعتبر
 المقصد أو نقول ذكره تأكيداً أو لافصل أي لا يجوز التصريف فيهما أيضاً بإقناع
 فصل بين العامل والمفعول فلا يجوز أن يقال ما أحسن اليوم زيداً ولا أحسن
 اليوم زيد وجاء الفصل بكأن الزائدة نحو ما كان أحسن زيداً ولا يقاس
 عليه لفظ يكون خلافاً لابن كيسان وإنما يجوز هذه التصرفات في صيغة
 التعجب لكونها غير متصرفين حيث لا يمتنع من مضاارع مجهول وأمر نهي وتأنيت
 وتثنية وجمع لأنها بعد النقل إلى النعت جرياً بجري الأمثال فلا يتغيران كما
 يتغير الأمثال ولا تقتضيانها صدر الكلام لسا فيهما من معنى الإنشاء والممازني
 أحاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف مالا يتسع في غيره ولهما سماع من
 العرب ما أحسن بالرجل أن يتصدق نحو ما أحسن اليوم زيداً

وإنما هو
 في المجرى

في الظرف

وأحسن لليوم يزيد وهذا إذا كان الظرف متعلقاً بصيغتي التعجب أما إذا لم يكن متعلقاً
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقيته فأحسن أمس زيد لأن أمس متعلق بقوله
لقيته لا بقوله أحسن ثم اعلم أن النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلياً أم اسمين
فذهب الأكثرون إلى أنهما فعلان واستدلوا على ذلك باتصال نون الواقية نحو كوفي
بعدهم أيضاً فتدلى المنصوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم إلى أنهما اسمان واحتج
عليه بتصغيراً أصيلاً في قوله ع يا ما أصيل غزلاً ناشدت لنا وبعد مر كحوق
الضائر وتأ التانيث الساكنة والتصريف وتضخيم الواو في نحو ما أخوفن ولما
فرغ عن بيان فعل التعجب شرع في بيان أفعال المدح والذم فقال **فصل**

أفعال المدح والذم
ولا تصح

أفعال المدح والذم ما وضع في أفعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا نشاء مدح
أو ذم فلا يصدق الحمد على نحو كرم زيد وشرف عمر ووقعت بكر وعوز خالد ومدحت
زدمت لأنهم لم توضعوا لإنشاء وإنما المدح فلهذا في المدح فعلان أحدهما نعمة وهو
نعل ما ض أصله نعمة على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسم كان
أو فعلاً أربع لغات إذا كان فاءه مفتوحاً وعينه حلقياً ففتح الفاء مع كسر العين
وهي الأصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
اتباعاً للعين ثم اختلف النحاة في فعلية نعم وبشر فمن ذهب إلى كسائي والبصريون إلى أنهما فعلان
استدلوا على فعليةهما بالاتصال تأ التانيث الساكنة واستنتا الضمير وذهب إليهما أنهما
اسماء واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بأنهما محمول على
حرف التثنية وفاعله أي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد
الذهني على الأصح إذ يفسر بالواحد المثني والمجموع وكذا المضارع والمضمر قيل إنها للعموم
وأنما كان فاعله اسماً معرفاً فإبهمة اللام ليحصل المبالغة في المدح وهذا هو الناسب لبيان
نعم وذلك لأن اللام لما كان للعهد الذهني يكون المعنوية ما وقع على واحد غير معين
ابتداءً ثم يصير معيناً بذكر المخصوص صراحة ويكون الكلام بعداً مشتقاً على الإطلاق والتفصيل

وهو واقع في النفس واسم مضاف إلى الاسم المعرف باللام أمّا بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد أو بواسطة نحو نعم غلام صاحب لفرس أو بواسطة نحو نعم وجه
فريس غلام الرجل وقد يكون فاعله أي فاعل نعم مضمراً للاختصار لأن قولك نعم رجلاً
أعصر من قولك نعم الرجل زيد ولأنه اضمار على فريضة التفسير وفيه مبالغة في المدح و
يجب تمييز أي تفسير ذلك المضمرة بنكرة منصوبة في التمييز واقعة قبل مخصوصه

ابدائها

معرفة نحو نعم رجلا زيدا ومصافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب زيدا وحسن الوجوه انت واما وصف النكرة بالمنصوبة ليجرد التوضيح اذ
التميز اما منصوب او مجرور وهما لا يحتمل الجرا لا ان يراد الاحتراز به عن الجرح ومن كما
في قاتله الله من شاعر ذلك ان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحتراز به عما يحسن التقابل بين
النكرة وبينها وانما وجب تميزه بتلك النكرة لانه لو لم يكن له تميز لم يفهم ان في نعم ضاربا
او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تميز ذلك المضمربا منصوبا للمحل على التميز نحو قوله
تعا فنعما هي اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدقات اي ابتداءها وما نكرة بمعنى شيء لا موصولة
ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال القراء وابوعلى موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة بتامها في تعما هي محذوف لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي
فعله هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي اي نعم الشيء هي
فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقعة
بعد لفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه محض بالمدح ولم يصح بتقديمه لانه قد جاء جوار
تقديمه فيقال زيد نعم الرجل والثاني جئت المحو جئت ازيد فحيت فعل المدح وفاعل
اي فاعل هذا الفعل ذ الشارة الى ما في لذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
لا يجوز حذف زامن حيت تفضيلا للظاهر على المضمرب عند صاحب القاموس حيت اسم
بمعنى الحبيب وزا فاعله والمخصوص بالمدح زيد بالواقع بعد جئت او يجوز ان
يقع قبل مخصوص جئت او بعده اي بعد جئت تميز مطابق لذلك المخصوص في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو جئت
رجلا زيدا مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص جئت وجئت زيد رجلا مثال ما كان
التميز واقعا بعد مخصوص جئت او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
جئت او بعد حال على وفوق المخصوص في ما ذكر نحو جئت راكبا زيدا في وقوع المحل قبل
مخصوص جئت او جئت ازيد راكبا في وقوع المحل بعد ثم العكس في التميز او المحال
ما في جئت امن الفعل وذو الحال هو ذا زيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجي الا بعد تمام
المدح لفظا او تقديرا فالتركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس
في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم واما الذي مره اي قلل من فعلان ايضا
كما يكون للمدح فعلان احدهما بشر الرجل زيد مثال فاعل بشر

المعروف باللام وبتس غلام الرجل زيد مثال فاعله المضاف الى المعرف باللام ويسمى جمل
 زيد مثال فاعله المضمير المنكر منصوبه والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل
 ساء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضاف الى المعرف باللام وساء
 رجلا زيد فاعله المضمير المنكر منصوبه وهذان الفعلان مثل يعمر في كسوف
 فاعله اما اسما معن و باللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمرا مضافا بذكره منصوبه
 تعرف ما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحروف فقال

القسم الثالث في الحرف

وقد مضى تعريفه اي تعريف الحرف في مقدمه واقسامه واقسام الحرف سبعة عشر قسمها
 حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء
 وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف
 التوقع وحرف الاستفهام وحروف الشرط وحرف الردع وتاء التانيث الساكنة والتخوين
 واما التأكيد فصل حروف الجر كان الانسب تقديم الحرف المشبهة بالفعل على حروف الجر على
 طبق تقديم المرفوع والمنصوب على الجر واللام الله قد مر حروف الجر عليها مرعاة لاصالتها في عملها
 فرعية الحرف المشبهة او لكثرة دورها في الكلام واما سميت بحروف الجر لانها تجر معها الافعال التي
 يليها وتجر الاسماء وتسمى بحروف الاضافة لانها تضيف لفعل وتشبهه او معنى فعل او ما يليها
 حروف وضعت لاقضاء الفعل الا اولها لان يقول للا قضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الا قضاء
 هو الوصول واذا عدى بالباء كان معناه الا ايضا او تشبهه اي نسبة الفعل وهو ما يعمل عمل فعله
 هو من تركيبه كاسمى الفاعل والمفعول الصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى
 الفعل ولا يكون من تركيبه كالنظرف والجر والجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم
 الاشارة واسم الفعل والتمق والتزج والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل او التاكيد
 ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستلزم في تاليه عائد الى الحرف المنصوب اليه والى ما اول اسم
 تالي الحرف ذلك الاسم واسم اعتر عن الاسم بكلمة فاليتناول مثل قوله تعرفت عرفت عليهم
 الارض بتار حبت قارة ليس بالفعل نحو مرت بتريد نظير الا قضاء للفعل وانا ما تبتريد نظير
 الا قضاء نسبة الفعل وهذا في الدار ابوك اي عمير اليه فيها اي في الدار نظير الا قضاء بمعنى
 الفعل وهي اي حروف الجر تسع عشر حرفا احدها من حرفين معا على سائر الحروف لانها لا تبدل في
 بالابتداء وهي من موضوعه لا تبدل والغاية اي لنهاية اي لا تبدل عن له نهاية ولا يستعمل ابتداء

القسم الثالث في الحرف

حروف الجر

يقول

لانهاية له كالا هو دال ابدية وهذا اعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى
 المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة
 الحقيقية والتنزيلية وعلامته اى علامته كون من لا يتبدل والغاية ان يصح في مقابلته
 اى لا يتبدل الا انتهاء حتى يصح ايراد الي وما يفيد فائدتها في مقابلتها وهذا لا يتبدل
 يكون من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت
 من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يعنى لجزء لا يتبدل غير من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع
 صحة ان يكون في مقابلتها الا انتهاء كما تقول عوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى
 اعوذ بالله التمجى اليه وللتبديد اى لظها المقصود من صبرهم وعلامته اى كون
 للتبديد ان يصح وضع لفظ الذى او تصاديفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان
 لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذى هو
الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من في نحو قد كان من مطراى شئى
من مطر مع انها للتبديد لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبعية على
اى علامة كون من للتبعية ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت
من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطف على
قوله لا يتبدل فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامته كون من زائدة ان لا يختل
المعنى باسقاط اى باسقاط لفظ من بل يبقى صل المعنى على حاله نحو جاء من احد
فانه لو قيل فاجاء فى احد باسقاطه يخل صل المعنى ولا يزد من فى الكلام الموجب
علمه من البصر يميز فيترادى في غير الموجب بخلاف الكونيين ولا يخش فانهم جوزوا
زيادتها فى الموجب فى اسم الجنس ايضا فاستدلوا على ذلك بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وبقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقول العرب قد كان من
مطراى قد كان مطرا جيب عن الاية بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطأ لانه
نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوبه محمد صلى الله عليه وسلم لا يوجب غفران جميع ذنوب
امة نوح عليه السلام فعلم من هذا ان كلمة من فى قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
للتبعية للزيادة وعن قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قولهم قد كان من مطر
شبهه مما يؤهم زيادة من الكلام الموجب فتناول بالحمل على التبعية اى قد
كان بعض مطر او على التبديد لانه قد كان شئ من مطر وقد يجئ من

بمعنی فی کفوله تعالیٰ اِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى لِبَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَرَّ
يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ اِیْ بِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْبَدَلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى اَرْضَيْكُمْ
بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ اِیْ بَدَلِهَا وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْاِسْتِغْرَاقِ نَحْوَ مَا جَاءَ فِي مَنْ
رَجُلَاتٍ مِنْ هَذِهِ مَنْ حَيْثُ اِنْهَا تَقِيدُ الْاِسْتِغْرَاقَ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً اَلَا تَرَى اَنْكَ لَوْ
حَدَّثْنَا كَانَ الْمَعْنَى نَفِيٍّ عَنِ الْجَمْعِ وَاحِدٌ نَحْوَ مَا جَاءَ فِي رَجُلٍ بِلِ رَجُلَانٍ مِنْ حَيْثُ اِنَّ
اَصْلَ الْكَلَامِ مُسْتَقِيمٌ بِدَوْنِهَا كَا زَائِدَةٌ بِخِلَافِ مَنْ لَتِي فِي قَوْلِكَ مَا جَاءَ فِي مَنْ اَحَدٌ
فَاِنَّهَا زَائِدَةٌ الْبَتَّةُ لَاتٍ اَحَدًا اِلَّا يَسْتَعْمَلُ الْاِثْنَيْنِ الْعُمُومَ وَكَذَلِكَ اِلَّا يَسْتَعْمَلُ الْاِثْنَيْنِ قَالِ
الْجَوْهَرِيُّ وَيَكُونُ مِنْ مَعْنَى عَالِي نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَنَصْرًا نَاهٍ مِنَ الْقَوْمِ اِیْ عَالِي الْقَوْمِ وَقَدْ يَكُونُ لِلْقِسْمِ
مَكْسُورَةً الْمِيمِ وَمَضْمُومَةً نَحْوَ مَرْبِي لَا فَعْلٌ كُنْ اَوْ ذَكَرَ الْحَاطِي اِنَّهَا تَكُونُ لِانْتِهَاءِ نَحْوِ
قَرِيبٌ مِنْهُ اِیْ قَرِيبٌ اِلَيْهِ وَيَجْعَلُ لِلْفَصْلِ ذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ثَانِي الْمْتَضَارِّينِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى
وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَتَأْتِيهَا اِلَى وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ فَلَا يَدْخُلُ
مَا بَعْدَهَا فِي مَا قَبْلَهَا اِلَّا اِجْزَاءً وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْعَكْسِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هِيَ مُشْتَرِكَةٌ فِيهِمَا
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَدْخُلُ اِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا جِنْسًا لِمَا قَبْلَهَا كَالْمُرَافِقِ فِي بَابِ الْغَسْلِ اِلَّا
فَلَا كَاللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ ذَلِكَ لِانْتِهَاءِ اِمَّا اِنْ يَكُونُ فِي مَكَانٍ كَمَا مَثَلَهُ نَحْوُ سِرَتِ
مِنَ الْبَصِيرَةِ اِلَى الْكُوفَةِ اَوْ فِي زَمَانٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ اَتَمُّوا الصِّيَامَ رِجَالًا لَيْلًا وَمَعْنَى مَعِ
اِیْ يَجْعَلُ اِلَى بِمَعْنَى مَعَ قَلِيلًا اِیْ حَالٍ كَوْنَهُ قَلِيلًا اَوْ جَمِيعًا قَلِيلًا اَوْ زَمَانًا قَلِيلًا
كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَاَيْدِيَكُمْ اِلَى السَّرْفِقِ اِیْ مَعَ الْمُرَافِقِ وَكَقَوْلِهِ تَعَرَّ
وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَهُمْ اِلَى اَمْوَالِكُمْ اِیْ مَعَ اَمْوَالِكُمْ وَتَالْتِهَاجَةٌ وَهِيَ اِیْ حَتَّى مِثْلُ اِلَى
فِي كَوْنِهَا لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ تَحْوِمَتِ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ وَمَعْنَى مَعِ اِیْ وَتَجْعَلُ حَتَّى بِمَعْنَى مَعِ
كَثِيرًا اِیْ جَمِيعًا كَثِيرًا اَوْ زَمَانًا كَثِيرًا نَحْوَ قَوْلِهِ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ اِیْ مَعَ الْمَشَاةِ فِي قَوْلِهِ كَثِيرًا
اِشَارَةٌ اِلَى اِنَّ حَتَّى يَجْعَلُ بِمَعْنَى اِلَى قَلِيلًا وَلَا تَدْخُلُ حَتَّى فِي غَيْرِ الظَّاهِرِ اِیْ فِي غَيْرِ الْاسْمِ
الظَّاهِرِ بَلْ يَخْتَصِرُ بِالظَّاهِرِ فَلَا يَقَالُ حَتَّى كَمَا يَقَالُ اِلَى اِسْتِغْنَاءٍ عَنْهَا بِالِیْ وَالاصْوَابُ اِنْ
يَعْلَلُ بِالِاسْتِعْمَالِ اِلَّا بِاِسْتِغْنَاءٍ لِانَّهُ يَقْتَضِي اَنْ لَا يَدْخُلُ فِي الظَّاهِرِ اَيْضًا لِذَلِكَ
وَلَيْسَ اِخْتِصَاصُهَا بِالظَّاهِرِ فِي هَرٍ دَكُونَهَا بِمَعْنَى اِلَى خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ فَانَّهُ اِجَازٌ دَحَوْلِهَا
وَالْمَضْمُومَةُ كَالِیْ مَتَمَسِّكًا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي نَقَلَهُ الْمَصْرُوحُ فِي الْكِتَابِ وَ
الْجَمُورِ عَلَى اِنَّهُ نَادِرٌ وَشَاذٌ وَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْجَمُورِ مَخْتَارًا عِنْدَ الْمَصْرُوحِ حَكْمٌ يَشُدُّ وَذَلِكَ
وَقَالَ وَقَالَ قَوْلُ الشَّاعِرِ الَّذِي يَتَمَسَّكُ بِهِ الْمَبْرُودُ شَعْرًا فَلَا وَاللَّهِ لَا يَبْقَى اِنْ اَسْ

فَتَى حَتَّى يَا بَنِي زِيَادٍ + شِيَارٌ فَلَا يِقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَلَا يَبْهَاتُ فِي وَهْيِ أَي فِي مَوْضِعَةٍ
 لِلظَّرْفِيَّةِ أَي بِجَعْلٍ مَا بَعْدَ هَاطِرٍ فَأَلْمَا قَبْلَهَا أَيْ حَقِيقَةً نَحْوِ زَيْدٍ فِي الْمَلِكِ رُوِيَ فِي الْكُوزِ
 أَوْ تَوْسَعًا وَاعْتِبَارًا نَحْوِ نَظَرْتُ فِي الْكِتَابِ وَالنَّجَاةُ فِي الصَّدَقِ وَمَعْنَى عَلِيٍّ فِي يَجِبُ
 فِي مَعْنَى عَلَى قَلِيلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا صَلِّبْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ أَي عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ
 قَالَ صَاحِبُ الْمُفَصَّلِ إِنَّمَا فِي الْآيَةِ عَلَى أَصْلِهَا وَلَيْسَتْ بِمُسْتَعَارَةٍ بِمَعْنَى عَلَى كَمَا
 تَوَهَّمُوا لَمَّا كُنَّا الْمَصْلُوبِ فِي الْجُدُوعِ كَمَا تَمَكَّنَ الشَّيْءُ الْكَائِنُ فِي الظَّرْفِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَكِيمِ
 أَنَّ كُلَّ مَا قَبْلَهُ اسْتَقْرَارٌ وَمَنْزِلَةٌ فَهُوَ مَوْضِعٌ فِي كُلِّ مَا قَبْلَهُ اسْتِعْلَاءٌ وَدَوْرٌ اسْتِقْرَارٌ
 فَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى كُلِّ مَا قَبْلَهُ مَعْنَاهُمَا فَهُوَ مَوْضِعٌ الْحَرْفِ فِي نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنِيَيْنِ نَحْوِ جَلَسْتُ
 عَلَى الْأَرْضِ فِي الْأَرْضِ وَجِئْتُ فِي مَعْنَى مَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ مَعِ امْرَأَةٍ
 وَالتَّلْعِيلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَمَسَّكُمْ فِيهِ أَأَخَذْتُمْ فِيهِ عَنَ ابْنِ عَزِيمٍ أَي لِمَا أَخَذْتُمْ
 وَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَذِّبْتُ امْرَأَةً فِي هَرَّةٍ حَبَسْتَهَا وَالمَقَابِلَةُ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الرَّحْمَةِ إِلَّا قَلِيلٌ وَخَاسِرًا لِبَاءِ وَهِيَ أَي
 الْبَاءُ مُسْتَعْمَلَةٌ لِلِلصَّاقِ أَي لِلصَّاقِ الْفِعْلُ بِالْمَجْرُورِ أَيْ حَقِيقَةً كَبُرَ دَأْبُهَا وَجَارًا
 كَمَرَّتْ بَزِيدٍ أَي التَّصِقُ مَرُورِيٌّ بِمَوْضِعٍ يَقْرَبُ مِنْهُ يَدٌ لِلِاسْتِعَانَةِ أَي لِلدَّلَالَةِ
 عَلَى مَا دَخَلَتْ فِيهِ عَلَيْهِ الَّةُ لِلْفِعْلِ لِحُوكْتِيبُ بِالْقَلَمِ أَي مُسْتَعِينًا بِهِ وَالمَصَاحِبَةُ
 بِمَعْنَى مَعَ كَخَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ أَي مَعَ عَشِيرَتِهِ وَالمَقَابِلَةُ أَي لِلدَّلَالَةِ عَلَى وَقْعِ عَمْرٍو
 مَقَابِلًا لَشَيْءٍ أُخْرِكِيْعَتِ هَذَا بَدَلُكَ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
 الْآخِرَةِ وَالتَّعْدِيَّةُ أَي بِجَعْلٍ اللَّازِمِ مُتَعَدِّيًّا مِثْلُ الْهَمْزَةِ فِي أَكْرَمْتَ زَيْدًا أَوْ
 التَّضْعِيفِ فِي أَكْرَمْتَهُ كَذَهَبْتَ زَيْدًا أَي أَذْهَبْتَهُ وَللظَّرْفِيَّةِ كَجَلَسْتُ بِالمَسْجِدِ
 فِي الْمَسْجِدِ وَزَائِدَةٌ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلِلصَّاقِ فَانَهُ مَرْفُوعٌ بِالْخَبَرِيَّةِ قِيَاسًا
 مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ أَي قَسْنَاهَا قِيَاسًا أَوْ خَبَرٌ يَكُونُ مَعْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ يَكُونُ
 قِيَاسًا أَوْ نَصْبًا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ عَرَفْنَا زِيَادَةَ الْبَاءِ بِالْقِيَاسِ فَخِنَ وَالفِعْلُ
 وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مَعَ الْجَارِ نَسِيًّا فِي خَبَرِ النَّفْيِ أَي فِي خَبَرِ النَّفْيِ نَحْوُ مَا زَيْدٌ بَقَاءٌ وَنَحْوُ
 لَيْسَ زَيْدٌ بِرَاكِبٍ وَفِي الِاسْتِفْهَامِ أَي فِي خَبَرِهِ نَحْوَهُلْ زَيْدٌ بَقَاءٌ عَرَفْنَا قَلْتُ ذَكَرْتُ
 النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامُ يَشْمَلُ لَيْسَ وَمَا وَلَا الْمُشْبَهَاتِ بِهِ وَلَا النَّفْيِ الْجِنْسِ وَالسُّهْمَةِ وَ
 هَلْ وَالْأَمْرُ لَيْسَ كُنْتُ إِذَا أَحْكَمَ مَخْصُوصٌ بِلَيْسَ لَيْسَ الْمُشْبَهَاتِ بِهِ وَهَلْ قَلْتُ
 لَعَلَّهُ أَرَادَ النَّفْيَ وَالِاسْتِفْهَامُ الْمَعْرُودِيٌّ فِي هَذَا الْبَابِ فِي عَرَفْنَا بِالشُّهُورِ

ه
 هي ما انت

وهو النفي بليس وما المشبهة ولا استفهام هبل وسما عطف على قوله قياساً في المرفوع
سواء كان المرفوع مبتدأ نحو بحسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ وزيد خبره
والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدأ أي حسبك زيد وخبر الكز في النفي ولا استفهام
نحو بحسبك زيد أو فاعلاً نحو وكفى بالله شهيداً أي كفى الله شهيداً وفي المنصوب عطف
على قوله في المرفوع نحو ألقي بيده أي يداه فالباء زائدة في المنصوب وهو المفعول قال الله
وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ أي لا تلقوا أيديكم أي انفسكم إلى الهلاك بترك
الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد اعداء عليكم فهلكتم ويجيء الباء بمعنى عن كقوله
تعالى سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ أَي عَذَابٍ وَمَعْنَى مِنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاوَاتُ
بِالْغَمَامِ وَمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمِنْهُمْ مَرْسِلَةٌ تَأْمِنُهُ يُنْقِطِرُ نَوْءَ الْغَمَامِ وَقَدْ يَجْعَلُ
لِلنَّجْمِ يَدٍ نَحْوَ رَأَيْتَ زَيْدًا بِالْعِلْمِ أَي حِجْرًا إِخَالِيًا عَنِ الْعِلْمِ يَعْنِي لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ حَتَّى يَقْرَأَ
عِلْمَهُ وَيَعْلَمُ عَنْهُ وَسَادَسُهَا اللَّامُ وَهِيَ لِلإختصاصِ إِثْبَاتُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ وَالنَّفْعُ عَنْ غَيْرِهِ
وهو الظاهر وجرى عليه العمل ثم الإختصاصُ صرماناً ان يكون الإختصاصُ استحقاق
نحو الجمل للفرس أو إختصاصُ صرماناً نحو المال لزيداً وإختصاصُ نسبةٍ نحو زيد
ابن لعمرو وللتعليل أي لبيان علة شئٍ سواء كان العلة غائية كضربته للتأديب
فان التأديب علة غائية يقصد الفعل لأجلها وهو الضرب أو علة داعية وليست
بغائية كخرجت لمخافتك فان المخافة علة داعية على الخروج وليست غائية يقصد
الفعل لأجلها وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله للإختصاص كقوله تعالى
رَدِّتْ لَكُمْ أَي رَدِّتُمْ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ لِأَنَّ رَدِّتُمْ مَتَعَدٌّ بِنَفْسِهِ وَمَعْنَى عَزَلْتُمْ وَمَجْعَلُ
اللَّامُ بِمَعْنَى إِذَا اسْتَعْمَلَ مَعَ الْقَوْلِ وَمَا يَشْتَقُّ مِنْهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَقَالَ
الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا أَي عَزَلْتُمْ الَّذِينَ آمَنُوا وَمَعْنَى الْوَاوُ أَي يَسْتَعْمَلُ اللَّامُ
بِمَعْنَى الْوَاوِ الْكَائِنَةِ فِي الْقِسْمِ لِلتَّعْجِيبِ أَي عِنْدَ التَّعْجِيبِ فِي سَمِ اللَّهِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا
فِي الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ فَلَا يَقَالُ اللَّهُ لَقَدْ طَارَ الذَّبَابُ وَأَتَمَّ أَلْمُ يَقْبَلُ بِمَعْنَى الْبَاءِ فِي الْقِسْمِ
مَعْرَاتُ الْبَاءِ أَصْلُ فِيهِ نَبِيهَا عَلَى أَنَّهَا كَوَاوُ الْقِسْمِ كَمَا كَتَبَهُ كَقَوْلِ الْهَذَلِيِّ شَعْرٌ
لَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذَوْجِيْدٌ بِمَشْعَرِيهِ الظِّيَانُ وَالْأَسْ خُ فَقَوْلُهُ اللَّهُ مَتَعَلِّقٌ
بِالْقِسْمِ وَكَلِمَةٌ لَاهِنًا مَضْمُورَةٌ لِأَنَّ الْبَاءَ لَا يَبْقَى وَقَوْلُهُ ذَوْجِيْدٌ فَاعِلٌ يَبْقَى وَ
بِمَشْعَرٍ مَتَعَلِّقٌ بِهِ وَقَوْلُهُ بِهِ الظِّيَانُ وَالْأَسْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ صِفَةً لِمَشْعَرٍ وَالجِيْدُ
جَمْعُ جِيْدَةٍ وَهِيَ عَقْدٌ فِي قُرْنِي الْوَعْلِ وَيَجْمَعُ جِيْدٌ وَحَيُّوْجٌ كِبْدَرَةٌ عَلَى بَدْرِ

له ابن النعمان

ويدور المشخر الجبل العالى والظيان اسم نبت طيب الرائحة والاس شجر معروف وهو
 الريحان وقيل الاس قطرة من العسل تقع من النخل على الحجر فيستدلون بتلك القطرة
 على مواضع النحل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف الايام يعني من رها في الدنيا يشاء ^{بسط} ^{الاس}
 من الافات التي تقع في الدهر حتى هذا الوعد الذي يعتصم بشواهد الجبل لا يقبل
 ما يريه وما يشربه فهو تعجب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزم الشر للشقاوة و
 قال الله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ويسمى هذه اللام لام
 العاقبة وقد عجمي بمعنى في كقوله تعالى ونصع الموارين القسط ليوم القيامة ومعنى
 عند هذه الايات لانه قيل المعنى عند يوم القيامة ومعنى الى كقوله تعالى كل مجرى
الاجل مسمى والحمد لله الذي هدانا لهذا ومعنى بعد كقوله تعالى اقم الصلوة لذكر
الشمس بعد زوالها ومعنى مع كقوله تعالى قلنا اسلمنا وتلك للجبين
 ومعنى من قول الجريح نحزكم يوم القيامة افضل اي منكم ومعنى الفاء
 كقوله تعالى اذما ممت لسوف اخرج حيا اي سوف ومعنى ان كقوله تعالى وما امرنا
الا لعبد والله اي ان يعبدوا الله و سا بهاء ت للتقليل اي لانشاء تقليل
 افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان ك الخبرية للتكثير اي لانشاء تكثير افراد ما دخلت
 عليه لان رب كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل نظير رب في
 ذكر قد فانها في المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد علم الله
الذين يتسئلون منكم لولو اذ اذهب الاحقش الى ان رب اسم وهو مختار
 صاحب المفتاح ويستحق اي رب صدر الكلام لما فيها من لانشاء كما ان كم
 الخبرية يستحق ذلك ولا تدخل اي لا على نكرة موصوفة لان مجررها في
 التميز عنها لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة تعد الطالب للتميز وهو لا يكون الا
 نكرة نحو رب رجل لقينة او مضمير بهم بال ليس له معامنه مفر ذكر اي واز كان
 التميز شئ او مجموعا او مؤنثا مما يميز نكرة منصوبة على التميز لان المضمير لها كان
 مبهما احتاج الى التميز نحو رب رجلا في المفر وربه رجلين في المثني وربه رجال في
 الجمع وربه امرأة كذلك تقول ربه امرأتين في المثني وربه نساء في الجمع
 المضمير عائد الى شئ في لذل هكذا الى شئ سبق ذكره ليحجب المطابقة وهذا عند
 البصريين وعند الكوفيين يجب المطابقة اي مطابقة المضمير التميز
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون نحو

ربه جلاد ودها رجلین وریبهم رجالاً ودها امرأة ودها امراتین وریبتم نساء و
 قد تلحقها ای رب ما الكافة ای المانعة عن العمل ولا يجوز ان يكتب الا موصولة بخلاف
 غيرها ماقام فالاسمية فانها لا تكتب الا موصولة فتدخل رب بعد نحو والکافة
 بما على الجملة اقا فعلية نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما زيد قائم ولا بد لها
 ای لرب من فعل ماض تعلق به ولو كانت مكفوفة بما واما وجب ان يكون لها فعل
 ماض لان رب للتقيل ای لتقيل المحقق لواقع وهو ای ذلك التقيل لا يتحقق ای
 يحصل الا به ای بالفعل لماض واما قول تعار بسا یؤد الذین کفروا وکافراً
 مسلمین فهو کماض لصد والمغایبه وتحقق فهو اذن بمنزلة الموجه المتحقق
 فیکون یؤد بمعنى واد و یؤید لاقوله تعالی قسوف یعمون اذ الاغلال فی اعنارهم
 حیث جاء باذ وهو للماض وجمع بین و بین سوف التي هی للاستقبال لكونه
 بمنزلة الموجه لتعریه من التریب و یجد ذلك الفعل ای الفعل الماضی الذی
 تعلق به رب غالباً ای حذراً غالباً او زماناً غالباً او فی الغالب کقولک
 رب رجل کرمنی فی جواب من قال هل لقیته من کرمنی ای رب رجل کرمنی لقیته
 فاکرمنی صفة لرجل لما تقر زمان بحر رکاب له من صفة ولقیته فعلها
 ای فعل رب وهو لقیته محذوف واما حذف فعلها بقریبة السؤل انما کثیراً ما
 تقع جواباً لسؤال من یور و مقل کحصول لعلم به لان الجار والمجور یدل علی
 الفعل العام وهو حصل او کان واما قال غالباً لانه قد یحی فعلها ظاهراً نحو
 رب رجل کرمنی لقیته و ثامنها واورب التي تکرز بمعنی رب و فی حکمها ولهذا تستحق
 صدر الکلام کما اشار الیه بقوله و هی ای واورب الواو التي یدل بها فی اول الکلام
 ولا تدخل الاعلی مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الی فعل ماض یحذف غالباً واما الم یقل
 واورب فی حکمها التلا فیید کحقوق الکلافة بالواو فیصح دخولها علی الجملة کقول الشاعر
 شعرو بلدة لیس بها انیس الا الیعافیر والا العیسر ای رب بلدة والبلدة
 کل جزء من الامر مستجیر عامر و عامر الا نیسر الموانس و کل ما یوانس به والیعافیر
 جمع یعفور وهو لدن الطبی بلون التراب بضم الیاء الخشقة والعیسر بالکسر جمع
 عیساء و هی الابل الابيض التي یخالط بیاضها شی من الصفرة وتاسعها ووالقسم و
 هی تختص بالظاهر ای بالاسم الظاهر فلا تدخل المضمرة شراً الظاهر سواء کان
 اسم الله نحو الله او غیره نحو والرحمن لا فعل و اذا کان ووالقسم مختصة

بالظاهر فلا يقال وَكَ لَا نَعْلَمُ كَذَا حَطَّالِد رَجْتَهَا عَزْرِي حَبِ الْاَصْلِ وَهُوَ الْبَاءُ حَيْثُ
 خَصَّصُوهَا بِحَدِّ الْقَسْمِ بِرَأْسِهَا خَتَارُ وَالْمُظْهَرُ لِأَصَالَتِهِ وَعَاشِرُهَا تَاءُ الْقَسْمِ وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ
 بِاسْمِ اللَّهِ وَحَدِّ أَيُّ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَالْمُضْمَرَةِ وَأَضَافَةَ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ قَبْلِ
 إِضَافَةِ الْعَامِلِ إِلَى الْخَاصِّ وَلَوْ قَالَ بَلْفِظِ اللَّهُ وَحْدَهُ لَكَانَ أَوْضَحًا وَذَلِكَ كَانَ كَنْ لِكَ
 فَلَا يُقَالُ تَالرَّحْمَنِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَبْدَلُوا التَّاءَ عَزْرُ الْوَاوِ وَالْاِدْوَاءَ حَطَّ رَجْتَهَا مِنَ الْوَاوِ فَخَصَّصُوهَا
 بِاسْمِ وَاحِدٍ وَعَيَّنُوا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى لِكَ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ جَيْثًا فِي الْقَسْمِ مِنْ غَيْرِهِ
 وَأَجَازًا لِخَفَرِ دُخُولِ تَاءِ الْقَسْمِ عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى مَسْتَدَلًّا يَقُولُ الْعَرَبُ
 نَحْوُ تَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَالْجَمْهُورُ حَكْمًا بِشَدِّ وَذَلِكَ وَمَا اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ رَجْمَ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلَ
 الْجَمْهُورِ قَالَ وَقَوْلُهُمَا أَيُّ قَوْلِ الْعَرَبِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ لِأَخْفَرِ تَرَبِّ الْكَعْبَةِ شَاذٌ
 لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَالْحَادِي عَشَرَ بَاءُ الْقَسْمِ وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ سِوَاءَ كَانَ
 اسْمَ اللَّهِ وَغَيْرِهِ وَالْمُضْمَرِ أَيُّ تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ نَحْوَ بِاللهِ وَبِالرَّحْمَنِ وَبِهِ وَبِكَ لِكُونَ الْبَاءُ
 أَصْلًا فِي بَابِ الْقَسْمِ وَلَا يَدْخُلُ لِلْقَسْمِ مِنَ الْجَوَابِ وَهُوَ أَيُّ ذَلِكَ الْجَوَابِ جُمْلَةٌ تَسْمَى الْقَسْمَ عَلَيْهَا
 الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ صِفَةً جُمْلَةٌ فَإِنْ كَانَتْ أَيُّ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابَ الْقَسْمِ جُمْلَةٌ
 مُوجِبَةٌ أَيُّ مُثَبَّتَةٌ يَجِبُ دُخُولُ اللَّامِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ مِنْهَا نَحْوُ وَاللهِ
 لَزَيْدٍ قَائِمٌ نَظِيرُ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ وَوَاللهِ لَا فَعَلْتُ كَذَا نَظِيرُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ
 الْمَوْجِبَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى تَاللهِ لَا كَيْدَ بَيْنَ أَصْنَآكُمْ وَدُخُولُ أَنَّ فِي الْأَسْمِيَّةِ أَيُّ
 وَيَجِبُ دُخُولُ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ دُونَ الْفِعْلِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ نَحْوُ
 وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى فِي جَوَابِ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْتَنُّ
 وَإِنْ كَانَتْ أَيُّ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسْمِ جُمْلَةٌ مُنْفِيَّةٌ يَجِبُ دُخُولُ مَا وَلَا فِيهَا اسْمِيَّةٌ
 كَانَتْ الْجُمْلَةُ أَوْ فِعْلِيَّةٌ نَحْوُ وَاللهِ قَائِمٌ بَقَائِمٍ نَظِيرُ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ النَّافِيَّةِ بِمَا وَوَاللهِ
 لَا يَقُومُ زَيْدٌ نَظِيرُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُنْفِيَّةِ بِمَا وَأَمَّا وَجِبَتْ فِي الْجُمْلَةِ الْمَقْسُومِ عَلَيْهَا
 أَحَدًا لِأَشْيَاءَ الْأَرْبَعَةِ لِذَلِكَ لِتَرْبِطِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ وَالْمَقْسُومِ عَلَيْهَا لِاسْتِقْلَالِ كُلِّ أَحَدٍ
 مِنْهَا بِلُغَتِهِ الْآخَرَى وَاعْلَمَ أَنَّهُ أَيُّ لِسَانٍ قَدْ يَحْذَرُ حَرْفَ النْفَى مِنْ جَوَابِ الْقَسْمِ
 لِنُزُولِ اللَّسَانِ عِنْدَ عَدَمِ التَّبَاسُطِ الْمُنْفِيَّ بِالْمُثَبَّتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى تَفْتَوُّنَ كَرُّ
 يُوسُفَ أَيُّ لَا تَفْتَوُّنَ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ الْمُثَبَّتَ لَا يَدْخُلُ مِزَانَ تَفْتَوُّنَ بِاللَّامِ وَهُوَ هُنَا مُنْتَفٍ
 فَعَلِمَ أَنَّهُ مُنْفِيٌّ وَحَرْفُ النْفَى عِنْدَهُ عَمْدٌ وَفِي وَجِبَتْ جَوَابَ الْقَسْمِ زَيْدٌ تَقَدَّمَ عَلَى الْقَسْمِ
 مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيُّ جَوَابِ الْقَسْمِ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللهِ وَنَحْوُ قَائِمٌ زَيْدٌ وَاللهِ

تقد ير الاول والله لزيد قائم وتقد ير الثاني والله لقامر زيد او توسط اي لقسم بين جزئي
 الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقامر الله زيد تقد ير الاول والله لزيد قائم وتقد ير
 الثاني والله لقامر زيد وانما حد فجواب القسم في ما تير الصور تير لا لله لما تقدم
 على القسم ما يدل عليه هو جوابه في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في
 المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عزه للمجاز وزة اي لمجاز وزة شئ وتعديته
 من شئ اخر وهو امر اخفقتي كرميت السهم عن القوس الى الصيد او غير حقيقي
 كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى والثالث عشر على للاستعلاء اي استعلاء شئ
 على شئ وهو امر حقيقي نحو زيد على السطح او حكي نحو فلان علينا امير وعليه يزوقد يكون
 عن وعلى اسمها اذا دخلت عليها اي على عزو على كلمة من الجارة فحينئذ يكون عن بمعنى
 الجانب وعلى بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه ومنه قوله
 ع من عن يميني مرة واما هي ونزلت من على الفرس اي من فوق الفرس ومنه قوله ع
 عدت من عليه بعد ما تم طمؤها فيكونان اسمين يدل ليل دخول من عليها وقد يجي
 عن للتعهد كقوله تعالى وما لا تجزي نفس شيئا ولا استعلاء كقولهم ينحل عنه
 ورضي قاله المالكي ولا استعانة كقولهم رميت السهم عن القوس وجاء للتعليل
 كقوله تعالى ما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي لموعدة ويجي بمعنى
 بعد كقوله تعالى ترك ابن طباق عن طباق اي بعد طبق وبمعنى في كقولك لا يكون عن
 ذلك الامر والياء اي فيملات الولي بعد لنفي بينا في ذكر عزوقد يجي على للمصاحبة كقوله
 تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر والتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هدىكم
 والظرفية كقوله تعالى على تلك سليمان وكقوله تعالى الا على ارض وجههم ومعنى
 الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اتول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلوات الله
 عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بغير فناء غير ما حير منها على يمينه والرابع
 عسر الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو ولا يدل للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو
 زيد والمشبه به وهو عمرو ووجه التشبيه هو المناسبة بينهما واداة التشبيه هو الكاف
 زائدة كقوله تعالى ليس كمثل شئ اي ليس مثله شئ على احد الوجوه واما قلنا ذلك
 لان لهذا الكلام وجهين احدهما يسوي زيادة الكاف احدهما لا زيادة فيه للكاف بل
 الزائدة هو مثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبل الحاجة بخلاف
 الحكم بزيادة مثل ودرج الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من

له وانظره ع
 تصل وعن قبض
 يبين او يجهل
 مولى نظام رسول (توم)

زيادة الاسم لاسيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا او بوجه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير وهو مختص بالظاهر والغنى وهو ما لا زيادة فيه بشئ وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفي المثل ذل ولو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى اذ المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورخوة بان الكناية يبلغ من التقدير وعدم الزيادة حتى بالترجيح وقد تكون اى الكاف اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول الشاعر
 يضحك عن كالبرد المنهم اى يضحك عن اسنان مثل لبرد الذائب
 للطافة والبرد حب الغمام والا نهام الذوب شبه ثغر هن اللاتي يعلوها
 البريق بجبات الغمام الذائبات قال لما لى ويحي الكاف للتعديل كقوله تعا واذا كروه
 كما هدى كمو وقال الفراء وقد يحي بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب من قال كيف
 اصبت اى اصبت على خير واخمس عشر من والسادس عشر من الزمان اقا في الابتداء
 اى لا ابتداء الغاية في الماضي اى في الزمان الماضي كما تقول في شهر شعبان ما رايت
 من شهر رجب اى انتفاء رؤيتي اياه من شهر رجب او للظرفية اى بمعنى في في الظاهر
 اى في زمان الحال نحو ما رايت من شهرنا ومن يومنا اى في شهرنا وفي يومنا اى انتفاء
 رؤيتي اياه فيها ولا يجوز دخولها على المستقبل لانها وضعا للماض والحال و
 قال الحديدي ان اريد بمدخولها اى مدخول من ومنذ الجارتين ابتداء الزمان
 الماضي وانتهاء وهو ما انت فيه فتكونان للابتداء وان اريد بمدخولها الزمان
 الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاى تكونان للظرفية بمعنى في والسابع
 عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدلا للاستثناء اى هذه الثلاثة فيها
 معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعد ها تكون حرف جر ولهذا عدتها منها نحو جاء في القوم
 خلا زيد وحاشا عمرو ووعدا بكر واذا نصبت بها بعد ها تكون افعالا فهذه الثلاثة
 قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما و
 اما احد عشر التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا شريطة ان لا يفرغ عن بيان حروف
 الجر شرح في بيان حروف الشبهة بالفعل فقال **فصل الحروف المشبهة**
 بالفعل ستة اشياء سميت بهذا الاسم لمشابقتها بالفعل المتعدى من حيث انها
 تقتضى الاسمين كما يقتضى الاصل المتعدى الفاعل والمفعول ومن حيث انها
 تقسم الى ثلاثية ورباعية بالفعل ومن حيث انها بنيت على الفتح مثل ان وان الى اخرها
 اى الى اخر هذه الحروف التي عرفت في المرفوع وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية

يلقى

لغة تفصيلية للمعنى
 من اى الوجه الثاني
 سوى زيادة الكاف
 في اوله ع
 في اول ثلاث
 بيض ثلاث
 كمنعاج جبر
 مولدي غلام رسول
 مخوم

الحروف المشبهة بالفعل

ای علی المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت في ما مر نحو ان زيداً قائماً فتنصب
 ان زيداً بانه اسمها وترفع قائماً بانه خبرها وقد تلحقها اي هذه الحروف ما الكاف
 فاهذه موصولة ههنا واذا تحقت بهذه الحروف ما الكاف فتلحقها اي تمنعها عن العمل
 اي من عمل تلك الحروف فيما بعد ها على الاصح ولا يصح لاق ما الكاف اخرجت هذه
 الحروف عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمين ولا تها وقعت فاصلة فتضعف
 عن العمل وانما قلنا على الاصح لان هذه الحروف عند نحو ما الكاف بها قد تعمل على
 لغة غير فصيحى كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على الاصح لان بعضهم جعل
 ما الكاف اسماً كضمير الشأن اسماً لهذه الحروف واجملة التي بعدها خيراً
 لكنه غير صحيح والاصح انها حرف زائد فلو قال فتلحقها عن العمل على الاصح لان
 انفع ثم الغرض عن الحاق ما الكاف بهذه الحروف الحصر والتأكيد في انما وافادة
 معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقى وحينئذ لا يميزها ما الكاف
 تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكاف تمنعها عن العمل عزوجوب دخولها
 على الاسم تقول انما قد مر زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان
 احوال كل واحد من الحروف الستة و اشار الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقال
 واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها اي تقرها وتأكيد
 الضمير ما لعودة الى الجملة والى معنى باعتبار المضاف اليه وانك اذا قلت ان زيداً قائماً
 اقلت به بافادت بقولك مرید قائم مع زيادة التأكيد والمبالغة وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها اي ما بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يشمل
 على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقة جعل الجملة التي بعدها في حكم المفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغن ان زيداً قائماً اي بلغن قيام زيداً ويجعل مصدر
 الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغن ان زيداً ان تعلم يكرمك اي بلغن اكرام زيد
 عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافاً الى ما يضاف الى الاسم اذا كان مضافاً
 اليه متعلقاً له فنقول في بلغن ان زيداً تحوه منطلق بلغن انطلاق اخ زيد فان
 مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق بزيد ولذا لا ي
 لاجل ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب المكسرة كسهمزة مادة ان اذا كان
 ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيداً قائماً

له منها قول النابتة
 نعم لا يثبتها هل
 الحسام من انى
 ما متنا او نصفه
 فقد انا وهو
 لفظ الجملة
 من لان التكميل للفظ
 من غير ان تلفظ
 بما في الجملة
 باطل لعدم
 افاذ ان تا
 فائد ان تا
 فلو تحقت قولنا
 ينضم لا يتد او
 بالفر وكننا
 في التكميل
 مولوى غلام مول
 مرحوم

قال الله تعال الله غفورٌ رحيمٌ ويجب الكسر أيضاً اذا كان بعد لقول وما يشتق منه
 لان مقول القول لا يكون الأجلة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
 في حكم العلم والظن كقوله تعال الله قال إنه يقول إنهما بقرةٌ ويجب الكسر أيضاً اذا كان بعد
 لموصول نحو ما رأيت الذي انه في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البنية ويجب
 لكسر أيضاً اذا كان في خبرها أي في خبر صورة لان اللام نحو ان زيد القائم لان اللام
 لتأكيد معنى الجملة أعلم ان المصنف رحمه الله تعال ذكر الكسر
 ربعة مواضع وليس الكسر مخصوصاً بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت جزءاً
 وحالاً او جواب قسم واذا كان بعد حتى للابتداء ولا سيما للتنبيه واذا وقعت في
 على القطع عن الكلام السابق كقوله تعال فلا تحزنك قولهم مرانا نعلم ما يسرون
 ما يعلنون وكذا بعد اذا قال صاحب الهاد وبعد حيث يضاً الى الجملة ثم قال
 يبعد فتحها عند مناضات حيث الى المفرد وكذا يكسر بعد لامر بعد انتهى كذا بعد
 كن ابعداً وكل وكذا بعد اللها كقوله تعال اننا سمعنا منادياً ينادي ابعداً ويجب
 فتح أي فتح همزة مادة ان حيث يقع مع اسمها خبرها فاعلاً نحو بلغني ان زيداً عالمٌ
 حيث يقع مفعولاً نحو كرهت انك قائمٌ وحيث يقع مبتدأً نحو عندك انك قائمٌ و
 يت يقع مضافاً اليه نحو عجبت من طول ان بكرًا واقفٌ وحيث يقع مجروراً نحو عجبت
 ان بكرًا واقفٌ وانما وجب لفتح في هذه الصورة لان كل واحد من الفاعل والمفعول
 مبتدأ والمضاف اليه لا يكون الامفرداً ولا يشكك بهما اذا كان المضاف اليه جملة
 مثل اكتب حيث انك جالساً لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفرداً فاعتبر
 يصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لا كرمتمك لان
 بعد لولا فاعلاً لا تومد حول لولا يكون الا فعلاً حقيقةً او تقديرًا لكونه حرف الشرط
 فاعل يجب ان يكون مفرداً او حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك حاضر لغاب زيد لان ما
 لولا الابتداءية مبتدأً محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفرداً اعلم
 المصنف ذكر للفتح ستة مواضع وليس الفتح مخصوصاً بها
 تفتح حيث تقع محذوف المبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمر ولا اصل
 بيان يكون مفرداً او كذا تفتح حيث تقع بعد لولا التخصيصية لان ما بعدها
 على او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون من حولها فعلاً لفظاً او تقديرًا
 لولا زيد قائمٌ وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لانك

الامتناعية

کریم و بعد حتی لعاطفة و البحارة و کذا تفخیرا و کانت معطوفة على اسم المسورة كقوله تع
 ان کت تجوع فیها ولا تترى و اذک لا تنظرو فیها ولا تظنی و کذا بعد مد کذا اذا بدلت
 من الاسم كقوله تعالى و اذ یعدکم الله احدی الظائفین انما لکم و کذا بعد لقول
 اذا کان بمعنی الظن نحو القول ان زیداً منطلق کما تقول الظن ان زیداً منطلق و کذا
 اذا وقعت بعد علمت و اخوانه و يجوز العطف معطوف على قوله و يجب الكسر لذلک
 یعنی دلالة ان المسورة لا تغير معنی الجملة بل تؤكد ها وان المفتوحة مع ما بعد ها في حکم
 المقدم على اسمان المسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل اللفظی باعتبار
 محل اسمان فان اسمها المنصوب في اللفظ من نوعاً باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
 اعتباراً للمحل على تقدیرها و يشترط في العطف على المحل مضي الخبر نظراً نحو ان زیداً
 قائم و عمر و تقدیرا نحو ان زیداً و عمر قائم اذا التقديران زیداً قائم و عمر قائم و انما اشتد
 مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسمان قبل مضي الخبر و قبل ان زیداً و عمر ذاهبان
 لکان مؤدیان الى کون الشئ الواحد معمولاً لعلماين مختلفين ذاهبان من حيث انه
 عزید معمول لان و من حيث انه خبر عن عمر و معمول لا ابتداء و هو غير جائز
 و الكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقاً باعتبار
 لفظ اسمان فان لفظه من مذهب لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب
 باعتبار اللفظ ثم المسورة اعتمد من ان يكون لفظاً او حکماً لعلمايشکل بما وقع بعد
 العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظاً في مکسورة حکماً لسد ها مس
 الجزئین حيث قامت مقام مفعولی جزئ العلم فيجوز العطف على محل المسورة
 لفظاً نحو علمت ان زیداً قائم و عمر و مثل ان زیداً قائم و عمر فان قوله عمر
 يجوز عطفه بالرفع على محل اسمان المسورة و نصبه بالعطف على لفظ
 و يجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا کذا قبل او بينها
 بلا ضعف و بلا تأكيد و فصل مع ضعف او على الابتداء و خبره محذوف و من
 من قال ان المفتوحة كالمسورة في جواز العطف على اسمها مطلقاً و هم يجوزوا السير
 العطف على اسمان المفتوحة اصلاً ثم اعلم ان لکن مثل ان المسورة في جواز
 العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً او تقدیراً نحو ما خرج زیداً
 بکراً خارج و عمرو لانها موضوعة للاستدراك و هو غير منافی لمعنی لا ابتداء
 لا ينافيه التأكيد خلافاً لبعض النحاة و اما سائر الحروف المشبهة بالفعل

فلا يجوز العطف على محل اسمها الزوال لا ابتداء بدخولها خلافا للفراء ويجوز العطف في جميع
 على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التأكيد والفصل واقتباسا اثر التوابع فيما سوى البديل
 كالمعطوف عند الجرمي والترجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وكلامهم عن البديل
 ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اي
 لام لا ابتداء على خبرها اي خبرات المكسورة لان لام لا ابتداء انما تدخل لتأكيد
 الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
 ات زيد القائم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ات زيد القلبك لرأيتك وهو
 قليل وتدخل على ات اذا قلبت همزته هاء نحو هنتك زيد وقد تخفف ان المكسورة
 لتقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة اللام اي دخول اللام
 على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا اما في صورة الهمال فالفروين
 المخففة والنافية في مثل ات زيد القائم باللام وان زيد قائم بغير اللام واما في
 صورة الاعمال فلا طراد الباء ذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال غير لازمة
 لان الفرق حاصله بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة
 عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصود ثم اختلف في اللام
 فذهب جماعة الى انها لام لا ابتداء وذهب ابو علي ومن تابعه الى انها ليست بلام
 لا ابتداء ولا لوجب التعليق في علمت زيد القائم واجب بان التعليق انما
 يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله
 تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ لِيُوفِيْتَهُمْ وتخفيف ان والتنوين في كلا بديل من المضاعف اليه
 واللام في المخففة هي لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين لام ان ولام ليوفيتهم
 وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المختلفين في الكتاب
 والله ليوفيتهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافع وعند بعض القراء ان في الآية
 مشددة وليست بمخففة وحينئذ اي حينئذ ان المكسورة يجوز الفاء
 اي ابطال عملها وهو الغالب لانه لغوي لمشابهة اللفظية بالفعل وهي كونه ثلاثية
 مفتوحة كقوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ لِيُوجِبِيْتَهُمْ لَدَيْنَا مَحْضُرُونَ بتخفيف ازو
 رفع كل في ملغاة باللام لا محالة ولما اخفقت على ان كلمة ما زيدت
 للتأكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هذه نافية ولما مشددة بمعنى
 الا والتنوين في كل عوض عن المضاعف اليه المعنى ان كلهم اي الكفرين لجموع

يوم القيامة محضرون عندنا للحساب ويجوز جعلها ايضاً على ما هو الاصل كقوله تعالى و
 ان كلاً لما تخفيف ان ونصب كل واما كان الغاؤها غالباً صرح به وقال ويجوز الغاؤها
 ولم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيين
 يوجبون الالغاء والاية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله وحينئذ يجوز
 الغاؤها اي حينئذ اخففت ان المكسورة يجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ
 والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت من قبل المرء الضالين
 وان نطقت من الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغاؤها
 ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها واصلها حينئذ
 ولد لك خصم دخولها بهذه الافعال وكذلك اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوح
 وحينئذ اي حينئذ اخففت ان المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير شا
 مقدراً ذلولاً لم يقدر في العملها ضمير شان مقدراً ولم يجد وعاملة في الظاهر للزم
 فزية المكسورة التي هي اضعف تشبيهاً بالفعل على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك
 كقولنا اشهد ان لا اله الا الله واذا اوجب اعمال ان المفتوحة المنخفضة في ضمير شاه
 مقدر قد دخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغني ان زيد قائم قال الله تعالى ان الحمد لله
 رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر او لا نحو
 بلغني ان قد قام زيد وان قد علمت زيداً او ان قد قام زيد ويجب دخول السين او السين
 او قل وحرف النفع على الفعل اي على الفعل الذي تدخل عليه ان المفتوحة المنخفضة نظ
 السنين كقوله تعالى ان سئلون منكم فمرضوا ونظير سئوت كقوله شعر
 واعلم قيعام المرء ينفعه + وان سئوت ياتي كل ما قيل
 ونظير قد قوله تعالى ليعلم ان قد ابغوا ونظير حرف لنفي قوله تعالى ان لا يرون ان لا يرون
 اليهم وقوله تعالى يحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان فاخرج زيد علمت ان لم يخر
 زيد ثم اشار الوجه تركيب ان المفتوحة المنخفضة بقوله الضمير اي ضمير الشان المستتر اي المقدر
 اسم ان المفتوحة المنخفضة والجملة الواقعة بعد اخبارها اي خبر ان وانما وجب دخول حد هذه
 الحروف الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذا ليكون عوضاً عما زال عنها من حد واحد
 نونها وليفرق احد الثلاثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجد اما النفي فيفرق
 بينهما من حيث المعنى لانه وان عنى بحرف النفي الاستقبال في المنخفضة اذ لا يجوز
 الاجتماع بين حروف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ

ولم يجد ها
 مع قوله اعلم
 ان سئوت ياتي قاعده
 مقام مفعول اعلم
 وعلم المرء ينفعه جملة
 معترضة واليغني واعلم
 ان كل ما تعلق به
 القدر من الخبر وانما
 فهايات لا محالة
 اي السين وسئوت
 قد امرولى غلام سئول
 مرحوم

له اي الفعل
المنفَع ١٢ امرئى علم قول
منوم *

لانها ان كان المنفى منصوباً فهو المصدرية والا فمى المنخفة واسما اختبرت هذه الحروف
لا عوض والفرق لا اختصاصاً بها بالافعال فلما زال عثران وجه مشابقتها بالفعل عوض عنه
ما كان مختصاً به والمراد بالفعل المذكور بالفعل المتصرف لان الفعل الجاهل لا يجزى دخول
احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تَعَاوَى
ان يكون قد اقترب اجالهم لعدم الحاجة الى الفرق حينئذ لان المصدرية لا تدخل
على الفعل الجاهل انما قال على لفعل لان المفتوحة المنخفة اذا دخلت على الاسم
لا يجزى دخول حرف هذه الحروف عليها لانها لا تتبسج بان المصدرية لانها لا تدخل الاعلى
الفعل ولا يحتاج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف وقع
وقوع الفصل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولا يحتاج الى الفرق والتعويض مع الاسم
وكاثر للتشبيه اي لانشاء التشبيه نحو كان زيد بالاسد وقد لحي كان للشك نحو
كانت تمشى وهو اي لفظ كان مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسوة الهمزة
ونشاء من هذا الكلام سؤال وهوات الكلمة كان لما لم تكن حرفاً برأسها بل كانت مركبة
من كات التشبيه وان مكسورة الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل
تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت اي الهمزة في كان لتقدير الكاف التي
هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجر
تفتح همزة مادة ان كما عرفت لان حرف الجر لا يدخل الاعلى المفرد فتفتح ههنا عناية
للمصورة وان كان المعنى على لكسر تقديرة اي تقدير نحو كان زيد بالاسد واصله
ان زيد بالاسد ثم قد مت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر هذا ما
ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انها حرف برأسها
حلا على نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخفف اي كانت
فتلغى اي تهمل عن العمل بعد التخفيف على الاصح نحو كان زيد بالاسد لتروال بعض
مشابقتها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير الشأن بعد التخفيف كما في ان المفتوحة
المنخفة ويجوز ان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجب هو كما قال مشابقتها بالفعل
اعلم ان الفرق بين كات والكاف للتشبيه ثابت مزو جهين احد هما ان وجد الشبه
اقوى في الكاف والثاني ان كان تقتضى صدر الكلام بخلاف الكاف فانها تقع في
وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصلها لا كان

فنقلت كسرة الهززة الى الكاف وحذفت الهززة للاستدراك وهو دفع توهم نشاء عن
 كلام سابق للسامع نحو ما جاء في زيد لكن عمراً اذ جاء فان السامع اذا سمع
 هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجز زيد لم يجز عمر وقد رفع وهمه بقوله لكن عمراً قد
 جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمر وملازمة في المجمعى وعده ولهذا يتوسط
 اى يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا وثباتًا فى المعنى والمطلوب هو التغاير المعنوى
 ولد ان قصر عليه واما التغاير اللفظى فهو قد يوجد نحو ما جاء في زيد لكن عمراً اذ
 جاء قال الله تعالى وَلَئِنْ رَبُّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنْ اَكْثَرُوا النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ
 وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرًا احضرت فان فيه ليس تغاير لفظى بل هو مقصود
 على التغاير المعنوى الذى هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغى ان تعرف ان
 الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادًا حقيقيًا بل يكفى تناهيهما فى الجملة كما
 فى الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافى لفضل بل يناسبه اذ لا توان يشكروا ويجوز
 معها اى مع لكن مشددة كانت او مخففة لو او نحو قام زيد ولكن عمراً اذ لا يفرق
 بين لكن ههنا وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
 قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير جند عن حرف عطف فلا يجوز دخول
 حرف العطف على مثله وقد تخفف اى لكن فتلغى عن العمل بعد التخفيف نحو مشى
 زيد لكن بكرًا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظًا و
 معنى فاجرت مجراها فى الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد
 التخفيف ايضا وعلى هذا لوقال وقد تخفف فتلغى على الاكثر لكان اوليكون
 اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمنى اى لانشاء التمنى وهو طلب حصول شئ على
 سبيل المحبة نحو ليت هنداً عندنا وليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء ليت
 زيد قائماً بنصب الجز عين على تقدير فعل من التمنى كما اشار اليه بقوله بمعنى اتمى او
 تمتيت زيداً قائماً وهذا الفعل متعد الى مفعولين الجزان منصوبان على المفعولية
 بدليت عند الفراء واجازة الكسائى ايضاً ولكن يتقدير كان اى ليت زيداً قائماً
 فقائم على هذا المثال منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائى وهذا من مواضع
 وجوب حذف كان عند واجازة المحققون ايضاً لكن نصب الجزء الثانى على
 الحالية عندهم وهذا من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعلم من
 هذا انهم اتفقوا على اجازة ليت زيد قائماً لكن اختلفوا فى توجيه نصبه لعل

للترجی ای لتوقع امر مرجو كقوله تعالى كَعَلَّمَكُم مِّنْ حَمُونٍ وَنَبْتٍ تُرَبُّوا لِلْعِبَادِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ نَمْرُ
 أَحِبِّ الصَّالِحِينَ وَكَسْتُمْ مِّنْهُمْ كَعَلَّمَ اللَّهُ يَرْزُقُنِي صِلَاخًا قِيلَ قَائِلُهُ أَمَّا الْمُسْلِمِينَ
 ابوحنيفة رحمه الله عليه لم يبلغ ذلك المصنف به ولو بلغه لم يرض بأشد تعبير بالشاعر
 أو امر مخوف كقوله تعالى كَعَلَّمَ الشَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا وَجَاءَ الْجَزْبُ بِهَا أَي بَلَعَلَّ بِجَعْلِهَا
 من حروف الجزب وفي بعض النسخ وشك الجزب بها المحول لزيد قائم بجزب زيد هو أي مجي الجزب
 بلعل شاذ خارج عن القياس ثم الفرق بين التمتي والترجمات التمتي تستعمل في الممكنات
 المستحيلات والترجى لا تستعمل إلا في الممكنات وفي لعل أي جاء في لعل لغات أخرى
 أحد ما حل بدون اللام والثاني عن زيدون اللام الأولى لذلك وقلب اللام الثانية
 نونا والثالث ات بقلب العين الفاعل قال الله تعالى أَنهَذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ أَي
 لعلها فيمن قرأ بالفتح والرابع لأن بثبوت اللام الأولى وقلب العين الفاء واللام
 الثانية نونا والخامسة لعل بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبرد أصله
 أي لفظ لعل عن زيدون اللام الأولى زيد تفي أي في لعل اللام تصار لعل والبواقي
 من اللغات المذكورة فرع عليه ثم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرح
 في بيان حروف العطف فقال **فصل حروف العطف** حشرة الواو والفاء وثم و
 حة وأو وأما بكسر الهمزة وأمر ولا وبيل ولكن المنخفة فالاربعة الأول الفاء للتفسير
 والأول جمع الأولى وهي من الواو إلى حة للجمع أي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
 فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو للجمع مطلقا أي من غير تقييد بترتيب
 أو قران أو تراخ أو تدرج وأما قدم الواو لصلتها في باب العطف لكونها للجمع مطلقا نحو
 جاءني زيد وعمرو أي صدر الميخي عنهما سواء كان زيد المعطوف عليه متقدما في
 الميخي أو كان عمرو والمعطوف متقدما في الله تعالى وَأَدْخَلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا
 حِطَّةً وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخَلُوا الْبَابَ سُجَّدًا أَوِ الْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِلَا
 هَلَّةِ أَي بِلَا تَرَاخٍ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَوْ حَقِيقَةً نَحْوَمَا زَيْدٌ فَعَمْرُو
 وَهَذَا إِسْمَا يُقَالُ إِذَا كَانَ زَيْدٌ لِمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمًا فِي الْقِيَامِ عَلَى عَمْرٍو لِمَعْطُوفٍ
 وَكَانَ هُوَ مَتَأَخِّرًا فِيهِ عَزْزِيلٌ بِلَا هَلَّةِ أَي مَعَ وَصَلِ عَادَةً نَحْوَقَوْلِهِ تَعَالَى فَخَلَقْنَا
 الْعَلَقَةَ مَصْفًةً فَخَلَقْنَا الْمَصْفًةَ عِظًا مَّاءً وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الرَّأْسُ
 مُخَضَّرَةً وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِهَلَّةِ أَي بِتَرَاخٍ وَبِلَا وَصَلِ نَحْوِ دَخَلَ زَيْدٌ خَالِدًا فِي شَعْرِ
 دَخَلَ خَالِدٌ فِي الدَّارِ هَذَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ لِمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمًا فِي الدَّخُولِ عَلَى خَالِدٍ

الفرق بين التمتي والترجى

كذلك

حروف العطف

وبينها مهلة أي ويكون بين المعطوف والمعطوف عليه تراخ وقد يجئ ثم لمجرد التعظيم نحو قوله
 ثم ما أدركك فأيوم الدين وثمر كلاسوت تعلمون وقد يجئ زائدة عند
 الإحشاء نحو قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا وقيل أنها بمعنى اللام وحقه كتم أمثله
 في الترتيب والمهلة الآن مهلتها أي مهلة حتى أقل من مهلة ثم يكون حتى متوسطا بين
 الفاء وثم وشرطه أي شرط حتى أن يكون معطوفا أي معطوف حتى الخ لا في المعطوف عليه
 لكونها للغاية اتفق النحاة على أن حتى العاطفة يجب أن يكون معطوفا داخل في المعطوف
 عليه حقيقة حتى بحر الصبح ولا ينصب في قولك نمت البارحة حتى الصبح قال النحوي
 أن ما بعد العاطفة يجب أن يكون جزءا ما قبلها أو ما دل عليه ما قبلها واما
 البحارة فلا كثر ون على تجوز كون ما بعدها متصلا بأخر جزء ما قبلها نحو نمت
 البارحة حتى الصبح انتهى كلامه هذا التصريح يوجب أن يكون ما بعد حتى لعاطفة
 جزءا ما قبلها حقيقة ولا يكفيها الجزئية الاعتبارية وبأنه يجوز في نمت البارحة حتى
 الصبح أن يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصبح منصوبا وإنما الخ لا في جواز جزئه
 فجاز عند الجمهور دون السائر في مع جماعة وهي أي حتى تفيد قوة في المعطوف نحو
 مات الناس حتى الأنبياء وقدم الجيش حتى الأمير وتفيد ضعفا في المعطوف نحو قدم
 الحاج حتى المشاة أي قدم ركبان الحاج حتى رجالهم وأو واما أمر ثلثتها أي
 ثلث هذه الحروف مشتركة في كونها ثبوت الحكم لاحد الأمرين أو الأمر حال كونها
 لا بعين أي غير معيّنة في علم المتكلم واكتفى المصنف بما قل مما لا بد منه فلم يقل و
 الأمور وكن الفعل في غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام ما تضمنه كالتنزيه وإذا
 تنازع الفعلان نحو مرت برجل أو امرأة أي مرت بواحد منهما من غير تعيين و
 هذا في أو التي للشك واما التي للتفصيل كما في التقييما التي للابهام فإنها للسعيين
 في علم المتكلم إلا أنه يجوز أن يكون مقصودا أن يبين المعين المشترك بين جميع هذه
 الحروف الثلاثة بخلاف التفصيل الإبهام فأنها لا يجزى في أمر وجهلا سقط ما قيل
 من أنها جاءت لكل الأمرين في قوله تعالى ولا تطع منهم شيئا أو كفورا إلا أنه على تقدير
 التسليم كان كلامنا في المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فإنه غير جار في أمر وأما
 ما أجاب به بعضهم من أنها في الآية الكريمة مستعملة لاحد الأمرين على ما هو الأصل فيها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحتمال في سياق النفي فلا بد فع الاشتباه لثباتها وان
 كانت واقعة لاحد الأمرين والعموم لزم من دخول النفي لكنها ليست لاحد

بأنه وأنه

مقصودا

الامرين لا يعين في علم المتكلم وقد يجيء او بمعنى الى ولا كما مر وبعنه بل نحو قوله تعالى
 وَاَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ اَلْفٍ اَوْ زَيْدٌ وَنَحْوِهَا شَارًا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَوَعَدًا شَرَاهُمَا فِي
 الْمَعْنَى بِقَوْلِهِمَا اِنَّمَا يَكُونُ حَرْفٌ عَطْفًا اِنْقَادًا مَعَهَا اِنَّمَا الْعَاطِفَةُ اِمَّا اُخْرَى وَتَمَّ يَلْزَمُ
 ذَلِكَ تَنْبِيْهُنَّ مِنْ اَوَّلِ الْاَمْرِ عَلَى ثَبُوتِ الْحُكْمِ لِاحْتِلَالِ الْمَرْبُوحِ الْعَدْلَ اِمَّا زَوْجٌ وَاَقْدَرُ وَيَجُودُ
 بِتَقَدُّمِ اِمَّا عَلَى اَوْ نَحْوِ زَيْدٍ اِمَّا كَاتِبٌ اَوْ اَقْمَى وَيَجُوزُ اَنْ لَا يَتَقَدَّمَ اِمَّا عَلَى اَوْ نَحْوِ زَيْدٍ كَانَتْ اَوْ
 اَقْمَى ثُمَّ تَقَدَّمَ اِمَّا عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ دَخُولِ الْوَاوِ عَلَيْهِ يُوْهِمُ اَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ عَطْفٌ
 كَمَا ذَهَبَ اِلَيْهِ ابُو عَلِيٍّ الْقَارِسِيُّ وَالْقَطْرِيُّ بِكُونِهَا لِلشَّكِّ مِثْلُ اَوْ يَجُوبُ اِنَّهَا حَرْفٌ عَطْفٌ كَمَا
 ذَهَبَ اِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ثُمَّ اَشَارَ اِلَى تَحْقِيقِ مَعْنَى اَمٍّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيَانِ اَوْ اِمَّا بِقَوْلِهِ وَامٌّ عَلَى قِسْمَيْنِ
 احَدُهُمَا مُتَّصِلَةٌ وَهُوَ اَيُّ اِمٍّ مُتَّصِلَةٌ وَتَدْكِيْرُ الضَّمِيرِ بِعَتَابٍ مَا ذَكَرُوْهُ لَا تَنْبِيْهُنَّ مَعْرِضًا
 حَقِيْقَةً مَا اَيُّ حَرْفٍ يَسْأَلُ بِهَا اَيُّ بِنْدِكَ الْحَرْفِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ رَاجِعًا اِلَى مَا بَاعْتَبَرَ الْمَعْنَى عَنْ
 تَعْيِيْنِ احْتِلَالِ الْمَرْبُوحِ وَالْحَالِ اِنَّ السُّؤَالَ بِهَا يَعْلَمُ ثَبُوتَ احْدَهُمَا اَيُّ احْتِلَالِ الْمَرْبُوحِ
 كَوْنُهُ مَبْنِيًّا اَيُّ غَيْرِ مَعْيُزِيْنٍ فِي عِلْمِهِ بِخِلَافِ اَوْ وَاِمَّا اَيُّ وَهَذَا مُتَلَبِّسٌ بِهَا لِقَوْلِهِمَا فَاِنَّ
 السُّؤَالَ بِهَا اَيُّ بَا وَاِمَّا لَا يَعْلَمُ ثَبُوتَ احْدَهُمَا اَيُّ احْتِلَالِ الْمَرْبُوحِ اِلَّا مَعْيُزِيْنًا
 وَلَا مَبْنِيًّا وَتُسْتَعْمَلُ اَيُّ اِمٍّ مُتَّصِلَةٌ بِثَلَاثِ شُرُوْطٍ اَلْاَوَّلُ اَنْ يَقَعَ قَبْلَهَا
 اَيُّ قَبْلَ اِمٍّ مُتَّصِلَةٌ هَمْزَةٌ اَيُّ هَمْزَةٌ اِلَّا سْتَفْهَامٌ دُونَ هَلْ لِاَنَّ الْهَمْزَةَ غَرِيْبَةً
 فِي اِلْتِفَافِ الْمُرَادِ بِالْهَمْزَةِ اَعْمَمًا اَنْ يَكُوْنَ لَفْظًا نَحْوًا زَيْدٍ عِنْدَكَ اَمَّ عَمْرٍ وَاَوْ تَقْدِيْرُ
 كَقَوْلِ الشَّاعِرِ لَعَسَى مَا دَرَى وَاَنْ كُنْتُ دَارِيًّا - يَسْبَعُ رَمِيْرًا بِحِجْرٍ مَبْنِيًّا
 اَيُّ اَيُّ سَبْعٌ بِخِلَافِ اَوْ وَاِمَّا فَانَّهُ لَا يَلْزَمُ اَنْ يَقَعَ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ وَالشَّرْطُ التَّالِيٌّ لَهَا اَيُّ
 الْمُتَّصِلَةُ اَيُّ يَقَعَ بَعْدَهَا لَفْظٌ مِثْلُ مَا اَيُّ مِثْلُ لَفْظِي الْهَمْزَةِ اَيُّ يَقَعَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ اَعْنَى اِذَا كَانَ
 بَعْدَ الْهَمْزَةِ اِسْمٌ مَفْرُوحٌ فَكُنْ لَكَ يَكُوْنُ بَعْدَ اِسْمٍ مَفْرُوحٍ كَمَا قُرِئَ مِثَالُ وَاَنْ كَانَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ
 فَعَلٌ اَيُّ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ فَكُنْ لَكَ بَعْدَهَا اَيُّ يَكُوْنُ بَعْدًا مَوْجَعٌ نَحْوًا زَيْدٍ اَمَّ قَعْدٌ وَكُنْ اِذَا
 كَانَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ فَكُنْ لَكَ يَكُوْنُ بَعْدًا مَوْجَعٌ اِسْمِيَّةٌ نَحْوًا زَيْدٍ عِنْدَكَ اَمَّ عَمْرٍ
 بِخِلَافِ اَوْ وَاِمَّا فَانَّهُ لَا يَلْزَمُ فِيْهَا اَنْ يَلِيَهَا لَفْظٌ مِثْلُ مَا يَلِي الْهَمْزَةَ وَاِذَا كَانَ كَذَلِكَ
 فَلَا يَقَالُ اَرَايْتَ زَيْدًا اَمَّ عَمْرًا بَدَلًا وَنَالِ الْفَعْلَ بَعْدًا مَوْجَعٌ اِسْمِيَّةٌ اِلَّا اَنْ اَمَّرَ فِي هَذَا
 التَّرْكِيْبِ لَا يَلِيهَا لَفْظٌ مِثْلُ مَا يَلِي الْهَمْزَةَ لَاقًا يَلِيهَا اِسْمٌ وَيَلِي الْهَمْزَةَ فَعَلٌ فَلَا
 يُوْجَدُ الشَّرْطُ الْمَذْكُوْرُ فِيْهِ فَلَمْ يَجْزِ هَذَا اِمَّا ذَهَبَ اِلَيْهِ الْمَصْرُوحُ وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ
 الشَّيْخُ ابْنُ حَاجِبٍ وَذَهَبَ سَيْبُوِيَّةٌ اِلَى اَنَّهٗ جَائِزٌ حَسْرًا لِعَلَّه اَعْتَبَرَ بِالْمَعْنَى

رَمِيَتْ

تعیین

اذ المعنى رايت زيد امر ايت عمراً وآلا وجدان يقال زيد رايت امر عمراً الا زيد امن اول
 الامر بات المطوب تعيت احدها ولم يجز زيد عندك امر عمر بغير الهمة الرفع الشد وذو
 الشرط الثالث ان يكون احدهما من المستويين محققاً اي ثابتاً عند المتكلم
 مبهماً وانما يكون الاستفهام اي استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين اي عن طلب التعيين
 احدهما مستويين بعد تحققه مما عند الاذن لك اي فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم
 بثبوت احدهما مستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب امر اي جواب هذا القول اي
 ما يسأل بها بالتعيين اي تعيين احدهما مستويين لان الاستفهام عندون نعم او لا عدم
 افادتها للتعيين فاذا قيل ان زيد عندك امر عمر فاجابه اي جواب هذا القول بتعيين
 احدهما يقال في الجواب زيد او عمر ولا يقال نعم او لا بخلافه فاذا سئل بل او اقا مع الهمة
 فاذا قيل اجاءك زيد وعمر واوجاءك زيد فاعمر ويصح جوابها بنعم او لا لان المطوب
 بالسؤال ان احدهما لا بعينه جاءك والثاني منقطعة وهي ما يكون بمعنى بل مع الهمة اي
 للاضراب عن الاقل والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يحى مجرد الاضراب اذا كان ما بعد
 مقطوعاً به كقوله تعالى امرنا خير من هذا الذي هو هين اذ لا معنى للاستفهام ههنا
 او كان ما بعدهما مشتقاً على حرف الاستفهام كقوله نعم ام هل تستوي لظلمت والتور كما
 رايت شجراً اي صورة من بعيد قلت بعد فبينما انما اي الشجر وتانيت الضمير باعتبار
 الصورة لا بل على سبيل القطع اي على وجه اليقين لانك اذا رايتها اعتقدت انها ابل
 بلا شك ثم حصل لك شك انما اي الشجر شاة لانك اذا قربت منها علمت انها
 ليست بابل واعرضت عن الاخبار فقلت بعد لك شك في كونها ابل ام هي شاة تقصد
 الاعراض عن الاخبار الاول وهو انما لا بل والاستينات اي الابتداء بسؤال
 آخر وهو انما شاة معناه اي معنى قولك ام هي شاة بل هي شاة ام شى اخر واعترض
 على قولهم لا بل ام هي شاة بانه عطف الانشاء على الاخبار وقد تفقوا على عدم جواز
 هذا العطف واجيب بان استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار وفيه
 نظر لا يصح ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف
 الكلام في عدها منها فالصواب ما اجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على
 الاخبار يتاويل القصة ويجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب واعلم ان المنقطعة
 لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله انما لا بل ام هي شاة او في الاستفهام نحو
 عندك زيد ام عمر وسألت اولاً مفعول في القول سالت في زماناً سابقاً ووقتاً ماضياً

عن حصول زيد نقرأ ضربت عن ذلك السؤال الا وان اخذت اى شئت في السؤال الاخر
 عن حصول عمر وولا وبل ولكن جميعها اى جميع هذه الحروف الثلاثة مشتركة في كونها
 لثبوت الحكم لاحد الامر بمعنى اى حال كون ذلك الاحد معيناً عند المتكلم ام لا
 فلنفع ما وجب اى ثبت من الحكم الاول اى المعطوف عليه عن الثاني اى المعطوف فيكون
 الحكم ههنا ثابتاً للمعطوف عليه ومن المعطوف نحو جاء زيد لا عمر ولا لا يعطفها الا في
 الايجاب فلا يجوز ان يقال ما جاء زيد لا عمر ولا يحسن معها اظهار العكس نحو ما جاء زيد
 لا جاء عمر لئلا يشتبه بالدعاء ولا يعطف بها الا الاسم والعطف على مضاف بها نادر ما
 وقعت بعد غير نفي لتأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين وبل للاضرب اى لا اعز
 عن الاول موجباته اى او مضمياً يعنى لصف الحكم عن الاول اثبات للثاني على عكس النحو
 جاء زيد بل عمر ومعناه بل جاء عمر اى المنسوب اليه المجهى وهو عمر ونحو ما جاء زيد
 بل عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر ووج يكون بل للاضراب عن نفي مجيئ زيد
 الى اثبات مجيئ عمر ومعناه عند ملير بل ما جاء عمر وهي حينئذ يكون لبيان
 نسبت اليه عدم المجهى في عطف الجمل بمعنى ترك الولى والاخذ في الثانية نحو قولنا
 امر يقولون اقترب بل هو الحق من ربك ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات فلا
 يجوز ان يقال اقام زيد بل عمر ولكن الاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك عند
 ههنا ويلزمها اى لكن النفي فلا يستعمل بل نه لا نه للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
 ويكون النفي اقبالها نحو ما جاء في زيد لكن عمر جاء او بعد هانحو قام بكر والكنز خالدا لم يتم
 تفصيل لمقامات الكنا في عطف المفرد على المفرد لزم ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
 لكن عمر وجاء وما رايت احد الكنا عمر اريت وهي ح نقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي عن الاول
 واذا عطف الجملة على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها وبعد ها وهي ح مثل بل في
 اتيانها بعد النفي والايجاب نفي ما بعد هانحو ما جاء في زيد لكن عمر قد جاء وجاء زيد لكن
 عمر لم يجيئ ففي جميع الصور لا تستعمل لكن زيد ون النفي ثم ما فرغ عن بيان حروف العطف شرع
 في بيان حروف التنبيه فقال فصل حروف التنبيه ثلاثة قل بعض المحققين الظاهر انها
 ليست حروف المعاني بل هي صيغ وضعت لغرض التنبيه فالايق ان تجعل من قبيل حروف
 الزيادة الا بفتح الهزلة وتخفيف اللام واقا بفتح الهزلة وتخفيف الميم وهما صنعت اى هذه الثلاثة
 لتنبيه المخاطب وايضا ظه قبل شرع في الكلام لئلا يفوته اى المخاطب شي من الكلام
 الذي يليه المتكلم اليه ولا يغفل عنه ويتمكن في ذهنه ولذلك

حروف التنبيه

سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هتق الحروف الا في صل الكلام سكوها المتصلة
 باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين استعمال اشارة
 فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى ان تنزلوا او اذعوا والاصل انتم هولا فالا واما
 لا تدخل على الارجح لانهما وضعتا لتأكيد مضمون الجملة فتفتح بهما الكلام لا يقاظ السمع
 اول تنبيهه عليه فلا تدخل على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى ان تنزلوا
 هم المفسدون وكقول الشاعر شعرا والذى ابكى واضحك والذى * امات
 واجم والذى امره الامر * البيت لا في لحن الهدى في تقسم بالله تعرف واما للتنبيه في الواو
 للقسم والباقي من الكلام صلوات الموصولات والاستشهاد على والتنبيه دخلت الجملة
 الاسمية او فعلية نحو الا لا تفعل واما لا تضرب والثالث اى الحرف الثالث من حروف
 التنبيه وهو ما تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو هازيد قائم او فعلية نحوها
 افعل كذا والمفرد اى تدخل على المفرد الذى يكون استعماله اشارة نحو هذا وهو اذع وكذا هذا زوها تاد
 فهذه الحروف وثلاثها تدخل على الجملة كلها تدخلها خاصة على المفردات من اسماء
 الاشارة ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال
فصل حروف النداء خمسة يا ويا وهيا وياى والهمزة المفتوحة قاي بفتح الهمزة وسكون
 الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للقريبى لنداء القريب ويا وهيا يستعملان للبعيد
 اى لنداء البعيد ويا اعمها اى اعم جميع حروف النداء كما نشره بقوله اى يقع للقريب والبعيد
 وفي بعض النسخ ويا لهما وللمتوسط فان قلت ينبغي ح ان لا يقال يا الله ويا رب
 لا لله تعالى اقرب اليه من جيل لوريد قلت انما ذكر يا في اسم الله سبحانه
 استقصارا من القائل واستبعاد العزم مظان القبول ثم اعلم ان يا كما ان اعمها
 بحسب المعنى كذلك اعمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفا او من كورة و
 لا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادى باسم الله تعالى واسم المستغاث الا بها
 ولا يندب الا بها او بواو قد صرحا حكم المنادى في تسع الاسماء لا تعاد ثم لما فرغ
 من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل**
 حروف الايجاب ستة نعم ويلي واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بفتح الجيم
 وسكون اللام وحاير بكسر الراء وقد تفتح واى بكسر الهمزة وتشديد الميمون اقا نعم فمنع
 اربع لغات فتح التون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون و
 العين وانهم يقلبون العين المفتوحة حاء فلتنقىير كلام سابق له لتثبیت مضمون

حروف النداء

حروف الايجاب

مثبتاً كان الكلام السابق ومنفياً استفهاماً كان او خبراً فهو في جواب اقام زيد بمعنى قل زيد
 وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بل يخصص بايجاب ما نفى قبله اي باثبات ما نفى
 الكلام السابق يعني انها تنقض نفياً سابقاً وتصيرون اثباتاً سواء كان ذلك النفي استفهاماً
 اي متصله باداة الاستفهام كقوله تعالى الست برتكم قالوا بلى فمعنى بلى في باب
الست برتكم بل انت ربنا وخبر كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام اي زيد و
 ينبغي ان يعلم ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب النفي السابق لا يشمل
 نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتاً كان او منفياً وان كان المراد
 به اثبات ما قبلها اي تقرير قبلها او تثبيته اثباتاً كان او نفياً لا يشمل بلى لانها
 ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان اشمل واي للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها
 تأتي لتصديق الخبر ايضاً وذهب ابن مالك الى ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف لما
 ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب روي عنهما القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من
 غير ان يصرح بفعل لقسم بعدها كما اذا قيل هل كان كذا قلت في جوابه اي والله ولا
 يقال اي اقسمت والله وجاء اي الله بحذف حرف القسم وضرب الله الا اذا كان
 قبله ها التنبيه نحو اي ها الله ذال انه حينئذ حجر ولا غير لنياً بترها من باب الجار وفي
 اي ها الله اذا كان حجر ذاعزها التنبيه ثلثة اوجها احد ها حذف الياء
 لا لتقاء الساكنين والثاني فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين ونخفة الفتحة والثالث الجمع
 بين الساكنين مبايعة في المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من التحريك والحذف
 وان كان يلزم لتقاء الساكنين على غير حد ها لكونها في كل تنبيه اجراء لهم اجرى كل تنبيه
 فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حد ها وهذا ايضاً من خصائص لفظ الله واجل وجير
 وان ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتاً او منفياً
 فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت في جوابه اجل او جيرا وان اے
 اصداقك في هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان
 نعم في الاستخبار احسن وجير في الخبر وقيل ان جيرا اسم قسم للعرب فيقال جيرا
 لا فعلت كذا بمعنى حقاً وقيل معناه الاعتراف والاقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
 ان لتصديق الدعاء ايضاً كقول ابن زبير حين جاءه اعرابي فسأله شيئاً فلم يعطه
 فقال الاعرابي لعز الله ناقة حملتني اليك فقال ابن زبير جوا بلان وراكها اي

فوائد الزیادة

له وهو قطعة من الشعر والبیت بقائه وهو ما اقتضی بوجه مقسمه كان طبیة نه طونا ضل لسلا
واهبو شاعرا
ای صمیم
ای الطری مزاد لاق شجرة السلم

لعل الله تلك الناقه وراكبها ثم لما فرغ عن بيان حروف الإيجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
فصل حروف الزيادة سبعة وان دقا ولا من والباء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير
به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعدمه متساويين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
بالزيادة ابداً بمعنى انها حيث وقعت كانت زائدة بل لها قد تنصف بالزيادة او من شأنها
ان تزداد بمعنى انه اذا زيدت زيادة حرف في الكلام زيدت حرف منها ولهذا سميت بحرف
الزيادة وتسمى حروف الصلته ايضاً والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد والفصاحة
او كلاهما او غير ذلك فان بكسرة الهمزة وسكون النون والفاء للتفسير تزا
زيادة حاصلة مع ما التافية كذا في التأكيد النقي نحو ما ان زيد قائم وكقول الحسان
شعر ما ان مدحت محمد ^{عليه} السلام بمقالتي ولكن مدحت مقالتي ^{عليه} السلام وقال
بعضهم انها ان التافية دخلت عليها ما التافية لتأكيد النقي هذا ضعيف لكرهتهم اجتماع
حرفين اصليتين بمعنى واحد لهذا يجوز ان يقال ان لزيد ولا يا الرجل وتزادان مع ما
المصدر رية قليلا نحو انتظر ما ان يجلس الاميرى قد جلوس الاميرى وكن اتزادان مع ما
الاسمية كقوله تعا ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيده ومع الالتئيب نحو الان قلم
زيد وتزادان مع ما الكينية نحو ما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة وسكون النون
تزداد زيادة حاصلة مع ما كغير اقول تعالى فلما ان جاء البشير قال في المضار ان قد
تكون صلته ما نحو فلما ان جاء البشير وقد تكون زائدة كقوله تعا وما لهم ان لا يعذبهم
الله اي لا يعذبهم فجعل لواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع زيادة
ان لم يبد كروه وتزادان بيزلوا والقسم المقدم عليها نحو والله ان لو قست قت وتزادان مع
كاف التشبيه قليلا نحو قوله كان طبیة وما تزداد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي واى و
ايمان واين واى شرطيات اي حال كوز هذه الكلمات ادوات الشرط وقيل حراز عسا اذا
لم تكن شرطيات فان ما تزداد مقمما وارجاع استعمالها على وجهين كما تقول اذا صحت
صحت وكن البواقى نحو متى ما تخرج اخرج وايا ما تضر تضر قال الله تعا اياما تن عوا
فلة الاسماء الحسنى وايمما تجلس اجلس وقوله تعالى افا تزينن ولما تن هب تبريك
ولما تنخافن ويلزم في فعل ايمان التأكيد فاليكوز الفعل ولي بالتأكيد من حيث
انه المقصود من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بلا نون التأكيد قليلا وتزاد ما بعد
بعض حروف الجر سماعاً نحو قوله تعالى فيما رحمة من الله وعما قليل ومما
تخطيا ايتهم اغير هو اوانما قال وبعد بعض حروف الجر لا انها تزداد

له في من ا
المثال كلمة ما زائدة
وكلمة غير مضاف
الى جرم اعضبت
من غير جرم

بعد جميع حروف الجر وجاء زيادة ما مع المضاعفة قلت نحو قوله تعالى ما اقلكم تنطقون ونحو غضبت
من غير ما جرم وقيل ان بعد حروف الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد ها بدل
منه ولا تزداد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف الكائنة بعد لنفي سواء كان النفي
لفظا نحو ما جاء في زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فان الغير بمعنى لا النافية وكذا تزداد بعد لنهي نحو لا تضرب زيدا او لا عمرا وتزداد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى فامنعك ان لا تسجد وتزاد الا قبل القسم على قلة
وان اكثر من يادتها قبل القسم الذي كان جوابه نفيًا للاشعار بان جوابه نفي لا والله لا فعل
نحو قوله تعالى لا قسم بمعنى القسم والستر في زيادتها التنبي على ظهور القضية بحيث يستغنى
عن القسم فتبر ذلك في صورة نفي لقسم وجاء زيادتها مع المضاف على لشدن ذلك قول
في بئر لا حور سري وما شئنا الحور الهلاك اي فلان في بئر الهلاك سر وما علم واقام
الباء واللام فقد ذكرها اي ذكرنا في حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها واما كازيادة
من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خصن يا قربا بالذ كرو لم يذ كرز زيادة الكاف ان ما
الكافة عن العمل يستحقان يجعل من الحروف الزائدة وكذا اما انهم لم يجعلوها من الحروف
الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كفا ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل الكافة وكفا
حيث واذا عن الاضافة وتصحيح كونها مجازين ثم لما فرغ عن بيان حروف الزيادة شرع في بيان حروف
التفسير فقال فصل حرف التفسير سقط نون التنبي للاضافة اي بفتح الهجزة وسكون الباء وان
بفتح الهجزة وسكون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال
الحديثي ويعر بلعشر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكي اي عاطفة وفيه نظر لان
ما بعد ها يبين ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة فاي يفسر مبهما مطلقا سواء كان مفردا كما
تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القرية اي هل القرية او جملة كما تقول في تفسير قطع
النضاي مات وان انها يفسر بياي بلفظ ان فعل متلبس بمعنى القول كالأمر والنداء والكتابة
ونحو ذلك فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناها ان
يا ابراهيم وامر تمان اقم وكتبت اليهان اكثر من الفعل لواقع بعد ان يكون مفعوله العا
هو تفسير مقدرا في الغالب فمعنى قوله تعالى وناديناها ان يا ابراهيم اي ناديناها بشئ او بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول لعام المقد وهو شئ او بلفظ وقد يكون مفعول
العا هو تفسيره مفعولا نحو قوله تعالى واوحينا الي ابيك ما يوحى ان قد فيه فاذا لم يفسر بان الفعل قد
القول ولا القول الصريح فلا يقال قلت له ان كتب اذ هو اي قلت لفظ الصريح لا معنى اي معنى القول

التفسير
حرف

المصدر
حروف

واما في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا للقول وبيلغي
ان يعلم ان ما بعد ان المفترقة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بعد ان لا يحتاج من جهة
للتفسير اليهم فقد رفقوا بغيره واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العلمين ليس ان فيه مفترقات
قوله ان الحمد لله رب العلمين خير للمبتدأ المقدم فاي اعلم استعماله من ان لجواز ان يفسر بها
ما ليس في معنى القول وما فيه معنى القول ولفظ القول الصريح وقال ابن مالك الغالب في
اى ان تكون تفسير الغير معين ثم ما فرغ عن بيان حرفي لتفسير شرع في بيان حروف
المصدر فقال فصل حروف المصدر اى الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر في الاضافة
بادنى فلا يستعمل ثلثة و زاد بعضهم كى و طو في حروف المصدر ما وان بفتح الهنزة وتخفيف النون
وان بفتح الهنزة وتشديد الين والنون ما وان للجملة الفعلية اى يختصان للجملة الفعلية
فانما لا تدخلان الا عليها فتجعلانها في حكم المفرد فما كقولها تعالى وضائق عليهم الرحمن
بما رحبت اى برحبها بضم الراء مصدر رحب على وزن كرم ومعناه الاتساع
وكقول الشاعر شعريس المرعما ذهب الليالي وكان ذهابها بمنزلة ذهابها اى خرابها
وان نحو قوله تعالى فما كان جواب تومرا لان قالوا اى قولهم وان للجملة الاسمية اى يختص
للجملة الاسمية فانما لا تدخل الا عليها فتجعلانها في حكم المصدر لخبارها نحو علك انك
قائم اى قيامك لوفى معناه ان امكن نحو عجبني ان زيد اخوك اى نحو ذة زيد لك فان تعاد
قد رت الكون نحو قولهم ولوات فاني الارض من شجرة اقلام اى لو ثبتت كور فاني الارض
وهذا عند سيبويه واجاز غيره بعد المصدرية الجملة الاسمية ايضا فمما علم ان اختصاص
ان بالجملة الاسمية اذ الم يكن مخففة ولم تلحقها ما الكافة وانما اذا خففت او كفت فيجوز
فيها الاسمية والفعلية ثم ما فرغ عن بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التخصيض فقال
فصل حروف التخصيض حروف تدل على تخصيض الفعل تحريضه اربعة هاء واو وواو وواو
اي اى هذه الحروف صدر الكلام لانها تدل على نوع من انواع الكلام فوجب التصدير بها ليحل
في اول الامرات كون الكلام من ذلك ومعناها اى معنى هذه الحروف وحث وطلب على الفعل
ان تدخلت على المصدر نحو هلا تا كل قال الله تعالى لوما تا تينا بالملكه ومعناها
لوما وتغيير اى تنديم وتوبيخ على ترك الفعل ان دخلت على الماضى نحو هلا ضريت زيد
وجنث اى حين اذا دخلت على الماضى لا يكون معناها تخصيضا الا باعتبار افا من
الفعل ولا تدخل حروف التخصيض الا على الفعل لان التخصيض والحث انما يتعلق بالفعل
ثم ذلك الفعل فان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان

تكون الكلام من ذلك النوع الى
حروف التخصيض

قد لا يتأويل وقد تجيء قد في الماضي للتأكيد مجردة عن تقريب اذا كان ما دخل عليه
 قد جواباً لمن يسأل ويقول هل قام زيد تقول جواباً له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
 قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على مضارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد
 يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعا قد يعلم الله
 الذي يرسلون منكم لو اذ او قد تجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
 كقوله تعز قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينها اي بين قد وبين الفعل اي وبين
 فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد لعمرى بت ساهراً وقد يحذف الفعل
 بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر شعراً قد الترحل غير ان
 ركبنا ما تنزل برحالتنا وكان قد نى وكان قد لتلبيت للتأبغة وقوله افعل
 ما ضرب على وزن علم بمعنى قرب ويروى انف معناه واحداً اي قريبا تحالنا الا ان الابل
 التي يسير عليها تنزل اي تذهب برحالتنا فكانت الشان انما ذهبت برحالتنا لصحة معنا
 على الارتفاع ثم لما فرغ عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال فصل حرف الاستفهام الهزرة
 وهل ولها اي لهذا الحرف في الكلام لا يمتد خلاصاً على احد انواع الكلام وهو الاستفهام
 فوجب التصديق بهما ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع تدخولان اي وهما
 تدخولان على الجملة الاسمية والفعلية نحو اريد قائم في الجملة الاسمية وهل قام زيد في
 الجملة الفعلية وقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها اي حول الهزرة
 وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها
 على الفعلية اكثر اذا الاستفهام بالفعل او في الاسم ولهذا كان تقديراً لا اسم بعد
 الهزرة فاعلاً اذا كان بعدها فعل حسن من تقديراً مبتدأ كما تقول زيد قائم ثم
 اراد ان يبين ما يكون الهزرة به اكثر التصرف في الاستعمال منهل بقوله وقد تدخل الهزرة في
 مواضع من الكلام التي لا يجوز دخولها فيها اي في تلك المواضع وهي ربعة احدها ان تدخل
 الهزرة على الاسم مع وجود الفعل نحو اريد اضربت ولا يجوز ان يقال هل ضربت والثاني
 ان تستعمل الهزرة للدنكار نحو اضربت زيداً وهو محوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيداً
 وهو محوك والثالث ان تستعمل مع ام المتصلة نحو اريد عندك ام عمر ولا يجوز ان
 يقال هل زيد عندك ام عمر والرابع ان تدخل الهزرة على حرف العطف نحو او ممن
 كان واقم كائناً وأتم اذ اما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم تكن بمعنى الهزرة
 اما اذا كانت هل بمعنى الهزرة فهي تدخل على حرف العطف مثل الهزرة موافقتها

وكان
 حرف الاستفهام

اياها ولا تستعمل هل في هذه المواضع اى المواضع الرابع المذكورة اقا في الموضوع الاول
فلكون هل في الاصل بمعنى قد تختصه بالفعل كقول تعاهل اتي على الدنيا اى قد اذنا
ووجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق ومالت اليه ولم تصل بغيره واما اذا لم تجد
الفعل بعد ها فصيرت ذاهلة عنه فلا يقم هل زيد خرج وهل زيد ضربت كما يقم زيد
خرج وقد زيد ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز بعد وجوب الفعل ههنا واما في الموضوع الثالث
فلا ت هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واما في الموضوع الثالث فلا يختص اصله بالمتصلة
بالهزة لكونها الاصل واما في الموضوع الرابع فلا ت الهتواصل في الاستفهام كما مر انفا وكونها
اخصر من هل وذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم ما ذكرت الهزة اعم تصرفا في الاستعمال
هل والى ما يتنازع وجرد حول الهزة في المواضع الاربع المذكورة و هل اشار بقوله ههنا في
مسئلة دخول الهزة فيما لا يدخل فيه هل بحث اى كلامه وبيان يوجب دخول الهزة واستعمالها
في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكها في كونها حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
الى المدخل التي تكون هل مختصة بها فانها تختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهزة
فيها ايضا وهي ان حروف العطف قد تدخل على هل وز الهزة كقوله تعرف هل انتم شاكرون
وهل يهلك الا القوم الفاسقون ويقرب منه اذك تقول ان كرمك فهل تكرمني انقول
هل تكرمني وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الى ويحيى هل وسائر كلام الاستفهام بعد مولا
الهزة بعد ها قال الرضى وتختص هل بحكمين دون الهزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعا
هل ثوب الكفار اى لم يثوب وقولهم هذه بنتك فهل جزيتك يا عمر واقادتها فائدة النجا
حتى جائن يحيى بعد ههنا الا قصد الايجاب كقول تعا هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان تدخل لباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرفات
في هل انها اكثر تصرفا في الاستعمال من الهزة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر وجب ان
عزيبان حرفي الاستفهام شرع في بيان حرف الشرط فقال فصل حروف الشرط ثلاثة
ان بكسر الهزة وسكون النون ولو واما بفتح الهزة لها اى هذه الحروف صدرت من الكلام اذكرنا
فيما سبق ويدخل كل واحد منها على متلك الحروف على الجملة اسميتين كانتا و فعليتين
او مختلفتين لا يخفى ان هذا التعميم لا يستقيم في انج ولو حيث لا يجوز دخولها على
الجملة اسميتين بل يجب دخولها على الجملة الفعليتين وهو ينافي
قوله فيما بعد ويلزمها الفعل لفظا او قد يران للاستقبال وان دخلت الماضي
على الماضي وان هذه للوصل نحو ان زرتنى اكرمك واما قولهم

الى وهو كونها
بمعنى قد المختصه
بالفعل "مولوى
غلام رسول مريم
على واشتاق
مولوى غلام رسول
مريم كقولها
اصلا في الاستفهام
مولوى غلام رسول
مريم كقولها
على اى كونه
مولوى غلام رسول
مريم
اى ما جزا على
الاحسان
مولوى غلام رسول
مريم
الشرط
حروف

ان کرمتی الیوم قد اکرمتک امس عمول علم معنی ان اکرمتی الیوم یکون سبباً للاخبار بیدن لک و
 لوللماضی وان دخلت علی مصراع نحو لو نورد فی کرمتک قال الله تعالی و یطیعکم فی کثیر
 من الامر لعنتم ای لو قمتم فی الجهد الهلاک وقد تجئی بمعنی ان نحو قوله تعالی ولا منة
 مؤمنة خیر من مشرکة ولو اجبتکم وقد تجئی بمعنی ان التا صبة نحو قوله تعالی و
 لو تد هین فید هینون و لغیر نظیر فی القرآن و یلزمها ای رد و لو الفعل سواء کان لفظاً کما قر
 نظیره او تقدیراً نحو ان انت زاعری فانا اکرمک تقدیراً ان کنت زاعری فانا اکرمک فلما حین
 الفعل صا الضمیر المتصل منفصلاً قال الله تعالی ان احد من المشرکین استجارک ان استجارک
 احد ولو انتم تمکون ای دلو تمکون فاحد وانتم من فوعاز بانها فاعلان لفعلین محذوفین
 یفتسهما الفعل لظاهرهما علم ان ان لا تستعمل الا فی الامور المشکوکة المحتملة کما مر نظیر فلا یقر
 ان تک اذ طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها لیس من الامور المشکوکة
 المحتملة و انما یقال ان تک اذ طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل فی الامور المقطوعة بها طلوع
 الشمس منها ولو تدل علی نفی الجملة الثانية بسبب نفی الجملة الاولى بقوله تعالی لو کان فیها الیهة الا الله فاستأ
 فان لو ههنا تدل علی انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتفی واستعمالها بهذا المعنی
 هو اکثر المتعارف وقد تجئی لاثبات الثاني علی تقدیر وجود الاول وعدمه نحو نعم
 العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعض فان نفی العصیان لازم لنفی الخوف کما هو لازم
 لوجود الخوف ونحو لو اتیتی لا کرمتک ای لا کرامی ایتک ثابت سواء اکرمتک و اهننتی
 و اذ وقع القسم فی اول الکلام و تقدم ای القسم علی الشرط یجب ان یکون الفعل لذی حد
 علی حرف الشرط ما ضیاً سواء کان الماضی لفظاً نحو والله ان اتیتی لا کرمتک
 او معنی بان یدخل لم علی المصراع نحو والله ان لم تاتنی لا یجر تک و انما و یجب ان یکون
 مدخول حرف الشرط ما ضیاً لانه ما امتنع عملها فی الجواب بوقوع جواباً للقسم کونه
 ما ضیاً فی الشرط لئلا یعمل فیما یضرب لیتوافق فی عدم العمل حیثین ای حیث اذا کان القسم
 فی اول الکلام و تقدم علی الشرط تکرر الجملة الثانية فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاء الشرط
 لانه یلزم ان یکون الجواب مجزواً و غیر مجزوم وهو مستحیل و تكون فی المعنی جواباً للقسم
 الشرط جمیعاً اما کونه جواباً للقسم فلا کوز الیهین علیها کونه جزءاً للشرط فلا کوز و مشروطاً
 بالشرط فلذک ای فلاجل ان الجملة الثانية تکرر حیثین فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاء الشرط
 و جب فیها ای فی الجملة الثانية ما یجب فی جواب القسم من اللام و نحوها ای نحو اللام من ان اذا
 کان جواب القسم جملة موجبة و ما لا اذا کان جواب القسم جملة منقبة کما رایت ذلک

له ای ان کرمتی
 الیوم قد اکرمتک
 امس
 کما فی شرح الجوامع
 علی الکافیة
 مولانا
 غلام رسول
 صاحب
 مؤلفات
 مؤلف ۱۱۲ از ص ۱۱۲

في المتكلمين كوزن واما اذا وقع القسم في وسط الكلام يتقدم الشرط او غيره عليه جاز
ان يعتبر القسم بان يكون جوابا له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيا نحو انا نيتني
والله لا تيك وجا انك يلغى بجعل الجواب جوابا للشرط ولم يجز ان يكون الشرط ماضيا ويصير
القسم ملغى نحو ان تاتني والله ايتك واما التفصيل ما ذكره مجملنا نحو قوله تعرفتمهم شقني
وسعيدا واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم
يلزموا تعدد داما كقول تعرفنا ما الذين في قلوبهم زيغ الاية حيث لم يرد كراقا اخرى لكونها
يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان الاستحسان في تقديره اياها في العلم والصحيح
انها غير لازمة اصلا لفظا ولا تقديرا ويذكر على ذلك صحة ان يقرأ ما تا فقد فعلت
هذا ويسكت وقد تكون اما التفصيل ما اجل في الذهن ويكون معلوما عند المخاطب
بواسطة القرائن وقد تكون للاستيناف من غير ان يسبقها اجمال كما في الواقعة
في اوائل الكتب قال الرضوي قد يحذف اما الكثرة الاستعمال وانما يطرده ذلك اذا
كان ما بعدها الفاء واصل ونهيا وما قبلها متصويا او مفسرا به فلا يقال زيد فلان فضررت
ولا زيد فلان فضررت بتقديرا ما فتدقع في توجيه اقا في اوائل الكتب من قولهم بعدت الخ
بتقديرا ما فتدقع بتدبير التقدير كما ينبغي ويجب في جوابها هذا جواب سوال مقدر و
السؤال ظاهرا في جواب اما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني وانما وجب الفاء
في جوابه وسببها الاول للثاني لان ذلك يحكم بكونها كلمة الشرط وبه يستدل على ذلك
ولم يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انه يقال حيث زيد لقيت فانما اكرمه ولا انظار
كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حيزا للحيء بالفاء ظرفين جازين مجزئ للشرط ويجب
ان يحذف فعلها اي فعل اقا الذي دخلت هي عليه مع ان الشرط لا يبدل اي بشرط من فعل اي
مزان يد عمل الفعل ذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود
من التفصيل بها اي باما حكم الاسم الواقع بعدها اي بعد اقا لا الفعل نحو انا زيد
فمنطلق تقديرا اي تقديرا هذا الكلام مما يمكن من شيء فزيد منطلق عن الفعل الذي
هو الشرط وهو يكثر وحذف ايضا الجمل والمجرور وهو من شرط واقيم اما مقامها حتى بقي
اما فزيد منطلق ولما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاعل الجزاء نقلوا اي الفاعل الفاعل الى
الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزاء الاول وهو زيد بيزا و الفاء عوضا عن الفعل
المعروف لئلا يلزم التوالي بينه وبين حرف الشرط والجزء فصارا اما زيد فمنطلق
ثم ذلك الجزاء اي الجزاء الاول وهو الاسم الواقع بعد هاتان كان صلحا

له كلمة اما في هذين
الصورتين للتفصيل
الاولى غلام سويل
معلم على هذه
الصورة لا يلزم
تكرارا كما بعد
فمنطقة التفصيل
مولانا غلام سويل

للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفاً فهو اي ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله ولا اي وان
لم يكن ذلك الجزء صالحاً للابتداء بان كان ظرفاً فاعمله اي فاعمل ذلك الجزء مما يكون بعد
الفاء نحو ائتوا يوم الجمعة فزيد منطلق فمنطلق عامل في يوم الجمعة ناصبة له على لظرفية تعلم
ان النحاة اختلفوا في ان الاسم الواقع بعد قائل هو جزء من في حيز جوابها ام لا فذهب سبويه
الى انه جزء مما في حيز جوابها مطلقاً سواء كان مفعولاً او منصوباً وسواء كان بعد الفاء الجزئية او
التقديمية ولا وهو المختار عند المصنف حيث خرج بالذکر وذهب ابو العباس المتبرد الى ان
ليس جزء مما في حيز جوابها مطلقاً سواء وجد ما يمنع التقديم او لا امتناع عمل ما في حيز جوابها
فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان مفعولاً او منصوباً فزيد منطلق تقديمية كما ذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مردود كالايجاز النصب في الاول بتقديمه كقول الرافعي الثاني
بتقديمه حصل لانه غير جائز اتفاقاً وذهب المازني الى انه ان كان جائز التقديم على جوابها
بان لم يوجد ما يمنع التقديم فهو من قبيل القسم الاول والا فهو من قبيل القسم الثاني يعني انه
ليس جزء مما في حيز جوابها بل هو معمول للفعل المحذوف ونحو ايتوا يوم الجمعة فان زيد منطلق
لا امتناع عمل ما بعدها فيما قبلها لكونها مقتضية لصحة الكلام ثم لما فرغ من بيان حيز الشرط
شرح في بيان حرف الردع فقال فصل حرف الردع كذا وضعت لزجر المتكلم وردعه اي
منعه عما يتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك كذا اي ليس الامر كذلك في حاله وتبديراً
على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي انا نزلت كذا اي لا يتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس
كذلك اي كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكره من الكفار وقد يضيق
على من يكره من الانبياء والصالحين الاستطاع هذا اي وضع كلاً لزجر المتكلم وردعه
اذا جلت بعد الخبر كما مر وقد تجيء كلاً بعد الامر ايضاً اذا جاءت بعد الخبر وجيند تزكوز لنفي
الاجابة كما اذا قيل لا يضرب زيد فقلت كذا اي لا افعل هذا قط نفياً لاجابة الضرب لزيد
وقد تجيء كلاً بمعنى حقاً والمقصود من تحقيق معنى الجملة مثل ان كقوله تعالى كلاً سوف
تعلمون اي حقاً اي حيز اذا جلت كلاً بمعنى حقاً تكون كلاً اسماً لا حرفاً ويبنى
كلا حال كونه اسماً وان كان الاصل في الاسم الاعراب لكونه اي لكون كلاً هذا مشابهاً
لكلا حال كونه حرفاً لفظاً ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقاً
لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه تكون كلاً اذا كان بمعنى حقاً ايضاً كما اذا المر
يكن بمعنى حقاً كائناً بمعنى ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق معنى الجملة قوله تع

افردة

الجزء

كَلَامَاتٍ إِذَا لِسَانٌ لِيَطْغَى بِمَعْنَى إِنَّ وَكَلَامًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيَّ أَكَلَامًا كَيْفَ كَانَ
 لِإِيْتِنَاءٍ عَيْنِيًّا أَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ كَوْنَهُمَا لِلرُّدْعِ وَبَعْدَهُ حَقًّا ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ عَنِ بَيَانِ حَرْفِ الرُّدْعِ
 شَرَعَ فِي بَيَانِ تَاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ فَقَالَ **فصل** تَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ دُونَ الْمُتَحَرِّكِ
 لِإِخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمِ فَلَوْلَمْ يَقِيدْهَا بِهِ لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ تَلْحَقُ الْفِعْلُ الْمَاضِي وَأَمَّا إِسْكِنُ
 هَذِهِ التَّاءُ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ تَاءِ الْأَسْمِ وَكَوْنِهَا حَرْفًا وَأَصْلُهَا السُّكُونُ وَالْمُرَادُ
 بِالسُّكُونِ التَّامُّ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً فِي الْأَصْلِ وَإِنْ صَارَتْ مُتَحَرِّكَةً فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالْعَارِضِ فَلَا يَبْدُو
 تَاءُ نَحْوِ قَوْلِهَا تَاءُ سَاكِنَةٌ فِي الْأَصْلِ مُتَحَرِّكَةٌ بِالْعَارِضِ وَهُوَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ وَأَمَّا إِخْتِصَاصُهَا
 بِالْمَاضِي لِأَنَّهَا تَلْحَقُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَمَّا الْحَقُّ هَذِهِ التَّاءُ الْمَاضِي لِأَنَّهَا تَلْحَقُ بِغَيْرِهِ مِنَ
 الْأَمْرِ عَلَى تَانِيثِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْفِعْلُ تَحْقِيقًا وَتَنْزِيلًا كَمَا فِي أَجْمَعِ الْمَنْزِلَةَ مَنْزِلَةَ الْمَوْعِدِ وَسِوَاهُ كَأَنَّ
 اسْتَدْلَالَهُ لِفِعْلِ فَاعِلًا نَحْوِ حَضَرْتُ هُنْدٌ عَلَى صِيغَةِ الْمَعْرُوفِ وَمَفْعُولًا لَمْ يَسْمُ فَاعِلًا نَحْوِ حَضَرْتُ هُنْدٌ
 عَلَى صِيغَةِ الْمَجْرُومِ وَمَا سَبَقَ بَيَانُ مَوَاضِعِ وَجُوبِ الْحَاقِمَاتِ إِلَى الْحَاقِمَاتِ وَجَوَازِ الْحَاقِمَاتِ فِي فَصْلِ الْفَاءِ
 إِشْرَافِيهِ بِقَوْلِهِ وَقَدْ عَرَفْتَ مَوَاضِعَ وَجُوبِ الْحَاقِمَاتِ إِلَى التَّاءِ وَجَوَازِ الْحَاقِمَاتِ فِي فَصْلِ الْقَاءِ
 فَلَا تَقِيدُهَا وَإِذَا حَقَّقْنَا أَيَّ التَّاءِ السَّاكِنَةِ حَرْفٌ سَاكِنٌ وَقَدْ بَعْدَ هِيَ أَيَّ بَعْدَ التَّاءِ وَفِيهِ إِشْرَافٌ إِلَى
 أَنَّهُ لَوْ حَقَّقْنَا سَاكِنٌ قَبْلَهَا لَيَجِبُ تَحْرِيكُهَا بَلْ يَجِبُ تَحْرِيكُ ذَلِكَ السَّاكِنِ وَجِبَ تَحْرِيكُهَا
 أَيَّ التَّاءِ بِالْكَسْرِ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَأَمَّا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا لِدَفْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ثُمَّ وَجِبَ تَحْرِيكُهَا
 بِالْكَسْرِ لِأَنَّ السَّاكِنَ إِذَا حَرَّكَ حَرْفًا بِالْكَسْرِ أَوْ بِالضَّمِّ أَوْ بِالْفَتْحِ فَتَحْرِيكُ السَّاكِنِ لِأَنَّ الْكَسْرَ لِقَلْبَتِهِ يَنْسَبُ
 الْعَدَمُ وَهُوَ السُّكُونُ نَحْوُ قَوْلِ قَامَتِ الْقُلُوبَةُ فَإِنَّ التَّاءَ الَّتِي فِيهَا إِذَا حَقَّقْنَا اللَّامَ حَرَّكَتُ بِالْكَسْرِ مَا
 كَانَ هَهُنَا سِوَالِ وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ إِذَا حَزَفَ أَحَدَ السَّاكِنِينَ لِتَقَائِمِهَا فَأَمَّا وَجِبَ رَدُّ الْمَحْذُوفِ عِنْدَ
 تَحْرِيكِ التَّانِيثِ لِأَنَّ عِلَّةَ الْحَزْفِ وَهُوَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ إِذَا زَالَتْ بِتَحْرِيكِ التَّانِيثِ
 وَجِبَ رَدُّ مَا حَزَفَ فَلَمْ يَرُدَّ إِلَّا فِي مِثْلِ رَمَتِ الْمَرْأَةَ عِنْدَ تَحْرِيكِ التَّاءِ بَعْدَ مَا كَانَتْ
 الْأَلْفُ مَحْذُوفَةً فِيهِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهِيَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَحَرَّكَتُهَا
 أَيَّ حَرَكَةِ التَّاءِ لِأَنَّهَا تَوْجِبُ رَدُّ مَا أَيَّ حَرْفٍ حَزَفَ ذَلِكَ الْحَرْفَ لِأَجْلِ سَكُونِهَا أَيَّ لِأَجْلِ سَكُونِ
 التَّاءِ فَلَا يَنْقَلِبُ رَمَاتِ الْمَرْأَةَ بِرَدِّ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفِ وَفِيهِ بِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَاسْتِمَالًا لِتَوْجِبِ
 حَرَكَتِهَا رَدُّ الْمَحْذُوفِ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا أَيَّ حَرَكَةِ التَّاءِ عَارِضِيَّةٌ لِأَصْلِيَّةٍ وَأَقْعَةُ لِرَفْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ
 هِيَ التَّاءُ وَسَاكِنٌ لِحَقِّقِهَا وَالْعَارِضُ كَالْعَدَمِ فَهِيَ تَكُونُ فِي حَكْمِ السُّكُونِ إِذْ كُلُّ حَرَكَةٍ يَحْصُلُ بِمَعَارِضَةٍ
 فِي حَكْمِ السُّكُونِ وَهِيَ تَحْقِيقُ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فِي رَمَتِ الْمَرْأَةَ وَهُوَ عِلَّةُ الْحَزْفِ فَلَمْ يَرُدَّ إِلَّا فِيهِ
 لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوِ قَبْلَ الْحَوْضِ عِنْدَ تَحْرِيكِ اللَّامِ بَعْدَ مَا كَانَتْ مَحْذُوفَتَيْنِ قَبْلَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

تاء التانِيث السَّاكِنَةِ

الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضی وهو رفع التقاء الساكنين فيكون في حركه
السكون بخلاف قَوْلَا وقَوْلِيَّتْ حيث يرتد الواو فيها عند تحريك اللام لان حركة اللام في
الاصل قد حصلت في الاول باتصال ضمير الفاعل به في الثاني باتصال نون التاكيد به
كل واحد من ضمير الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي اتصل كل منها بها
فلا يكون حركة اللام فيها بالعارض وانما حدثت لالف في عا تاورقاتا وان حصلت حركة
التاء فيها باتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها حقتها كبيان ان فاعلها
مؤنث بخلاف اللام والنون في قَوْلَا وقَوْلِيَّتْ لانه من نفس الكلمة فانه لم يحجى عنه فلا يلزم
منه الواو في قَوْلَا وقَوْلِيَّتْ في نحو عا تاورقاتا واذا كان كذلك فقوله امر اي قول
العرب المرأتان رما تابدرا الف المحذوفه التقاء الساكنين ضعيف اما الحاق علامة التثنية
والجمعين في جمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا اليديل على ان ما اسند
اليه الفعل مثله كان او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا كالحاق تاء التانيث لذلك فضعيف
لانّه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيد زيد بالحاق الالف في التثنية وقاموا الزيدون
بالحاق الواو في جمع المذكر والنساء بالحاق النون في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل ضمرا
فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان قاما وزيدون قاموا
والنساء قمن وينقد ير الحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك
العلامات ضمرا لئلا يلزم الرضا اي ضمير الفاعل قبل الذكر اي قبل حركه من غير فاعله
بل تكون حرفا هي علامات دالة من اول الامل والحقت بالفعل على الحوال لفاعل من كونه
مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا كتاء التانيث الساكنة فانها ليست بضمير كتاء ضمير بيت
بالحركات الثلاث لانها لو كانت ضميرا لزم حذوها عند حجي الفاعل لظاهر اللزوم باطل
لجواز قولنا ظهرت هند في الملتزم ومثله لان بطلان اللزوم بوجود بطلان الملتزم بل هي
حرف الحقت بالفعل لما ضل على تانيث ما اسند اليه الفعل انما لم يعد تاء التانيث
المتركة من الحرف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها لانها اسم اشار الى علامتها
حرفا في لغة ضعيفة تبعالبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة
شرح في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها
لالتقاء الساكنين نحو زيد والقاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون
ولدن ولم يكن ونظائرهما قيده بقوله تتبع حركة اخر الكلمة لاجراها عنه لان
هذه النونات تكون او اخر تلك الكلمات ولم تكن تتابع حركات واخرها وانما ادج

لغة في حركاتها

نون

بن
ففيه

الحركة دون ان يقول تتبع اخر الكلمة تنبيهها على ان التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط
الحركة وقيل في وجه ادراجها من ان المتبادر من متابعتها الاخر نحو قها به من غير تخلل
شئ وهذه الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين وفيه نظر والمتبادر ههنا نحو قها
به من غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل
تنوين قاضيات الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخر تنوين لكن ينتهي اليه
التكلم وانما قلنا اخر الكلمة ولم يقل اخر الاسم ليتناول تنوين الترتيم في لفعل والجم
لالتأكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة نحو اخبر بن فاتها نون ساكنة تتبع حركة اخر
الكلمة لكنها التأكيد الفعل فلا تكون تنويها ولا في قوله لا لتأكيد الفعل حرف في دخلت على
فعل مقدردل عليه قوله لتأكيد لانه جار وجر متعلق بفعل لفظا او تقديرا وهي جملة
وقعت صفة للتنوين تقديرا لا تكون التنوين الساكنة لتأكيد الفعل او حرف عطف
والمعطوف محذوف تقديرا التنوين نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا نون ساكنة
تلتحق الاخر لتأكيد لفعل وهي اي التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام التي يمكن
وهو ما اي التنوين يبدل على ان الاسم اي الاسم الذي يدخل عليه هذا التنوين
ممكن في راسخ في مقتضى الاسمية اي انه منصرف ويسمى تنوين المنصرف ايضا
لفصله بين المنصرف والمتنوع نحو زيد ورجل قد توهم ان التنوين في مثل رجل للتذكير
وهذا غلط الا ترى انك لو سميت احدا برجل وثور او دار وجعلته علميا بقية التنوين
على حاله ولو كان للتذكير لم يثبت في الموضوع الذي يتغير من لوله فيه فعلم بذلك ان
هذا التنوين للتمكين للتذكير والثاني اي القسم الثاني من تلك الاقسام للتذكير وهو ما
اي تنوين يبدل على ان الاسم الذي يدخل عليه نكرة او معرفة فيكون تنوين التذكير هو لفارق
بين النكرة والمعرفة نحو صبه واما بغير السكون متونا اي اسكت سكوتاً في وقت قال في
الصحيح تنوين صبه للفروق بين الوصل والوقف متونا فمقتضى كلامه ثبوت قسم ساكن
للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف قال الرضي تنوين التذكير مختصة بالصوت
واسم الفعل نحو سيبويه وصبه واما صبه بالسكون غير منون واما عقيب صبه بالسكون
مع انه لا يمكن الا ان يكون بالسكون لتخصيص الصورة الخطية بالسكون فهذه
بمنزلة الاعجام فينبغي ان يُرعى ولا يُقر فمعناه اي معنى صبه بالسكون
اسكت السكوت الان اي اسكت السكوت الذي تعرفه الان اعلم انه لا يمكن

ومنه

طلب الشيء في زمان الحال ولا لكان طلباً لما يمتنع امتناعه ولو لم يفرغ الامر عن امر ولا يفرغ المحاطب
لا يمكن من المحاطب الا قد مر به ففي قوله اسكت للسكوت الا ان مسكحة فمعناه اسكت السكوت
متصلاً بـ لا ان والثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام للعوض وهو ما اي تنوين يكون عوضاً
عن المضاف اليه اذا حقت بلا اسم لتعاقبها على اخر الكلمة نحو حينئذ وساعتئذ ويومئذ
اي حين اذا كان كذا فالحين مضاف الى واو واو مضاف الى الجمله بعد ها فلما حذفت الجمله
تخفيفاً حقت التنوين باذ ليكون عوضاً عن المضاف اليه وهو الجمله المحذوفه وعلى هذا
القياس ساعتئذ ويومئذ اي ساعته اذ كان كذا ويومئذ كان كذا او الرابع اي القسم
الرابع من تلك الاقسام للمقابله وهو التنوين الذي تدخل في جمع المؤنث السالم كمسلمات
فان التنوين فيها بمقابله النون في مسلمين واللفظ التاء فيها علة للجمع كما ان الواو علة للجمع
مسلمون وليس هذا التنوين تنوين التماز كما توهم بعضهم ولا تنوين التنكيل لثبوتها في الاعلام المنعنه
من التصرف ولا تنوين العوض عن المضاف ليلان المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترتيم لمجيئه
في اخر الابيات والمصاريح فلم يبق الا كونها مقابله وهذه الاربعة المذكوره من اقسام التنوين
تختص بلا اسم قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى
ان القسم الخامس للترتيم غير مختص بلا اسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والقسم
الخامس من تلك الاقسام للترتيم وهو الذي يلحقوا واخر الابيات وانصاف المصايح اي
اخر انصاف من الابيات التي جعلت مصاريح وذلك لتحسين الانشاد فسمى بتنوين الترتيم لحسن الغناء
به ومن قال سمي به لان فيه ترك الترتيم لم يثبت على ما قلنا كقول الشاعر وهو جري شعراً قتل للومر
عاذل والعنابن * وقولون ان اصببت لقتد اصابن * وكوله اي قول الشاعر وهو روبة
يا ابتاعك او عساكن * فقول يا ابتاعك مضاف الى ابتاعك والقاع والالف عوض عن يائه وعكك بمعنى
لغلك وعساك عطف عليه وخبر لعل وعسى محذوف والتقد يرعك تجرزقا وعساك انجدة والقول الاول
مثال تنوين الترتيم الذي يدخل الاسم والفعل اخر البيت والثاني مثال لتنوين الذي يدخل على الفعل
يلحقوا اخر المصراع ومثال تنوين الترتيم الذي يدخل على الحرف قوله فليلها ان تردا الخمس هلن شعراً علم ان تنوين
الترتيم لم يوضع لمعنى من المتخابل ووضع لغرض الترتيم وليس معناه الترتيم كما ان حروف الترتيم لم توضع شئ من
للعاني بل ووضع لغرض التركيب ففي ذكر الترتيم في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة التي فيها
الموضع مسأحة وكذا اسائر التنوينات في اعتبار الموضع في بعض نساخ اذ الظاهر ان تنوين
العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابله وضعت لغرض المقابله وجعل للتنوين
دال على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابله والخامس للترتيم

يدخل

مساعدة حيث ابرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له وقد يحذف أي التنوين على سبيل
الوجوب من العلم إذا كان أي العلم موصوفاً بزاوية حال كون الابن والابنة مضافاً إلى علم
آخر نحو زيد بن عمر ووهنا ابنة بكر وأما حذف التنوين من هذا العلم طلباً للتخفيف
لطول اللفظ وكون العلم ثقيلًا وكثرة الاستعمال وتحذف الفايضة خاصة في الكتابة فصل
للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تحذف الفايضة حيث ما كانت
موصوفة بالتباسب بالبنت وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الابن إذا كان صفة لغير العلم نحو قام
رجل ابن عمر ولم يكن صفة نحو زيد بن بكر وكان العلم موصوفاً لغير العلم نحو قام زيد بن أخي
لم يحذف والتنوين في جميع هذه الصور كما اتنوين الابنة فيما ذكر لان حكمها حكم الابن الا في
هذه كما مر ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد أي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب وهي نون وضعت لتأكيد
الامر والمضارع إذا كان في أي في المضارع طلباً لأنه لا يؤكدها هذا النون إلا ما كان مطلوباً
وهي بأزاء قداي بمقابلة قداي التي وضعت لتأكيد ما مضى كما أن قداي وضعت لتأكيد ما مضى
كذلك هذا النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه هي أي نون التأكيد على
ضربين أحدهما خفيفة أي ساكنة تابدلاً نحو ضربت قدامها على الثقيلة لأنها جزء من الثقيلة
ولأن مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وإنما كانت ساكنة لكونها مبنيّة والأصل في البناء
هو السكون والثاني ثقيلة أي مشددة وهي بلغ في التأكيد من الخفيفة وهي أي الثقيلة
مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها أي قبل الثقيلة الفمطلقاً نحو ضربت ومكسورة عطف
على قوله مفتوحة ان كان قبلها أي قبل الثقيلة الفمطلقاً سواء كانت الفاضمة في التثنية نحو ضربت
أو كانت زائدة في جمع المئوت نحو ضربت لشاربتهما بنون التثنية من حيث وقوعها بعد
الالفصورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد في التخفيف وتدخل أي نون التأكيد
خفيفة كانت أو ثقيلة في الأمر أي في آخر الأمر مطلقاً معلوماً كما هو محمولاً حاضراً كان غائباً
قبل لم تدخل نون التأكيد في آخر الأمر مع أنها من حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام والقسم
وعلمها صدر الكلام فينبغي ان يدخل في أول الأمر قلنا إنما تدخل نون التأكيد في أول الأمر لأنها
لقد دخلت في الأول يلزم الابتداء بالسكون لأنها مشابهة بالتنوين ومحملة بأخر الكلمة ولا يمكن
متأخراً عن المؤكد ابتداءً لأن الحروف المذكورة لها صدر الكلام ولا انفصال بخلاف نون قاتها
تتصل بأخر الكلمة دائماً وفي النفي والاستفهام والتمني العرض جازي أي تدخل نون التأكيد في
هذه المواضع الخمسة من الأمر إلى العرض جازياً وانما تدخل نون التأكيد في هذه المواضع

نون التأكيد

أي حروف النفي والاستفهام والقسم

في كل منها أي من تلك المواضع طلبا أي لأن معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناست كيدا
 فلما دخلت عليه لتأكيد الضم وأجود الطلب في الأمر النهي والاستفهام فظاهرهما في التقى والعرض
 فلا نهما بمنزلة الأمر علون نون التأكيد تدخل في النفي وإن لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها
 له بالنهي إلا أنه قليل ولهذا لم يذكره لأن القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضررت بشد يد التو
 في الاستفهام وكيت تضررت بشد يد التو في التمني والآن تضررت بشد يد التو في العوض وقد
 تدخل أي تلك النون في القسم أي في جواب القسم والآن نون التأكيد لا تدخل في القسم وجوبا
 أي دخولها واجبا إذا كان جواب القسم مثبتا وإنما دخل نون التأكيد في جواب القسم جوبا لوقوع
 القسم على ما يكون مطلوباً وجوده وتحصيله للمتكلم غالباً فأرادوا إلى لقوم أن يكون آخر القسم خالياً
 عن معنى التأكيد كما لا يخلو وأول القسم منها هي نون التأكيد نحو والله لا فعلت كذا بتشد يد
 النون في القسم وأعلم أنه أي الشأن يخصص ما قبلها أي ما قبل نون التأكيد خفيفة كما أثقلت في جمع
 المذكور فأباً كان أو حاضر أو غير بتشد يد التو وإنما وجب ما قبل نون التأكيد ههنا أي ضم
 ما قبلها على الواو المحذوفة في ضمير الاجتماع الساكنين وهو حرف العلة وأول نون التأكيد الاكتفاء
 بالضمه وإنما لم يبق الواو على حاله مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين حائز في نون التقليل
 لأن الأول حرف مد والثاني مد غم طلباً للتخفيف فإن قيل كيف يجوز حذف الواو في ضمير
 عن اتصال نون التأكيد به لأنه فاعل حذف الفاعل لا يجوز قلت لأن سلم الواو محذوفة
 لأن الدال عليها وهو الضمة موجود فكانه لم يحذف في هذا كالأفعال في صلوات المريض بقوم ههنا
 فلا يعد تركاً كفاية بالقد المكنز والكفاية عنده كافية ويضم في التخشون لأطلده ويوجب كسر
 ما قبلها أي ما قبل نون التأكيد مطلقاً في الواو المحذوفة نحو حاضر بتشد يد النون
 وجب كسر ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة في اجتماع الساكنين وهو حرف العلة
 وأول نون التأكيد وإنما لم يبق الياء على حاله مع أن مثل هذا من اجتماع الساكنين
 جائز في النون الثقيلة طلباً للتخفيف ويجب الفتح أي فتح ما قبل نون التأكيد فيهما أي في
 عد جمع المذكور والمخاطبة وهو المفعول المذكور غائباً كما زوا حاضر أو الغائبة والمثنى مطلقاً وجمع المؤنث
 مطلقاً أما وجود فتح ما قبلها في المفعول فلا نه لوضعهما قبلها لا التبليغ لفرج بالجمع المذكور
 لو كسر ما قبلها لا التبليغ بالمخاطبة ولو سكن للمفعول اجتماع الساكنين ولم يكن غير
 الفتح تعين الفتح لأن نون التأكيد كلمة براسمها انضمت إلى أخرى ومنها عادت هم انون
 إذا ركبوها كلمة مع كلمة أخرى فتحو آخر الكلمة الأولى نحو خمسة عشر لأن الفتح أخف الحركات
 ولذا افتحو النون المشددة للتحفة وأما وجود فتح ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث فلا نه

مع أنه

ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح أو في حكم العدم لأنها غير حاجز حصين
 لأجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون الحار دنا لفتح من قوله ويجب الفتح فيما عداها أعم
 من أن يكون حقيقة كما في نحو ضربيات أو حكماً كما في إضر بنات وأسماء لا يحذف الالف في
 المثنى لئلا يلتبس بالواحد ونحو الالف وزيدت الالف في جمع المونث قبل النون أي
 قبل نون التأكيد لكراهة اجتماع ثلاث نونات أحدها نون الضمير والثاني نون التأكيد
 المدغم والمدغم فيه لانت النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاث يوجب الثقل لموجب
 للدغم فكيف اجتماع الأمثال فزيدت الف الفاصلة دفقاً للثقل والالف أخف حروف
 الروايد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع أن تدفع اجتماع ثلاث
 نونات لأنها ليست علامة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمع المونث وما تجاز دخول
 نون الخفيفة في مدخل الثقيلة إلا في الموضوعين فإن الثقيلة تدخل فيها دون الخفيفة
 أشكالاً لبيانها والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية أصلاً أي سواء كانت تثنية المدغم
 أو المونث ولا تدخل أيضاً في جمع المونث كما يقال إذ هبنا ولا إذ هبتنا وأسماء لا تدخل
 الخفيفة في هذين الموضوعين لأنه أي الشأن لو حركت النون أي النون الخفيفة لم
 تبقى خفيفة فلم تكن على الأصل أي على أصلها وإن ابقيتها ساكنة على الأصل لزم
 التقاء الساكنين في الالف والنون على غير حدة وهو غير حسن توضيح هذا المقدم أن
 النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المونث يلزم أحداً المحظورين وهو إقتراب
 النون الخفيفة وما أبقاؤه على السكون لا سبيل إلا الأول لأن وضع النون الخفيفة
 على السكون فتحريكها خروج عن الوضع الأصلي مع حصول اللبس ولا إلى الثاني لأنه يلزم
 اجتماع الساكنين على غير حدة أي غير محل جواز التقاء الساكنين وذلك غير جائز وإنما
 اعتبره بقوله وهو غير حسن كفاءه بادي ما به يكتفى ولا يمكن حذف أحدهما لدفع
 التقاء الساكنين لأنه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يكن حينئذ
 الاتصال النون فأكثره إذ وجودها يؤدي إلى عدمها وإقاراً التقاء الساكنين على حدة وهو أن
 يكون الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو آية
 صلها كآية حذفت حركة الباء الأولى فادخمت في الثابتة لأن المد في الحرف بمنزلة
 التحريك فكان الساكن الأول متحركاً ولأن المدغم لا يستقبل بالتلفظ يعني لم يكن ملفوظاً
 إلا بتبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام إلا ساكن واحد فإن قلت
 برد على هذا نحو ضربت فإن أصله إضر يوا اتصال به نون التأكيد فكان القياس أن يقع

ما عداها
 بيان الساكنين على حدة

اَضْرِبُوتَ لَاتِه اَجْتَمَعُ السَّاكِنَاتُ فِيهِ عَلٰى حَدِّهِ وَكَلِمَاتُ النُّحُو اَضْرِبُوتَ اَصْلُهُ اَضْرِبُوتَ فَيُنْبَغِي اَنْ لَا يَحْزَنَ
 الْوَاوُ مِنْ اَلْقَوْلِ وَالْيَاءُ مِنَ التَّانِي كَالْمِجْدَانِ فِي اَضْرِبُوتَاتٍ قَلَّتْ نَوَالِ التَّكْوِيْدِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ
 مَعَ الضَّمِيرِ الْمَادِي فَكَانَ اَلْقِيَاسُ اَنْ تَحْزَنَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي الصُّوْرَتَيْنِ لِاَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ لَيْسَ
 فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَحَدِّهِ اَنْ يَكُوْنُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مَكَاتِرًا اَلْيَاءُ اَتَمَّا فَرَّقَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَبَيْنَ اَلْقَوْلِ اَنْ
 الْقِيَاسُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا بِالْحَدِّ فَاِنَّ اَلْاَلْفَ لَوْ حَذَفَتْ مِنْ اَلْمَثَلِ التَّبَسُّبُ بِالْمَقْرَدِ كَمَا مَرَّ وَعِنْدَ الْوُقُوعِ
 فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَوْ حَذَفَتْ اَلْاَلْفُ يَلْزَمُ الْوُقُوعُ فِي مَا مَرَّ مِنْهُ هُوَ اَجْتِمَاعُ التَّوْنَاتِ مَعَ خَفَةِ اَلْاَلْفِ وَ
 اسْتِثْقَالِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ثُمَّ اَعْلَمَاتُ النُّونِ اَلْخَفِيْفَةُ اَنْ تَدْخُلَ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ عَلٰى مَثَلِ
 غَيْرِ يُوْسُفَ اَلنُّحُوِّ وَاَمَّا عَلٰى مَذْهَبِهِ فَيَدْخُلُ النُّونُ اَلْخَفِيْفَةُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ قِيَاسًا وَجَمْعًا
 لِلْخَفِيْفَةِ عَلٰى التَّحْقِيْقَةِ لِاَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ غَيْرُ مُتَعَدِّ اَوَّلَاتٍ اَلَّذِي فِي اَلْقَوْلِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ
 اَلْخَفَةِ الْمُدَّةُ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ وَمُجِيَايَ بِسَكُونِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعُوْذُ بِمُحْيَايَ وَمَا قِيْلَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ
 لَا شَرِيْكَ لَهُ وَبَيْنَ اَلِكَلِمَاتِ اَمْرُوتُ وَاَنَا اَوَّلُ الْمُسْلِمِيْنَ هَذَا اَوْ اَنَّ الْفُرَاغَ مِنْ تَالِيْفِ
 شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ الْمَوْسُوْمِ بِالْهُدَايَةِ فِي النُّحُوِّ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّفَقَ لَنَا بِفَضْلِهِ اَعَانَتِي
 عَلٰى جَمْعِهِ بِكُرْمِهِ وَيَسَّرَ لِي اَمْرِيْ بِاِذْنِهِ وَعَظَّمَ اَمْرِيْ وَاَتَانِي عَسُوْلِيْ بِجُودَةٍ وَجَاءَ بِاَمُوْلِيْمَتِيْ
 وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى نَبِيِّ الْمُبْعُوْتِ بِمَعْجَزَتِهِ وَعَلٰى اَلْاَصْحَابِ اَلْمُخْتَصَرِ صِدْقًا بِكِرَامَاتِهِ
 اَللّٰهُمَّ مَتِّعْ طَالِبِيْهِ بِقَوَائِدِهِ وَزِيْنِ قَاوِمِيْهِ بِفَرَاغِهِ وَاَزِيْنِ رَاغِبِيْنَ اِلَيْهِ مِنْ مَقَاوِمِهِ
 وَالْمَرْجُوْمِيْنَ اَنْ يَدْعُوْا اِلَيْهِ بِالْخَيْرِ وَالْغَفْرَانِ عَسَى اَنْ يَخْتَمِيَ اللهُ بِسِحْرِهِ بِالسَّعَاةِ مَعَ الْاِيْمَانِ

ہر قسم کی درسی۔ غیر درسی۔ عربی۔ فارسی۔ اردو

کتابیں بازار سے یا رعایت خرید فرمائیں

کتابستانہ مجیدہ بیرون بوہڑ گیٹ

اردو بازار۔ ملتان شہر۔ فون نمبر ۷۸۴۱

اقیانوس لغوی

اردو شرح

هدایا ایضاً النحو

چھپ کر منظر عام پر آچکی ہے

نیز ہر قسم کی درسی، غیر درسی، عربی، فارسی، ادبی

تاریخ سے کتابیوں سے بازار سے بارعایت خریدیں!

ناشر: کتب خانہ مجیدیہ © ملتان

اوقات النجوم

اردو شرح

هدایا النجوم

چھپ کر منظر عام پر آچکی ہے

نیز ہر قسم کی درسی • غیر درسی • عربی • فارسی • ادبی

قارئین سے کتابیوں سے بازار سے بارعایت خریدیں!

ناشر: کتب خانہ مجیدیہ © ملتان

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِشَيْءٍ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَى الْبِرِّ مِنْ أَيْنَ يَشَاءُ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْظُلْمِ وَيُدْخِلُهُ فِي رَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

دَرَايِمَةُ النَّحْوِ

شَرْحُ

هُدَايَةُ النَّحْوِ

نَاشِرُ

كُتُبُ خَانَةِ مُجِيدِيَّةِ مُلْتَانِ